بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعـــــة الإســـــلامية بغـــــزة
عمـــــادة الدراســـــات العليـــــا
كليـــــــــــــــــة الآداب
قـــــسم التـــــاريخ والآثـــــار



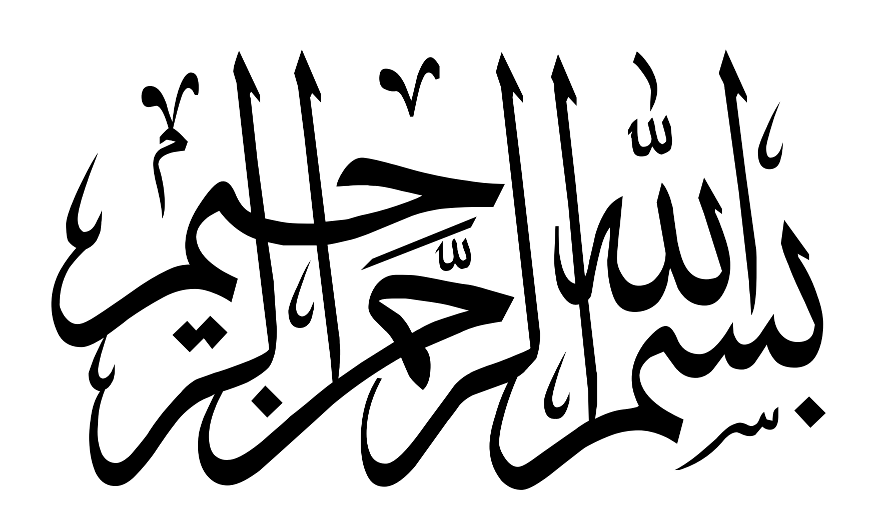
العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين
1918ـ1936م

إعداد الباحث :
علي أكرم فضل مهاني

إشراف الدكتور :
زكريا إبراهيم حسن السنوار

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ في قسم التاريخ والآثار بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة - فلسطين

1431هـ-2010م
غزة - فلسطين


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

- إلى من شجعاني على طلب العلم والتحصيل، وبذلا كل ما في وسعهما من أجلـــي، والـــديَّ الكريمين أطال الله عمرهما، وأمدهما بوافر الصحة والسلامة.
- إلى إخواني، وأختي، وفقهم الله.
- إلى أهلي، وأحبائي، وكل من يهمه أمري.
- إلى جميع الشهداء، والجرحى، والمعتقلين.

إليهم جميعاً أهدي هذه الرسالة.

الباحث

علي أكرم فضل مهاني

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، أما بعد :

يتقدم الباحث بالشكر والتقدير لأستاذه الدكتور : زكريا إبراهيم السنوار؛ لإشرافه على رسالته، ولما قدمه من نصح، وإرشاد ساهم في إنجاز هذا البحث.

ويتقدم بخالص الشكر إلى الأساتذة الأفاضل، أعضاء لجنة المناقشة؛ لتكرمهم بمناقشة رسالته، وإبداء الملاحظات المفيدة.

كما ويتقدم بالشكر للعاملين في مكتبة الجامعة الإسلامية، ومكتبة مركز التخطيط التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، وللمترجمين الذين ساعدوا في ترجمة عشرات المصادر والمراجع العبرية والإنجليزية، ويخص بالذكر الأستاذ : نعيم عيسى، والسيدة رحاب ضهير.

ولا يفوته أن يشكر السيد : رامز نسمان الذي قام بطباعة الرسالة، وكل مَنْ قدم خدمة ساعدت في إنجاز هذه الرسالة.

الباحث

علي أكرم فضل مهاني

فهرس الموضوعات

قائمة الملاحق

المقدمة

بدأت بريطانيا ترنو ببصرها إلى فلسطين، بعد احتلال مصر عام 1882م؛ لأهميتها الاستراتيجية، التي تمكنها من الحفاظ على مصالحها في المنطقة، وبوقوع الحرب العالمية الأولى (1914–1918م) التقت المطامع البريطانية والصهيونية؛ لوضع حجر الأساس للوطن القومي اليهودي في فلسطين، وذلك من خلال إصدار بريطانيا تصريح بلفور في الثاني من تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1917م.

تناولت الدراسة العلاقات الصهيونية البريطانية منذ عام 1918م، وحتى عام 1936م، فقد تمثلت العلاقات السياسية في مجال الإدارة والحكم، بإيفاد الحكومة البريطانية اللجنة الصهيونية إلى فلسطين، وإسناد الوظائف المهمة للصهاينة، والاعتراف باللغة العبرية لغةً رسمية، كما تجاهلت الحكومة البريطانية التوصيات والتقارير التي توصلت لها اللجان البريطانية.

كما أقامت بريطانيا علاقة عسكرية مع التنظيمات الصهيونية خلال تلك الفترة ما بين عامي (1918–1936م)، من خلال تجنيد الصهاينة في الشرطة البريطانية، التي لعبت دوراً في قمع الثورات الفلسطينية، كما جندت الصهاينة في الجيش البريطاني، ودعمت التنظيمات العسكرية الصهيونية بالسلاح، وتظاهرت بمنع تهريبها لها.

أما في المجال الاقتصادي، فقد أصدرت سلطات الانتداب القوانين الخاصة بالأراضي، وأصدرت قوانين خاصة بالجمارك والمكوس، وألغت الضرائب على المنتجات الصهيونية، وأعفت البضائع المستوردة للصهاينة من الجمارك، وأقامت الحكومة البريطانية علاقة اقتصادية تعاونية مع الصهاينة، ومنحت الحكومة البريطانية الصهاينة العديد من الامتيازات.

من جهة أخرى اهتمت سلطات الانتداب بتقديم الخدمات الاجتماعية للصهاينة، من خلال إصدار قوانين خاصة بالهجرة الصهيونية، ومنحهم الجنسية الفلسطينية، إضافةٍ إلى ذلك، عززت الثقافة الصهيونية في فلسطين، فسمحت بإنشاء الجامعة العبرية في القدس عام 1925م، واستقلال التعليم اليهودي، ورصد ميزانية خاصة به، والسماح بإصدار الصحف والمجلات الصهيونية في فلسطين.

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة إلى :

1- ضرورة التأريخ لدور الحكومة البريطانية في دعم المشروع الصهيوني في فلسطين، والتعرف على أساليب عملها، ما بين عامي (1918–1936م).

2- التعرف على جوانب العلاقات البريطانية الصهيونية في المجال السياسي، والعسكري، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، بخلاف الدراسات السابقة التي ركزت على جانب واحد من تلك الجوانب.
3- الوقوف على التحالف بين بريطانيا والحركة الصهيونية في تطوير المجال الاقتصادي، وعمل المشاريع، وكيف يمكن للساسة، وخبراء الاقتصاد الفلسطينيين، الاستفادة منها.
4- إضافة الجديد للمكتبة العربية، حول تاريخ العلاقات الصهيونية البريطانية.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

1- دراسة طبيعة العلاقة البريطانية الصهيونية في مجال الإدارة والحكم للفترة ما بين (1918-1936م).
2- الوقوف على العلاقات البريطانية الصهيونية في المجال السياسي (1918-1936م).
3- دراسة الدور البريطاني في دعم التنظيمات العسكرية الصهيونية في فلسطين (1918-1936م).
4- التعرف على المشاركة الصهيونية في التشكيلات العسكرية البريطانية ما بين عامي (1918-1936م).
5- دراسة الامتيازات التي منحتها الحكومة البريطانية للصهاينة؛ للسيطرة على الاقتصاد الفلسطيني (1918-1936م).
6- التعرف على الدور الذي لعبته الحكومة البريطانية في تسهيل الهجرة الصهيونية إلى فلسطين (1918-1936م).
7- الوقوف على المساهمة الفعالة للحكومة البريطانية في الدعم الثقافي الذي قدمته للحركة الصهيونية (1918-1936).
8- الوقوف على الدور البريطاني في تسهيل انتقال الأراضي للصهاينة من خلال سن القوانين (1918-1936م).

أسباب اختيار الموضوع :

اختار الباحث العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين (1918-1936م)، عنواناً لبحثه، لأسباب عدة أبرزها :

1- معرفة دور سلطات الانتداب في بناء الدعائم الرئيسة للوطن (القومي) اليهودي.

2- افتقار المكتبة العربية للدراسات التي تناولت العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين في تلك الفترة.
3- توفر عدد من المراجع العبرية، والإنجليزية لدى الباحث دفعته للقيام بدراسة علمية حول العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين (1918-1936م).

حدود الدراسة :

1- **الحد الزمني** : امتدت الدراسة من عام 1918م، حتى عام 1936م؛ أي منذ الاحتلال العسكري البريطاني لفلسطين، حتى بدء الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936م.
2- **الحد المكاني** : يدرس الباحث العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين بحدودها التي حددها الانتداب البريطاني.

منهج الدراسة :

اتبع الباحث في دراسته منهج البحث التاريخي؛ فجمع الروايات من مصادرها ومراجعها العبرية والإنجليزية والعربية، وقارن بينها، وصولاً للنتائج. أما طريقة التوثيق، فقد اتبع الباحث التوثيق حسب النظام الفرنسي، الذي يكتفي بذكر اسم المؤلف واسم الكتاب، ورقم الصفحة، ويدوّن البيانات التفصيلية للكتاب في قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث.

دراسات سابقة :

اطلع الباحث على أدلة الرسائل العلمية في الجامعات العربية، واستفاد من الرسائل الجامعية التالية :

1) مقدادي، إسلام : العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين (1936-1948م)؛ رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009م.

تناولت الدراسة العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين، في مجالات عدة؛ السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، خلال عامي 1936-1948م، بينما تناولت هذه الدراسة العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين في المجالات نفسها، لكن خلال الفترة ما بين عامي 1918-1936م؛ لمعرفة الأسس التي مهدت لإنشاء الوطن (القومي) اليهودي في فلسطين.

2) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة في فلسطين ودورها في تنفيذ السياسة البريطانية 1917-1939م، دار النفائس، عمان، ط1، 1996م.

هذا الكتاب في أصله رسالة دكتوراه، وتناول الحديث عن البناء المؤسسي للقوات العسكرية والشرطة في فلسطين منذ بداية الاحتلال البريطاني لفلسطين حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، من حيث تشكيلها وأعدادها وتطورها، ودورها في تنفيذ السياسة البريطانية، ويرى الباحث أن هذه الدراسة تخصصت في جانب واحد بينما يسعى الباحث في دراسته لتناول المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

3) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي؛ فترة هربرت صموئيل 1920-1925م، عبد الفتاح الصبحي (ترجمة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2003م.

يدرس الكتاب الذي هو في الأصل رسالة دكتوراه فترة عمل هربرت صوئيل؛ أول مندوب سامٍ على فلسطين (1920-1925م)، وقد تناول الكتاب فترة محدودة من التاريخ الفلسطيني، في الوقت الذي تناول الباحث الفترة من الاحتلال البريطاني لفلسطين حتى بداية الثورة الفلسطينية الكبرى.

4) الجندي، إبراهيم رضوان : سياسة الانتداب البريطانية الاقتصادية في فلسطين 1922-1939م، دار الكرمل، عمان، الأردن، ط1، 1986م.

تحدث هذا الكتاب -الذي هو في الأصل رسالة ماجستير- عن فئات المجتمع الفلسطيني، وملكية الأراضي الزراعية، والصناعة والتجارة، والرسوم الجمركية، في ظل الانتداب البريطاني، أما دراسة الباحث فقد شملت العديد من الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصهيونية، بخلاف كتاب الجندي الذي ركز على جانبٍ واحدٍ.

5) الجندي، إبراهيم رضوان : الصناعة في فلسطين إبان الانتداب البريطاني، منشورات دار الكرمل، الأردن، ط1، 1986م.

تناول الكتاب -الذي هو في الأصل رسالة دكتوراه- الحديث عن الصناعة في فلسطين، وبالأخص الصناعة اليهودية التي أقامها المهاجرون الصهاينة في فلسطين ونمت وترعرعت بدعم الانتداب البريطاني، ويرى الباحث أن تلك الدراسة اختصت بالحديث عن جانب من الاقتصاد بينما تتناول هذه الدراسة جوانب عدة إضافة إلى الحياة الاقتصادية.

6) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها 1914-1920م، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1982م.

تركزت الدراسة -التي هي في الأصل رسالة دكتوراه- حول بيان أوضاع المجتمع الفلسطيني الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، خلال الحرب العالمية الأولى وحتى عام1920م، وقد تناولت تلك الدراسة فترة محددة من التاريخ الفلسطيني الذي ينوي الباحث دراسته، إضافةً إلى أن دراسة بهجت صبري تناولت الجانب الفلسطيني، بخلاف دراسة الباحث التي تناولت الصهيونية.

7) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية منذ إنشائها وحتى صدور قرار التقسيم من 1920 إلى 1947م، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2006م.
تناولت الدراسة جانباً واحداً من جوانب الدراسة التي ينوي الباحث دراستها، فقد تناولت أحد المنظمات الصهيونية العسكرية، في الوقت الذي أبرز الباحث فصلاً للحديث عن العلاقات العسكرية بين الحكومة البريطانية والصهيونية لإظهار مدى التعاون البريطاني والصهيوني في المجال العسكري، وطبيعة العلاقات بين سلطة الانتداب والمنظمات الصهيونية العسكرية.

تناولت هذه الدراسات موضوعات عدة ذات العلاقة بالدراسة، وقد استفاد الباحث منها بشكل كبير، إضافة إلى العديد من الكتب والدوريات والموسوعات، التي لها علاقة بالموضوع.

تقسيمات الدراسة :

قسّم الباحث دراسته إلى مقدمة وفصل تمهيدي وأربعة فصول وخاتمة، وقد تناول **الفصل التمهيدي** العلاقات الصهيونية البريطانية من (1897-1917م)، وشمل العلاقات السياسية والعسكرية الصهيونية البريطانية في تلك الفترة.

أما **الفصل الأول،** فتناول العلاقات السياسية الصهيونية البريطانية في فلسطين من (1918-1936م)، واحتوى على مبحثين؛ درس المبحث الأول العلاقات الصهيونية البريطانية في مجال الإدارة والحكم من (1918-1936م)، أما المبحث الثاني، فتناول العلاقات الصهيونية البريطانية في المجال السياسي من (1918-1936م).

وتناول **الفصل الثاني،** العلاقات العسكرية الصهيونية البريطانية في فلسطين من (1918-1936م)، واشتمل على مبحثين، درس المبحث الأول دور الشرطة في خدمة المشروع الصهيوني، أما المبحث الثاني، فتضمن العلاقات البريطانية مع التنظيمات العسكرية الصهيونية.

ودرس **الفصل الثالث،** العلاقات الاقتصادية الصهيونية البريطانية في فلسطين من (1918-1936م)، فتناول المبحث الأول الخدمة البريطانية للمشروع الصهيوني من خلال سن القوانين (1918-1936م)، أما المبحث الثاني، فدرس التعاون الاقتصادي بين سلطات الانتداب والصهيونية (1918-1936م).

أما **الفصل الرابع،** فتناول دور بريطانيا في تطوير الصهاينة اجتماعياً وثقافياً، وتكون من مبحثين؛ الأول منهما دور بريطانيا في التطوير الاجتماعي الصهيوني في فلسطين (1918-1936م)، بينما تناول المبحث الثاني، دور بريطانيا في التطوير الثقافي في فلسطين (1918-1936م).

وأنهى الباحث دراسته بالخاتمة التي تضمنت نتائج عدة، توصل إليها الباحث، وبعض التوصيات، ثم الملاحق، ثم قائمة المصادر والمراجع.

وفي الختام، لا يسع الباحث إلا أن يستذكر قول الرسول ﷺ "إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة، إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولدٌ صالح يدعو له " (صحيح مسلم، ح 3084).

والله أسأل أن يتقبل مني هذه الدراسة، ويجعل ذلك في ميزان حسناتي يوم القيامة.

الباحث

علي أكرم فضل مهاني

غزة – فلسطين

2010م

فصل تمهيدي

العلاقات الصهيونية البريطانية (1897-1917م)

المبحث الأول : العلاقات الصهيونية البريطانية في المجال السياسي.

المبحث الثاني : العلاقات الصهيونية البريطانية في المجال العسكري.

المبحث الأول

العلاقات الصهيونية البريطانية في المجال السياسي

(1897–1917م)

أولاً : التعاون الصهيوني البريطاني (1897–1900م).

ثانياً : المشروعات المقترحة لتوطين اليهود .

ثالثاً : اللقاءات التنسيقية الممهدة لتصريح بلفور.

رابعاً : تصريح بلفور، والنتائج التي ترتبت عليه(1917م).

خلال القرن الثامن عشر، وجّهت الدول الاستعمارية أطماعها، اتجاه الوطن العربي؛ للاستيلاء على خيراته، وخاصةً فلسطين؛ لأنها تتمتع بموقع استراتيجي مميز، تُمكن الدول الاستعمارية السيطرة على طرق التجارة، وكانت بريطانيا من بين الدول الاستعمارية التي أرادت السيطرة على فلسطين؛ لحماية مستعمراها في الهند، والسيطرة على الطرق التجارية، وفي الوقت نفسه؛ حاول اليهود السيطرة على فلسطين؛ وبذلك التقت المصالح الاستعمارية، مع بعضها البعض؛ من أجل السيطرة على فلسطين، فبدأت العلاقات الصهيونية البريطانية، تُنسق معاً؛ لتحقيق ذلك الهدف.

أولاً : التعاون الصهيوني البريطاني (1897-1900م):

ظهر التعاون البريطاني اليهودي، بين عامي 1838-1840م، حينما تبنت الحكومة البريطانية يهود السلطنة العثمانية رسمياً، وأسست أول قنصلية لها في القدس عام 1838م، وكان من أهدافها حماية اليهود[1]، وفي 11 آب (أغسطس) عام 1840م، كتب بالمرستون (Palmerston)[2]إلى السفير البريطاني في الأستانة بأن عودة اليهود إلى فلسطين قد اقتربت [3]، ثم أتبعها برسالة في وشباط (فبراير) 1941م، أعلن فيها أن بريطانيا أصبحت مسؤولة عن تحقيق مشروع إسكان اليهود في فلسطين، إلا أن جهود بالمرستون في إقناع السلطات العثمانية بالسماح لليهود بالهجرة ذهبت هباءً[4].

طلبت بريطانيا في عام 1845م، من الدولة العثمانية طرد سكان فلسطين؛ لإسكان اليهود مكانهم، ولم تكتفِ بذلك، بل قام مونتفيوري[5] عام 1855م، بتمويل عملية شراء أول ضيعة في فلسطين، بجوار يافا، وفي عام 1865م، أسست بريطانيا "صندوق اكتشاف فلسطين" (Palestine Exploration Fund)؛ لتسهيل عملية استيطان اليهود لفلسطين، كما اشترى

---

(1) الشريف، ريجينا: الصهيونية غير اليهودية؛ جذورها في التاريخ الغربي ص122؛ شاكر، محمود: موسوعة تاريخ اليهود، ص337-338.

(2) سياسي ورجل دولة بريطاني استعماري، اسمه الأصلي هنري جون تمبل، واكتسب اللقب سنة 1802م، وأصبح نائباً عن حزب المحافظين سنة 1807م، وبقي نائباً مدة 58 سنة، تقلب في المناصب الحكومية العليا مدة تقارب نصف قرن، كما كتب لسفيره في استانبول سنة 1840م، ليتوسط لدى السلطان للسماح لليهود بالاستيطان في فلسطين (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج1،ص482).

(3) ملف وثائق فلسطين، ج1، ص47؛ شوفاني، إلياس: الموجز في تاريخ فلسطين السياسي؛ منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949م، ص318.

(4) ملف وثائق فلسطين، ج1، ص49؛ شاكر، محمود: موسوعة تاريخ اليهود، ص338.

(5) زعيم الجالية اليهودية في بريطانيا في القرن التاسع عشر، ولد في إيطاليا، وعمل في مجال التجارة فترة من الوقت، وتقلد بعض المناصب الرسمية في بريطانيا، لعل أهمها محافظ لندن (عيلام، يغآل: ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص308).

رئيس الوزراء البريطاني اليهودي "دزرائيلي" أسهم قناة السويس، بتمويل من اليهودي البارون "روتشيلد"[1] في 25 تشرين الثاني (نوفمبر) 1875م[2]، وعندما احتلت بريطانيا مصر عام 1882م، توحدت المصالح البريطانية واليهودية في فلسطين، وعندما قامت الحكومة العثمانية بإصدار قوانين جديدة عام 1888م؛ للحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، قامت بريطانيا بعرقلة تلك القوانين؛ بمنح المئات من العائلات اليهودية الحماية البريطانية، كما عرض اللورد البريطاني اليهودي" غوشن" في عام 1891م، على الحكومة العثمانية توطين اليهود في فلسطين مقابل مبلغ كبير من المال لكن مشروعه رفض[3].

وفي نهاية القرن التاسع عشر، اعتبر ثيودور هرتزل (Theodor Herzel)[4] ورفاقه بريطانيا أفضل حليف للصهيونية؛ لتحقيق أطماعهم في السيطرة على فلسطين[5]، ففي تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1895م، زار هرتزل لندن؛ والتقى ببعض زعماء اليهود البريطانيين؛ ونجح في إقناع بعضهم بإقامة دولة يهودية، وبعد عامين عقد المؤتمر الصهيوني الأول في "بال"(Basel) في سويسرا سنة 1897م، وكان من أهم مقرراته: إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وتأسيس المنظمة الصهيونية، وانتخب هرتزل رئيساً لها[6]، وأعقب ذلك المؤتمر مؤتمرات عدة عقدها الصهاينة؛ لبحث قضية إنشاء الوطن القومي اليهودي، فعقد المؤتمر الصهيوني الثاني في بال بسويسرا ما بين 28–31 آب (أغسطس) 1898م، وبحث في كيفية نشر الصهيونية بين اليهود، إلا

---

(1) ولد في باريس عام 1845م، وهو حفيد مؤسس عائلة الروتشيلدات المشهورة، وهو أبو الاستيطان العبري الجديد، واشتهر بلقب "المتبرع السخي"، وفي عام 1900م، قام بتسليم جميع مشاريعه في فلسطين إلى شركة"يكا"، وساعد حاييم وايزمان في حصوله على تصريح بلفور، وزار فلسطين خمس مرات، بين عامي 1887–1925م، وانتخب رئيساً للوكالة اليهودية عام 1929م، وتوفي سنة 1934م(تلمي، افرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص425).

(2) أنظر: حلاق، حسان: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897– 1909م، ص51–59.

(3) أنظر: حلاق، حسان: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897– 1909م، ص61–101.

(4) مؤسس الحركة الصهيونية الجديدة وهو ثيودور هرتسل (هرتزل)، ولد بمدينة بودابست سنة 1860م، وانتقل إلى فيينا واستقر بها، واشتغل بالصحافة والتحق بجريدة "نويه فرايه بريسي" بين عامي1891–1895م، وفي العام التالي وضع مؤلفاً باللغة الألمانية باسم "الدولة اليهودية"، وانتخب رئيساً للمؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في "بال" بسويسرا، ثم رئيساً للمنظمة الصهيونية، وحاول إقناع السلطان العثماني لتوطين اليهود في فلسطين لكنه فشل، ثم اتجه إلى بريطانيا لتحقق أهدافه الاستيطانية، توفي هرتزل ببلدة أولاخ في 2 حزيران (يونيو) عام 1904م. (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج7، ص107).

(5) ياغي، إسماعيل: الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، ص55.

(6) Jewish Virtual Library: Theodor Bingaman Zeev Herzel, www.us-israel.org.

أنه حدث خلاف بين الصهيونية السياسية[1]، والصهيونية العملية[2]، ومع ذلك تقرر إنشاء (صندوق الاستيطان الصهيوني)؛ ليكون الجهاز المالي للمنظمة الصهيونية العالمية[3]، وبالفعل تم خلال انعقاد المؤتمر الصهيوني الثالث في بال ما بين 15-18 آب (أغسطس) 1899م، تبني القرار المتضمن إنشاء الصندوق، وقد تم تسجيله في لندن شركةً مساهمة محدودة، واتفق المؤتمرون على أن يحصر هذا الصندوق الصهيوني نشاطه في فلسطين وسوريا[4]، ونتيجة للتطورات العالمية التي أثرت على الحركة الصهيونية، جعلتها تنقل أحد مؤتمراتها من سويسرا إلى قلب العاصمة البريطانية لندن؛ إدراكاً من الحركة بأهمية تأييد الحكومة البريطانية لنشاطها[5]، وبزيارة هرتزل لبريطانيا؛ انعقد المؤتمر الصهيوني الرابع في لندن ما بين 13-16 آب (أغسطس) 1900م[6]؛ وكان من أهدافه التأثير على الرأي العام البريطاني؛ لخدمة الصهاينة[7]، وبعد انتهاء المؤتمر كتب هرتزل في يومياته " لقد قمنا بمظاهرة أمام العالم الإنجليزي، وقد انتبهوا لتظاهرتنا"[8].

ثانياً : المشروعات المقترحة لتوطين اليهود :

في الفترة ما بين 1897-1904م، ظهرت أفكار تهدف إلى توطين اليهود، ولتحقيق ذلك، تم طرح مشروعات عدة، في بلدان مختلفة، منها: الأرجنتين، وفلسطين، وقبرص، وسيناء والعريش، وشرق أفريقيا، وغيرها[9].

---

(1) الصهيونية السياسية : تُعد الدعوات الفكرية التي أطلقها رواد الصهيونية، ولا سيما دعوة بنسكر، حجر الأساس في قيام الصهيونية السياسية التي أطلقها هرتزل عام 1897م، وقد ركزت جهودها على النشاط الدبلوماسي اللاهث وراء وعود وضمانات دولية، لضمان (شرعية) واستمرار أي كيان صهيوني يقام على فلسطين. (الحوت، بيان : فلسطين القضية الشعب الحضارة، ص 336).

(2) الصهيونية العملية : اصطلاح يطلق على أحد الاتجاهات الصهيونية في فترة ما قبل هرتزل وبلفور، فالصهاينة العمليون كانوا يرون في النشاط الدبلوماسي اللاهث وراء وعود وضمانة دولية مضيعة للوقت؛ لذلك عارضوا هرتزل، وحصروا جهودهم في تنمية المستوطنات الصهيونية داخل فلسطين، والعمل على زيادة الهجرة إليها، حتى تفرض سياسة الأمر الواقع نفسها. (الحوت، بيان : فلسطين القضية الشعب الحضارة، ص 331).

(3) الحلاق، حسان: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ص147-148.

(4) محمود، أمين: مشاريع الاستيطان؛ منذ قيام الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى، ص155.

(5) الحلاق، حسان: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية؛ ص166.

(6) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية 1862-1917م، ج1، ص158.

(7) شوفاني، إلياس: الموجز في تاريخ فلسطين، ص318.

(8) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج1، ص166.

(9) للمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى: المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج6، ص303-314.

1) مشروع الأرجنتين :

كان هيرش (Hirsch) صاحب مشروع استيطاني مصغر، لعدد من اليهود في الأرجنتين، والتقى هرتزل مع هيرش، لأول مرة في 2 حزيران (يونيو) 1895م، في باريس، وعرض هيرش مشروعه، لكن هرتزل رفضه، إلا أنه عاد واقترح في كتابه (دولة اليهود) فكرة الاستيطان في فلسطين، أو الأرجنتين(1).

2) مشروع فلسطين:

سعى هرتزل؛ للحصول على وعد بفلسطين من السلطان العثماني نفسه(2)؛ لأن ذلك الوعد لا يعادله أي وعد آخر؛ ففلسطين كانت لا تزال تحت الحكم العثماني، وحاول هرتزل الإغراء بالمال؛ لتحقيق هدفه، وفي حزيران (يونيو) عام 1986م، زار هرتزل استانبول، وقابل الصدر الأعظم، ولم يقابل السلطان، وعرض فكرة توطين اليهود في فلسطين مقابل 20 مليون ليرة؛ لتسوية الأوضاع المالية للدولة العثمانية، لكن عرضه رُفض(3).

وفي تشرين الأول (أكتوبر) عام 1898م، زار هرتزل استانبول للمرة الثانية، وكان هدفه لقاء القيصر الألماني ويلهلم الثاني(Wilhelm)، الذي كان يقوم بزيارة للسلطان، ورأى هرتزل فيه وسيطاً مناسباً لإقناع السلطان، لكن الجهود باءت بالفشل(4).

لكن هرتزل تمكن من مقابلة السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، في 18 أيار (مايو) عام 1901م، في استانبول، وعرض عليه تقديم قروض للدولة العثمانية مقابل السماح لليهود بالاستيطان فيها، فوافق السلطان، شرط أن يقبل اليهود الجنسية العثمانية، وعدم السماح بالاستيطان الجماعي في مكان ما؛ فرفض هرتزل ذلك(5).

عاد هرتزل في 3 أيار (مايو) 1902م، وعرض على السلطان عبد الحميد الثاني إنشاء جامعة علمية، ومدارس مهنية وزراعية في القدس، لكن المشروع فشل(6)، وزار هرتزل

---

(1) الحوت، بيان: فلسطين؛ القضية؛الشعب؛ الحضارة؛ التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين (1917)، ص359.

(2) شوفاني، إلياس: الموجز في تاريخ فلسطين، ص334.

(3) الحوت، بيان: فلسطين؛ القضية، ص359-360.

(4) الشيخ خليل، نهاد: دور بريطانيا في بلورة المشروع الصهيوني 1656-1917م، ص155-156.

(5) نصار، فتحي: وثائق فلسطين من العهدة العمرية إلى وعد بلفور 637-1917، ص183.

(6) شوفاني، إلياس: الموجز في تاريخ فلسطين، ص336.

استانبول في تموز (يوليو) من العام نفسه، ولوّح بمشروع جديد في أفريقيا، فأكد السلطان عبد الحميد الثاني إصراره على موقفه السابق[1].

وهكذا اضطر هرتزل إلى التحول من استانبول إلى لندن؛ لاقتناعه بعدم إمكانية الحصول على امتياز التوطين في فلسطين إلا بعد هزيمة تركيا وتقسيمها[2].

3) مشروع قبرص وسيناء والعريش:

وقبل قيام هرتزل بأي نشاط في بريطانيا، اجتمع مع بمئير روتشيلد، عضو مجلس اللوردات، وأحد الأشخاص البارزين بين زعماء اليهود في بريطانيا، وأقنعه بالتوسط لدى الحكومة البريطانية؛ لمنح المنظمة الصهيونية امتياز توطين اليهود في العريش وسيناء وقبرص[3].

وضع هرتزل مشروع قبرص في حساباته في الوقت الذي كان يسعى فيه للحصول على فلسطين، فعرض هرتزل مشروع قبرص على المسؤولين في لندن، وفي حزيران (يونيو) عام 1902م[4]، وتمكن هرتزل من مقابلة جوزيف تشمبرلين (Joseph Chamberlain)[5]؛ وزير المستعمرات البريطاني، في 12 تموز (يوليو) عام 1902م[6]، وعرض عليه توطين اليهود، في قبرص والعريش وصحراء سيناء، لكن مشروع قبرص رفض؛ لأن قبرص قد تواجه معارضة السكان الأصليين، بدعم من تركيا واليونان[7].

---

(1) الحوت، بيان: فلسطين؛ القضية، ص364–365.

(2) الشيخ خليل، نهاد: دور بريطانيا، ص156.

(3) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج1، ص166.

(4) الحوت، بيان: فلسطين القضية، ص365.

(5) سياسي بريطاني استعماري، عُيّن وزيراً للتجارة 1880–1885م، وفي عام 1895م عُيّن وزيراً للمستعمرات، وبعد تعيينه حاول التأثير على السياسة البريطانية؛ لإيجاد لها حليف استعماري، فاستقبل هرتزل وشجع المشروع الصهيوني بوسائل شتى، واقترح هرتزل عليه دراسة توطين اليهود في العريش وسيناء، وبعد فشل مشروع العريش وسيناء، عرض جوزيف تشمبرلين علي هرتزل مشروع أوغندا، وفي عام 1906م، أصيب بالشلل (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج1، ص743).

(6) الخالدي، وليد: الصهيونية في مئة عام؛ من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي 1897–1997م، ص19؛ ظاظا، حسن، وآخران: الصهيونية العالمية وإسرائيل، ص90.

(7) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج1، ص166.

أما بالنسبة لمشروع سيناء والعريش، فقد اشترط تشمبرلين موافقة كرومر(Cromer)[1] في مصر، قبل أن يحاول الحصول على موافقة الحكومة[2]، وسارع هرتزل بإرسال مبعوثين؛ لمقابلة كرومر في القاهرة، ودراسة مشروع سيناء والعريش معه، وفي نهاية المقابلة رأى كرومر أنه من الممكن تنفيذ المشروع؛ شريطة قيام عدد من الخبراء المختصين بدراسة طبيعة المنطقة المقترحة لتوطين اليهود، قبل البت في الأمر نهائياً، فسارع هرتزل إلى تشكيل لجنة من الخبراء برئاسة المهندس ليوبولد كسلر (Leopold Kessler)؛ من أجل دراسة طبيعة الأرض، غير أن المشروع بدأت تعترضه مصاعب رئيسة؛ نتيجة لاستمرار معارضة الدولة العثمانية له، حيث اعتبرته تهديداً مباشراً لممتلكاتها في فلسطين والحجاز، ومعارضة الحركة الوطنية المصرية لذلك المشروع، إضافةً إلى أن كرومر نفسه فقد حماسه للمشروع؛ لاستحالة ري صحراء سيناء بمياه النيل؛ لذلك رفض كرومر المشروع[3]، كما جاء تقرير اللجنة التي أرسلها هرتزل لدراسة المنطقة، غير مشجع إذ أكد أن المنطقة غير ملائمة[4].

4) مشروع شرق أفريقيا:

كان هرتزل قد رفض عرض اللورد روتشيلد، باستيطان أوغندا، إلا أنه وافق عليه عندما عرضه تشمبرلين عليه، في 24 نيسان (أبريل) عام 1903م[5]، وقام هرتزل بعرض المشروع على المؤتمر الصهيوني السادس، المنعقد في (بال) في سويسرا في الفترة 23–28 آب (أغسطس) عام 1903م، لكن المؤتمرين رفضوا المشروع، واتهموا هرتزل بخيانة الصهاينة وبالإلحاد[6]، ونتيجة للاشتباكات التي حدثت مع اليهود في روسيا، ذهب فريق من الخبراء اليهود إلى شرق أفريقيا في كانون الأول (ديسمبر) عام 1904م؛ لدراسة مدى صلاحية المنطقة للاستيطان، وقد أعد الفريق تقريراً في نيسان (أبريل) عام 1905م، أوضح أن المنطقة المقترحة لا تصلح لاستيطان جماعي[7]؛ لذا سحبته بريطانيا نهائياً[8].

---

(1) رجل سياسي بريطاني ولد في 26 شباط (فبراير) 1841م، عمل ضابط في الجيش البريطاني سنة 1858م، وعمل أميناً خاصاً لحاكم الهند الإنجليزي من سنة 1872–1876م، ثم جاء إلى مصر مندوباً لصندوق الديْن الذي يضمن حقوق الدائنين الأجانب، ثم أصبح وزير مالية الهند في الفترة ما بين 1880–1883م، ثم عاد إلى مصر بعد الاحتلال معتمداً قنصلاً عاماً بريطانياً، وصار الحاكم الفعلي لمصر، إلى أن ترك مصر عام 1907م، وتوفي في السنة نفسها(الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج5، ص115).

(2) الشيخ خليل، نهاد: دور بريطانيا، ص156.

(3) انظر: محمود، أمين: مشاريع الاستيطان، ص153–156.

(4) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج1، ص166–167.

(5) محمود، أمين: مشاريع الاستيطان، ص157.

(6) شاكر، محمود: موسوعة تاريخ اليهود، ص338–339؛ الشيخ خليل، نهاد: دور بريطانيا، ص163.

(7) الحوت، بيان: فلسطين؛ القضية، ص369؛

Jewish Virtual Library: Theodor Bingaman Zeev Herzl, www.us-israel.org.

(8) شوفاني، إلياس: الموجز في تاريخ فلسطين، ص337؛ ظاظا، حسن، وآخران: الصهيونية العالمية، ص91.

ثالثاً : اللقاءات التنسيقية الممهدة لتصريح بلفور :

ذهب وايزمان[1] في سنة 1904م، إلى انجلترا؛ لأنها أكثر الدول استعداداً لخدمة الصهاينة[2]، والتحق بجامعة مانشستر محاضراً في الكيمياء[3]، وذكر وايزمان في مذكراته:" لقد اخترت انجلترا لعدة أسباب...، أما انجلترا فقد لاحظت أنها البلد التي يستطيع اليهودي أن يعيش فيها بدون عوائق، كما أن نظرتي الصهيونية كانت تجعلني أعتقد أن انجلترا هي التي ستتبنى قضية (الشعب) اليهودي"[4].

تمكن وايزمان عام 1906م، من مقابلة أرثر جيمس بلفور(Arthur James Balfour)[5]، بواسطة المحافظ اليهودي الصهيوني تشارلز دريفوس، وقد نتج عن تلك المقابلة صداقة متينة بين الطرفين[6].

قررت اللجنة التنفيذية الصهيونية أثناء نشوب الحرب العالمية الأولى، وضع تسهيلات لتأمين الحقوق (القومية) والسياسية لليهود، ومنح اليهود السيطرة على فلسطين، فأرسلت أحد أعضائها، يحيئيل تشلينوف إلى بريطانيا؛ للقيام بمهام إعلامية هناك، فطالب أن يرافقه ناحوم سوكولوف[7]؛ لمساعدته في بريطانيا[8]، وانضم الاثنان إلى وايزمان، وآحاد هاعام

---

(1) عالم مشهور وأول رئيس (لدولة إسرائيل)، ولد في روسيا سنة 1874م، وكان من أوائل الذين رافقوا هرتزل، وكان معارضاً شديداً لمشروع أوغندا، وقد تولى مناصب رفيعة، إلى أن أصبح رئيساً (لدولة إسرائيل)، وتوفي في (رحوبوت) سنة 1952م (تلمي، افرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص171)؛
Jewish Virtual Library: Chaim Weizmann, www.us-israel.org.

(2) شاكر، محمود: موسوعة تاريخ اليهود، ص349.

(3) الخالدي، وليد: الصهيونية في مئة عام، ص29.

(4) الشيخ خليل، نهاد: دور بريطانيا، ص167.

(5) ولد في انجلترا سنة 1848م، وهو مفكر وسياسي بريطاني، وكان زعيماً للمحافظين ورئيساً للحكومة البريطانية بين عامي 1902-1905م، وخلال فترة رئاسته عرض عليه مشروع أوغندا، وفي تشرين الثاني(نوفمبر) عام 1917م، أصدر تصريح بلفور؛ لإقامة وطن (قومي) لليهود في فلسطين، وواصل اهتمامه بالصهيونية إلى أن توفي عام 1930م، في انجلترا(تلمي، افرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص70-71).

(6) الخالدي، وليد: الصهيونية في مئة عام، ص31؛ نصار، فتحي: وثائق فلسطين، ص185.

(7) أديب وصحفي وزعيم صهيوني، ومن مؤسسي الحركة الصهيونية العالمية، ولد في بولندا عام 1859م، ويُعد أول من ترجم كتاب هرتزل " أرض الميعاد" للغة العبرية، وفي عام 1906م، عين سكرتيراً للمنظمة الصهيونية العالمية، ثم أصبح عضواً فيها عام 1911م، وأدار مع وايزمان النشاطات الصهيونية مع الدول المختلفة لتوطين اليهود في فلسطين، وإصدار تصريح بلفور، وتوفي سوكولوف في لندن عام 1936م(تلمي، افرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص317).

(8) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج1، ص273.

(Ahad Ha-am)[1] وشكلوا نواة لمجموعة صهيونية نـشطت فـي العمـل لحمـل الحكومـة البريطانية على تبني المطالب الصهيونية[2].

وتعرف وايزمان على شارل سكوت، محرر صحيفة مانشستر غارديان، وأقنعـه بـصحة مساعي الصهيونية؛ لإقامة دولة يهودية في فلسطين، وضرورة تبني بريطانيا لهـا، حفاظـاً علـى مصالحها في المنطقة[3]، واقترح وايزمان عليه في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1914م، عندما كتب له " إذا وقعت فلسطين ضمن النفوذ البريطاني، وشجعت بريطانيا الاستيطان اليهودي، فإننا نستطيع خلال عشرين أو ثلاثين عاماً أن يصبح لنا مليون يهودي، وأكثر؛ يطورون البلاد، كما يحمون قناة السويس حماية فعلية"[4].

وفي كانون الأول (ديسمبر) عام 1914م، استطاع سكوت عقد اجتمـاع بـين وايزمـان ووزيرين بريطانيين هما، لويد جـورج (Lioyd George)[5]، وهربـرت صـموئيل (Herbert Samuel)؛ وهو أول يهودي يدخل الحكومة البريطانية[6]؛ للبحث في توطين اليهود في فلسطين[7].

قدم هربرت صموئيل في كانون الثاني (يناير) عام 1915م، مذكرة إلى رئـيس الـوزراء البريطاني، اسكويث (Asquith H .H)[8]، وأتبعها بمذكرة مماثلة وزعها على باقي الوزراء فـي

---

(1) هو يهودي روسي، اسمه الحقيقي آشر غينزبرغ، وهو أحد وأهم الكتاب والمفكـرين فـي الأدب العبـري، وفيلسوف الصهيونية الثقافية أو الروحية، عارض فكرة جمعيات أحباء صهيون الداعية إلى هجرة اليهود إلى فلسطين بقصد استيطانها، وزار فلسطين أكثر من مرة (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة الـسياسة، ج1، ص74).

(2) شاكر، محمود: موسوعة تاريخ اليهود، ص340.

(3) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج1، ص273.

(4) شاكر، محمود: موسوعة تاريخ اليهود،ص341.

(5) رجل سياسي بريطاني، ولد لعائلة فقيرة في مقاطعة ويلز، مثل دائرته الانتخابية لمدة 54 سنة. بـدأ حياتـه الوزارية وزيراً للتجارة عام 1906م، في حكومة الأحرار، ثم وزيراً للخزانة عـام 1908م، وعـين وزيـراً للذخيرة عام 1915م، أثناء الحرب العالمية الأولى، ووزيراً للحرب عام 1916م، وأصبح رئيساً للوزراء فـي السنة نفسها، وقاد البريطانيين إلى النصر، كما عمل على تأييد الصهاينة في مواقـف عـدة (الكيـالي، عبـد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج5، ص529).

(6) ويقول هربرت صموئيل" لقد كنت الشخص الأول من اليهود الذي قدر له أن يحتل مقعداً في الوزارة البريطانية، ولعل الفرصة سنحت أمامي؛ لتحقيق و(إعادة إنشاء) دولة يهودية في فلسطين، لقد سألني وزير الخارجية عمـا إذا كنت أعتقد أن سوريا يجب أن تُضم إلى فلسطين بحكم الضرورة ؟ فأجبته ليس من الحكمة ذلك؛ لأن العدد الكبير من السكان لا يمكن تمثيلهم" (بو يصير، صالح: جهاد شعب فلسطين؛ خلال نصف قرن، ص98).

(7) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج1، ص274؛ شاكر، محمود: موسوعة تاريخ اليهود، ص341.

(8) سياسي بريطاني، درس المحاماة وأصبح نائباً عن الحزب الليبرالي، فـي عـام 1886م، وأصـبح وزيـراً للداخلية(1892–1895م)، وعين وزيراً للمالية عام 1905م، وفي عام 1908م، أصـبح رئيـساً للـوزراء. (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج1، ص187–188).

آذار (مارس) من العام نفسه[1]، طالب فيها باحتلال بريطانيا لفلسطين[2]، وتأسيس دولة يهودية فيها تحت إشراف بريطانيا، وفتح باب الهجرة لليهود لدخولها؛ لإقامة مركز ثقافي وروحي لليهود، مما ستكون له نتائج على موقف اليهود في العالم من بريطانيا[3].

كما اقترح منح اليهود الذين يفدون إليها حكماً محلياً، قد يتطور مع مرور الوقت إلى دولة تكون موالية لبريطانيا[4]، وقد حظيت هذه المذكرة بتأييد الكثيرين من أعضاء الحكومة البريطانية، ومنهم لويد جورج، وادوارد غراي؛ وزير الخارجية، وبعض الساسة البريطانيين[5]، ولكن معارضة رئيس الحكومة للمشروع أدت إلى فشله[6].

وتوصلت بريطانيا في عهد حكومة اسكويث إلى تفاهمات مع الشريف حسين، في فترة ما بين عامي 1915م–1916م، تعهدت بمقتضاها بإقامة دولة عربية، مقابل أن يعلن العرب الثورة على الأتراك، وفي نفس الوقت تمكنت من توقيع اتفاقية سايكس بيكو، في أيار (مايو) عام 1916م ، المناقضة لتلك التفاهمات، فقد نصت سايكس بيكو، على أن تكون فلسطين تحت إدارة دولية[7].

ورغم التناقض بين التفاهمات مع الشريف حسين، واتفاقية سايكس بيكو إلا أنهما تعارضتا مبدئياً مع المطالب الصهيونية بشأن فلسطين، لكن الوضع تغير في نهاية عام 1916م، عندما استقالت حكومة اسكويث البريطانية، وحلت محلها حكومة لويد جورج، وعُين بلفور وزيراً للخارجية[8]، المؤيدة للمذكرتين اللتين تقدم بهما هربرت صموئيل إلى الحكومة البريطانية عام 1915م[9].

ازداد اهتمام لويد جورج بالصهاينة بعد توقيع اتفاقية سايكس بيكو؛ لحملهم على طلب الحماية البريطانية من جهة، والتحرر من الالتزامات التي فرضتها بريطانيا على نفسها تجاه حلفائها، بموجب تلك الاتفاقية بشأن فلسطين، وإخضاع البلد مع انتهاء الحرب لسيطرة بريطانيا وحدها[10].

---

(1) عايد، خالد: التوسعية الصهيونية وإسرائيل الكبرى، ص550؛
Jewish Virtual Library: Herbert Samuel, www.us-israel.org.

(2) صالح، محسن: القوات العسكرية والشرطة في فلسطين؛ ودورها في تنفيذ السياسة البريطانية 1917–1939م، ص39–40.

(3) الشيخ خليل، نهاد: دور بريطانيا، ص174؛
Jewish Virtual Library: Herbert Samuel, www.us-israel.org.

(4) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج1، ص274.

(5) صالح، محسن: القوات العسكرية، ص40.

(6) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج1، ص274.

(7) الشيخ خليل، نهاد: دور بريطانيا، ص177.

(8) صالح، محسن: القوات العسكرية، ص40؛ الخالدي، وليد: الصهيونية في مئة عام، ص32.

(9) الشيخ خليل، نهاد: دور بريطانيا، ص177؛ جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج1، ص279.

(10) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج1، ص279.

عندما حدث نقص في نوع من المتفجرات، استدعى لويد جورج – بصفته مسؤولاً عن التسليح – وايزمان، بتوجيه من اسكوت، محرر مانشستر غارديان، وكلفه بإيجاد طريقة؛ لإنتاج ذلك النوع من المتفجرات[1]، وتمكن وايزمان من اكتشاف مادة الأسيتون، التي استخدمت في صناعة المتفجرات، أثناء اندلاع الحرب العالمية الأولى، مما وفر على بريطانيا، استيراد مواد المتفجرات من الخارج؛ لذا قامت بريطانيا؛ بتعيين وايزمان رئيساً لمختبر الوزارة البريطانية في لندن، الأمر الذي قربه أكثر من كبار الوزراء البريطانيين[2].

وذكر لويد جورج في مذكراته عن الحرب العالمية الأولى، أنه شعر بتقدير عميق لوايزمان؛ بعد نجاحه في مهمته، في إنتاج مادة الأسيتون، وأبلغه أنه سيطلب من السلطات المختصة مكافأة له، إلا أن وايزمان أخبره أنه لا يريد مكافأة "لنفسه، بل لشعبه"[3].

قدم الصهاينة في تشرين الأول (أكتوبر) عام 1916م، مذكرة إلى الحكومة البريطانية مطالبين بضرورة إعلان فلسطين وطناً لليهود، والسماح للمهاجرين اليهود بإقامة حكم ذاتي في فلسطين[4]، على أن يُمنح امتياز استيطان فلسطين لشركة يهودية، والاعتراف باللغة العبرية لغةً رسمية[5].

وتبع ذلك اجتماع بين حاييم وايزمان، وناحوم سوكولوف، مع عضو مجلس الحرب البريطاني، مارك سايكس (M. Sykes)، الذي أبلغهما أن بريطانيا تنظر بعين العطف للمساعي الصهيونية[6].

وفي شباط (فبراير) عام 1917م، عقد اللقاء الرسمي الأول في سلسلة من اللقاءات، وكان من الحضور مارك سايكس، وهربرت صموئيل، إضافةً إلى زعماء الصهاينة وعلى رأسهم وايزمان، واثنين من آل روتشيلد[7].

قدم روتشيلد في 18 حزيران (يونيو) عام 1917م، مذكرة إلى بلفور؛ طالباً منه ضرورة موافقة الحكومة البريطانية على جعل فلسطين وطناً (قومياً) لليهود، واستخدام كل

(1) عدوان، عاطف: دراسات في القضية الفلسطينية، ص39؛ الشيخ خليل، نهاد: دور بريطانيا، ص178.
(2) الخالدي، وليد: الصهيونية في مئة عام، ص31.
(3) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج1، ص280.
(4) عايد، خالد: التوسعية الصهيونية، ص550؛ الخالدي، وليد: الصهيونية في مئة عام، ص31.
(5) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج1، ص281.
(6) الشيخ خليل، نهاد: دور بريطانيا، ص179.
(7) الحوت، بيان: فلسطين؛ القضية، ص371.

إمكانياتها؛ لضمان تحقيق ذلك الهدف، وبحث الوسائل اللازمة؛ لتنفيذ ذلك الهدف مع المنظمة الصهيونية[1].

بحثت الحكومة البريطانية المطالب الصهيونية، في 3 أيلول (سبتمبر) عام 1917م، وقررت الاستجابة لها، وعرضت على الصهاينة إصدار تصريح بريطاني يتبنى طلباتهم مع إدخال بعض التعديلات على المشروع الذي تقدم به الصهاينة لها[2].

كما أعلن الرئيس الأمريكي ويلسون (Wilson)، في تشرين الأول (أكتوبر) عام 1917م، تأييده للمقترح البريطاني، بشأن الوطن اليهودي في فلسطين، وأعلن ذلك ويلسون في بيان للشعب الأمريكي عن موافقته على " إرساء أسس كومنولث(Commonwealth)[3] يهودي في فلسطين"[4].

رابعاً : تصريح بلفور والنتائج المترتبة عليه:

اجتمعت الحكومة البريطانية في 31 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1917م، وأقرت موقفها النهائي من طلبات الصهاينة، وفي 2 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1917م، أصدر بلفور بصفته وزيراً للخارجية " تصريح بلفور" الذي تضمن تعاطف الحكومة البريطانية مع قيام وطن قومي لليهود في فلسطين[5].

وكان التصريح على شكل رسالة أرسلها اللورد بلفور إلى أحد زعماء اليهود البريطانيين، وهو اللورد روتشيلد، ونص التصريح على[6]:

"**عزيزي اللورد روتشيلد:**

يسرني جداً أن أبلغكم، بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته:

---

(1) العويسي، عبد الفتاح: جذور القضية الفلسطينية1799-1922م، ص182.

(2) الشيخ خليل، نهاد: دور بريطانيا، ص185؛ جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج1، ص288.

(3) رابطة دولية حرة، بين بريطانيا ومستعمراتها السابقة، التي استقلت عنها، وظلت محافظة على ولائها للتاج البريطاني؛ فالعاهل البريطاني هو رئيس الكومنولث (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج5، ص261).

(4) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج1، ص288-289.

(5) أراني، أفرايم: أرض إسرائيل؛ تاريخ؛ سياسة؛ إدارة وتطور (بالعبرية)، ص28؛ عايد، خالد: التوسعية الصهيونية، ص552؛ ياسين، عبد القادر: كفاح الشعب الفلسطيني حتى العام 1948م، ص12؛
Howard, Harry N: King Crane commission, p4.

(6) أنظر: زقوت، ناهض: وثائق القضية الفلسطينية من 637-1935م،ج1، ص149-150.

إن حكومة صاحب الجلالة، تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها؛ لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يُفهم جلياً، أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى"[1].

عقب صدور تصريح بلفور، عمل المكتب العربي (Arab Bureau)[2]، الذي أسسته الحكومة البريطانية في القاهرة، على إصدار تقارير؛ هدفت إلى تهدئة مخاوف العرب تجاه تصريح بلفور، كما أكد على إمكانية توطين اليهود في فلسطين، بجانب أهلها العرب[3].

لقد حققت الحركة الصهيونية مكاسب عدة؛ فقد حسم صدور التصريح مشكلة الموقع بالنسبة للحركة الصهيونية، التي طال النقاش حولها؛ وأدت إلى حدوث انقسامات في صفوف الحركة الصهيونية، بين مُصِرٍّ على أن تكون فلسطين مقراً لإنشاء الوطن (القومي) اليهودي، وفريق يريد إقامته في أي مكان[4].

يُعد تصريح بلفور، نهاية المرحلة التي بدأها هرتزل؛ بعقد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897م، والذي اقترح فيه إقامة دولة لليهود، وبداية لمرحلة جديدة، سعى فيها الصهاينة؛ لتطبيق ما جاء في تصريح بلفور.

وبذلك يعتبر تصريح بلفور أول اعتراف دولي بالصهيونية، ومشروعاتها.

---

(1) البرغوثي، عمر، وطوطح، خليل: تاريخ فلسطين، ص234؛
Jewish Virtual Library: Arthur Balfour, www.us-israel.org.

(2) يُعد أحد الأجهزة المُنفّذة للسياسة البريطانية في الشرق العربي، خلال الحرب العالمية الأولى، وقد أسسته الحكومة البريطانية، في شهر نيسان(أبريل) عام 1916م؛ ليكون جهازاً مستقلاً عن دار المندوب السامي البريطاني في القاهرة، عندما وصلت الحرب إلى مرحلة هامة، وأوكلت رئاسته إلى الجنرال جلبرت كلايتون؛ رئيس قسم الاستخبارات المدنية والعسكرية؛ للقيادة البريطانية في مصر، وقد تولى المكتب منذ إنشائه وضع تقارير عن المنطقة العربية؛ لتوضح الصورة أمام مخططي السياسة البريطانية في الشرق، وبدأ منذ حزيران(يونيو) عام 1916م، يصدر نشرة ملحقة سرية؛ لمعالجة الأحداث السياسة، في المنطقة العربية، وسميت في بداية الأمر" ملحقات المكتب العربي"، ثم سميت بعد العدد السادس" النشرة العربية". (الموسوعة الفلسطينية؛ القسم العام، ج4، ص281)

(3) الموسوعة الفلسطينية؛ القسم العام، ج4، ص282.

(4) العويسي، عبد الفتاح: جذور القضية الفلسطينية، ص186.

الأسباب التي دفعت الحكومة البريطانية لإصدار تصريح بلفور:

تكمن الأسباب التي دفعت بريطانيا، إلى إصدار تصريح بلفور، في أن بريطانيا البروتستنتية، كانت تؤمن بالعهد القديم (التوراة)؛ بما يشتمل على عقيدة الوعد الإلهي لبني إسرائيل بملكية أرض الميعاد (فلسطين)، كما كانت بريطانيا تسعى إلى تمزيق الشرق العربي الإسلامي، من خلال توطين الصهاينة في قلب العالم العربي؛ للحيلولة دون قيام وحدة سياسية في المنطقة؛ بهدف حماية مصالحها في المنطقة من النفوذ الفرنسي، كما كانت بريطانيا تخشى من انضمام الصهاينة الألمان إلى جانب ألمانيا أثناء اندلاع الحرب العالمية الأولى؛ لأن العلاقات في ذلك الوقت كانت متينة؛ بسبب وجود مقر المنظمة الصهيونية في مدينة برلين الألمانية[1].

كما سعت الحكومة البريطانية إلى كسب مساندة اليهود، والصهاينة أثناء الحرب إلى جانبها[2]، وخاصة يهود أمريكا، وتهدئة مشاعر الغضب التي تنتابهم إزاء الحليف الروسي في الحرب، كما سعت بريطانيا لإبعاد اليهود من أراضيها والتخلص منهم[3].

إضافةً إلى أن بريطانيا، كانت تأمل من إصدار تصريح بلفور، أن تتم تقوية الناحية المالية للحلفاء؛ نظراً لما يتمتع به اليهود من مركز مالي في أمريكا، فقد قدم روتشيلد إلى الحكومة البريطانية قروضاً مالية كبيرة، أثناء اندلاع الحرب العالمية الأولى، كما قام اليهود بشراء سندات ديون الحرب[4].

ولتنفيذ ما جاء في التصريح عملت بريطانيا على أن تتسلم إدارة فلسطين، وأن تضع الحدود التي تراها مناسبة، بحيث تخدم أغراض الصهيونية في تأسيس وطن (قومي) يهودي في فلسطين؛ ولهذا قامت بإرسال البعثة الصهيونية إلى فلسطين، وخولتها مهمة " تعيين لجنة لبحث الأحوال الحاضرة للمستوطنات اليهودية في فلسطين"[5].

---

(1) العويسي، عبد الفتاح: جذور القضية الفلسطينية، ص188-189.

(2) كتن، هنري: قضية فلسطين، ص23.

(3) الحاجري، ضياء: إسرائيل من الداخل، ص53.

(4) العويسي، عبد الفتاح: جذور القضية الفلسطينية، ص200.

(5) النحال، محمد: سياسة الانتداب البريطاني، ص55.

المبحث الثاني

العلاقات الصهيونية البريطانية في المجال العسكري (1897-1917م)

أولاً : العلاقات البريطانية مع منظمة هاشومير (الحارس) 1909م.

ثانياً : التجنيد في الجيش البريطاني :

1- كتيبة سائقي البغال الصهيونية(جدود نهاجي هابرادوت) 1915م.

2- الفيلق اليهودي :

أ- كتيبة 38- رماة الملك (ل. ح).

ب- كتيبة 39- رماة الملك (ل. ط).

ت- كتيبة 40- رماة الملك (م.).

ثالثاً : الخدمات الأمنية الصهيونية لبريطانيا (1915-1917م).

حمل رواد الهجرة الصهيونية الثانية، أفكاراً عسكرية؛ كان هدفها في البداية السيطرة على عنصر العمل، والحراسة، ثم نجحت في التجنيد في الجيش البريطاني بعد ذلك، واستطاعت العمل في المجالين، العسكري، والاستخباراتي.

أولاً : العلاقات البريطانية مع منظمة هاشومير(الحارس)1909م:

عَقد أعضاء منظمة بارغيورا[1] في يوم 12 نيسان (ابريل) عام 1909م، أي بعد مرور نحو سنة ونصف على تأسيسها مؤتمراً في مستوطنة مسحة في الجليل، وقرروا فيه إقامة منظمة علنية، أطلقوا عليها اسم هاشومير (الحارس)[2]، ويُعدّ يسرائيل شوحيط قائد هاشومير[3]، ورفاقه، يتسحاق بن تسفي[4]، ويسرائيل غلعادي، والكساندر زايد، من أهم مؤسسي هاشومير[5]، وكان هدف المنظمة، تطوير الحراس اليهود[6]، وإخراج الحرّاس العرب من المستعمرات الصهيوينة[7]، فقد: "كانت منظمة هاشومير الحلقة الرابطة بين الاستيطان الزراعي والتدريب العسكري"[8].

واجهت منظمة هاشومير بعد قيامها مشاكل عدة، للسيطرة على حراسة المستعمرات، لكنها استطاعت حتى سنتي 1913 و1914م، تحقيق هدفها في الحراسة باستثناء مستوطنات (بيتح تكفا[9]

---

(1) جمعية سرية من العمال العبريين من أبناء الهجرة الثانية، سعت إلى السيطرة على حراسة المستوطنات، وتقوية الدفاع عن طريق اتباع عمل عبري واستيطاني وزراعي، كأفضل طريقة للعمل المنتج، وأقيمت الجمعية يوم 29 أيلول (سبتمبر) عام 1907م، في غرفة اسحق بن تسفي في بيت وارسو في يافا، وسميت باسم بارغيورا نسبة لأحد زعماء تمرد اليهود الكبير ضد الرومان، وفي عام 1909م، استبدلت بمنظمة هاشومير. (تلمي، افرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص78).

(2) بدر، حمدان: دور منظمة الهاغاناة في إنشاء إسرائيل، ص10؛ جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج1، ص251؛ نصار، فتحي: وثائق فلسطين، ص185.

(3) Pail, Meir: From Hashomer to the Israel Defense Forces, www.us-israel.org.

(4) ولد في أوكرانيا عام 1884م، وهاجر إلى فلسطين عام 1907م، وكان من بين الصهاينة الذين نفتهم السلطات التركية من فلسطين عام 1915م، وهو من مؤسسي الكتائب العبرية، وعاد إلى فلسطين مع الكتائب عام 1918م، وهو ثاني رئيس لدولة إسرائيل، وتوفي عام 1963م (تلمي، افرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص73).

(5) شرائيل، باروخ، وآخرون: موسوعة كارتا(بالعبرية)، ص490.

(6) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج1، ص251.

(7) شرائيل، باروخ، وآخرون: موسوعة كارتا(بالعبرية)، ص490.

(8) الخالدي، وليد: بناء الدولة اليهودية 1897-1948م، ص70.

(9) تُعد أول مستوطنة صهيونية في فلسطين، أنشئت عام 1878م، قبل بدء موجات الهجرة الصهيونية المنظمة إلى فلسطين، التي بدأت عام 1882م. (جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج1، ص 104).

(المقامة على قرية ملبس)، وزخرون يعقوب[1]، وروش بينا[2])[3] واستطاعت هاشومير مع مـــرور الوقت الدمج بين حياة الحراسة، والاستيطان[4]، فقد قامت بتأسيس مستعمرتي، تل عداشـــيم[5] فـــي مرج بن عامر، وتل حاي[6] في الجليل الأعلى[7].

أثناء اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914م، حدث اضطراب في صـــفوف منظمـــة هاشومير؛ فانضم عدد منهم إلى جانب القوات البريطانية[8]؛ لذا قامت السلطات التركية بمطاردة اليهود، ونفت العديد منهم إلى دمشق[9]، وقد بلغت المطاردة ذروتها عنـــدما اكتـــشفت القـــوات التركية شبكة التجسس الصهيونية التي عرفت باسم (نيلي) التي كانت تعمل لـــصالح المخـــابرات البريطانية[10]، وبانضمام أعداد من هاشومير إلى جانب القوات البريطانيـــة، واكتـــشاف شـــبكة التجسس (نيلي) ظهر أول تعاون عسكري وأمني صهيوني مع بريطانيا.

ثانياً : التجنيد في الجيش البريطاني :

تعود فكرة إنشاء قوة يهودية مسلحة إلى عام 1870م، عندما بدأت حركة الغزو الاستيطاني الصهيوني تتجه إلى فلسطين[11]، لكن تلك القوة كانت بهدف حماية المستوطنات، ومع بداية الحرب

---

(1) مستوطنة بلدية كبيرة تقع على السلسلة الجبلية لجبال الكرمل، أسست عام 1882م، وسميت باسم يعقـــوب، والد البارون أدموند دي روتشيلد، رائد الاستيطان الجديد، وهي إحدى مستوطناته(تلمـــي، افـــرايم ومنـــاحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص189).

(2) تأسست عام 1882م، وهي أول مستوطنة يهودية أقيمت في الجليل الأعلى، وأطلق عليها اسم روشبينا، أي حجر الزاوية(تلمي، افرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص422).

(3) بدر، حمدان: دور منظمة الهاغاناة، ص10.

(4) تلمي، افرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص159.

(5) مستوطنة عمالية تابعة لحركة المستوطنات، تأسست عام 1923م، في مرج ابن عامر، وسميت بهذا الاســـم نسبة إلى اسم القرية العربية تل العدس التي أقيمت على بعض أراضيها (تلمـــي، افـــرايم ومنـــاحيم: معجـــم المصطلحات الصهيونية، ص459).

(6) فناء بداخله بيت، في الجليل الأعلى قرب قرية جلعادي، وتأسست عام 1918م، على أيدي الأعضاء القدامى في منظمة هاشومير (تلمي، افرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص457).

(7) بدر، حمدان: دور منظمة الهاغاناة، ص288.

(8) السنوار، زكريا: منظمة الهاغاناة الصهيونية؛ منذ نشأتها وحتى صدور قرار التقسيم مـــن 1920–1947م، ص11.

(9) تلمي، افرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص159.

(10) محارب، عبد الحفيظ: العلاقات بين المنظمات الصهيونية المسلحة 1937–1948م، ص17.

(11) الكيلاني، هيثم: المذهب العسكري الإسرائيلي، ص71.

العالمية الأولى بدأ تطوع الصهاينة في الجيش البريطاني؛ بعدما قامت الحكومة التركية بإبعاد عدد منهم خارج فلسطين[1]؛ لذا دعا بعض الزعماء الصهيونيين وعلى رأسهم يوسف ترومبلدور (Joseph Trumpeldor)[2]، وفلاديمير جابوتنسكي (V. Jabotinsky)[3]، إلى تشكيل وحدات يهودية تقاتل جانب أعداء تركيا؛ للمساهمة في احتلال فلسطين، وتكون لها نواة الجيش اليهودي فيها[4]، وكان جابوتنسكي يقول:" ما دامت تركيا تحكم، فلا شمس تشرق ولا زرع ينمو، وإن الأمل الوحيد في (استرداد) فلسطين يكمن في تمزيق الإمبراطورية العثمانية"[5].

لكن جابوتنسكي لاقى معارضة في البداية من دوائر وزارة الحربية البريطانية؛ لأنها لم تكن قد قررت بعد، البدء بعمليات هجومية على الجبهة الشرقية، كما عارضته بعض الدوائر الصهيونية؛ بحجة أن وجود قوة عسكرية صهيونية يهدد وجود اليهود في فلسطين، في حالة فوز تركيا في الحرب[6].

1) كتيبة سائقي البغال الصهيونية (جدود نهاجي هابرادوت) عام 1915م :

قامت السلطات التركية في كانون الأول (ديسمبر) عام 1914م، بطرد آلاف اليهود المقيمين في فلسطين، إلى الأراضي المصرية، فأقاموا في معسكرات (القباري) التي أنشأتها القوات البريطانية[7].

---

(1) محارب، عبد الحفيظ: العلاقات بين المنظمات الصهيونية، ص18-19.

(2) عسكري صهيوني قائد الجيل القديم من الصهاينة الغزاة (الرواد) المقاتلين الذين جاءوا إلى فلسطين لإرغام العرب على النزوح منها، ولد في مدينة بياتي غورسك(PiatyGorsk) الروسية، وهاجر إلى فلسطين عام 1912م، وشارك في تكوين فرقة البغال الصهيونية، وساهم في تكوين الفيلق اليهودي، وقتل على يد الثوار العرب عام 1920م (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج1، ص724)؛

Jewish Virtual Library: Joseph Trumpeldor(1880-1920), www.us-israel.org.

(3) ولد بتاريخ 18 تشرين الأول(أكتوبر) عام 1880م، في مدينة أوديسا في روسيا من عائلة تنتمي إلى الطبقة الوسطى، وهو زعيم صهيوني متطرف، شارك مع وحدات الهاغاناة في مقاومة التظاهرات العربية في القدس عام 1920م، وأسس حركة بيتار عام 1923م، وأسس العديد من المؤسسات، وشجع تهريب المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج2، ص13-14).

Jewish Virtual Library: Zeev Vladimir Jabotinsky, www.us-israel.org.

(4) حداد، بربارة: فلاديمير جابوتنسكي، ص82؛ الخالدي، بناء الدولة اليهودية، ص71؛ ظاظا، حسن، وآخران: الصهيونية العالمية، ص67؛

Jewish Virtual Library: Zion Mule Corps, www.us-israel.org.

(5) السنوار، زكريا: منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص17.

(6) قاسمية، خيرية: النشاط الصهيوني في المشرق العربي وصداه، ص300.

(7) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن والاستقلال (بالعبرية)، ص38؛ شرائيل، باروخ، وآخرون: موسوعة كارتا(بالعبرية)، ص296؛ نصار، فتحي: وثائق فلسطين، ص186.

وصل فلاديمير جابوتنسكي الإسكندرية قادماً من موسكو في كانون الأول (ديسمبر) عام 1914م[1]، والتقى مع يوسف ترمبلدور وعدد من المهاجرين اليهود الروس المقيمين في الإسكندرية، وحاولوا تشكيل فرقة يهودية، تعمل مع القوات البريطانية؛ للسيطرة على فلسطين تحت شعار تحريرها من الأتراك[2]، فشكل جابوتنسكي قوة شرطة؛ لحفظ النظام بينهم، اشتهرت باسم "النوطريم"[3].

في 15 آذار (مارس) عام 1915م، تقدمت لجنة يهودية للجنرال ماكسويل (Maxwell)؛ القائد العام للقوات البريطانية في مصر، برغبتها في إنشاء فرقة يهودية تحت حماية بريطانية؛ للاستفادة منها في فلسطين[4]، لكن الجنرال ماكسويل (Maxwell) لم يوافق على تلك الفكرة[5]؛ لمعارضته تجنيد الأجانب[6]، لكنه اقترح عليهم إنشاء فرقة صهيونية لنقل العتاد العسكري بواسطة البغال إلى الجبهة التركية[7]، لكن الوفد الصهيوني لم يوافق على اقتراح ماكسويل باستثناء يوسف ترمبلدور الذي وافق على الاقتراح[8]؛ لأن النتيجة واحدة وهي إخراج الأتراك من فلسطين[9]، وقد قال ترمبلدور: "الشعب الإنجليزي يتكلم من خلال حنجرتي الآن مع الشعب العبري،... الصداقة ستستمر بالتأكيد في الأيام القادمة، في فلسطين... إن الحفر أو النقل الفرق بينهما ليس كبيراً، هؤلاء وهؤلاء أيضاً هم جنود..."[10].

وفي 19 آذار (مارس) عام 1915م، أرسلت القوات العسكرية البريطانية في القاهرة بقيادة الجنرال ماكسويل، الضابط جون هنري باترسون (John H. Patterson) إلى الإسكندرية؛ لإنشاء وقيادة فرقة البغال الصهيونية (Zion Mule Corps) بالتعاون من يوسف

---

(1) قاسمية، خيرية: النشاط الصهيوني، ص299.

(2) الكيلاني، هيثم: المذهب العسكري، ص74.

(3) السنوار، زكريا: منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص18.

(4) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن والاستقلال (بالعبرية)، ص38-39؛ قاسمية، خيرية: النشاط الصهيوني، 299.

(5) ولعل رفض ماكسويل لهذا العرض خشيةً من حدوث ثورات ضد الحكومة البريطانية في مصر.

(6) هداني، عفار: حرب شعب؛ 33سنة من الحرب من غاليبولي حتى إنشاء الجيش(بالعبرية)، ص15؛ بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن والاستقلال (بالعبرية)، ص38-39.

(7) قاسمية، خيرية: النشاط الصهيوني، ص299؛
Jewish Virtual Library: Zion Mule Corps, www.us-israel.org.

(8) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن والاستقلال (بالعبرية)، ص39.

(9) قاسمية، خيرية: النشاط الصهيوني، ص299.

(10) هداني، عفار: حرب شعب(بالعبرية)، ص15-18.

ترمبلدور[1]، الذي عين نائباً لقائد الكتيبة[2]، وتم جمع المتطوعين اليهود في قباري الإسكندرية، وبدأت عمليات التدريب على النقل[3]، بلغ عدد المتطوعين 737 رجلاً، كان من بينهم 5 ضباط انجليز، و8 ضباط يهود، وكان بحوزتهم 20 حصاناً للضباط، و750 بغلاً[4].

تجمع المتطوعون اليهود بتاريخ 1 نيسان (أبريل) عام 1915م، في معسكر قباري؛ لأداء القسم العسكري، وقام الحاخام روفائيل بيروغولا، بمنح المتطوعين من الجنود المراسيم[5]، وبانتهاء تدريب فرقة البغال الصهيونية، والتي اتخذت نجمة داود شعاراً لها، (هاتيكفا) أي "الأمل" نشيداً لها، نُقلت في 17 من نيسان (أبريل) عام 1915م، إلى غاليبولي(Gallipoli)[6]، وزودت بالصفائح والألواح الخشبية[7].

وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها كتيبة البغال الصهيونية في غاليبولي، إلا أنها حققت بعض المكاسب، فقد تبلورت لأول مرة كتيبة صهيونية، وساعدت المعلومات عن خدمة وإخلاص الكتيبة بعد ذلك في الدعاية، وإقناع السلطات البريطانية؛ لإقامة وحدات أخرى[8]، شكلت نواة الفيلق اليهودي فيما بعد[9].

كانت معارك غاليبولي دموية جداً، وخسر الجانبان المتحاربان خسائر كبيرة، وعدل الإنجليز عن عملياتهم في المنطقة، وفي أيار (مايو) عام 1916م، أصدر القائد العام للجيش البريطاني في مصر قراره بحل كتيبة البغال الصهيونية، وبإعادة عناصرها إلى الإسكندرية[10].

---

(1) أفيغور، شاؤول: مع جيل الهاغاناة (بالعبرية)، ص86؛ قاسمية، خيرية: النشاط الصهيوني، ص299؛ هداني، عفار: حرب شعب(بالعبرية)، ص16.

(2) ناؤور، مردخاي، وغلعادي، دان : أرض أسرائيل في القرن العشرين؛ من الاستيطان إلى الدولة 1900-1950م (بالعبرية)، ص253.

(3) قاسمية، خيرية: النشاط الصهيوني، ص299.

(4) الكيلاني، هيثم: المذهب العسكري، ص74؛ هداني، عفار: حرب شعب(بالعبرية)، ص16.

(5) هداني، عفار: حرب شعب(بالعبرية)، ص16؛ محارب، عبد الحفيظ: نشأة التنظيمات الصهيونية المسلحة، ص76.

(6) تقع على الشاطئ الأوروبي من الدردنيل (قاسمية، خيرية: النشاط الصهيوني، ص300).

(7) هداني، عفار: حرب شعب(بالعبرية)، ص18؛ قاسمية، خيرية: النشاط الصهيوني، ص300.

(8) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الامن والاستقلال (بالعبرية)، ص39.

(9) السنوار، زكريا: منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص20.

(10) شرائيل، باروخ، وآخرون: موسوعة كارتا(بالعبرية)، ص296-297؛ بدر، حمدان: دور منظمة الهاغاناة، ص13؛ محارب، عبد الحفيظ: نشأة التنظيمات الصهيونية المسلحة، ص76.

2) الفيلق اليهودي :

غادر جابوتنسكي مصر متجهاً إلى إيطاليا؛ لعدم موافقته علـــى إنـــشاء كتيبـــة البغـــال الصهيونية والتي اعتبرها إهانة لليهود، وكان ذلك في نيسان (أبريل) عام 1915م، وهناك اجتمع مع بنحاس روتنبرغ[1]، وقد رأى جابوتنسكي ضرورة الوقوف في وجه تركيا في الحـــرب؛ لأن ذلك يفتح المجال أمام إقامة دولة صهيونية في فلسطين، وقد اتفقا على إجراء مفاوضـــات بـــشأن تشكيل كتائب عبرية تشارك في الحرب إلى جانب انجلترا، لكن المفاوضات فـــشلت[2]، إضـــافةً إلى المعارضة الشديدة التي واجهها من غالبية زعماء الصهيونية، ويهود أمريكا، ولجنة العمـــل الصهيونية الكبرى في كوبنهاجن في مؤتمرها الذي عقد في صيف عام 1915م، خوفاً من انتقام تركيا من المستوطنين في فلسطين[3]، لكن حاييم وايزمان أيد أفكاره، كما أيده بنحاس روتنبـــرغ، والبارون أدموند روتشيلد[4].

أدى حل كتيبة سائقي البغال الصهيونية في منتصف عام 1916م، إلى حدوث بعض الأمل؛ لتحقيق فكرته، وخاصة بتوجه عدد من عناصر تلك الكتيبة إلى بريطانيا[5]، التي سمحت بانضمام 120 عنصراً منهم إلى الكتيبة 20- مقاطعة لندن "20th Country of London" فـــشكلوا ســـرية منفصلة، انضم جابوتنسكي لها[6].

كما أرسل جابوتنسكي وترومبلدور مذكرة إلى وزير الحربية البريطاني، أشارا فيها إلـــى وجود نواة للكتيبة العبرية، ثم قاما بإجراء مقابلة شخصية معه، وبعد مناقشات طويلـــة وشـــاقة، تدخل وزير الداخلية البريطاني هربرت صوئيل؛ وهو يهودي صهيوني، فوقف لصالح الصهاينة، وتمت الموافقة على إنشاء الفيلق اليهودي[7]، لكن الحركة الصهيونية رفضت المشروع، وعقدت في 17 آب (أغسطس) عام 1917م، مؤتمراً ضم حوالي 20 ألـــف شـــاب صـــهيوني، أعلنـــوا معارضة الفيلق، ومع ذلك بدأت عملية التجنيد في 9 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1917م؛ لـــذلك

---

(1) مهندس ورجل أعمال مشهور، وهو مؤسس شركة كهرباء فلسطين، ولد في روسيا عام 1879م، وهـــاجر إلى فلسطين عام 1918م، وفي عام 1919م، تفرغ لمشروع كهرباء فلسطين، وتوفي عـــام 1942م (تلمـــي، افرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص424).

(2) بدر، حمدان: تاريخ منظمة الهاغاناة في فلسطين من 1920-1945م، ص27؛ محارب، عبد الحفيظ: نـــشأة التنظيمات الصهيونية المسلحة، ع105، ص77.

(3) محارب، عبد الحفيظ: العلاقات بين التنظيمات الصهيونية، ص18.

(4) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة، ص 24.

(5) شرائيل، باروخ، وآخرون: موسوعة كارتا(بالعبرية)، ص296-297.

(6) محارب، عبد الحفيظ: نشأة التنظيمات الصهيونية المسلحة، ع105، ص77.

(7) بدر، حمدان: تاريخ منظمة الهاغاناة، ص28.

قررت الحكومة البريطانية تغيير اسم الفيلق إلى (الفيلق العبري)، إرضاءً لزعماء الصهيونية، وزعماء اليهود غير الصهاينة الرافضين للفيلق[1].

تكوّن الفيلق اليهودي من ثلاث وحدات، هي كتيبة 38- رماة الملك (ل. ح) (Battalion of the Royal Fusiliers -38)، وكتيبة 39- رماة الملك (ل. ط) (Battalion of the Royal Fusiliers-39)، وكتيبة 40- رماة الملك (م.) (Battalion of the Royal Fusiliers -40).

أ- كتيبة 38- رماة الملك (ل. ح) :

نشرت الجريدة الرسمية اللندنية بتاريخ 23 آب (أغسطس) عام 1917م، خبر تشكيل "كتيبة يهودية"، تحت قيادة الليفتنانت كولونيل باترسون، القائد السابق لكتيبة سائقي البغال الصهيونية[2]، وعُين جابوتنسكي ملازماً فيها لما بذله من عناية في تنظيم الفرقة[3].

استعرضت الكتيبة رجالها في الثاني من شباط (فبراير) عام 1918م، في لندن، وتم تغيير اسمها إلى (الكتيبة 38- رماة الملك "Battalion of the Royal Fusiliers 38")[4]، وتلقت التدريب مع سلاح المشاة في لندن، وعندما وصلت الإسكندرية تابعت تدريباتها العسكرية إلى أن تم إرسالها إلى فلسطين[5] بتاريخ 9 حزيران (يونيو) عام 1918م، وضمت الكتيبة 800 جندي، وفي 3 تموز (يوليو) عام 1918م، سُلِّم لها قطاع في جبهة نابلس، والذي امتد من جلجوليا حتى عبوين[6]، ثم ألحقت بالوحدات المحاربة قرب القدس في أيلول (سبتمبر) عام 1918م، تحت قيادة أدموند اللنبي[7][8].

---

(1) السنوار، زكريا: منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص24-25.

(2) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن والاستقلال (بالعبرية)، ص39-40؛ بدر، حمدان: تاريخ منظمة الهاغاناة، ص28.

(3) ظاظا، حسن، وآخران: الصهيونية العالمية، ص68؛
Pail, Meir: From Hashomer to the Israel Defense Forces, www.us-israel.org

(4) بدر، حمدان: تاريخ منظمة الهاغاناة، ص28.

(5) كان من مظاهر التحالف الصهيوني البريطاني، صيغة البيان العسكري الذي أصدره جابوتنسكي لهذه الفرقة اليهودية، وهي تستعد لدخول فلسطين ضمن جيوش القائد البريطاني "اللنبي"، وهي:" ... إن ساعة الاستيلاء على فلسطين قد حانت، وليس من العقل أن نترك الناس من الأمم الأخرى يستولون عليها،... ليس من المنطقي أن يحارب الإنجليز هنا أمام أعيننا، ونحن قاعدون في بيوتنا؛ حتى يعيدوا إلينا هذه البلاد ...، ودم الإنجليز الذين يساعدوننا على الاستيلاء عليها اليوم لدمُ مقدس، وهو يهيب بنا...، أن تطوعوا للقتال..." (ظاظا، حسن، وآخران: الصهيونية العالمية، ص68).

(6) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الامن والاستقلال (بالعبرية)، ص40.

(7) جنرال وإداري بريطاني، أصبح المندوب السامي على مصر، ما بين عامي 1917-1919م، وأحيل إلى التقاعد عام 1922م (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج7، ص366)؛

(8) Pail, Meir: From Hashomer to the Israel Defense Forces, www.us-israel.org .

بدأ الهجوم الكبير على وادي الأردن في آب (أغسطس) عام 1918م[1]، وفي 18 أيلول (سبتمبر) عام 1918م، اشتركت الكتيبة في الهجوم على شرق الأردن، ثم اشتركت في احتلال مدينة السلط[2]، وصمدت الكتيبة هناك أكثر من سبعة أسابيع، بالرغم من عبء الحرارة، والمعاناة من الحمى التي لحقت بالكتيبة، وفي 22 أيلول (سبتمبر) عام 1918م، اشتركت معها كتيبة يهودية أخري جاءت من الولايات المتحدة سميت " الكتيبة 39 "[3]، ويرى بعض قادة الصهاينة أن تلك الكتيبة لم تشارك في المعارك، لأنها وصلت بعد نهاية الحرب[4]، ولا يرى الباحث تعارضاً بين الرأيين، فكلاهما يذكر أنها وصلت في منتصف عام 1918م، وهذا يعني نهاية الحرب العالمية الأولى، ويدل على اشتراكها الشكلي في أواخر تلك الحرب.

ب- كتيبة 39- رماة الملك (ل. ط) :

في ربيع عام 1915م، اتفق جابوتنسكي وبنحاس روتنبرغ على تقسيم العمل بينهما؛ من أجل تشكيل كتيبة يهودية تقاتل إلى جانب بريطانيا ضد الأتراك، فاتجه جابوتنسكي إلى بريطانيا، وخرج روتنبرغ إلى الولايات المتحدة، وهناك تقابل مع دافيد بن غوريون ويتسحاق بن تسفي، اللذين طُردا من فلسطين[5]، لكنهما عارضا فكرة الكتائب؛ خوفاً من إثارة الأتراك؛ مما يؤدي إلى تصفية المستوطنين جسدياً، لكن دخول الولايات المتحدة الحرب أدي إلى تغير رأيهما [6]، وحاولوا جميعاً إقناع الولايات المتحدة السماح بإنشاء الكتيبة، وبالفعل سُمح بإقامتها في كانون الثاني (يناير) عام 1918م، وحملت اسم (كتيبة 39- رماة الملك " Battalion of the Royal Fusiliers 39"، وكانت بقيادة المقدم اليعازر مارغولين[7][8].

بدأ التطوع في الكتيبة في كانون ثاني (يناير) 1918م، وبلغ عدد المتطوعين 6500 جندي من الولايات المتحدة، ووصل منهم إلى انجلترا حتى منتصف صيف عام 1918م، حوالي 4000 جندي[9].

---

(1) الكيلاني، هيثم: المذهب العسكري، ص75.
(2) شرائيل، باروخ، وآخرون: موسوعة كارتا(بالعبرية)، ص296-297.
(3) بدر، حمدان: تاريخ منظمة الهاغاناة، ص28.
(4)السنوار، زكريا: منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص26.
(5) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الامن والاستقلال (بالعبرية)، ص40.
(6) بدر، حمدان: دور منظمة الهاغاناة، ص13.
(7) ولد في روسيا، وجاء إلى فلسطين عام1892م، مع عائلته، واستقر في رحوبوت، في عام 1900م، وانتقل إلى أستراليا؛ بعد وفاة والده، وخلال الحرب العالمية الأولى عُين قائداً لكتيبة 39- رماة الملك(عيلام، يغآل: ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص331).
(8) السنوار، زكريا: منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص27.
(9) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن والاستقلال (بالعبرية)، ص40.

أُرسلت الكتيبة إلى مصر في نيسان (أبريل) عام 1918م، وهناك انضم إليها عـــدد مـــن اليهود المتطوعين الذين تجندوا في الجيش البريطاني بعد الاحتلال البريطاني للنصف الجنوبي من فلسطين(1)، واشترك قسم منهم في القتال في شرق الأردن(2)، وعند الرجوع إلى رسائل دافيد بـــن غوريون الذي كان عضواً في الكتيبة، يتضح أن الكتيبة وصـــلت فـــي أواخـــر 1918م، وبدايـــة 1919م(3)، وهذا يعني عدم مشاركتها في الحرب.

ت- كتيبة 40- رماة الملك (م.) :

في نهاية عام 1917م، احتلت القوات البريطانية الأجزاء الجنوبية من فلـــسطين، وبقيـــت الأجزاء الشمالية تحت حكم السلطات التركية(4)، وعندها دعا الضابط الأسكتلندي هيل (Hill) بعض قادة الحركة الصهيونية، وهم راحيل ينئيت، والياهو غولومب، ودوف هوز، وغيـــرهم(5)، واقتـــرح عليهم تشكيل كتيبة يهودية من اليهود المقيمين في فلسطين، يتم ضمها إلى الكتيبتين 38، 39، وقـــد وجدت تلك الفكرة استحساناً لديهم ، لكن بعض الجهات الصهيونية عارضت الأمر(6)، وفي منتصف شباط (فبراير) عام 1918م، عُقد مؤتمر في يافا، حضره 42 مندوباً؛ لصياغة شروط التطوع فـــي الجيش البريطاني(7)، وقد ساعد حضور جابوتنسكي المؤتمر في نجاح الأمر، فقد تم في حزيـــران (يونيو) عام 1918م، تشكيل الكتيبة، وسميت (الكتبة 40- رماة الملك)(8)، وأرسل المتطوعـــون إلى مصر وكانت وحدتهم تابعة لإحدى كتائب سلاح المشاة، وقد تجند للكتيبة 700 متطوع، وعنـــد احتلال الجليل جند 150 آخرين، كما تم ضم 108 من اليهود الذين كانوا في أسر الجيش التركـــي، وبعض القلائل من يهود الأحياء الفقيرة في الإسكندرية؛ فأصبح عدد الكتيبة 1100 جندي(9)، مكثوا في مصر حتى كانون الأول (ديسمبر) عام 1918م، حيث نقلوا إلى فلسطين(10).

وعندما انتهت الحرب باحتلال بريطانيا شمال فلسطين، كان يعسكر فيها حـــوالي 5 آلاف جندي من الكتائب العبرية، تم تشغيلهم بأعمال الحراسة، لكن روح التذمر والملل بدأت تنتشر بـــين

---

(1) Pail, Meir: From Hashomer to the Israel Defense Forces, www.us-israel.org.

(2) ناؤور، مردخاي، وغلعادي، دان : أرض أسرائيل في القرن العشرين، ص101.

(3) السنوار، زكريا: منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص27.

(4) بدر، حمدان: تاريخ منظمة الهاغاناة، ص28-29.

(5) محارب، عبد الحفيظ: العلاقات بين التنظيمات الصهيونية، ص22.

(6) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن والاستقلال (بالعبرية)، ص40.

(7) السنوار، زكريا: منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص28.

(8) Pail, Meir: From Hashomer to the Israel Defense Forces, www.us-israel.org

(9) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن والاستقلال (بالعبرية)، ص41

(10) Pail, Meir: From Hashomer to the Israel Defense Forces, www.us-israel.org.

صفوف تلك الكتائب، واستمرت معارضة بعض الجهات الصهيونية للعمل مع القوات البريطانية[1]، إضافةً إلى عودة عدد كبير من المتطوعين اليهود البريطانيين والأمريكيين إلى بلادهم[2]، وفي صيف عام 1919م، تم تقديم 193 جندياً بتهمة العصيان، وما إن جاء ربيع عام 1920م، حتى كان عدد الكتائب لا يزيد عن 400 جندي فقط[3]، وفي أيار (مايو) عام 1921م، تم حلها نهائياً[4].

أما بالنسبة لأعمال الكتيبة فقد استخدمت الكتيبة في مهمات الحراسة فقط في جنوب فلسطين في سيناء ومصر[5]، كما أُسند لها الحفاظ على الأمن والنظام أثناء قمع الثورة في مصر[6].

ثالثاً : الخدمات الأمنية الصهيونية لبريطانيا (1915-1917م):

رأى أهارون أهارونسون(Aaron Aaronson)[7] بعد فشل الهجوم التركي على قناة السويس عام 1915م، ضرورة الاتصال بالبريطانيين، وإمدادهم بمعلومات استخبارية؛ لتسهيل مهمتهم في الحرب ضد تركيا[8]؛ لذا شكل أهارون أهارونسون مجموعة عرفت باسم (مجموعة أهارون أهارونسون)[9]، وفي ربيع عام 1917م تحول اسمها إلى نيلي (الأحرف الأول للعبارة العبرية: خلود إسرائيل لا يكذب)[10]، وفي الوقت نفسه قرر أهارون أهارونسون الاتصال بمكتب المخابرات البريطانية في بور سعيد الذي يرأسه وولي (Woolly) ، فأرسل ألكسندر أهارونسون للقيام بتلك المهمة، لكن محاولته فشلت[11].

---

(1) بدر، حمدان: دور منظمة الهاغاناة، ص13-14.

(2) محارب، عبد الحفيظ: العلاقات بين التنظيمات الصهيونية، ص23.

(3) بدر، حمدان: دور منظمة الهاغاناة، ص14.

(4) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن والاستقلال (بالعبرية)، ص41.

(5) شرائيل، باروخ، وآخرون: موسوعة كارتا(بالعبرية)، ص297.

(6) محارب، عبد الحفيظ: العلاقات بين التنظيمات الصهيونية، ص23.

(7) باحث في العلوم الطبيعية وسياسي صهيوني، وُلد في ألمانيا عام 1876م، وهاجر لفلسطين في السادسة من عمره مع والديه اللذين كانا من بين مؤسسي "زخرون يعقوب"، عام 1882م، درس الزراعة، وقام بجولة أبحاث في الولايات المتحدة، وحصل على محطة زراعية تجريبية في عتليت عام 1911م، وأسس مجموعة نيلي للتجسس لصالح بريطانيا، وكان مقربا إلى جمال باشا، الذي عينه رئيساً لهيئة مكافحة الجراد الذي غزا فلسطين والبلدان المجاورة خلال الحرب العالمية الأولى، وقتل أهارونسون في حادث طائرة فوق قناة المانش عام 1919م. (تلمي، افرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص12).

(8) بدر، حمدان: دور منظمة الهاغاناة، ص12.

(9) ناؤور، مردخاي، وغلعادي، دان : أرض إسرائيل (بالعبرية)، ص98.

(10) شرائيل، باروخ، وآخرون: موسوعة كارتا(بالعبرية)، ص959؛ السنوار، زكريا: منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص21؛ ناؤور، مردخاي، وغلعادي، دان : أرض إسرائيل (بالعبرية)، ص98.

(11) ناؤور، مردخاي، وغلعادي، دان : أرض إسرائيل (بالعبرية)، ص98.

استعان أهارونسون بعملاء له في المستعمرات اليهودية الجنوبية ممن يمكنهم التجول في منطقة بئر السبع وما جاورها[1]، كما استخدم النساء للحصول على المعلومات وخاصة في دمشق مقر الأركان العامة التركية[2]، وتمكنت سارة أهارونسون (أخت أهارون) ومجموعاتها من جمع المعلومات عن الفرق التركية وتمركزها، وخرائط المواقع العسكرية التركية، وتم تقديمها إلى القوات البريطانية[3]، لكن الاتصال بالبريطانيين توقف بعد أسر وولي (Woolley)، ووجد أهارونسون أنه من الضروري مغادرة فلسطين والذهاب إلى انجلترا [4]، وفي نهاية عام 1916م، غادر أهارونسون انجلترا متجهاً إلى مصر [5].

في شباط (فبراير) عام 1917م، وضع أهارونسون خطة؛ لإعادة الاتصال بمجموعته في فلسطين – والتي تولتها في غيابه شقيقته سارة –، بحيث تقوم السفينة المسماة مونجام (التي عرفت بلغة التجسس "مناحيم") بالرسو عند عتليت، لتتلقى إشارة الأمان من مركز التجارب الزراعية؛ ليتم تبادل الأوراق والرسائل والنقود والذهب، ومن تلك اللحظة عرفت المجموعة باسم (نيلي) (Nili) أو(Nellie)[6].

في بداية أيلول (سبتمبر) عام 1917م، حدثت لنيلي حادثة خطيرة، حيث أُرسلت من زخرون يعقوب حمامة زاجلة، للمخابرات البريطانية في مصر، لكن الحمامة هبطت في ساحة الشرطة التركية في قيسارية، ورغم عدم فك رموز الرسالة، بدأ شك الأتراك بوجود شبكة تجسس في فلسطين[7]، وعندما تحققت من ذلك، قامت بمهاجمة زخرون يعقوب واعتقلت أفراد نيلي، وانتحرت سارة[8]. وبذلك تم القضاء على تنظيم استخباراتي صهيوني، عمل على مساعدة القوات البريطانية؛ للقضاء على الحكم التركي في فلسطين.

---

(1) قاسمية، خيرية: النشاط الصهيوني، ص304.

(2) السنوار، زكريا: منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص21.

(3) قاسمية، خيرية: النشاط الصهيوني، ص306.

(4) السنوار، زكريا: منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص22.

(5) ناؤور، مردخاي، وغلعادي، دان : أرض إسرائيل (بالعبرية)، ص99.

(6) ناؤور، مردخاي، وغلعادي، دان : أرض إسرائيل (بالعبرية)، ص99؛ قاسمية، خيرية: النشاط الصهيوني، ص305؛

Jewish Virtual Library: Aaron Aaronson, www.us-israel.org.

(7) ناؤور، مردخاي، وغلعادي، دان : أرض إسرائيل (بالعبرية)، ص100؛

Jewish Virtual Library: Nili Spy Ring, www.us-israel.org

(8) قاسمية، خيرية: النشاط الصهيوني، ص307.

قدم تنظيم نيلي مكاسب للطرفين البريطاني والصهيوني :

1- المكاسب البريطانية :

قدم تنظيم نيلي خدمة كبيرة للاستخبارات البريطانية من خلال التجسس وجمع المعلومات عن الجيش التركي[1]، فمثلاً كانت سارة أهارونسون تجوب البلاد بمركبة تابعة لمركز التجارب، على مرأى ومسمع الألمان والأتراك، وتسجل كل شيء له قيمة للبريطانيين، كما تعمل على إيجاد أعوان لها من اليهود العاملين في الجيش التركي، وفي المراكز الحساسة في الجبهة، واعترف رئيس دائرة الاستخبارات العسكرية البريطانية (Macdonough) بقيمة عمل أهارونسون لبريطانيا فقال: "إن اللنبي كان يعرف بالتأكيد من استخباراته في فلسطين عن كل استعدادات وتحركات أعدائه"[2].

وقدم تنظيم نيلي خدمة كبيرة للاستخبارات البريطانية، عندما أعد كتاباً عن فلسطين اتخذه الجيش البريطاني دليلاً له[3].

لقد ورد في رسالة التعزية التي أرسلها اللنبي إلى الكسي أهارونسون، والذي كان يعمل في المخابرات البريطانية عند وفاة أهارونسون عام 1919م : " ... كان مسؤولاً عن تشكيل وتنظيم المخابرات الميدانية وراء الخطوط التركية"[4].

2- المكاسب الصهيونية :

كسب الصهاينة بعض المكاسب، فقد أصبح أهارون أهارونسون محور نشاط كبير منذ قدم إلى القاهرة، وتمتع بثقة وزارة الخارجية البريطانية، فعهدت إليه في تموز (يوليو) عام 1917م، بسكرتارية لجنة صهيونية؛ للإشراف على المصالح في مصر وفلسطين، كما استطاع أن يكسب بعض الدبلوماسيين البريطانيين في الشرق الأدنى لصالح الصهيونية[5].

كسب أهارون أهارونسون من خلال اتصاله بالمكتب العربي، بأورمسبي جور ((Ormsby Gore) الذي خدم الصهاينة كثيراً، كما أنه أصبح صديق أدموند هنري هاينمان اللنبي (Edmund Henry Hynman Allenby) الشخصي، وأحد مستشاريه المقربين، وكون علاقة مع كلايتون(Clayton) رئيس الإدارة العسكرية في فلسطين، ومساعده دديس(Ddes)، وتمتع بدعم

---

(1) نصار، فتحي: وثائق فلسطين، ص186.

(2) قاسمية، خيرية: النشاط الصهيوني، ص305.

(3) ناؤور، مردخاي: أرض إسرائيل (بالعبرية)، ص99.

(4) Jewish Virtual Library: Aaron Aaronson, www.us-israel.org.

(5) قاسمية، خيرية: النشاط الصهيوني، ص306.

ريجنالد وينجيت (R. Wingate)[1] الشخصي، الذي أرسل إلى بلفور في 14 آب (أغسطس) عام 1917م، يثني فيها على أمانة أهارونسون وما قدمه من خدمات للسلطات العسكرية البريطانية في مصر[2].

وقد أشارت مذكرة المكتب العربي الصادرة، في 5 شباط (فبراير) عام 1917م، إلى أن الهدف السياسي من تقديم الصهاينة خدماتهم للقوات البريطانية، في العمليات ضد الأتراك؛ هو السيطرة على فلسطين[3].

يتضح مما سبق أن التنسيق والتعاون بين الصهاينة وبريطانيا كان قائماً في المجالين السياسي والعسكري منذ نشأة الصهيونية وحتى بدء الحرب العالمية الأولى، لكن وتيرة التعاون ازدادت أثناء الحرب، وقد استفادت بريطانيا كثيراً من الصهاينة، وفي المقابل حصل الصهاينة على أول وثيقة رسمية تعطيهم حقاً في فلسطين، ألا وهي تصريح بلفور، كما استفادوا خبرة عسكرية من خلال مشاركتهم في كتائب الفيلق العبري، وهكذا يتبين أن التعاون كان في مصلحة الطرفين.

---

(1) جنرال وإداري بريطاني، أصبح المندوب السامي على مصر، ما بين عامي 1917-1919م، وأحيل إلى التقاعد عام 1922م (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج7، ص366).

(2) قاسمية، خيرية: النشاط الصهيوني، ص306.

(3) الموسوعة الفلسطينية: القسم العام، ج4، ص281.

الفصل الأول

العلاقات السياسية الصهيونية البريطانية في فلسطين من 1918-1936م

المبحث الأول : العلاقات الصهيونية البريطانية في مجال الإدارة والحكم.

المبحث الثاني : العلاقات الصهيونية البريطانية في المجال السياسي.

المبحث الأول

العلاقات الصهيونية البريطانية في مجال الإدارة والحكم

أولاً : إيفاد البعثة (اللجنة) الصهيونية :

1- أعمال البعثة الصهيونية.

2- الموقف البريطاني من البعثة.

3- موقف رئيس الإدارة العسكرية؛ بولز من البعثة الصهيونية.

ثانياً : تهويد أجهزة الحكم :

1- تهويد الوظائف.

2- دور بريطانيا في دعم الصهاينة في تشكيل مؤسسات الحكم الذاتي.

3- دستور فلسطين.

عملت الحكومة البريطانية، عقب إصدار تصريح بلفور في 2 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1917م، على تنفيذ ما جاء فيه؛ لذا اتخذت طرقاً عدة لتحقيق ذلك، كان أولها إرسال بعثة صهيونية (Zionist Commission) إلى فلسطين؛ لتساعد الإدارة العسكرية في وضع حجر الأساس لليهود في فلسطين، ثم أتبعت ذلك بتهويد أجهزة الحكم في فلسطين، فوضعت الصهاينة في المناصب المهمة، كما قامت الحكومة البريطانية بإنشاء مجالس تشريعية واستشارية؛ لإضفاء الطابع الشرعي على الوجود اليهودي في فلسطين، إضافةً إلى إصدارها دستور فلسطين عام 1922م، كما قامت بتعديله أكثر من مرة؛ ليتلاءم مع المصالح الصهيونية، ولم تكتفِ بذلك، بل قامت بإصدار الكتب البيضاء والسوداء؛ لتهدئة مخاوف العرب من ناحية وخدمة الصهاينة من ناحية أخرى.

أولاً : إيفاد البعثة (اللجنة) الصهيونية :

عملت بريطانيا على تسهيل تنفيذ تصريح بلفور، بعد احتلالها فلسطين، وقد أعلنت إخضاعها للحكم العسكري البريطاني؛ بإصدار منشور في 24 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1917م، وقد عُين الجنرال كلايتون (Clayton) مديراً للإدارة العسكرية في فلسطين[1].

وفي 11 كانون الأول (ديسمبر) عام 1917م، أرسلت وزارة الخارجية البريطانية، برقية إلى كلايتون، طلبت منه الإشارة في الصحف إلى أنه "عندما يسمح الوضع العسكري، فإن لجنة مكونة من مندوبين عن المنظمة الصهيونية ستتوجه إلى فلسطين؛ لمساعدة السلطات العسكرية في معالجة المشاكل التي لها صلة بالمستوطنات اليهودية في فلسطين، وسوف تكرس اهتمامها؛ لتحقيق معونة السكان جميعاً في المنطقة المحتلة"[2].

لكن كلايتون استنكر ذلك، في برقية أرسلها إلى حكومته في لندن، بتاريخ 14 كانون الأول (ديسمبر) عام 1917م، جاء فيها "... فالوضع العسكري الحالي، يقتضي بأن لا يُسمح، لأي شخص بالتوجه إلى فلسطين، ... فالسماح لممثلي أية فئة يفتح الباب لآخرين"[3].

كما عقدت لجنة الشرق الأوسط، في 19 كانون الأول (ديسمبر) عام 1917م، اجتماعاً في لندن؛ من أجل البحث في إمكانية إرسال بعثة صهيونية إلى فلسطين؛ تمهيداً لوضع تصريح بلفور موضع التنفيذ[4]، وفي أوائل عام 1918م، قررت الحكومة البريطانية، إرسال بعثة

---

(1) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني 1922–1939م، ص 63–65.

(2) قاسمية، خيرية : النشاط الصهيوني، ص 340.

(3) قاسمية، خيرية : النشاط الصهيوني، ص 340.

(4) المهتدي، عبلة : القدس والحكم العسكري البريطاني 1917–1920م، ص 154.

صهيونية إلى فلسطين؛ "لدراسة أحوال البلاد على الطبيعة، ووضع المشاريع التي تتمشى مع تصريح بلفور. ومهمتها الأساسية كانت وضع الأُسس؛ لإنشاء الوطن (القومي) اليهودي في فلسطين"[1].

وقد شُكِّلت البعثة الصهيونية من ممثلي اليهود في كل من بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وقد مثَّل يهود بريطانيا حاييم وايزمان (Chaim Weizmann)؛ الذي كان رئيساً للبعثة، وجوزيف كوين (Joseph Cowen)، والدكتور دافيد أيدر (Dr. Eder)، وليون سيمون (Leon Simon)، والمستر إسرائيل سيف (Israel Sieff) سكرتيراً[2] ومثل يهود فرنسا سلفان ليفي (Sylvain Levi)، ومثل يهود إيطاليا ليفي بيانشيني (Levi Bianchini)، كما انضم إليهم الماجور أورمسبي غور (Ormsby Gore)، وساعده الكابتن جيمس دي روتشيلد (James de Rothchild)؛ ضابط اتصال سياسي نيابة عن الحكومة البريطانية[3].

لم يكن كل أعضاء البعثة ذوي عمل سياسي، بل كان فيهم مختصون بالشؤون القنصلية، والأشغال العامة، والصحة، والجغرافيا، والاقتصاد، وغير ذلك، من الأمور المهمة لإنشاء الوطن (القومي) اليهودي في فلسطين، لكنهم لم يكونوا يجيدون اللغة العربية[4].

وكان هدف البعثة دراسة فلسطين من جميع الجوانب؛ حتى يتسنى لها وضع الخطط المناسبة للسيطرة على فلسطين.

أرسلت وزارة الخارجية البريطانية في 5 آذار (مارس) عام 1918م، برقية إلى السير ريجالند وينجيت (R. Wingate)؛ مندوبها السامي في مصر؛ لتبلغه بالقرار الذي توصلت إليه الوزارة، بإرسال البعثة الصهيونية إلى فلسطين، وقد جاء فيها : "إن هدف البعثة، هو أن تنجز ضمن الخضوع لسلطة الجنرال اللنبي، أية خطوات تستدعيها مقتضيات تنفيذ تصريح الحكومة، بشأن إقامة وطن (قومي) لليهود في فلسطين ... وفي الوقت نفسه تهدئة شكوك العرب بشأن النيات الحقيقية للصهيونية[5]، وقد أتبع وينجيت تلك البرقية، برسالة إلى اللورد هاردنج (Harding)؛ الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية، وذكر أنه نصح البعثة الصهيونية

---

(1) Stein, Kenneth: The land question in Palestine, P. 35; Lucus, Noah: The modern history of Israel, P. 103-104; Sicker, Martin: The Pangs of the messiah, the troubled brithe of the Jewish state, P. 1.

(2) المهتدي، عبلة : القدس والحكم العسكري البريطاني 1917–1920م، ص 155.

(3) Malowe, John: The seat of Pilate, P. 67.

(4) خلة، كامل : فلسطين والانتداب، ص 91.

(5) المهتدي، عبلة : القدس والحكم العسكري البريطاني ، ص 154.

"بتدبير أمورها بعناية فائقة، وعليها أن تعمل بكل ما أُوتيت من قوة؛ لإظهار عطفها ونياتها الحسنة تجاه العرب، والشعوب الإسلامية التي يرتبط مصيرها بهم"[1].

وقبل مغادرة البعثة لندن، عقد مارك سايكس، بتاريخ 8 آذار (مارس) عام 1918م اجتماعاً بين وايزمان والملك جورج الخامس، كما قابل وايزمان الجنرال، سمطس (Smuts)[2]؛ الذي كان قد عاد من فلسطين، أثناء لقاء وايزمان بالملك جورج الخامس، وطلب سمطس من وايزمان، ضرورة اتخاذ موقف ودي من العرب، الذين ينظرون إلى الصهيونية بعداء[3].

وصلت البعثة الصهيونية إلى القاهرة، في 21 آذار (مارس) عام 1918م، فاستقبلها الصهيونيون بكل حفاوة، واستقبلتها السلطات العسكرية البريطانية، استقبالاً رسمياً[4].

وفي الوقت نفسه، حرصت السلطات العسكرية البريطانية في فلسطين، على تهيئة الجو في فلسطين؛ من أجل قدوم البعثة الصهيونية، فنشرت جريدة الكواكب مقالاً في آذار (مارس) من العام نفسه، ورد فيه : "من المسائل الخطيرة التي يجب أن يعنى بها العرب أشد عناية المسألة الصهيونية، وما يتبعها من إسكان اليهود في فلسطين، ... مهما كان من تحقيق أماني الصهيونيين في فلسطين، فلا يمكن أن يكون في ذلك، ما يؤثر أقل تأثير في المصالح المدنية والدينية؛ لأي عنصر كان"[5]. وبذلك مارست بريطانيا أول عملية تضليل للفلسطينيين؛ لتمكّن الصهاينة من السيطرة على فلسطين.

وصلت البعثة الصهيونية إلى فلسطين، في 10 نيسان (أبريل) عام 1918م، وزارت القدس، ويافا، وتل أبيب، كما زارت قيادة القوات البريطانية في الرحلة، وقابلها العرب، بمظاهرات معادية، في معظم الأماكن؛ وأدى ذلك إلى تخوف الإدارة العسكرية من تطور تلك المظاهرات إلى ثورات

---

(1) خلة، كامل : فلسطين والانتداب، ص 92.

(2) رجل عسكري استعماري، من جنوب أفريقيا، ولد في جنوب أفريقيا من أصول هولندية وتابعية بريطانية، درس القانون في جامعة كمبردج، ومنذ أول حياته وقف إلى جانب الأقلية اليهودية في جنوب أفريقيا وخارجها، ثم ناصر الحركة الصهيونية وصادق زعيمها حاييم وايزمان صداقة عمر، ومن ذلك المنطلق ساند سمطس جهود الحركة الصهيونية في استدراج وعد بلفور، وعندما توفي كان القادة الصهاينة في جنوب أفريقيا و(إسرائيل) أكثر الناس اندفاعاً في تكريمه وتأبينه باعتباره "صهيونياً عريقاً طيلة حياته". (الكيالي، عبد الوهاب : موسوعة السياسة، ج3، ص 237-238).

(3) خلة، كامل : فلسطين والانتداب، ص 92.

(4) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها، ص 248.

(5) قاسمية، خيرية : النشاط الصهيوني، ص 345.

ضدها[1]، فحاولت تخفيف مخاوف العرب، عن طريق عقد اجتماعات جانبية بين وايزمان وبعض أعيان القدس[2]، وذلك بتاريخ 27 نيسان (أبريل) عام 1918م، في دار الحكومة البريطانية في القدس؛ بقيادة ستورز (Storrs)[3]؛ الحاكم العسكري، الذي قدم وايزمان للحاضرين، وبدأ وايزمان حديثه، بأن مقاصد الصهاينة من جعل فلسطين وطناً (قومياً) لليهود، هو أن يتاح لليهود المهاجرين إلى فلسطين (إحياء تراثهم القديم)[4]، كما ركز وايزمان على أن الصهيونية، لا تستهدف التفرد بالسلطة العليا في فلسطين[5]، ثم أكد الارتباط القوي بين الحركة الصهيونية وبريطانيا، حينما طلب صراحةً انتداب بريطانيا على فلسطين، وعارض فكرة تدويل فلسطين، قائلاً : "إن الصهيونيين لا يعتقدون أن جعل الحكم في فلسطين دولياً أو وضع فلسطين تحت إشراف دولتين، أو أكثر، أو تجزئتها، هو مما يفيدها، بل إن فلسطين بجملتها يجب أن تكون خاضعة لحارس واحد أمين"[6]، كما أشاد وايزمان بكفاح العرب في سبيل تحقيق أهدافهم في الحرية والاستقلال[7].

وفي نهاية خطابه، لخص وايزمان مطالب الصهيونية، وهي "أن تتاح فرصة لنموها نمواً (قومياً) حراً، وتأسيس جامعة يهودية"[8].

أوجز وايزمان المطالب الصهيونية بتلك النقاط – حسب ما حددت في تصريح بلفور – ولكن بأسلوب جديد، أحسن تقديمه للحاضرين.

ولم تقف الإدارة العسكرية البريطانية، عند حد تسهيل مهام البعثة الصهيونية، في زيارتها إلى القدس، بل قدمت لها كل التسهيلات الممكنة لزيارة العديد من المدن الفلسطينية، كما قامت بعقد مؤتمر صهيوني آخر في مدينة يافا، في 28 أيار (مايو) عام 1918م، في دار الحكومة البريطانية، كرر وايزمان، ما عرضه في مؤتمر القدس، لكن بطريقة أكثر وضوحاً[9].

---

(1) كمرلنج، باروخ، ومفدال، يوئيل شموئيل : الفلسطينيون؛ صيرورة شعب، ص 105؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 607؛

Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P.1.

(2) قاسمية، خيرية : النشاط الصهيوني، ص 345.

(3) المهتدي، عبلة : القدس والحكم العسكري، ص 155؛ صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص 249.

(4) خلة، كامل : فلسطين والانتداب، ص 95.

(5) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص 249.

(6) خلة، كامل : فلسطين والانتداب، ص 95–96.

(7) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص 249.

(8) خلة، كامل : فلسطين والانتداب، ص 96.

(9) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص 249.

وفي 4 حزيران (يونيو) عام 1918م، قام الجنرال اللنبي (Allenby) بعقد لقــاء جمــع وايزمان والأمير فيصل[1]؛ من أجل تخفيف العداء العربي تجاه الصهيونية، وتسهيل عملية إنشاء الوطن (القومي) اليهودي في فلسطين، في أحد المعسكرات البريطانية في العقبة، تحت إشــراف الضابط السياسي البريطاني جويس (Joyce)، وبذلك نجحت بريطانيا في وضع الأسس للاتفــاق المستقبلي بين الطرفين[2].

سمحت الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين، فــي كــانون الأول (ديــسمبر) عــام 1918م، للبعثة الصهيونية، بعقد مؤتمرٍ آخر في يافا، وظهرت خلاله النيات الــصهيونية علــى حقيقتها، عندما تضمن برنامج المؤتمر "وضع خطة الحكومة المؤقتة في فلــسطين، وإعطائهــا وطناً (قومياً) يهودياً، وأن يكون (الشعب) اليهودي بكاملــه، المتــصرف الوحيــد فــي تقريــر شؤونه"[3]، كما وافق المؤتمر على أن يكون (العلم الصهيوني) هو الشعار (القومي)، وأن تحــل كلمة (أرض إسرائيل) محل كلمة فلسطين[4]، وهكذا استطاع المــؤتمرون الــصدح بالأهــداف الرامية إلى السيطرة على فلسطين.

ولم تكتفِ بريطانيا بذلك، فعقدت لقاءً في لندن، في 3 كانون الثاني (يناير) عام 1919م، جمع بين وايزمان والأمير فيصل، وقد انتهى بمعاهــدة صــداقة بينهمــا (Faisal-Weizman Agreement)[5].

---

(1) ابن الشريف حسين بن علي أمير مكة، تلقى تعليمه في الآستانة، لعب دوراً إبان الحرب العالمية الأولــى مــن خلال اتصاله بالجمعيات السرية العربية في المشرق العربي، وكان على رأس الجيش العربي الذي دخل دمشق على إثر انسحاب الجيش العثماني، وقد مثل فيصل العرب في مؤتمرات السلم بعد الحرب، وعلى الرغم من ميله إلــى مسايرة الحركة الوطنية فإن الإنكليز ضغطوا عليه لعقد اتفاق مع وايزمان الزعيم الصهيوني وبعد سقوط حكمه في دمشق ولاه الإنجليز ملكاً على العراق (1921-1933). (الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج4، ص 680).

(2) Marlowe, John: The seat of Pilate, P. 67.

(3) النحال، محمد : سياسة الانتداب البريطاني، ص 56؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 999؛ Marlowe, John: The seat of Pilate, P. 69-70.

(4) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 616.

(5) وثيقة تفاهم وقعت بين فيصل (الأول) ووايزمان بناء على مشورة الإنجليز وضغطهم؛ من أجــل إقامــة دولــة يهودية، وقد سبق توقيع الاتفاق أكثر من اجتماع لإقناع فيصل بأن دعم الصهيونية له ولمشاريعه في إقامة دولــة عربية ضروري وأساسي مقابل تأييده لوعد بلفور، وقد نصت الوثيقة على ضرورة التعاون وتشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين، مع تأمين حماية الفلاحين والمزارعين العرب، والعمل على تطوير وضعهم الاقتصادي، وقد أضاف فيصل بخط يده فقرة اشترط فيها، تحقيق مطلب الاستقلال العربي وتنفيذ الاتفاق وإلا اعتبر الاتفاق لاغياً من أساسه، وقد نفى فيصل عام 1929م، أنه وقع تلك الوثيقة. (الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج4، ص 682).

ومع اقتراب افتتاح مؤتمر الصلح في باريس عام 1919م، أبلغ بلفور وايزمان شخصياً أنه "حين تعرض القضايا المتعلقة بفلسطين أمام دول الحلفاء، لإعطاء قرار فيها، ستُسمع وجهة نظر الصهيونيين"[1].

على أثر ذلك شكلت لجنة من الصهاينة، برئاسة هربرت صموئيل، مسودة أولية، بالمطالب الصهيونية، وتم تقديمها إلى مؤتمر الصلح، في 3 شباط (فبراير) عام 1919م[2]، طالبت فيها، إنشاء (دولة) يهودية في فلسطين، وشرق الأردن، وأجزاء من لبنان وسوريا، ومصر[3]، في الوقت الذي وافقت فيه بريطانيا على سماع وجهة نظر الصهيونيين في المؤتمر، منعت السلطات العسكرية البريطانية في فلسطين، عرب فلسطين من إيفاد ممثل عنهم إلى المؤتمر، باستثناء الملك فيصل[4]. وبذلك ظهر التواطؤ البريطاني في خدمة المشروع الصهيوني.

وفي 25 نيسان (أبريل) عام 1920م، قرر مجلس الحلفاء، المنعقد في سان ريمو[5]، وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني[6]، تلبيةً لمطالب الصهاينة، التي عُرضت على مؤتمر الصلح في باريس؛ بجعل فلسطين تحت الانتداب البريطاني.

وأثناء انعقاد المؤتمر أبلغ لويد جورج وايزمان : "إن لديهم الآن فرصة عظيمة جداً، وأنه ينبغي عليهم أن يبرهنوا على حسن استقبالهم لها، وأنه لا وقت لديهم يضيعونه"[7]. هكذا ظهر مدى التعاون البريطاني الصهيوني، في تنفيذ تصريح بلفور، وجعل فلسطين وطناً (قومياً) لليهود.

1) أعمال البعثة الصهيونية :

بدأت البعثة الصهيونية، عقب وصولها إلى فلسطين، التمهيد لوضع تصريح بلفور موضع التنفيذ؛ لإنشاء الوطن (القومي) اليهودي، مستغلة التسهيلات الممنوحة لها من الحكومة

---

(1) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص 276.

(2) زعيتر، أكرم : القضية الفلسطينية، ص50؛ عايد، خالد : التوسعية الصهيونية، ص 552.

(3) ظاظا، حسن : الصهيونية العالمية، ص 97؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1004.

(4) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص 276.

(5) مؤتمر دولي عقده الحلفاء الغربيون و(اليابان) المنتصرون على ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، في مدينة سان ريمو الإيطالية في نيسان (أبريل) عام 1920م؛ لبحث مصير السلطنة العثمانية، ورسم معالم معاهدة صلح مع تركيا المهزومة في الحرب؛ ولتقاسم المشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا، وتجزئته وفق خطة سايكس–بيكو السرية الاستعمارية؛ ولإضفاء الشرعية الدولية على ذلك التقسيم، وعلى تصريح بلفور البريطاني للحركة الصهيونية؛ لإقامة وطن (قومي) يهودي في فلسطين. (الكيالي، عبد الوهاب : موسوعة السياسة، ج3، ص 107).

(6) إسرائيل، إعراف : هجرة واستيعاب (بالعبرية)، ص 149؛ رفيف، موشيه : إسرائيل في الخمسين؛ خمسة عقود من الكفاح في سبيل السلام، ص 18؛

Dunner, Joseph: The republic of Israel, P. 35.

(7) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1004.

البريطانية؛ لذا قامت البعثة الصهيونية التدخل في شؤون فلسطين؛ السياسية والعسكرية والاقتصادية إضافةً إلى تدخلها في مجالي الصحة والتعليم.

كان هدف البعثة الأساس، عقب وصولها فلسطين، إعادة تنظيم المجتمع اليهودي[1]، فعقدت في القدس في 3 أيار (مايو) عام 1918م، مؤتمراً لجميع ممثلي الطوائف اليهودية، ضم حوالي (35) مندوباً، توصل المؤتمرون إلى قرار، إجراء انتخابات، لتشكيل جمعية تأسيسية؛ لتوحيد جميع الطوائف اليهودية في فلسطين[2]، ووضعهم تحت إشراف البعثة الصهيونية، وقد أجرت تلك الانتخابات دون الرجوع إلى الحاكم الإداري العام[3].

كما شكلت البعثة الصهيونية محاكم دائمة؛ للنظر في القضايا الحقوقية العادية، بدعم من الحكومة المركزية، في لندن[4].

لم تكتفِ البعثة الصهيونية بالاتصال بالجماعات اليهودية وغيرها للتمهيد؛ لإقامة الوطن (القومي) اليهودي، وإنما حاولت التملك في القدس، ووضع يدها على بعض المواقع والممتلكات الإسلامية المهمة، ففي أيار (مايو) عام 1918م، حاول وايزمان امتلاك الممر المؤدي إلى حائط البراق، والمساكن المجاورة له لصالح اليهود، والتي كانت منطقة أوقاف إسلامية (وقف أبو مدين)، ونتيجة لعلمه أنه لا يمكن بيع أو شراء أية أملاك للأوقاف الإسلامية، قدم وايزمان عرضاً للإدارة العسكرية، بمبادلة ذلك الوقف الإسلامي، بقطع أخرى من الأراضي، وبشكل قانوني، كما عرض دفع مبلغ (75000) جنيه أو أكثر على سبيل التعويض، وتأمين مساكن

---

(1) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 997؛ المهتدي، عبلة : القدس والحكم العسكري، ص 155-156.

(2) حدث خلاف بين الطوائف اليهودية في فلسطين، وخاصة السفارديم (Sepharadim)، والشكنازيم (Ashkenism)؛ بسبب عملية توزيع المساعدات المالية، وحول كيفية استغلال تلك المساعدات، التي وصلت إليهم من يهود الخارج، خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، بمساعدة قناصل الولايات المتحدة في الآستانة، والقدس، وعبر عن ذلك كلايتون في تقاريره التي رفعها إلى المسؤولين البريطانيين، فجاء في تقريره، الذي أرسله في 9 آذار (مارس) عام 1918م، مدى تذمر طائفة الشكنازيم من طائفة السفارديم؛ بسبب مشاركتها في المساعدات التي وصلت إليهم من الخارج، فقد اعتبرت أن توزيع تلك المساعدات كان خالياً من الإنصاف، وظهرت من التقارير البريطانية أيضاً، نظرة صهيونية بشأن توزيع تلك المساعدات، فقد اقترح بعض أبناء الطوائف اليهودية تغيير الطريقة التي توزع بها المساعدات، فبدلاً من توزيع الأموال نقداً يجب توظيفها أولاً، ثم الاستفادة من فوائدها بعد ذلك. (صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص 252).

(3) جفريز : فلسطين إليكم الحقيقة، ج2، ص 139.

(4) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 996.

جديدة لسكان المنطقة، وبعد دراسة العرض الصهيوني، وافق ستورز على العرض، لكنه تراجع عن الفكرة، في نهاية أيلول (سبتمبر) عام 1918م؛ بسبب المعارضة العربية لها[1].

كما قامت البعثة الصهيونية، بدفع مبالغ للكتبة الصهاينة الذين عملوا ضمن الإدارة البريطانية؛ لأن المرتبات التي دفعتها الحكومة البريطانية لهم غير كافية، مقابل قيام الكتبة بتزويد البعثة الصهيونية، بالمعلومات الرسمية والمهمة، من داخل الإدارة البريطانية[2]، وبذلك أصبح للصهاينة جهاز استخبارات داخل الإدارة البريطانية.

وقد ذكر ستورز؛ حاكم القدس العسكري : "أن البعثة الصهيونية كانت تقوم بتقديم إعانة للشرطة اليهود والكتبة، وعلل ذلك بأهمية الأمن العام، ولأن رواتبهم كانت أقل من مستوى رواتب اليهود الأوروبيين"[3].

كما سعت البعثة الصهيونية، للتدخل بشكل علني في تعيين الشرطة اليهود عن طريقها، فقد ذكر بولز؛ رئيس الإدارة العسكرية في تقريره : "إن البعثة الصهيونية اتخذت دائماً موقفاً متصلباً جداً فيما يتعلق بالشرطة والجندرمة[4]، وأنها تصر على أن تتم مشاركة كل الأفراد اليهود في تلك القوات من خلالها، وأن هناك كثير من المجندين اليهود الممتازين يعارضون سلطة البعثة في ذلك الأمر، ولذلك خسرتهم القوة". وقد ذكر تقرير بالين : "أن هناك نظاماً مدمراً يسمح للبعثة بتقديم إعانة للشرطة اليهود وغيرهم من الموظفين العاملين في الإدارة؛ مما يؤدي إلى ازدواجية الولاء، واستحالة خدمة سيدين في نفس الوقت"[5].

ويتضح من ذلك، مدى تغلغل النفوذ الاستخباراتي الصهيوني، وفاعليته داخل الإدارة البريطانية.

كما طالبت البعثة الصهيونية حكومة لندن، وقف القروض التي تقوم الإدارة العسكرية بتقديمها للمزارعين العرب بفائدة $6\ ^1/_2$%[6]، فقد كان المصرف الأنجلو فلسطيني وهو مصرف يهودي، يقدم القروض للمزارعين، لكن فائدته كانت ضعف فائدة الصندوق (الأنجلو مصري)[7].

---

(1) المهتدي، عبلة : القدس والحكم العسكري، ص 156.

(2) جفريز : فلسطين إليكم الحقيقة، ج2، ص 142؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 997.

(3) صالح، محسن : القوة العسكرية والشرطة، ص 180-181.

(4) الجندرمة أحد فرعي الأمن زمن الدولة العثمانية (البوليس، والجندرمة)، وكانت الجندرمة تتكون من الفلاحين، ويناط بهم المحافظة على الأمن في الأرياف، وهم على صنفين : المشاة، والفرسان، وكان الفرسان يشترون خيلهم، وكل ما يحتاجونه على حسابهم، وقد سرح العثمانيين رجال الجندرمة قبل جلائهم عن القدس عام 1917م. (خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 78).

(5) صالح، محسن : القوة العسكرية والشرطة، ص 180.

(6) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 997-998.

(7) جفريز : فلسطين إليكم الحقيقة، ج2، ص 140.

ويتضح من ذلك أن الصندوق الرسمي فيما يتعلق بمسألة القروض للعرب على الأقل سيكون مفضلاً على المصرف اليهودي؛ لذلك احتجت البعثة على إنشاء الصندوق.

عملت البعثة الصهيونية أيضاً على تنظيم الخدمات الطبية بين الطوائف اليهودية في فلسطين، بعد أن وفرت العدد الكافي من العاملين في الخدمات الطبية، باستقدامهم من خارج فلسطين، وبذلك تمكنت البعثة من ممارسة خدماتها الطبية خارج إشراف دائرة الصحة العمومية(1).

وقد ذكر الضابط البريطاني جفريز أن البعثة الصهيونية : "أبت أن تسمع شيئاً عن وجوب العمل تحت إشراف دائرة الصحة العامة، وأخذت تجوب فلسطين دون تفويض ودخلت في مشاحنات مع البلديات العربية(2).

ولم تكتفِ البعثة الصهيونية بذلك، بل سعت إلى جعل اللغة العبرية لغة رسمية لفلسطين، فقد اعترضت البعثة الصهيونية على قانون أصدرته بلدية يافا، يجعل اللغة العربية لغة إجبارية في لوحات الإعلانات، وقد تمكنت البعثة الصهيونية، من إلغاء ذلك القانون(3)، كما اعترضت على الجنرال موني (Money)؛ الحاكم الإداري العام؛ لأنه أمر بطبع إيصالات الضرائب باللغتين الإنجليزية والعربية دون العبرية(4).

كما أشرفت البعثة الصهيونية على مدارس الطوائف اليهودية، وقامت بتأسيس مدارس جديدة، كالمدرسة المهنية للبنات في القدس، وقد ساهمت بنصيب كبير من مصروفات التعليم، إضافةً إلى وضعها حجر الأساس للجامعة العبرية على جبل سكوبس في القدس، في 24 تموز (يوليو) عام 1918م(5).

ويعد تأسيس الجامعة العبرية، خطوة بعيدة المدى على طريق تحقيق الأطماع الصهيونية في فلسطين.

---

(1) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص 254.

(2) جفريز : فلسطين إليكم الحقيقة، ج2، ص 140.

(3) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 988.

(4) جفريز : فلسطين إليكم الحقيقة، ج2، ص 141-142.

(5) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي والمسيحي والإسلامي 1920-1948م، ص 52؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 184؛
Mathew, Rodrich & Akrawi, Matta: Education in Arab countries of the Near East, P. 291.

2) الموقف البريطاني من البعثة الصهيونية :

رغم كل التسهيلات التي قدمتها بريطانيا للبعثة الصهيونية، إلا أنها لم تُرضِ أطماع الصهاينة؛ فرفع وايزمان رسالة إلى برانديز (Brandeis)؛ أحد كبار زعماء الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة، شكى له البطء في تنفيذ تصريح بلفور؛ فأرسل برانديز رسالة احتجاج إلى السفارة البريطانية في واشنطن في تشرين الأول (أكتوبر) عام 1918م، وقد أسفر ذلك الاحتجاج عن السماح لعددٍ من اليهود المقيمين في أمريكا إلى الهجرة لفلسطين[1].

كما طلبت البعثة الصهيونية من الإدارة العسكرية، ضرورة استشارتها في اختيار المرشحين للخدمة لدى الإدارة العسكرية[2]، واتضح من تلك التدخلات، أن البعثة الصهيونية، كانت تعمل حكومة داخل حكومة، وقد عبّر عن ذلك، الحاكم الإداري العام في فلسطين، الجنرال موني (Money) بقوله : "إن جهازاً إدارياً كان يعمل هنا، ودوائر في الواقع توازي إدارتي في العدد بالضبط"؛ ونتيجة لذلك قامت بريطانيا بعزل الجنرال موني من منصبه؛ بسبب معارضته السياسة الصهيونية[3].

3) موقف رئيس الإدارة العسكرية؛ بولز من البعثة الصهيونية :

ترأس الجنرال بولز (Bols) الإدارة العسكرية في فلسطين في مطلع عام 1920م[4]، في الوقت الذي كانت البعثة الصهيونية مستمرة في سعيها، لتحقيق أهدافها الرامية إلى جعل فلسطين وطناً (قومياً) لليهود.

تصادمت تلك السياسة مع الجنرال البريطاني بولز، الذي قدّم إلى الحكومة أعقاب افتتاح مؤتمر سان ريمو مذكرة، أوضح فيها، أعمال البعثة الصهيونية في فلسطين، ذكر في بدايتها أن: "البعثة الصهيونية أبت الانقياد لأوامر الإدارة العسكرية، بل إنها اتخذت من أول الأمر موقفاً عدائياً خطيراً، وأنها لحقيقة مرة أن يظهر لنا أنه يستحيل أن تقنع صهيونياً بحسن النية والصدق من الجانب البريطاني وليس من العدل ما يبغيه الصهيونيون من المحتل العسكري، بل هم يطلبون التميز والمحاباة للجانب اليهودي"، كما قال أنه "لا يقنعهم، ولا يرضيهم ما لهم من حماية عسكرية، ويطالبون أن يتقلدوا زمام الأمور بأيديهم"[5]، وذكر بولز أن إدارته قد تعرضت إلى انتقادات الصهاينة "لسوف يتبين أن سلطتي وسلطة كل دائرة في دوائر إدارتي موضع ادعاء

(1) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص 249-253.

(2) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 997-998.

(3) Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 15.

(4) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 999.

(5) خلة، كامل : فلسطين والانتداب، ص 127.

وافتراء من البعثة الصهيونية، وأرى جازماً أن تلك الحالة لا يمكن أن تستمر دون ضــرر بــالغ بالأمن العام وبولاء إدارتي"[1]، وقد علل بولز ذلك بأن "الصهاينة لا يبحثون عن العدالة، إن أهم ما يميز اليهودي أنه يرى التطرف دوماً من صالحه"[2].

كما استنكر بولز السياسة البريطانية المتحيزة للصهاينة على حساب العرب في فلــسطين "وعبثاً نقول للمسلمين والنصارى أننا قائمون بما صرحنا به من المحافظة على الوضع الــراهن، مما عهدناه عند دخول القدس، فالحقائق تشهد خلاف ذلك مثل : التشكيلات الحكومية التي تتألف البعثة الصهيونية منها، والامتيازات الخصوصية الممنوحة لأعضاء البعثة الصهيونية في الــسفر والانتقال، كل ذلك حمل العناصر غير اليهودية على الاعتقاد الثابت والاقتناع الراسخ بأننا أهــل محاباة"[3].

ويتضح بذلك مدى التحيز البريطاني للصهاينة، لدرجة انتقاد الجنرال بولز لذلك.

كما دعا الجنرال بولز حكومته المتحيزة للصهاينة بقوله : "أحب أن أؤكد بجلاء أنــه إذا ما أخذ بمثل تلك السياسة فإن من المؤكد أنها ستتسبب في اندلاع ثورة يكون من نتيجتهــا طــرد اليهود من البلاد (فلسطين)، اللهم إلا إذا وقفت الدولة المنتدبة على حمــايتهم بقــوات عــسكرية ضخمة"[4]، واستغرب بولز اتهامه بمعاداة الحركة الصهيونية، فقال : "ومع ذلــك كلــه فالبعثــة الصهيونية تتهم موظفيَّ، وتتهمني أنا أيضاً بمعاداة الصهيونية"[5].

ونتيجة لذلك، أوصى الجنرال بولز حكومته بإلغاء البعثة الصهيونية في فلسطين لــصالح السلم والتطور، ولصالح الصهاينة أنفسهم"[6].

بذلك أعطى التقرير الذي قدمه بولز لحكومته، فكرة واضحة عن نشاط البعثة الصهيونية في وقت لم يتضح فيه مستقبل فلسطين السياسي، رغم تحذير السلطة العسكرية في فلسطين مــن مغبة تلك السياسة، وعلى الرغم من أن السلطات العسكرية البريطانية قدمت التــسهيلات للبعثــة

(1) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص 256.

(2) Marlowe, John: The seat of Pilate, P. 80.

(3) خلة، كامل : فلسطين والانتداب، ص 127.

(4) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1001.

(5) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص 256.

(6) الطويل، يوسف : الصليبيون الجدد، ص 61؛

Marlowe, John: The seat of Pilate, P. 80-81.

الصهيونية في تنقلاتها داخل فلسطين، لكن معارضتها في بعض الأمور لا يقــارن بالتــسهيلات التي أبدتها الحكومة البريطانية نفسها.

وعلق جفريز على موقف الحكومة البريطانية من مذكرة الجنرال بولز، التي أوضــحت موقف الإدارة العسكرية من البعثة الصهيونية "وإن كنت أميل إلى الاعتقاد أن مذكرة بــولز قــد ذهبت إلى مؤتمر سان ريمو وأنه كان لها أثر في جعل المستر لويد جورج يقرر الــتخلص مــن الإدارة العسكرية في أسرع وقت ممكن، وليس غريباً، أن كلمات الجنرال هي الشيء الذي دفــع المستر لويد جورج حقاً إلى أن يبدي ملاحظته للدكتور وايزمــان، بقولــه : أن المطلــوب فــي فلسطين هو رجال يهتمون حقاً ببناء الوطن (القومي) اليهودي"[1].

كما أبلغ لويد جورج وايزمان، أثناء انعقاد مؤتمر سان ريمــو فــي 25 نيــسان (أبريــل) 1920م، عندما قرر الحلفاء وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني "أن لدى الصهاينة الآن فرصة عظيمة جداً، وأنه ينبغي عليهم أن يبرهنوا على حــسن اســتقبالهم لهــا، وأنــه لا وقــت لــديهم يضيعونه"[2].

وظهر بوضوح من خلال ذلك، مدى التواطؤ البريطاني مع الصهاينة؛ من أجل وضــع تصريح بلفور موضع التنفيذ.

ثانياً : تهويد أجهزة الحكم :

1) تهويد الوظائف :

سعت الحركة الصهيونية، عقب السيطرة البريطانية على فلــسطين عــام 1918م، إلــى تثبيت وجودها في فلسطين، وكتب الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن، قبل أربعة أشهر من إنــشاء الإدارة المدنية عام 1920م إلى اللورد كيرزون؛ الذي كان آنذاك وزيراً للخارجية، وحذّره مــن وجود موظفين عرب في الإدارة العسكرية؛ لأنهم "لا يستطيعون أن يفهموا تمامــاً أو يتعــاونوا بذكاء مع سياسة إنشاء وطن (قومي) يهودي"، مؤكداً أن تغلغل عدد من اليهود البريطانيين فــي الإدارة سيكون أمراً مرغوباً فيه بشدة، كما كشف وايزمن النقاب عن أن المنظمــة الــصهيونية أعدت سلفاً قوائم بالمرشحين الجاهزين في جميع مــستويات الإدارة، بمــا فــي ذلــك مــستوى

---

(1) جفريز : فلسطين إليكم الحقيقة، ج2، ص 200.

(2) إسرائيل، إعراف : هجرة استيعاب (بالعبرية)، ص 9؛ روجل، نيكديمون : المتجهون نحــو أرض الــشمال (بالعبرية)، ص 149؛

Dunner, Joseph: The republic of Israel, P. 75.

الموظفين المدنيين العاديين، والمناصب الفنية، وكذلك المراكز الإدارية رفيعة المستوى، وأن تلك القوائم سلمت إلى وزارة الخارجية البريطانية[1].

عملت الحكومة البريطانية على تنفيذ ذلك المخطط، الذي وضعه وايزمن، فحولت فلسطين إلى إدارة مدنية بدلاً من الحكم العسكري، وعينت هربرت صموئيل (Herbert Samuel) البريطاني الصهيوني، مندوباً سامياً لفلسطين[2].

عمل هربرت صموئيل فور تسلمه عمله، على تنفيذ سياسته الصهيونية بتهويد وصهينة مؤسسات الإدارة البريطانية، فعيّن الصهاينة اليهود في المناصب المرموقة في فلسطين، لدرجة أنهم أصبحوا يمثلون ثلث مجموع الموظفين، في الوقت الذي لم تتعدَ نسبة اليهود في فلسطين 11% من مجموع السكان[3]، وقد كانت أسس تعيينه لموظفيه مرتبطة "بمدى تعاطف الشخص المرشح للوظيفة مع سياسة الحكومة البريطانية، فيما يتعلق بوعد بلفور، وقيام الوطن (القومي) اليهودي بالدرجة الأولى، ... وإتقانه الحديث بإحدى اللغتين العربية أو العبرية"[4].

وكان أول أعمال هربرت صموئيل، تعيين أحد غلاة الصهاينة واسمه نورمان بنتويتش (Norman Bentwich) سكرتيراً قضائياً (النائب العام)، تولى وضع القوانين والأنظمة التي تسيّر الأمور في فلسطين[5]، وكان نورمان بنتويتش طوال العشرينيات يُطلع الصهاينة على القوانين الجديدة، وهي لا تزال في عداد المسودات، كما استغل منصبه في إصدار تشريعات خاصة بالأراضي؛ لتمكن الصهاينة من السيطرة عليها، ويتضح ذلك من خلال ما قاله هيوبرت ينغ؛ من وزارة الخارجية البريطانية عن نورمان بنتويتش أثناء مناقشة المادة (46) من الدستور: "إن في فلسطين أكثر مما هو ظاهر للعيان، ذلك أن آراء السيد بنتويتش تتلون برؤيته لفلسطين المستقبل على أنها دولة مستقلة، يهودية غالباً، وليس من المتوقع أن تتغير آراؤه"[6].

---

(1) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي، ص 134.

(2) النتشة، رفيق، وآخرون : تاريخ فلسطين، ص 54؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ص 608؛

Jewish Virtual Library: Herbert Louis Samuel, www.us-Israel.org; Lucus, Noah: the modern of Israel, P. 96; Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 29.

(3) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 608؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1006-1007.

(4) الزغبي، أمجد : هربرت صموئيل؛ وتأسيس إمارة شرق الأردن، ص 39.

(5) النتشة، رفيق، وآخرون : تاريخ فلسطين، ص 54؛ بويصير، صالح : جهاد شعب فلسطين، ص 112؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1006.

(6) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهود، ص 135.

كما عين صموئيل وندهام ديـــدز (Wyndham Deedes) ســكرتيراً لإدارة فلــسطين (النائب الأول) ويعد ذلك المنصب من أهم المناصب في سلطة الانتداب[1]، ورغــم أن ونـــدهام ديدز لم يكن يهودياً؛ إلا أنه كان صهيونياً، وقد أكد يتسحاق بن تسفي؛ أحد مؤسسي نقابة العمـــال اليهود (الهستدروت)، أن الأعوام الثلاثة الأولى لفترة عمل السير وندهام ديدز سكرتيراً مـــدنياً، كانت من أكثر الأعوام حسماً؛ لإرساء أسس الوطن (القومي) اليهودي[2].

كما عين صموئيل العديد من الصهاينة، أو المؤيدين للــسياسة الــصهيونية، فـــي جميـــع المؤسسات في فلسطين، فقد عَيّن في هيئة الحكومة : إسحاق إبراهام، المترجم الأول في الحكومة، وأنجلو عنيته؛ رئيس الكتبة، والكسندر ابشتاين؛ قائمقام تل أبيب، وجوزيف كوبرمان؛ قائمقام يافـــا، وباروخ بينسا؛ القائمقام المالي لحيفا، وجاكوب برقمان؛ قائمقام حيفا ونابلس، وجاكوب كيز لـــوف؛ قائمقام منطقة القدس، وإيزكومروف؛ خلف أبشتاين في تل أبيب، وإبراهيم برجمان؛ مساعد قائمقام العفولة بالجليل، ودافيد بروتمان؛ مساعد قضاء الجليل، ودافيد يبجار؛ مـــساعد طبريـــة، وجوشـــا جوبلرلك؛ مساعد قائمقام حيفا، وهنري كانتروفيتش؛ مساعد محامي الحكومة لـــشؤون الأراضـــي، وجميع أولئك من اليهود الصهاينة[3].

أما في دائرة الخزينة، فقد عين : داكري هارفي؛ المساعد الأول لمدير الخزينـــة، ومـــستر وولف؛ مساعداً لمدير الخزينة، وناتاتين ديفيس؛ مساعداً بالخزينة، ونسيم ليفـــي؛ مـــساعداً لمـــدير الخزينة، والدكتور باتون؛ مراقب البنوك[4]، والكولونيل هارولد سولومون (Harold Solomon)؛ مراقباً للمخازن[5]، وفي الشرطة تم تعيين العديد من الصهاينة في منصب مساعد المفـــتش العـــام، مثل: كولمان هين، وإدري سيلفر، وسلمون شيف، وناتان كريمر، وسلمون سوفر، وأدولفي ليفز[6].

كما عُيّن البرت هايمسون (Albert Hyamson) مديراً للهجرة[7]، وقد بلغ عدد مـــوظفي دائرة الهجرة والسفر في آب (أغسطس) عام 1921م، حوالي (61) موظفاً منهم (44) موظفاً صهيونياً[8].

---

(1) الزغبي، أمجد : هربرت صموئيل؛ وتأسيس إمارة شرق الأردن، ص 39؛ طربين، أحمد : فلـــسطين فـــي عهد الانتداب، ص 1006.

(2) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي، ص 135-136.

(3) بويصير، صالح : جهاد شعب فلسطين، ص 113.

(4) بويصير، صالح : جهاد شعب فلسطين، ص 113-114.

(5) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي، ص 136؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 22.

(6) بويصير، صالح : جهاد شعب فلسطين، ص 114.

(7) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 611؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 22.

(8) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين، ص 23؛ بسيسو، فـــؤاد : الاقتـــصاد العربي في فلسطين، ص 618.

أما دائرة الأراضي، وهي المسؤولة عن توفير العنصر الثاني من السيطرة على فلسطين، وإقامة الوطن (القومي) اليهودي، فقد كان للصهاينة نفوذ قومي فيها، والتي يرأسها البريطاني سبنس، ويساعده (6) موظفين صهاينة من أصل (8)[1]، وتمكن الصهاينة من خلال ذلك، استملاك أراضٍ جديدة من فلسطين، بلغت مساحتها حتى نهاية عام 1922م، نحو 173400 دونم، وبذلك أصبح بيدهم نحو 594 ألف دونم[2].

أما دائرة تسوية الأراضي، وهي الدائرة المسؤولة عن فرز الأراضي وتسجيل ملكيتها، فقد عُين اليهودي فردريك سالمون رئيساً لها، وكان يساعده فيها (8) موظفين صهاينة من أصل (12) موظفاً[3].

كما قامت الإدارة البريطانية بزج الصهاينة في دائرة البريد، حيث كانوا يشكلون الغالبية العظمى من موظفيها[4]، إضافةً إلى فصل الموظفين العرب من دائرة الزراعة، وتعيين موظفين صهاينة مكانهم، وقد حصل ذلك في دائرة الجمارك عام 1936م، عندما قامت الحكومة البريطانية بفصل (26) موظفاً عربياً، وعينت موظفين صهاينة بدلاً منهم[5]، ولم تكتفِ الإدارة البريطانية في فلسطين بذلك، بل اعتبر المندوب السامي هربرت صموئيل، اللغة العبرية لغة رسمية إلى جانب اللغتين العربية، والإنجليزية، كما كتب على النقود والطوابع بالعبرية "أرض إسرائيل" بجانب كلمة فلسطين بالعربية، والإنجليزية[6].

2) دور بريطانيا في دعم الصهاينة في تشكيل المؤسسات التشريعية :

قامت الحكومة البريطانية بإنشاء مجالس استشارية وتشريعية؛ لاستكمال تهويد فلسطين، وإعطاء الصهاينة الصفة الشرعية، من خلال التمثيل داخل تلك المجالس، فأنشأت المجلس الاستشاري عام 1920م، والمجلس التشريعي عام 1922م، ثم قامت عام 1923م بمحاولة إحياء المجلس الاستشاري من جديد، كما أحيت مشروع المجلس التشريعي عام 1935م.

---

(1) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 618؛
Stein, Kenneth W.: The land question in Palestine, P. 20.

(2) عايد، خالد : التوسعية الصهيونية وإسرائيل الكبرى، ص 557.

(3) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 618؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 23.

(4) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 618.

(5) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 22.

(6) النتشة، رفيق، وآخرون : تاريخ فلسطين، ص 54؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1007؛ جريس، صبري : تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين، 1917-1923م، ص 34؛ الطويل، يوسف : الصليبيون الجدد، ص 62.

أ- المجلس الاستشاري لعام 1920م :

أعلنت بريطانيا الأحكام العرفية في فلسطين، عقب حدوث بعض الاضطرابات، وخاصة في موسم النبي موسى، وفي 7 تموز (يوليو) عام 1920م، أعلن صموئيل في خطابه الافتتاحي الـذي ألقاه في القدس عن نيته في تشكيل مجلس استشاري؛ لإسداء النصح للمندوب السامي بـشأن إدارة فلسطين[1]، وتقرر أن يرأس المندوب السامي نفسه ذلك المجلس[2]، وقد تألف مـن (20) عـضواً، (10) أعضاء رسميين بريطانيين، يتولون المناصب الإدارية العليا، وبينهم ثلاثة يهود بريطـانيين، والأعضاء هم : السكرتير المدني، والسكرتير القانوني، والسكرتير المالي، ومحافظ القدس، ومـدير الأعمال العامة، ومدير الصحة، ومدير التعليم، ومدير التجـارة والـصناعة، ومـدير الـضرائب، ومحافظ[3]، إضافة إلى (10) أعضاء غير رسميين يعينهم المندوب السامي، (4 منهم مـسلمون، 3 مسيحيون، 3 يهود)[4]، والأعضاء اليهود هم : دافيد يلين[5]، وكالفرسكي، وايزنبرغ[6].

- المواقف البريطانية من إنشاء المجلس الاستشاري لعام 1920م :

بعث إدوين مونتاغيو وزير الدولة لشؤون الهند، في 26 تشرين الثاني (نـوفمبر) عـام 1920م، رسالة خاصة إلى اللورد كيرزون، احتج فيها بشدة على التمثيل غيـر المتناسـب فـي المجلس الاستشاري، وقال إنه صدم إذ وجد أن الأعضاء العشرة غير الرسـميين هـم أربعـة مسلمين وثلاثة مسيحيين، وثلاثة يهود : "فإنني وبكل الاحترام أود أن أسترعي انتباهكم إلى أنني أرى أن يكون هذا المجلس الذي يجعل من المسلمين أقلية، إنما يمثل انتهاكاً فظيعـاً، وفاضـحاً للمبادئ التي فُهمت أن حكومة جلالة الملك التزمتها، وهي أن حكومة فلسطين يجـب أن تؤلـف من الأعراق المتعددة التي تعيش في ذلك المكان بالتناسب مع أعدادهم"[7].

---

(1) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي، ص 152؛

Kedour, Elie, and Haim, Sylria-G.: Zionism and Arabism in Palestine, P. 37.

(2) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1007؛

Polk, William, and Others: The struggle for Palestine, P. 77.

(3) العلمي، أحمد : الاجتياح البريطاني، ص 176-177؛ الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 137.

(4) الأزعر، محمد : المشروع الصهيوني، ص 163؛

Polk, William, and Others: The struggle for Palestine, P. 77.

(5) من زعماء البيشوف اليهودي، ولد في القدس، وتعلم في مدارسها ومعاهدها الدينية، وأصبح فـي سـنوات العشرينيات مساعداً لرئيس بلدية القدس، ثم رئيس اللجنة القومية، وممثل الحركة الصهيونية أمـام سـلطات الانتداب البريطاني، وفي عام 1926م، عين محاضراً بالجامعة العبرية، ونشر مجموعة كبيرة من المقـالات حول الأدب العبري والعربي. (عيلام، يغآل : ألف يهودي في التاريخ، ص 242).

(6) العلمي، أحمد : الاجتياح البريطاني، ص 177.

(7) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 153.

علق هيوبرت ينغ، في وزارة الخارجية البريطانية، على احتجاج إدوين مونتاغيو، على توزيع النسب داخل المجلس الاستشاري قائلاً : "لم نعطِ أية إشارة في السابق إلى أن (حكومة فلسطين) ستستند إلى تمثيل نسبي، وإن الالتزام المحدد الوحيد لحكومة جلالة الملك الذي يتعلق بفلسطين، هو تصريح بلفور، الذي يؤسس وطناً (قومياً للشعب) اليهودي"[1].

رغم الاختلاف في نسبة التمثيل داخل المجلس، إلا أن القادة البريطانيون كانوا متفقين على حق الصهاينة في فلسطين.

عقد أول اجتماع للمجلس الاستشاري، في 6 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1920م، ووزعت مقدماً مسودات التدابير التي سيتم البحث فيها باللغات الإنجليزية والعبرية والعربية[2].

استغل هربرت صموئيل المجلس الاستشاري في الموافقة على قرارات لم تكن في الأصل من اختصاصاته؛ لخدمة المشروع الصهيوني، ففي الدورة الثانية من انعقاده، في 10 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1920م، وافق المجلس على القرار التالي "يطلب المندوب السامي عن جميع سكان فلسطين بالإجماع، أن يشمل الحد الشمالي لفلسطين القسم الأسفل من نهر الليطاني، وكل البلاد الداخلة في وادي نهر الأردن، ونهر اليرموك، وجميع روافده"[3].

ويبدو أن ذلك القرار كان صياغة صهيونية خالصة؛ لأن الصهاينة منذ بداية الاستيطان، كان هدفهم الأساس السيطرة على المناطق المائية في فلسطين، والدليل على ذلك، مشروع توليد الطاقة الكهرومائية، الذي منحه هربرت صموئيل إلى الصهاينة، وسمح لهم باستغلال مياه نهر الأردن لتوليد الكهرباء.

- نقد المجلس الاستشاري لعام 1920م :

إن تركيبة المجلس الاستشاري تدل على مدى الظلم الذي مارستها بريطانيا، حيث إن الأعضاء العشرة الرسميين بينهم ثلاثة أعضاء صهاينة، والعشرة غير الرسميين، سبعة منهم مسلمون ومسيحيون، مقابل ثلاثة أعضاء يهود، مما يعني عدم تناسق نسبة التمثيل مطلقاً، فقد كان السكان العرب يمثلون أغلبية السكان في ذلك الوقت[4]، كما أن مجموع الأعضاء البريطانيين واليهود (13) عضواً، مقابل (7) أعضاء عرب، بالتالي فإن أية قضية ستعرض

(1) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 154.

(2) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1007.

(3) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 139.

(4) انظر ملحق رقم (1)، ص 260.

على المجلس الاستشاري للمناقشة، سوف تكون في صالح الصهاينة، كما أن الأعضاء غير الرسميين كان يختارهم المندوب السامي، أي أنهم لم يكونوا إفرازاً طبيعياً لانتخابات حرة، فالتمثيل بتلك الصورة لا يعبر عن إرادة الشعب.

أما هربرت صموئيل، فقد هدف من توزيع المجلس بهذا الشكل إلى منح الصهاينة نصيباً أكبر من نسبتهم العددية، وذلك تنفيذاً للمخطط البريطاني الصهيوني في فلسطين، وكذلك تقسيم سكان فلسطين إلى طوائف دينية، يمكن التعامل معها على ذلك الأساس، وتنفيذاً لتصريح بلفور الذي حدد سكان فلسطين بأنهم (طوائف غير يهودية).

ب- المجلس التشريعي لعام 1922م :

بعد فشل مشروع المجلس الاستشاري لعام 1920م، نتيجة رفض العرب في فلسطين له، عملت بريطانيا على استكمال جهودها؛ لتأسيس مؤسسات الحكم الذاتي؛ لإعطاء الصهاينة الصفة الشرعية في فلسطين، فتضمن الكتاب الأبيض، الذي أصدره تشرشل عام 1922م، تأسيس مجلس تشريعي، يكون معظم أعضائه منتخبين على أساس واسع، وقد أقر دستور فلسطين الصادر عن الحكومة البريطانية، في 10 آب (أغسطس) عام 1922م، في مادته (17) ، وتألف مجلس تشريعي حسب ما جاء في المادتين (19، 20) من (22) عضواً[1]، إضافةً إلى المندوب السامي، (10) من أولئك الأعضاء موظفين، و(12) منهم أعضاء غير موظفين (8 من المسلمين، 2 من المسيحيين، 2 من اليهود)، والأعضاء الموظفون هم : السكرتير العام، والنائب العام، ومدير المالية، ومفتش البوليس العام، ومدير الصحة، ومدير الأشغال العمومية، ومدير المعارف، ومدير الزراعة، ومدير الجمارك، ومدير التجارة والصناعة[2].

ونصت المادة (18) أن المجلس التشريعي لا يجوز له "أن يصدر قانوناً يكون مناقضاً أو مخالفاً لأحكام صك الانتداب بوجه من الوجوه"[3].

بذلك رسخت بريطانيا الوجود الصهيوني في فلسطين بالتزامها تنفيذ صك الانتداب، الرامي إلى إقامة وطن (قومي) لليهود في فلسطين، كما أناطت المادة (22) من المجلس المندوب السامي سلطة توقيف أعمال المجلس وحله، وأنه "لا يعمل بأي قانون ما لم يوافق عليه المندوب السامي، ويقترن بتوقيعه" حسب المادة (24)[4].

---

(1) مرسوم دستور فلسطين لعام 1922م، قوانين فلسطين، ج4، ص 3311-3312.

(2) مرسوم دستور فلسطين لعام 1922م، قوانين فلسطين، ج4، ص 3312.

(3) مرسوم دستور فلسطين لعام 1922م، قوانين فلسطين، ج4، ص 3312.

(4) مرسوم دستور فلسطين لعام 1922م، قوانين فلسطين، ج4، ص 3312-3313.

ومن الواضح أن تلك المادة صيغت خصيصاً؛ لمنح المندوب السامي سلطة مطلقة؛ لنقض أي قانون يسنه المجلس يعارض قيام الوطن (القومي) اليهودي والهجرة اليهودية.

- الموقف الصهيوني من المجلس التشريعي لعام 1922م :

وافق الصهاينة على مشروع المجلس التشريعي لعام 1922م؛ لأن ذلك المجلس حقق لهم أطماعهم في تنفيذ تصريح بلفور، الرامي إلى جعل فلسطين وطناً (قومياً) لليهود من خلال تأكيده على الالتزام بتنفيذ صك الانتداب، وعدم إصدار أي قانون يخالف ذلك الصك[1]، إضافة على أن عدد اليهود والبريطانيين في المجلس أكثر من النصف، أي إذا طرحت أية قضية تخدم الصهاينة، لن يكون هناك معارضة لها؛ لأن نسبة العرب في المجلس لا تمثل نصف المقاعد.

أما العرف فقد عقدوا مؤتمرهم الخامس في نابلس في 22 آب (أغسطس) عام 1922م، وقرر المؤتمرون رفض مشروع المجلس التشريعي لعام 1922م، ومقاطعة انتخاباته، وأقسم أعضاؤه "نحن ممثلي فلسطين أعضاء المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس نقسم أمام الله والأمة والتاريخ أن نواصل المساعي المشروعة؛ لتحقيق الاستقلال والاتحاد العربي، ورفض الوطن اليهودي والهجرة الصهيونية"[2]، بذلك فشل مشروع المجلس التشريعي لعام 1922م، ولم يتم إحياء ذلك المجلس إلا عام 1935م.

ت- المجلس الاستشاري لعام 1923م :

في أواخر أيار (مايو) عام 1923م، تيقن هربرت صموئيل من فشل تأسيس المجلس التشريعي، فقام بمحاولة؛ لإحياء المجلس الاستشاري القديم؛ لتثبيت أقدام الصهاينة في فلسطين، فأصدر في 29 أيار (مايو) عام 1923م، بياناً أعلن فيه تأسيس مجلس استشاري جديد مماثل للمجلس التشريعي الذي كان ينوي تأليفه[3]، وشُكل من (22) عضواً برئاسته، منهم (12) عضواً منتخبين (8أعضاء عرب، 2 مسيحيين، 2يهود)، و(10) أعضاء تعيّنهم الحكومة البريطانية (6 أعضاء بريطانيين، 4 أعضاء يهود)، وكان سلطته استشارية لا إدارية[4].

---

(1) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي، ص 211.

(2) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1013.

(3)Kedour, Elie, and Haim, Sylria-Ga: Zionism and Arabism in Palestine and Israel, P. 38.

(4) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 293-294.

- الموقف الصهيوني من المجلس الاستشاري لعام 1923م :

رحب الصهاينة بإعلان إقامة المجلس الاستشاري؛ لأنه يخدم مصالحهم في فلسطين ويعزز وجودهم فيها[1].

لكن قبل تعيين موعد الجلسة الأولى، في أواسط حزيران (يونيو) عام 1923م، استقال سبعة من الأعضاء العرب من المجلس الاستشاري، بذلك فشل مشروع المجلس الاستشاري، كما فشل من قبله مشروع المجلس التشريعي[2].

ث- المجلس التشريعي عام 1935م :

حاولت الحكومة البريطانية إثر أحداث ثورة القسام عام 1935م، إحياء فكرة المجلس التشريعي، فعرض المندوب السامي آرثر واكهوب الذي تبنى سياسته التهويدية، في 21 كانون الأول (ديسمبر) عام 1935م مشروع إحياء المجلس التشريعي، على الأحزاب العربية، وفي اليوم التالي 22 كانون الأول (ديسمبر) عام 1935م، عرض المشروع على ممثلي الصهيونيين وهم : حاييم وايزمان، ودافيد بن غوريون، وموشيه شرتوك، وإسحاق بن تسفي، والمليخ (Almalech)، والحاخام بلاو (Blau)[3].

تألف المجلس التشريعي الذي دعت إليه الحكومة البريطانية، من (28) عضواً : 5 موظفين بريطانيين، و11 معينين غير موظفين، و12 منتخبين، والأعضاء المعينون هم : (3 من المسلمين، و4 من اليهود، 2 من المسيحيين، و2 من التجار)، أما المنتخبون فهم : (8 مسلمون، 3 يهود، و1مسيحي)[4]، أما رئيس المجلس فيعينه المندوب السامي من خارج فلسطين، ويكون محايداً لا يناقش ولا يصوت[5].

يتضح من خلال ذلك التوزيع، أنه غير متكافئ، لأن (5 موظفين بريطانيين، و11 عضو معينين، و3 أعضاء يهود يتم انتخابهم) يمثلون صوت الحكومة، يقابلهم 9 أعضاء معارضين.

---

(1) Kedaurie, Elie, and Haim, Sylvia-Ga: Zionism and Arabism in Palestine and Israel, P. 38.

(2) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1017.

(3) بن يهودا، شوحط : النضال من أجل الأمن والاستقلال (بالعبرية)، ص 79؛ شفير، غابي : الثورة العربية والأحداث السياسية في أرض إسرائيل، 1936-1939م (بالعبرية)، ص 41.

(4) ليف، شلومو : في الصراع والتمرد (بالعبرية)، ص 62-63؛ مذكرة الحكومة البريطانية سنة 1947م إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين : تاريخ فلسطين السياسي، ص 31.

(5) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1038.

أما بالنسبة للانتخاب، فيشترط أن يكون الناخب حائزاً على الجنسية الفلسطينية، أو مقيماً مدة سنتين أو ثلاثة في فلسطين مشروعة قبل تاريخ تسجيله، ويشترط أن يكون الناخب قد بلغ 25 سنة من العمر[1]، ومن الواضح أن ذلك الشرط، قد وُضع خصيصاً؛ لخدمة المشروع الصهيوني، فقد أقر بأحقية الوجود الصهيوني في فلسطين، عندما اشترط أن يكون الناخب حائزاً على الجنسية الفلسطينية، ومنع عدد كبير من فئة الشباب العرب الذين تقل أعمارهم عن 25 عام من المشاركة في الانتخابات، في الوقت الذي كان فيه معظم المهاجرين الصهاينة الذين قدموا إلى فلسطين خلال الأعوام الأخيرة من طرح المشروع، كانوا حرفيين، أي أن أعمارهم تزيد عن السن المسموح به في الانتخابات، وبذلك أُعطي الصهاينة مجالاً كبيراً في المشاركة.

كما كان من صلاحية المندوب السامي تحديد عدد المهاجرين اليهود[2]، لذا نجد أن المندوب السامي، قد استغل ذلك أسوأ استغلال، عندما زاد عدد المهاجرين في تلك الفترة، وتغاضى عن الهجرة السرية[3].

- الموقف الصهيوني من مشروع المجلس التشريعي لعام 1935م :

رغم أن ذلك المجلس لم يكن محايداً تماماً، وكان في صالح الصهاينة، إلا أنهم رفضوا المشروع مسبقاً في المؤتمر الصهيوني (التاسع عشر) المنعقد في لوزان في سويسرا في آب (أغسطس) عام 1935م[4].

عرض مشروع المجلس التشريعي على مجلس اللوردات البريطاني في 26 شباط (فبراير) عام 1936م، وأسفرت المناقشة عن رفض المشروع؛ لأنه يتناقض مع الالتزامات التي منحتها الدولة المنتدبة تجاه الوطن (القومي) اليهودي[5]؛ لذا امتدحت الصحافة الصهيونية ذلك الرفض واعتبرته "نصراً يهودياً عظيماً"[6].

---

(1) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 347؛ مذكرة الحكومة البريطانية سنة 1947م إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين : تاريخ فلسطين السياسي، ص 31.

(2) عوض الله، محمد : القضية الفلسطينية، ص 71؛ مذكرة الحكومة البريطانية سنة 1947م إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين : تاريخ فلسطين السياسي، ص 32.

(3) Jewish Virtual Library: The fifth aliyah (1929-1939), www.us-israel.org.

(4) هيرست، دايفيد : البندقية وغصن الزيتون، ص 213.

(5) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن والاستقلال (بالعبرية)، ص 79.

(6) هيرست، دايفيد : البندقية وغصن الزيتون، ص 213.

وفي 4 آذار (مارس) عام 1936م، صرح توماس (Thomas) وزير المستعمرات أن : "تأسيس المجلس يفي بالوعد المقطوع (للشعب) اليهودي؛ بإنشاء وطن (قومي)، ولا يمكن لأحد أن يدعي أن المجلس التشريعي مناقض لصك الانتداب"[1].

اختلف مجلس اللوردات، ووزير المستعمرات البريطاني توماس، حول مشروع المجلس التشريعي فيما يخص، صك الانتداب والوطن (القومي) اليهودي، إلا أن الهدف العام كان واحداً، وهو التأكيد على خدمة المشروع الصهيوني.

وهكذا استطاع الصهاينة بمساعدة مجلس اللوردات البريطاني نسف مشروع المجلس التشريعي.

ومن خلال دراسة مؤسسات الحكم التي سعت الحكومة البريطانية لإقامتها في فلسطين، نجد أن نسبة تمثيل العرب فيها لم تصل إلى النصف؛ وبذلك ضمنت الحكومة البريطانية أن يكون أي مشروع مقدم لصالح الصهيونية من خلال ضمان نتيجة التصويت عليه؛ لأن نسبة الصهاينة والبريطانيين داخل تلك المؤسسات كان أكثر من عدد الأعضاء العرب، وبذلك يتضح أن الهدف من تأسيس تلك المؤسسات كان كسب أكبر قدر من الوقت لتهدئة مخاوف العرب تجاه الصهيونية؛ لتحقيق أهداف مشروع الوطن (القومي) اليهودي، الذي نص عليه تصريح بلفور.

3) دستور فلسطين :

أظهرت الحكومة البريطانية تمسكاً ظاهرياً بسياسة (الالتزام المزدوج) نحو العرب واليهود، بناءً على تفسير ونستون تشرشل الوارد في الكتاب الأبيض لعام 1922م، بشأن تصريح بلفور، لكن الحقيقة كانت مخالفة لذلك، إذ أن الحكومة البريطانية عمدت في جميع التشريعات التي أصدرتها إلى اتباع سياسة ثابتة، هدفت جميعها نحو التمهيد؛ لبناء الوطن (القومي) اليهودي في فلسطين، فأصدرت دستور فلسطين عام 1922م، ثم قامت بتعديله أكثر من مرة؛ ليتناسب مع المطامع الصهيونية.

أ- دستور فلسطين لعام 1922م :

بدأت فكرة وضع القانون الأساسي لفلسطين (الدستور)، لدى الحكومة البريطانية، عندما كان الوفد العربي الفلسطيني الأول موجوداً في لندن عام 1921م؛ لإقناع الحكومة البريطانية بتغيير سياستها المتحيزة للصهاينة، فأصدرت بلاغاً رسمياً في 11 آب (أغسطس) عام 1921م جاء فيه،

(1) خلة، كاملة : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 352.

أن "فخامة المندوب السامي يتخذ الآن التدابير لإعداد مشروع القانون الأساسي لفلسطين؛ لكي يعرضه على الحكومة البريطانية، فهو يرغب لذلك في أن يدعو كل أسبوعين مرة عدداً من كبار رجال الطائفتين الإسلامية والمسيحية ليستشيرهم في المبادئ التي تفكر الحكومة في اتخاذها"[1].

وبعد أسبوعين من موافقة عصبة الأمم على صك الانتداب البريطاني لفلسطين، في 24 تموز (يوليو) عام 1922م، قامت الحكومة البريطانية، بإصدار دستور فلسطين في 10 آب (أغسطس) عام 1922م، اشتملت الفقرة الثانية من مقدمته نص تصريح بلفور[2]؛ لتؤكد على إقامة الوطن (القومي) اليهودي في فلسطين.

وحددت المادة الخامسة منه، سلطات المندوب السامي، الذي قام "بتنفيذ كافة المهام المناطة بمنصبه، بالصورة الواجبة وفقاً لمنطوق المراسيم التي قد يصدرها جلالته في مجلسه الخاص بشأن فلسطين، وأية براءة تصدر إليه موقعة بتوقيع جلالته ومختومة بختمه، ووفقاً للتعليمات التي تصدر إليه من آنٍ إلى آخر، بتوقيع وختم جلالته؛ من أجل تنفيذ أحكام صك الانتداب"[3]، جاءت تلك المادة؛ لتسريع تنفيذ الأوامر التي تتعلق بصك الانتداب الرامي إلى تحويل فلسطين دولة صهيونية بالتدريج، وخصوصاً بتكليف هربرت صموئيل بتنفيذ تلك المادة.

وخولت الفقرة الأولى من المادة (12) المندوب السامي سلطة الإشراف على الأراضي العمومية أو الحقوق المتعلقة بها، أما الفقرة الثانية من المادة نفسها، فقد خولته السيطرة على "كافة المناجم والمعادن على اختلاف أنواعها وأوصافها، سواء أكانت فوق اليابسة أو المياه، أم تحتها، وسواء أكانت تلك المياه أنهراً داخلية أم بحيرات أم مياهاً ساحلية، على أن يراعى كل حق ممنوح لأي شخص، لاستثمار تلك المعادن، أو المناجم بمقتضى امتياز يكون نافذاً في تاريخ ذلك المرسوم"[4]. من خلال ذلك البند تمكن الصهاينة من السيطرة على المياه في فلسطين وخاصة مياه نهر الأردن، التي استخدمها الصهاينة في توليد الطاقة الكهربائية، عن طريق الامتياز الذي منحه هربرت صموئيل إلى الصهيوني روتنبرغ[5].

وأتاحت المادة (13) للمندوب السامي منح أو تأجير "أي من تلك الأراضي العامة أو المناجم أو المعادن ....، وبالشروط والمُدد التي يراها ملائمة"، كما خولت المادتان (14، 15)

---

(1) خلة، كاملة : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 147–148.

(2) قانون دستور فلسطين لعام 1922 : قوانين فلسطين، ج4، ص 3304.

(3) قانون دستور فلسطين لعام 1922 : قوانين فلسطين، ج4، ص 3307.

(4) قانون دستور فلسطين لعام 1922؛ قوانين فلسطين، ج4، ص 3309.

(5) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي، ص 258.

المندوب السامي سلطة تعيين وعزل الموظفين[1]، وقد استغل المندوب السامي هربرت صموئيل ذلك البند أسوأ استغلال عندما قلد الصهاينة المناصب الحساسة في فلسطين مثل الصهيوني (هايمسون) الذي تقلد منصب إدارة المهاجرين[2].

كما منحت المادة (16) المندوب السامي الحق في "أن يعفو عن أي مجرم أدين بارتكاب جُرم من قبل أية محكمة أو قاض أو حاكم صلح في فلسطين، إما عفواً مطلقاً أو عفواً مقيداً"[3]، وقد استغل المندوب السامي تشانسلور تلك المادة، عندما وقعت أحداث البراق عام 1929م، وحُكم على الصهيوني خانكيز بالإعدام، فقام المندوب السامي باستبدال حكم إعدامه بالمؤبد، ثم خفف إلى خمسة عشر عاماً، ثم أطلق سراحه بعد ذلك[4].

كما منحت المادة (53) اليهود "صلاحية مستقلة للقضاء في مسائل الزواج والطلاق، والنفقة، وتصديق الوصايا المتعلقة بأفراد الطائفة اليهودية[5]، واعترفت المادة (82) باللغة العبرية عندما أمرت بنشر "كافة القوانين والإعلانات الرسمية والنماذج الرسمية التي تصدرها الحكومة، وجميع الإعلانات الرسمية التي تصدرها السلطات المحلية والبلديات" باللغة العبرية، بجانب اللغتين العربية والإنجليزية. إضافةً إلى ذلك، تضمنت المادة (85) من دستور فلسطين على جانب خطير، إذ سمحت بتقديم الشكاوي ضد عدم تطبيق صك الانتداب، عندما ذكرت "إذا كانت أية طائفة دينية أو فريق كبير من سكان فلسطين يشكو من عدم قيام حكومة فلسطين بتنفيذ صك الانتداب، فيحق للطائفة أو الفريق المذكور أن يرفع مذكرة بذلك إلى المندوب السامي"[6]، وقد استغل الصهاينة تلك المنحة المقدمة منهم، وكانوا يثيرون دائماً الشكوى أمام جميع اللجان التي قدمت إلى فلسطين للتحقيق.

ومن الواضح أن تلك المادة صممت خصيصاً؛ لتمكن الصهاينة من الاحتجاج على أية إدارة مستقبلية يثبت عدم حماستها لسياسة الوطن (القومي) اليهودي.

---

(1) قانون دستور فلسطين لعام 1922؛ قوانين فلسطين، ج4، ص 3310.

(2) بويصير، صالح : جهاد شعب فلسطين، ص 112.

(3) قانون دستور فلسطين لعام 1922؛ قوانين فلسطين، ج4، ص 3310.

(4) بويصير، صالح : جهاد شعب فلسطين، ص 158.

(5) قانون دستور فلسطين لعام 1922؛ قوانين فلسطين، ج4، ص 3310.

(6) قانون دستور فلسطين لعام 1922؛ قوانين فلسطين، ج4، ص 3328-3329.

- الموقف الصهيوني من دستور فلسطين لعام 1922م :

أرادت الحكومة البريطانية، بعد إعلان تلك السياسة، الحصول على موافقة العرب، واليهود عليها، كان الطرفان قد اطلعا على تفاصيل مرسوم دستور فلسطين، عندما عُرض عليهما الكتاب الأبيض، ورفض العرب تلك الفكرة، في بيان أصدرته اللجنة التنفيذية الفلسطينية في 8 تموز (يوليو) عام 1922م، وقد علق البريطاني ديدس على ذلك الموقف بقوله : "استقبل المسلمون والمسيحيون على السواء، وفي مختلف أنحاء البلاد نصوص الدستور المقترح باستياء شديد، وكانت أهم النقاط التي اعترضوا عليها هي اعتراف الدستور بتصريح بلفور، وكون أكثرية الأعضاء في المجلس التشريعي معينين لا منتخبين، وتركيز السلطة على نحو بالغ في أيدي المندوب السامي، وحرمان الشعب وممثليه من أية سلطة حقيقية إدارية كانت، أو تشريعية، وذلك فيما يتعلق بأمور تؤثر تأثيراً قومياً في مصير فلسطين وشعبها"(1).

لكن بريطانيا لم تعط الموقف العربي الفلسطيني أية اهتمام؛ لأن هدفها الأساس كان خدمة المشروع الصهيوني، من خلال تنفيذ صك الانتداب الذي تضمن إنشاء وطن (قومي) لليهود في فلسطين، وبالرغم من أن ذلك الدستور، قد خُصصت كثيرٌ من بنوده لخدمة المشروع الصهيوني وتسهيل مهمتهم في السيطرة على فلسطين، إلا أن الصهاينة رفضوا ذلك الدستور، واعتبروه بمثابة "خفض جدّي في قيمة تصريح بلفور"؛ لأنه فصل منطقة شرق الأردن عن المنطقة المخصصة؛ لإقامة الوطن (القومي) اليهودي(2).

ب- دستور فلسطين المعدّل لعام 1923م :

نتيجة رفض الصهاينة مرسوم دستور فلسطين لعام 1922م، عملت الحكومة البريطانية على إرضاء الصهاينة، فأصدرت في 4 أيار (مايو) عام 1923م، دستور فلسطين المعدل، وقد ألغت المادة (3) من الدستور المعدل المادة (17) من دستور عام 1922، وجاء في الفقرة الثالثة منها أن المندوب السامي "لا ينفذ أي قانون يكون مخالفاً أو مناقضاً لأحكام صك الانتداب، ولا ينفذ قانوناً يتعلق بأمور ورد نص خاص بشأنها أحكام صك الانتداب، ما لم يكن مشروع ذلك القانون، قد عرض على الوزير وصادق عليه بتعديل ذلك"(3).

وأكدت تلك المادة دور الحكومة البريطانية الرامي إلى تنفيذ تصريح بلفور، وجعل فلسطين وطناً (قومياً) لليهود، من خلال تأكيدها على تنفيذ صك الانتداب.

---

(1) الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 162.

(2) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 63.

(3) قانون دستور فلسطين لعام 1922؛ قوانين فلسطين، ج4، ص 3332-3333.

ت- دستور فلسطين المعدل لعام 1933م :

ومع استمرار ضغط الصهاينة على الحكومة البريطانية؛ لتسريع تهويد فلسطين، وإقامة الوطن (القومي) اليهودي لم فيها، ومع ازدياد أعداد المهاجرين في بداية الثلاثينيات، وخاصة من ألمانيا الذين كان معظمهم حرفيين[1]، قامت الحكومة البريطانية بتعديل الدستور مرة أخرى في 7 شباط (فبراير) عام 1933م، وعرف بدستور فلسطين المعدل لعام 1933م، لتمكن اليهود من السيطرة على أكبر قدر من الأراضي، لتوطينهم فيها، وتمكينهم من إقامة المشاريع؛ للسيطرة على مقدرات البلاد الاقتصادية، فأضيفت المادة (16 مكرر) التي نصت على أنه "يجوز للمندوب السامي، ... أن يحول بمرسوم يصدره بتوقيعه، وينشر في الوقائع الفلسطينية، أية أرض في فلسطين يسميها في المرسوم من صنف الميري[2] إلى صنف الملك[3]. ومن خلال ذلك القانون، قامت الحكومة البريطانية بإعطاء الصهاينة كثيراً من الأراضي بعد تحويلها من الميري إلى صنف الملك.

وبذلك، برزت العلاقات الصهيونية البريطانية في مجال الإدارة والحكم، بإفاد الحكومة البريطانية اللجنة الصهيونية إلى فلسطين، والتي كان لها الدور الفعال في تسهيل مهمة الصهاينة في السيطرة على فلسطين، إضافة على تهويد أجهزة الحكم.

---

(1) Jewish Virtual Library: The fifth aliyah (1929-1939), www.us-israel.org.

(2) وهي الأراضي التي تكون ملكيتها لبيت المال، ويجري إحالتها وتفويضها لأحد من قبل ولي الأمر بناءً على طلبه لمدة غير محددة، لقاء معجلة تسمى الطابو يدفعها الطالب للخزينة ويعطى سند رسمي بذلك، والأراضي الأميرية هي الأراضي التي : نزح أهلها عنها وسكن فيها غير المسلمون دون أن يتملكوها، والأراضي التي مات أصحابها دون أن يتركوا وارثاً لهم، والأراضي التي لا يعرف مالكها، والأراضي التي لا يعلم كيفية انتقالها لبيت المال، والأراضي الموات التي تم إحياءها. (الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي، ص 266؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 87-88).

(3) قانون دستور فلسطين المعدل لعام 1933؛ قوانين فلسطين، ج4، ص 3335-3336.

المبحث الثاني

العلاقات الصهيونية البريطانية في المجال السياسي

أولاً : صك الانتداب، وخدمة المشروع الصهيوني.

ثانياً : العلاقات البريطانية مع الوكالة اليهودية.

ثالثاً : اللجان البريطانية وخدمتها للصهيونية :

1- لجنة بالين (Palin) عام 1920م.

2- لجنة هايكرافت عام 1921م.

3- لجنة شو (Shaw Commission) عام 1929م.

4- تقرير سمبسون (Simpson) عام 1930م.

رابعاً : الكتب الصادرة عن سلطة الانتداب :

1- الكتاب الأبيض لعام 1922م.

2- الكتاب الأبيض لعام 1930م.

3- الكتاب الأسود لعام 1931.

سارعت بريطانيا إلى ترسيخ التعاون البريطاني الصهيوني في المجال السياسي، عقب احتلالها فلسطين عام 1918م، وظهرت ملامح ذلك التعاون عندما قامت الحكومة البريطانية، بتحويل الإدارة العسكرية إلى إدارة مدنية عام 1920م، ووضعت على رأسها الصهيوني اليهودي البريطاني هربرت صموئيل، كما حصلت بريطانيا على موافقة مؤتمر سان ريمو عام 1920م، بانتدابها على فلسطين، وتصديق عصبة الأمم على صك الانتداب بتاريخ 24 تموز (يوليو) عام 1922م، الذي تضمن الاعتراف بالوكالة اليهودية في فلسطين.

أدى التعاون البريطاني الصهيوني في فلسطين، إلى قيام العرب في فلسطين بمظاهرات وثورات ضد الصهاينة، الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية إلى إرسال لجان؛ للتحقيق في أسباب تلك الثورات، لكنها كانت في خدمة الصهيونية، بدل رفع الظلم عن الشعب الفلسطيني.

أولاً : صك الانتداب، وخدمة المشروع الصهيوني :

سارعت الحكومة البريطانية والصهاينة عقب صدور تصريح بلفور، إلى العمل على إعطاء ذلك التصريح الصفة القانونية؛ لتسهيل إقامة وطن (قومي) لليهود في فلسطين، فتوصل الطرفان إلى نتيجة مفادها؛ جعل فلسطين تحت الانتداب، وأن تكون بريطانيا هي الدولة المنتدبة.

وكانت أولى خطوات ذلك التعاون قيام الصهاينة بتقديم مذكرة إلى مؤتمر الصلح في 3 شباط (فبراير) عام 1919م، جاء فيها : "إننا نلح على اختيار بريطانيا العظمى دولةً منتدبة؛ لأن ذلك يتفق مع رغبة يهود العالم"[1].

لذا بذل الصهاينة جهوداً كبيرة لصياغة صك الانتداب بالشكل الذي يخدم مصالحهم، فبدأت المفاوضات بين الحكومة البريطانية والحركة الصهيونية من جهة، والمجموعات الصهيونية المختلفة من جهة أخرى؛ بشأن التوصل للصياغة النهائية لصك الانتداب، واستمرت نحو سنتين، من مطلع عام 1919م، حتى أواخر العام التالي، وقدمت خلال تلك الفترة نحو عشرة صيغ وصيغ مضادة، قبل الاتفاق على نص صك الانتداب النهائي وإقراره[2].

وفي 28 آذار (مارس) عام 1919م، قدم الزعيم الصهيوني الأمريكي، فليكس فرانكفورتر (Felix Frankfurter)، إلى الحكومة البريطانية مشروع صك الانتداب[3]، ويُعد ذلك المشروع المرحلة الأولى من المراحل التي عدل فيها المشروع الصهيوني صك الانتداب البريطاني على فلسطين[4].

---

(1) ملف وثائق فلسطين : ج1، ص 247.
(2) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 38.
(3) الهنيدي، سحر : تأسيس الوطن القومي، ص 35؛ جريس صبري، تاريخ الصهيونية، ج2، ص 39.
(4) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 156؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1015.

وأثناء انعقاد مؤتمر الصلح عام 1919م، طلبت الحكومة البريطانية من المنظمة الصهيونية صياغة مقترحاتها بشأن الانتداب على فلسطين في مشروع كامل، يخدم الأهداف الصهيونية، فوضعته وقدمته إلى الحكومة البريطانية، في 15 تموز (يوليو) عام 1919م، ومن أهم مقترحاته :

1) تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع فلسطين تحت إدارة سياسية، وظروف اقتصادية، من شأنها أن تؤدي إلى قيام وطن (قومي) لليهود في فلسطين.
2) تعمل الدولة المنتدبة على تأسيس مجلس يهودي دائم في فلسطين، ويكون من مهام ذلك المجلس، تقديم الإرشادات لحكومة الانتداب في النواحي الإدارية والتعليمية والاقتصادية.
3) أن تعمل الدولة المنتدبة على زيادة هجرة اليهود، والعمل على استيطانهم واستقرارهم في فلسطين.
4) قبول اللغة العبرية لغة رسمية إلى جانب اللغتين الإنجليزية، والعربية، ويسجل ذلك على الطوابع والعملة في فلسطين[1].

قامت الحكومة البريطانية بإدخال بعض التعديلات على المقترحات الصهيونية بشأن مشروع صك الانتداب[2].

وفي نيسان (أبريل) عام 1920م، قرر مؤتمر سان ريمو الذي ضم دول الحلفاء، الموافقة على تصريح بلفور، وانتداب بريطانيا على فلسطين[3]، فهنأ لويد جورج؛ رئيس الوزراء البريطاني، وايزمان، على ذلك القرار، وعبّر لويد جورج عن غيرة شديدة على الصهيونية حين قال : "إنهم لديهم الآن فرصة عظيمة جداً، وأنه ينبغي عليهم أن يبرهنوا على حسن استقبالهم لها، وأنه لا وقت لديهم يضيعونه"[4]،كما سارعت الحكومة البريطانية والصهيونية إلى العمل في عصبة الأمم؛ للحصول على صك الانتداب بتصديق رسمي دولي، بحيث يتضمن الخطوات الكفيلة بتنفيذ تصريح بلفور.

---

(1) جفريز : فلسطين إليكم الحقيقة، ص 145-146؛ صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص 282.

(2) النتشة، رفيق، وآخرون : تاريخ فلسطين، ص 52؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها، ص 51.

(3) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص 282؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 37؛

Biger, Gideon: the boundaries of Modern Palestin, 1840-1947, P. 183; Kedour, Elie, and Haim, Sylvia-G: Zionism and Arabism in Palestine and Israel, P. 2.

(4) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1004.

ثم قام بلفور بعرض ذلك المشروع على عصبة الأمم، في 6 كانون الأول (ديسمبر) عام 1920م، للتصديق عليه[1]، وفي آب (أغسطس) عام 1921م، قدمته الحكومة البريطانية إلى البرلمان البريطاني، فأدخل فيه تعديلات أخرى، وواجه معارضة داخلية قوية، ورفضه مجلس اللوردات، في 21 حزيران (يونيو) عام 1922م[2]، لكن الحكومة البريطانية تجاهلت موقف مجلس اللوردات من مشروع الانتداب، وقد ذكر جيفريز تعليقاً على ذلك، قوله : "أن هذه النصوص ... وضعت بين أيدي الأعضاء على سبيل العلم فقط"[3].

وقد لخصت المنظمة الصهيونية في تقريرها الذي كتبته عن ذلك الموقف بقولها : "حين أعطى المجلس موافقته على الانتداب، كان لا يزال أمام الانتداب أن يعرض شكلياً على مجلس العموم؛ بهدف نيل موافقة البرلمان عليه، بيد أن من المعتقد، طبقاً لنية الحكومة في الوقت الحالي، أنه لن تحدث أية مناقشة بعد الآن لنصوصه"[4].

وفي 24 تموز (يوليو) عام 1922م، أقرت عصبة الأمم، صك الانتداب البريطاني على فلسطين[5]، ووضع موضع التنفيذ في 29 أيلول (سبتمبر) عام 1923م[6].

اعتبر وايزمان أن المصادقة على صك الانتداب، بمثابة خاتمة الفصل الأول من الكفاح السياسي الصهيوني[7].

تألف صك الانتداب من مقدمة، و28 مادة، وكان هو الدستور الاستعماري الصهيوني الذي حكمت بموجبه فلسطين طوال فترة الانتداب البريطاني، وقد تضمنت المقدمة نص تصريح بلفور[8]،

---

(1) النتشة، رفيق، وآخرون : تاريخ فلسطين، ص 52؛ خلة، كاملة : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 157-158.

(2) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطان، ص 163؛
Geddes, Charles L; A documentary history of the Arab Israeli Conflict, P. 85.

(3) جفريز : فلسطين إليكم الحقيقة، ص 145-146.

(4) جفريز : فلسطين إليكم الحقيقة، ص 165.

(5) انظر ملحق رقم (2) ص 261 .

(6) كتن، هنري : قضية فلسطين، ص 38؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1013؛ الهنيدي، سحر : تأسيس الوطن القومي، ص 205؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 36؛ توما، إميل : جذور القضية الفلسطينية، ص 129؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 163؛
Roy, Sara: The Gaza Strip, the political economy of development, p. 32; Quigley, John: Palestine and Israel, P. 16.

(7) الهنيدي، سحر : تأسيس الوطن القومي، ص 205؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 168.

(8) ملف وثائق فلسطين : ج1، ص 290.

وخلال صياغة المقدمة حاول الصهاينة شطب فقرة من تصريح بلفور، القاضية بالمحافظة على الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في فلسطين، إلا أن الفقرة أُعيدت إليه بسبب إصرار مندوب فرنسا على ذلك في مؤتمر سان ريمو[1]، رغم ذلك نجح الصهاينة في إدخال فقرة أخرى للمقدمة، كانوا قد فشلوا في إدخالها إلى نص تصريح بلفور، نصت على تأكيد: "الصلة التاريخية التي تربط (الشعب اليهودي) بفلسطين، والأسباب التي تدعو إلى إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد"[2]، وقد اختصت المواد 2 و4 و6 و7 و11 و22 بإنشاء الوطن (القومي) اليهودي، وشكلت مخططاً متكاملاً؛ لتحقيق ذلك من النواحي السياسية والإدارية والاقتصادية والثقافية.

فقد نصت المادة الثانية على : "أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن الوطن القومي اليهودي، وترقية مؤسسات الحكم الذاتي، وتكون مسؤولة عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين"[3].

تُعد المادة الثانية مادة محورية أساسية، إذ جعلت تنفيذ تصريح بلفور غاية الانتداب الرئيسية، فاستعمل مصطلح الوطن (القومي) اليهودي الغامض، بدلاً من (الدولة اليهودية)؛ لتمكين الصهاينة من اجتذاب دعم يهود العالم، وتحقيق فوائد تكتيكية واضحة لمواجهة العرب؛ ولعدم إحراج الدولة المنتدبة التي سعت معهم إلى خلق الوطن (القومي) اليهودي.

كما احتوت المادة الثانية، على تعهدين متناقضين تماماً، أولهما : وضع فلسطين في ظروف خاصة لمصلحة الأقلية اليهودية، وثانيهما : ترقية أنظمة الحكم الذاتي دون المساس بحقوق الأكثرية الدينية والمدنية، فلا يمكن تحقيق التعهد الأول، دون إلحاق الضرر بالتعهد الثاني.

وقد كشفت لجنة التحقيق الملكية بيل عام 1937م، التناقض بين هدفي المادة الثانية[4].

أما المادة الرابعة من الصك، فنصت على : "الاعتراف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشارك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعاً دوماً لمراقبة الإدارة. ويترتب على

---

(1) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 39-40.

(2) ملف وثائق فلسطين : ج1، ص 290.

(3) ملف وثائق فلسطين : ج1، ص 290.

(4) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1014.

الوكالة، أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جمع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن اليهودي[1].

وقد اعترفت السلطات البريطانية بالمنظمة الصهيونية العالمية على أنها الوكالة اليهودية، قانونياً، وتعاملت معها على ذلك الأساس، حتى أقيمت الوكالة اليهودية عام 1929م[2]، كما أشركت المادة الرابعة الوكالة اليهودية في إدارة الانتداب، من خلال وضعها موضع المشير والمعاون لإدارة الانتداب، في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها من الأمور التي سهلت إنشاء الوطن (القومي) اليهودي؛ بذلك منح صك الانتداب الحركة الصهيونية مكانة فريدة ومتميزة على خريطة السيادة الانتدابية.

ونصّت المادة السادسة من صك الانتداب أنه : "على إدارة فلسطين مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة، حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات[3] غير المطلوبة للمقاصد العمومية"[4].

منحت المادة السادسة الباب واسعاً أمام الحركة الصهيونية؛ للسيطرة على أكبر قدر من الأراضي الفلسطينية كيف تشاء، وخاصةً أن معظم أراضي فلسطين أميرية.

أما المادة السابعة من الصك، فنصّت على أنه : "تتولى إدارة فلسطين مسؤولية سن قانون للجنسية، ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذي يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم"[5].

---

(1) ملف وثائق فلسطين : ج1، ص 290؛

Horwitz, Dan and Lissak, Moshe: Origins of the Israeli polity: Palestine under the mandate, p. 45; Quigley, John: Palestine and Israel, challenge to justice, P. 16; Jewish virtual library: World Zionist organization, www.us-israel.org.

(2) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 40؛

Jewish virtual library: World Zionist organization, www.us-israel.org.

(3) هي الأراضي التي لا تعود بملكيتها لأحد، ولا تستخدم للمنفعة العامة، وتكون بعيدة عن العمران بحيث لا يصل إليها صوت الرجل الجهوري، وغالباً ما تكون خالية من الماء، ولا حياة فيها، وقد أعطى الإسلام حق ملكيتها لمن يستصلحها، وهذا ما عبر عنه الخليفة، عمر بن الخطاب رضي الله عنه، بقوله : "من أحيا أرضاً من المؤمنين فهي له وعليه خراجها" (الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 88؛ Stein, Kenneth W: the land question in Palestine, 1939-1948, P. 12).

(4) ملف وثائق فلسطين : ج1، ص 290؛

Lucus, Noah: the modern history of Israel, P. 97.

(5) ملف وثائق فلسطين : ج1، ص 290.

جعلت تلك المادة اليهود أصحاب حقوق وطنية كاملة على الأراضي الفلسطينية، التي لم يكونوا يملكون منها إلا أقل القليل في ذلك الوقت.

وذكرت المادة الحادية عشرة من صك الانتداب أنه : "تتخذ إدارة فلسطين جميع ما يلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور فيما يتعلق بترقية البلاد وعمرانها، ويكون لها السلطة في وضع ما يلزم من الأحكام؛ لاستهلاك أي مورد من موارد الطبيعة أو الأعمال والمنافع العمومية الموجودة في البلاد، أو التي ستؤسس فيما بعد، أو السيطرة عليها، بشرط مراعاة الالتزامات التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها، ويترتب عليها أن توجد نظاماً للأراضي يلائم احتياجات البلاد، مراعية في ذلك من بين الأمور الأخرى، الرغبة في تشجيع حشد السكان في الأراضي وتكثيف الزراعة. ويمكن لإدارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تقوم هذه الوكالة بإنشاء، أو تسيير الأشغال، والمصالح والمنافع العمومية، وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة، ما دامت الإدارة لا تتولى هذه الأمور مباشرة بنفسها. غير أن كل اتفاق كهذا يجب أن يشترط فيه ألا تتجاوز نسبة الأرباح التي توزعها الوكالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقدار الفائدة المعقول التي يعود بها رأس المال المستثمر، وإن كل ما يزيد على الفائدة من الأرباح يجب أن يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الإدارة"[1].

مكنت تلك المادة الحركة الصهيونية من إقامة البنية التحتية اللازمة؛ لإنشاء الوطن (القومي) اليهودي.

ونصت المادة الثانية والعشرون من صك الانتداب على أن : "تكون الإنجليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين وكل عبارة أو كتابة بالعربية وردت على طوابع أو عملة تستعمل في فلسطين، يجب أن تكرر بالعبرية وكل عبارة أو كتابة بالعبرية يجب أن تكرر بالعربية"[2].

اعتبرت تلك المادة اللغة العبرية لغة رسمية في البلاد، يُعد ذلك، مخالفة لأبسط النظم والقوانين التي لا تسمح لأية أقلية وافدة من الأغراب أن تفرض لغتها على السكان، لكن بريطانيا هدفت من ذلك، زرع أحد عناصر مفهوم القومية التي تربط الإنسان بالأرض.

وبذلك، كان صك الانتداب الورقة الرسمية الدولية الأولى، التي جعلت من تصريح بلفور وعداً دولياً ملزماً لحكومة الانتداب البريطاني على فلسطين، التي أنجحت جهود الصهاينة في

---

(1) ملف وثائق فلسطين : ج1، ص 291؛

Lucus, Noah: the modern history of Israel, P. 97.

(2) انظر : ملف وثائق فلسطين: ج1، ص 294.

مساعيها؛ لحشد الدعم والتأييد في إنشاء وطن لهم في فلسطين، وقد ذكر بعض الصهاينة أن فرض الانتداب البريطاني على فلسطين، كان فرصة نادرة للصهاينة : "منذ ألفي سنة ... ولن نحظى بها ثانية في أيامنا أو أيام أبنائنا"[1].

كانت بنود صك الانتداب غير واضحة وغامضة، وأشار المستر شيلز؛ ممثل الحكومة البريطانية في لجنة الانتدابات الدائمة في دورتها العشرين، في 17 حزيران (يونيو) عام 1931م، بقوله : عديداً من مواد صك الانتداب لم يكن واضحاً بالمرة"[2].

تجاهل صك الانتداب ذكر العرب، فلم ترد كلمة (العرب) إلا مرة واحدة؛ وصفاً لإحدى اللغات الرسمية الثلاث، العربية والإنجليزية والعبرية، في المادة 22، في الوقت الذي خُصص معظم بنوده؛ لخدمة الصهاينة.

يُعد الصك مخالفة لميثاق عصبة الأمم – بحسب ما جاء في المادة (22) – الذي جعل المقام الأول في اختيار الدول المنتدبة، حسب رغبة السكان الأصليين، فالعرب، وهم السكان الأصليون والأغلبية الساحقة، لم يختاروا بريطانيا، بل إن المنظمة الصهيونية العالمية هي التي اختارتها.

كما اتضح من خلال، مقارنة نصوص الانتداب مع البيان الصهيوني الموجه إلى مؤتمر الصلح في باريس عام 1919م، نجد أنهما يتطابقان ويتفقان، تارة في اللفظ وتارة في المعنى.

ثانياً : العلاقات البريطانية مع الوكالة اليهودية (Jewish Agency) :

وضعت اللجنة الصهيونية مطالبها وأرسلتها إلى مؤتمر الصلح في باريس عام 1919م، وطالبت الموافقة على إنشاء مجلس يهودي (Jewish Council)، وتغير اسمه في صك الانتداب إلى وكالة يهودية (Jewish Agency)[3].

عملت الحكومة البريطانية على تنفيذ ذلك المخطط، الذي وضعه وايزمن، فحولت فلسطين إلى إدارة مدنية بدلاً من الحكم العسكري، وعينت هربرت صموئيل (Herbert Samuel.) البريطاني الصهيوني، مندوباً سامياً لفلسطين[4].

---

(1) عايد، خالد : التوسعية الصهيونية وإسرائيل الكبرى، ص 554.

(2) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 165.

(3) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 198.

(4) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 616؛
Dunner, Joseph: The republic of Israel, P. 38.

وعقب موافقة مؤتمر سان ريمو المنعقد في نيسان (أبريل) عام 1920م، على وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني[1]، سارعت بريطانيا والحركة الصهيونية إلى الحصول على موافقة عصبة الأمم على صك الانتداب؛ ليكون بمثابة تصديق دولي، ورسمي لذلك القرار، وتم ذلك في 24 تموز (يوليو) عام 1922م، فأعطى صك الانتداب الضوء الفعلي لتأسيس الوطن (القومي) اليهودي، واقترح إنشاء وكالة يهودية، دعت المادة الرابعة منه حكومة فلسطين إلى الاعتراف "بوكالة يهودية ... كهيئة عمومية، تشير وتعاون في إدارة فلسطين، في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك، مما يؤثر في إنشاء الوطن (القومي) اليهودي، ومصالح السكان اليهود في فلسطين، وتساعد وتشترك في ترقية البلاد، تحت سيطرة حكومتها دائماً"، وفرضت المادة السادسة على حكومة الانتداب، أن تعمل بالاتفاق مع الوكالة على تقوية "استيطان اليهود المكثف في الأراضي الزراعية" بينما سمحت المادة الحادية عشرة بأن تتفق معها "على أن تُقيم أو تستثمر ... الأعمال والمصالح العمومية وترقّي موارد البلاد الطبيعية، حيث لا تتولى الحكومة هذه الأمور مباشرة بنفسها"، أما الهدف من إقامة تلك الوكالة، كما جاء في المادة الرابعة من صك الانتداب فكان "الحصول على معونة كل اليهود (غير الصهيونيين) الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن (القومي) اليهودي"[2] وذلك بضم مثل أولئك اليهود إلى تلك الوكالة وتنشطهم ضمن أطرها.

وعلى الرغم مما جاء في صك الانتداب، لم يكن الصهيونيون بحاجة نظريا، إلى إنشاء الوكالة اليهودية، إذ أن المادة الرابعة من الصك كانت قد نصت على أن "يُعترف بأن المنظمة الصهيونية هي الوكالة ... ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن نظامها وتأليفها يجعلانها صالحة ولائقة لذلك"[3].

وقد اعترفت بريطانيا بأنها تعاملت مع لجنة معينة من المنظمة كأنها الوكالة اليهودية المشار إليها في صك الانتداب وتعاملت معها على ذلك الأساس[4].

لقد شكلت الوكالة اليهودية حكومة داخل حكومة الانتداب، فقد تولت متابعة شؤون منظمة الهاغاناة العسكرية[5]، ونجحت في إنشاء الجامعة العبرية (Hebrew University) في عهد المندوب السامي الصهيوني البريطاني؛ هربرت صموئيل (Herbert Samuel) عام 1925م[6].

---

(1) Quigley, John: Palestine and Israel, P. 16.

(2) زقوت، ناهض : وثائق القضية الفلسطينية، ج1، ص 237-240؛
Horwitz, Dan, and Lissak, Moshe: Origins of the Israel polity, P. 45.

(3) ملف وثائق فلسطين، ج1، ص 290.

(4) Horwitz, Dan and Lissak, Moshe: Origins of the Israeli polity, P. 45; Ellis, Hary: Israel and the Middle East, P. 97; Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 79.

(5) الهاغاناة، هو اختصار لاسم (منظمة الدفاع العبرية في أرض إسرائيل)، أسست في القدس عام 1920م. (المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية؛ الموسوعة الموجزة في جزأين، ج2، ص424).

(6) النتشة، رفيق، وآخرون : تاريخ فلسطين، ص 56؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 45؛ أبو النمل، حسين : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 592.

أراد حاييم وايزمان استغلال التسهيلات التي منحتها حكومة الانتداب للصهاينة، فأجرى مباحثات عدة، مع مجموعة ضمت ممثلي منظمات يهودية غير صهيونية، وفي عام 1924م، تم وضع صياغة أولية لدستور الوكالة (الموسّعة)[1]، وفي 14 آب (أغسطس) عام 1929م، تمكن المؤتمر الصهيوني السادس عشر المنعقد في زيورخ، من توقيع اتفاق بين زعماء المنظمة الصهيونية، وممثلين عن اليهود غير الصهيونيين، بشأن دستور الوكالة اليهودية لفلسطين (Jewish Agency for Palestine)[2]، وقد تم التوقيع بحضور اللورد ميلشت.

حدد دستور الوكالة صلاحياتها، فحصرها في تنفيذ المهام التي عهد بها إليها صك الانتداب، وكانت أولى تلك المهام، تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وشراء الأراضي في فلسطين، على أن يتم تسجيل ما يتم شراؤه باسم الكيرين كايميت[3]، التي تحتفظ به "كملك (للشعب) اليهودي، وغير قابل للبيع"، كما سُلمت الوكالة مهام تنفيذ مشاريع الاستيطان الزراعي عامة في فلسطين، شرط عدم التدخل في التركيب الاجتماعي للمستوطنات، وعلى أن يلتزم المستوطنون باتباع قواعد العمل العبري، ونص دستور الوكالة أيضاً على ضرورة اهتمامها بتأمين "الحاجات الدينية اليهودية"، شرط احترام "حرية المعتقد الشخصية" كما طلب منها العمل على "نشر اللغة العبرية والثقافة اليهودية"[4].

وفي 16 أيلول (سبتمبر) عام 1929م، بعد مرور نحو شهر على تأسيس الوكالة اليهودية الموسعة[5]، أرسل سكرتير المنظمة الصهيونية، مذكرة إلى وزارة المستعمرات البريطانية، مرفقة بنسخة عن دستور الوكالة، طالباً فيها الاعتراف بها بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب، وأجابت الوزارة برسالة إلى المنظمة الصهيونية، بتاريخ 6 آب (أغسطس) عام 1930م أوضحت

---

(1) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية والاجتماعية، ص 45.

(2) ظاظا، حسن، وآخرون: الصهيونية العالمية، ص 104؛ سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين، ص 88؛ Geddes, Charles: Documentary history of the Arab, P. 143.

(3) ويعرف باسم (الصندوق القومي اليهودي)، وهو إحدى أقدم مؤسسات المنظمة الصهيونية العالمية وذراعها المالي لشراء الأراضي في فلسطين، ترجع فكرة إنشائه إلى المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897م؛ بهدف شراء الأراضي في فلسطين، وتقرر إنشاء الصندوق في المؤتمر الصهيوني الخامس عام (1901م) "وديعة للشعب اليهودي" لا يُستعمل إلا لشراء الأراضي فقط، وبعد احتلال فلسطين تغير جدول نشاطات الصندوق القومي اليهودي، فعمل على شق الطرق، وتعبيدها في المناطق الحدودية. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 240؛ المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية؛ الموسوعة الموجزة في جزأين، مج2، ص 339–341).

(4) زقوت، ناهض : وثائق القضية الفلسطينية، ج1، 310.

(5) أُعيد تشكيل الوكالة اليهودية عام 1971م، حيث أنشئت الوكالة اليهودية الموسعة، ووقع فيما بعد ميثاق بينها وبين حكومة إسرائيل، نص على تحديد مهام منهما، وعلاقاتهما ببعضهما البعض. (جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 203).

فيها أنها كانت قد اعترفت، فعلاً، مع حكومة فلسطين بالوكالة اليهودية منذ تأسيسها، ولكن بما أنـه يبدو أن المطلوب هو اعتراف رسمي وخطي، فإن الوزارة تؤكد اعتـراف الحكومـة البريطانيـة بالوكالة كما طمأنت الوزارة، في رسالتها تلك، المنظمة الصهيونية، بأنه في حـال حـل الوكالـة اليهودية فإن الحكومة البريطانية ستعود إلى الاعتراف بالمنظمة الـصهيونية باعتبارهـا الوكالـة اليهودية، كما كانت عليه قبل تأسيس الوكالة[1].

أصبحت الوكالة اليهودية بمرور الوقت في مركز يمكنها تحـدي الـسلطة المنتدبـة، بـل والحكومة البريطانية ذاتها، وحصلت على ما تريد من تشريعات وإجراءات، كمـا كانـت الوكالـة وبموافقة السلطة المنتدبة، والحكومة البريطانية ذاتها، حكومة داخل حكومة تتمتع بسلطات واسعة، وحملت السلطة المنتدبة على سن القوانين واتخاذ الإجراءات التي من شأنها خدمة مصالح الـوطن القومي اليهودي[2].

وذكرت لجنة بيل[3]، في تقريرها عام 1937م، أن مهام الوكالة اليهودية توسعت وتشعبت، ووصفتها أنها "بمثابة حكومة قائمة إلى جانب حكومة الانتداب"[4]، واسـتغلت الوكالـة اليهوديـة الصلاحيات الممنوحة لها، فقادت النشاط الصهيوني؛ من أجل إقامة دولة صهيونية.

ثالثاً : اللجان البريطانية وعلاقتها بالصهيونية :

أدى الانحياز البريطاني لصالح الصهيونية في فلسطين إلى قيام ثـورات عـدة؛ للتنديـد بالسياسة البريطانية الداعمة للمشروع الصهيوني، وعقب كل ثورة كانت بريطانيا ترسل لجنـة؛ للتحقيق في أسباب الثورات، فقد أرسلت لجنة بالين (Palin) للتحقيق في ثورة مقام النبي موسـى عام 1920م، ولجنة هايكرافت العسكرية (Haycraft commission)؛ للتحقيق في ثـورة يافـا عام 1921م، وفي أعقاب ثورة البراق أرسلت لجنة شو (Shaw commission) عـام 1929م، ولجنة هوب سمبسون (Simpson) عام 1930م، ولجنة البراق الدولية عام 1930م.

---

(1) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 202.

(2) أبو النمل، حسين : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 592.

(3) قررت بريطانيا إرسال لجنة بيل الملكية المكونة من ستة أعضاء، والتي وصلت فلسطين بتاريخ 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 1936م؛ للتحقيق في أسباب الثورة الفلسطينية الكبرى لعام 1936م، وبعد أن أقامت اللجنة في فلسطين فترة من الزمن عادت إلى لندن، وقدمت توصياتها التي صدرت بتاريخ 7 تمـوز (يوليـو) 1937م، أوصت فيه تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، ووضع الأماكن المقدسة تحت إشراف بريطانيا الدائم.
(Jewish Virtual Library: Palin commission, www.us-israel.org)

(4) Jewish Virtual Library: The Peel commission Report, www.us-israel.org

1) لجنة بالين (Palin) عام 1920م :

شكلت السلطات البريطانية بعد أحداث ثورة مقام النبي موسى، في نيسان (أبريل) عـام 1920م، لجنة عسكرية للتحقيق في أسباب الاضطرابات برئاسة الجنرال بالين، عرفـت باسـم (لجنة بالين) Palin نسبةً له[1].

وأعدت تقريرها الذي ظل طي الكتمان حتى عام 1968م[2]، وقد عقدت اللجنـة جلـساتها طوال خمسين يوماً، واستجوبت نحو (152) شاهداً ناطقين بعدة لغات هي (الإنجليزية، والعربيـة، والعبرية، والفرنسية، واليديشية)[3].

- علاقة اللجنة البريطانية بالصهيونية :

أوضح تقرير لجنة بالين أن السلطات البريطانية تعمل على خدمة المشروع الـصهيوني؛ مما أدى إلى عرقلة عمل الحكومة البريطانية في فلسطين[4].

وذكرت اللجنة أن طيش المسؤولين الصهيونيين كان إلى حد كبير سبب تلك الاضطرابات، وأن سبب الذعر بين العرب ناتج عن منافسة الصهاينة لهم في المجال الاقتصادي "فإنه أينما غـدا اليهودي مالكاً للأرض، ووصلت الحال بالفلاح الريفي المالك العربي إلى أن يكون عاملاً أجيراً"[5]، كما ذكر التقرير أن وحدة السياستين الإنجليزية والصهيونية في فلسطين، تتمثل في نشوء وحـدات يهودية (للدفاع الذاتي)، الهاغاناة، شكلها جابوتنسكي، الذي كان يحـارب فـي صـفوف الجـيش البريطاني خلال الحرب، والمستر روتنبرغ، الذي كان موظفاً روسياً بـارزاً فـي عهـد حكومـة كيرسكي عام 1917م، وأن تلك الوحدات شكلت دون موافقة الإدارة العامة أو معرفتهـا، إذ كانـت تتدرب بصورة علنية وراء مدرسة ليمل، وفوق قمة جبل الزيتون[6]. والأخطر من ذلك، أن الإدارة العامة البريطانية استخدمت تلك الوحدات غير الشرعية[7].

ومن خلال ما ورد في تقرير اللجنة الذي حمّل الصهاينة والحكومة البريطانية، أسـباب الأحداث، وانتقاده الحكومة البريطانية، الداعمة للصهاينة على حـساب أصـحاب الأرض، لـذا

---

(1) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 36.
(2) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ص 1005.
(3) الهنيدي، سحر : تأسيس الوطن القومي، ص 51.
(4) الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 124؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 239.
(5) الهنيدي، سحر : تأسيس الوطن القومي، ص 53.
(6) الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 124.
(7) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1005.

قامت الحكومة البريطانية بإخفاء نتائج التقرير؛ لأنه يعرقل تنفيذ تصريح بلفور، ولم يـرَ النـور إلى عام 1968م، بعدما احتل الصهاينة كل فلسطين.

2) لجنة هايكرافت[1] :

شكلت الحكومة البريطانية في 7 أيار (مايو) عام 1921م، لجنة؛ للتحقيق في الإضرابات التي وقعت في يافا في الأول من أيـار (مـايو) عـام 1921م، برئاسـة تومـاس هايكرافـت (T. Haycraft)؛ قاضي قضاة فلسطين، ومستر لوك (H.C. Luke)؛ مساعد حـاكم القـدس، ومستر ستبس (J.N. Stubbs)؛ مساعد مدير دائرة الأراضي[2]، وعضوية ثلاثة آخـرين عـن الطوائف الثلاثة : عارف الدجاني عن المسلمين، وإلياس مشبك عن المسيحيين، والدكتور إلياش (M. Eliash) عن اليهود، ولم تكن لهم سلطة حقيقية، واستمعت اللجنة إلى شـهادات وبيانـات العرب والإنجليز واليهود[3].

أ- علاقة اللجنة البريطانية بالصهيونية :

أكدت اللجنة أن "مظاهرة الشيوعيين الصهاينة، كانت الشرارة التي أشعلت حنق العـرب القابل للانفجار، وأحدثت الهياج الذي آل إلى سفك دماء العرب واليهود"، وأن وجود اليهود فـي فلسطين، هو الذي جلب المصاعب للحكومة البريطانية "لولا وجود القضية اليهودية في فلسطين، لما لاقت الحكومة أقل صعوبة في إدارة الشؤون المحلية، ونعتقـد أن كـره العـرب للحكومـة البريطانية نشأ عن مساعدتها للسياسة الصهيونية"، كما ذكر تقرير اللجنة أن ما كتبـه الـصهاينة حول تفسير وطنهم (القومي) كان سبب الهياج والتصادم، وجاء في افتتاحيـة مقالـة لـصحيفة الجويش كرونيل الصهيونية في عددها 2720، بتاريخ 25 أيار (مايو) عام 1921م : "إن الحـل الوحيد لمسألة فلسطين هو إعطاء اليهود تلك الحقوق والامتيازات في فلسطين، التي تمكّنهم مـن جعلها يهودية، كما أن إنكلترا إنكليزية وكندا كندية"[4].

---

(1) انظر ملحق رقم (3) ص 268.

(2) السفري، عيسى : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 74؛ تلمي، أفـرايم ومنـاحيم : معجـم المصطلحات الصهيونية، ص 179.

(3) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 262.

(4) ملف وثائق فلسطين، ج1، ص 303-305.

أما عن النيات الصهيونية، ذكرت اللجنة، أن الدكتور دافيد إيدر[1]؛ رئيس اللجنة الصهيونية، على سبيل المثال، صرح أن اليهود وحدهم يجب السماح لهم بحمل الأسلحة "وأنه لا يمكن إلا أن يكون هناك وطن (قومي) واحد في فلسطين، هو الوطن اليهودي، كما أن لا مساواة في الشراكة بين اليهود والعرب، وإنما سيكون التفوق لليهود بمجرد زيادة أعداد (العرق) اليهودي بصورة كافية"[2].

ب- موقف الصهاينة والحكومة البريطانية من تقرير اللجنة :

اعتبر الصهاينة تقرير لجنة هايكرافت سلاحاً قوياً للدعاية المناهضة للصهيونية؛ لذا أهملت الحكومة البريطانية التقرير ولم تعطهِ أية عناية، إرضاء للصهاينة[3]، باستثناء كُلوسن؛ من وزارة المستعمرات الذي استاء من الآراء التي أعرب عنها إيدر أمام لجنة التحقيق، لكن أحداً لم يعره اهتماماً، وسجل في مذكرة نادرة في أيلول (سبتمبر) عام 1921م : "إن مسألة اللجنة الصهيونية أكثر خطورة، وأخشى أنه يتحتم علينا أن نتدخل في الموضوع بأنفسنا. إن الدكتور إيدر بشهادته، التي باتت معروفة للجميع الآن في فلسطين، بصرف النظر عن هذا التقرير، كشف عن آراء لا تتمشى كلياً مع سياسة حكومة جلالة الملك، ولا مع السياسة المعلنة للدكتور وايزمان، إلى درجة أننا إذا أردنا النجاح لسياستنا، فإن من الضروري بصورة عاجلة أن نتبرأ نحن والمنظمة الصهيونية معاً من هذه الآراء علانية. والتبرؤ الوحيد الذي يمكن أن يعتبره شعب فلسطين صادقاً هو إبعاد الدكتور إيدر عن منصبه الحالي، وهو خطوة لنا كامل الحق في دعوة المنظمة الصهيونية إلى اتخاذها، انطلاقاً من وضعها الرسمي باعتبارها الوكالة اليهودية"[4].

3) لجنة شو (Shaw Commission) :

أرسل وزير المستعمرات البريطاني؛ اللورد باسفيلد (Passfield)؛ في 13 أيلول (سبتمبر) عام 1929م، لجنة للتحقيق في أسباب ثورة البراق 1929م[5]، برئاسة قاضٍ كبير هو ولتر شو

---

(1) مثقف وزعيم صهيوني في إنجلترا، ولد عام 1866م، وأصبح صهيونياً متحمساً، وفي عام 1918م، أُرسل إلى فلسطين عضواً في اللجنة الصهيونية، وأصبح عضواً في الإدارة الصهيونية، ورئيساً للهستدروت الصهيوني في بريطانيا، وتوفي في لندن عام 1936م. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 22).

(2) ملف وثائق فلسطين : ج1، ص 305.

(3) بويصير، صالح : جهاد شعب فلسطين، ص 125.

(4) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 173.

(5) Jewish Virtual Library: Shaw commission. www.us-israel.org; Geddes, Charles-L: A documentary history of the Arab, P. 115; Lucus, Noah: the modern history of Israel, P. 160.

(Walter Shaw) وثلاثة أعضاء من النواب في البرلمان البريطاني، كانوا يمثلون الأحزاب الثلاثة وهم: هنري بترتون (H. Betterton) من حزب المحافظين، هوبكن موريس (H. Morris) من حزب الأحرار، وهنري سنل (H. Snell) من حزب العمال[1].

كانت صلاحيات اللجنة مقيدة ومحصورة في "التحقيق عن الأسباب المباشرة التي أدت إلى الانفجار الذي وقع حديثاً، والتوصية بما يتخذ من تدابير لتجنب تكراره"[2]، وقد وصلت اللجنة فلسطين في 24 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1929م، وباشرت عملها لمدة (66) يوماً، تمكنت خلالها من عقد (47) جلسة علنية، و(11) جلسة سرية، واستمعت إلى (610) شهود من موظفين، وعرب ويهود، ووضعت تقريراً في لندن، وقدمته إلى وزير المستعمرات[3].

أ- أهم توصيات لجنة شو :

جاء تقرير لجنة شو مؤكداً مخاوف العرب من الوطن (القومي) اليهودي، وقد اشتدت "من جراء التصريحات المنصرفة التي أذيعت عن السياسة الصهيونية"[4]، كما أوصت اللجنة ضرورة "إصدار تصريح من حكومة جلالة الملك عن السياسة التي تنوي اتباعها في فلسطين يكون أكبر عون على تنظيم شؤون الحكم في البلاد، وتزداد قيمة هذا البيان، إذا تضمن بجلاء، وبعبارات واضحة المعنى الذي تعلقه حكومة جلالة الملك على أحكام صك الانتداب، التي تنص على صيانة حقوق الطوائف غير اليهودية في فلسطين، وأن تجاهر الحكومة البريطانية مرة أخرى، بأن المقام الخاص المسموح به للجمعية الصهيونية لا يخولها الحق في أن يكون لها نصيب في حكم فلسطين، كما جاء في الكتاب الأبيض لسنة 1922م"، كما أوصى تقرير لجنة شو "أن تصدر الحكومة بياناً صريحاً عن الهجرة اليهودية، وأن تدرس وسائل تنظيمها ومراقبتها، بقصد وضع حد لتكرار الزيادة في الهجرة"[5].

وأشار التقرير إلى عدم إمكانية تحقيق (الالتزام المزدوج) بقولها أن "وطناً قومياً لليهود، بالمعنى الذي كان يفهمه الناس عامة لا يتلاءم مع مطالب الوطنيين من العرب، والمطالب الوطنية العربية إذا قبلت، تجعل العهد المعطى لليهود مستحيلاً"[6].

---

(1) عوض، محمد: الأطماع الصهيونية في القدس، ص 861؛ طربين، أحمد: فلسطين في عهد الانتداب، ص 1021.

(2) ملف وثائق فلسطين : ج1، ص 415.

(3) زعيتر، أكرم : القضية الفلسطينية، ص 79؛ زقوت، ناهض : وثائق القضية الفلسطينية، ج1، ص 349.

(4) خلة، كامل : فلسطين والانتداب، ص 318.

(5) ملف وثائق فلسطين : ج1، ص 415؛

Geddes, Charles-L: A documentary history of the Arab, P. 115.

(6) خلة، كامل : فلسطين والانتداب، ص 318.

لكن لجنة شو لم تقدم تقرير بشأن قضية حائط البراق، فقد اعتبرت تلك القضية ليست من اختصاصاتها، وأوصت أن تحقق فيها لجنة أخرى[1].

ب- الموقف الصهيوني من اللجنة :

رفض الصهاينة تقرير لجنة شو، وقاموا بشن حملة عدائية ضده في داخل فلسطين وخارجها، وقد انتقد وايزمان التقرير بقوله أنه : "يسلم فقط أن العرب كانوا هم المعتدين، ولكنه لم يقل شيئاً بشأن سلوك الإدارة البريطانية الغريب، الذي اقتصر فقط على إصدار بيان تلو الآخر، معتبراً الاضطرابات عبارة عن (مناوشات) بين العرب واليهود"[2].

كما ذكر ستيفن وايز (S. Wise)؛ أحد زعماء الصهيونيين الأمريكيين في حديثه مع جريدة إسرائيل القاهرية أن تقرير اللجنة : "يبعث على خيبة أمل اليهود فإنه لا يعطف عليهم، وهو يعالج مسائل سياسية دون أن يستند إلى بيانات كافية. ونتيجة لذلك، أعلن رمزي مكدونالد في 28 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1930م، أن "تقرير لجنة شو لن يغير من سياسة بريطانيا في فلسطين"[3].

4) تقرير سمبسون (Simpson) عام 1930م :

عقب صدور تقرير لجنة شو عام 1930م، أوفدت اللجنة التنفيذية الفلسطينية وفداً إلى لندن، في 31 آذار (مارس) عام 1930م، وتمكن الوفد من مقابلة رئيس الوزراء رمزي ماكدونالد (Ramsay McDonald)، ووزير المستعمرات باسفيلد[4]، وقدم إليهما مذكرة بمطالب العرب من وقف الهجرة، ومنع انتقال الأراضي من يد العرب، وتأليف حكومة وطنية نيابية[5].

لكن الحكومة البريطانية رفضت تلك المطالب في بيان أصدرته في 30 أيار (مايو) عام 1930م، بحجة "أن التغيرات الدستورية الواسعة النطاق [بشأن تأسيس حكم برلماني في فلسطين] التي طلبها (الوفد العربي)، غير مقبولة برمتها، إذ أنها تجعل من المستحيل على حكومة (بريطانيا) القيام بجميع المسؤوليات الملقاة على عاتقها (أي إنشاء الوطن القومي اليهودي)

---

(1) Jewish Virtual Library: Shaw commission. www.us-israel.org; Geddes, Charles-L: A documentary history of the Arab, P. 115.

(2) خلة، كامل : فلسطين والانتداب، ص 320؛
Jewish Virtual Library: Shaw commission. www.us-israel.org.

(3) خلة، كامل : فلسطين والانتداب، ص 321.

(4) زقوت، ناهض : وثائق القضية الفلسطينية، ج1، ص 352.

(5) زقوت، ناهض : وثائق القضية الفلسطينية، ج1، ص 352-353.

بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين"[1]، وأوضحت أنها سترسل خبيراً إلى فلسطين؛ لدراسة مسألتي الهجرة والأراضي[2].

أ- تقرير جون هوب سمبسون (J.H. Simpson) عام 1930م[3] :

أوفدت الحكومة البريطانية إلى فلسطين السير جون هوب سمبسون؛ الخبير العالمي بمسائل الهجرة والإسكان، فوصل في أيار (مايو) عام 1930م، وطاف في فلسطين كلها لمدة شهر، ودرس أحوال فلسطين، والأراضي المزروعة والمهجورة، والأراضي التي يمكن تطويرها، ودرس حالة البلاد الاقتصادية، ومدخولات الأسر، وإنتاج الأراضي، وخرج بتقرير قدمه إلى وزارة المستعمرات في 22 آب (أغسطس) عام 1930م[4]، ونشر في 20 تشرين أول (أكتوبر) عام 1930م، برفقة كتاب باسفيلد الأبيض[5].

رفض تقرير سمبسون، فيما يتعلق بالأرض الصالحة للزراعة تقديرات الوكالة اليهودية (16 مليون دونم)، كما رفض تقدير مندوب دائرة الأراضي (10,592,000 دونم)[6]، وأكد أن الأرض الصالحة للزراعة تبلغ (6,544,000 دونم)، باستثناء منطقة بئر السبع[7]، وأشار إلى أن اليهود لا يطبقون الأساليب الفنية الحديثة في جميع الأراضي التي أخذوها من العرب، وضرب مثلاً لذلك مرج ابن عامر (400 ألف دونم)، الذي "قل إنتاجه، وتأخرت أساليب استثماره، بعد أن انتقل من أيدي العرب إلى اليهود"[8].

كما وجه سمبسون نقداً شديداً إلى مؤسسات الاستيطان الصهيوني، وعلى رأسها الوكالة اليهودية، والكيرن كايميت (Keren Kayemeth) (الصندوق القومي اليهودي) ، والكيرن هايسود (Keren Hayesod) (الصندوق التأسيسي)[9]؛ لأنها تنتهج سياسة رسمية، معلنة في دساتيرها

---

(1) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 211.

(2) العسلي، بسام : ثورة الشيخ عز الدين القسام، ص 19.

(3) انظر ملحق رقم (4) ص 270.

(4) ملف وثائق فلسطين : ج1، ص 417؛

Lucus, Noah: the modern history of Israel, P. 160; Geddes, Charles-L: A documentary history of the Arab, P. 115.

(5) عدوان، عاطف : السياسة البريطانية، ص 86.

(6) ليف، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 41.

(7) ملف وثائق فلسطين : ج1، ص 419.

(8) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 323.

(9) الصندوق التأسيسي لفلسطين (كيرن هايسود)، تأسس في لندن عام 1920م، وأصبح بمثابة الذراع المالية للمنظمة الصهيونية العالمية، توجه إلى جمع التبرعات من اليهود في جميع أنحاء العالم؛ لتمويل الهجرة اليهودية وعمليات الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وعمل ذلك الصندوق في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم (النداء اليهودي الموحد). (المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية؛ الموسوعة الموجزة في جزأين، ج2، ص 341؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، ص 48).

وعقود تأسيسها، أدت عملياً، إلى التمييز العنصري، ضد العرب، وذلك بحمل المستوطنين الصهاينة، على التوقيع على عقود تعهدوا، بموجبها، باتباع قواعد العمل العبري، والامتناع عن استخدام العمال العرب لديهم؛ مما ساعد على ازدياد التوتر بين العرب واليهود[1]، ولم يكتفِ الصهيونيون بذلك، بل إنهم حاولوا حمل مستوطنات بيكا[2] أيضاً على اتباع سياستهم، المنافية لنصوص صك الانتداب وروحه[3].

كما أوضح التقرير أن أعداداً كبيرة من اليهود دخلت فلسطين بطريقة سرية "وفضلاً عن المهاجرين من ذوي الأصناف المصرح بها لمن يريدون الاستيطان في فلسطين، يدخل سنوياً عدد وافر من الناس بصفة سائحين يبلغ أحياناً بضعة آلاف، ولا تنتبه الحكومة إلا للقليل منهم، وفضلاً عما تقدم عدد ليس بالقليل إلى البلاد (فلسطين) بطريقة التهريب، والتخلص من المراقبة الواقعة على الحدود، ولا يمكن مراقبة المهاجرة إلى فلسطين بصورة جدية، ما لم تتخذ الإجراءات للضرب على أيدي الذين يدخلون البلاد خلافاً للقانون"، وتحمل الوكالة اليهودية مسؤولية تلك المخالفات، كما أوصى التقرير بضرورة وقف الهجرة اليهودية[4].

ب- الموقف الصهيوني من تقرير سمبسون :

حاول الصهاينة التأثير على السير سمبسون، أثناء القيام بمهمته، فأصدرت لجنة الشؤون السياسية التابعة للوكالة اليهودية بياناً عن موقفها إزاء تقرير سمبسون، جاء فيه : "أننا رغم عدم الشك في حيادية السير جون سمبسون، نصرح بأننا لا يمكننا قبول تقرير خبير عن مصير الوطن (القومي) اليهودي في فلسطين، وإرادة (الشعب) التي تسمو فوق كل حساب لا يمكن أن تخضع لحسابات فنية رياضية، فالوطن (القومي) هو نقطة جوهرية في الانتداب لفلسطين، والسياسة الوحيدة التي ينبغي اتباعها هي تقوية الهجرة بقدر ما تسمح به حال البلاد الاقتصادية"، كما نوه البيان إلى أن الثقة اليهودية ببريطانيا قد تزعزعت، إلى درجة كبيرة[5].

انتهى سمبسون من كتابة تقريره في 22 أيلول (سبتمبر) عام 1930م، وعرض على الصهاينة، لكنهم رفضوه[6].

---

(1) ملف وثائق فلسطين : ج1، ص 418-419.

(2) هي شركة الاستيطان اليهودي لفلسطين (Palestine Jewish colonization Association "PJCA")، وتولت مسؤولية النشاط الاستيطاني اليهودي لفلسطين. (جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 148).

(3) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 212.

(4) ملف وثائق فلسطين : ج1، ص 418.

(5) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 323.

(6) مذكرة الحكومة البريطانية سنة 1947م إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين: تاريخ فلسطين السياسي، ص 23.

رابعاً : الكتب الصادرة عن الحكومة البريطانية :

أعلنت الحكومة البريطانية، بعد اختيارها دولة منتدبة على فلسطين بتاريخ 24 نيسان (أبريل) عام 1920م، نيتها إلغاء الحكم العسكري في فلسطين، واستبداله بإدارة مدنية، ابتداءً من الأول من تموز (يوليو) عام 1920م، وأخذت على عاتقها متابعة تنفيذ السياسة البريطانية، بهدف جعل فلسطين وطناً (قومياً) لليهود، الأمر الذي أدى إلى قيام عرب فلسطين بثورات عدة ضد تلك السياسة؛ مما دفع الحكومة البريطانية إلى العمل على امتصاص غضب عرب فلسطين، وتضليلهم في الوقت نفسه، من خلال إصدار الكتب (البيضاء)؛ لكسب أكبر قدر من الوقت؛ لضمان قيام الوطن (القومي) اليهودي في فلسطين، وكانت تلك الكتب ما يلي :

1) الكتاب الأبيض لعام 1922م :

زار وزير المستعمرات البريطاني؛ تشرشل، في 28 آذار (مارس) عام 1920م، فلسطين، واستقبل في المجلس الحكومي في القدس، الوفدين العربي والصهيوني، وعرض الوفد العربي مطالبه[1]، لكن تشرشل رفضها، وكان ذلك انتصاراً للصهاينة، وقد صرح تشرشل بقوله: "إنني لأملك القوة لفعل ذلك (قصد إنشاء وطن قومي لليهود)"[2].

أدى التحيز البريطاني للصهاينة، واستمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين، لنشوب ثورة يافا في الأول من أيار (مايو) عام 1921م[3]، الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية إلى إرسال لجنة، للتحقيق في أسباب الاضطرابات برئاسة قاضي القضاة في فلسطين؛ السير توماس هايكرافت (Thomas Haycraft)[4]، على أثر ذلك، عقدت الحركة الوطنية المؤتمر الفلسطيني الرابع في 29

---

(1) طلب الوفد العربي من تشرشل؛ وزير المستعمرات البريطاني، إلغاء سياسة إنشاء وطن (قومي) لليهود في فلسطين، وإنشاء حكومة وطنية، ووقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كما طالبه بالعمل بالتشريعات السابقة للاحتلال، إضافةً إلى وقف عملية الفصل القسري بين فلسطين والدول العربية المحيطة بها. (طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1009؛
Kedour, Elie, and Haim, Sylvia-G: Zionism and Arabism in Palestine and Israel, P. 7).

(2) Kedour, Elie, and Haim, Sylvia-G: Zionism and Arabism in Palestine and Israel, P. 7.

(3) انتفاضة وطنية شعبية، قام بها عرب فلسطين ضد الهجرة الصهيونية، والمشروع الصهيوني، وتصريح بلفور، بدأت حوادثها في مطلع أيار (مايو) عام 1921م، ونتيجة لتلك الحوادث، أرسلت بريطانيا لجنة هايكرافت؛ للتحقيق في أسباب الصدام، وقدرت اللجنة عدد القتلى في اضطرابات يافا نحو 95 قتيلاً، بينهم 48 عربياً، و47 صهيونياً، ونحو 218 جريحاً بينهم 72 عربياً، و146 صهيونياً غير أن تلك الإحصاءات لم تتضمن الإصابات التي وقعت في الخامس من أيار (مايو) عام 1921م. (الكيالي، عبد الوهاب : موسوعة السياسة، ج1، ص 928).

(4) تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 179؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 51-52.

أيار (مايو) عام 1921م، طالبت فيه الوفد العربي الموجود في لندن بالبقاء في لندن؛ لإقناع الحكومة البريطانية بتغيير سياستها المؤيدة للصهاينة، ومنحته سلطة التحدث باسم الشعب العربي في فلسطين[1].

وفي حزيران (يونيو) من العام نفسه، قرر الزعماء الفلسطينيون إرسال وفد آخر إلى لندن؛ لأنهم كانوا مقتنعين أنه لن يحدث تغير في موقف الحكومة البريطانية الداعم للمشروع الصهيونية إلا في لندن[2]، وعندما وصل الوفد الفلسطيني لندن، برئاسة موسى كاظم الحسيني[3]، بدأ مفاوضات مع وزارة المستعمرات على شكل مذكرات متبادلة، استمرت (3) شهور، طالب خلالها الوفد العربي الفلسطيني من الحكومة البريطانية التخلي عن تصريح بلفور، وفكرة إقامة وطن (قومي) لليهود في فلسطين، كما طالب بتكوين حكومة تمثيلية[4].

وفي آب (أغسطس) عام 1921م، عرض تشرشل قضية فلسطين على مجلس الوزراء البريطاني وقال : "إن الحالة في فلسطين تسبب لي الارتباك والقلق، ... ولقد رفضنا حتى الآن؛ لمصلحة الصهيونية منح العرب أية مؤسسة انتخابية"[5].

سلّم الوفد العربي الفلسطيني في لندن في 24 تشرين أول (أكتوبر) عام 1921م، ونستون تشرشل مذكرة حول أماني عربي فلسطين ورأيهم في سياسة حكومة الانتداب والهجرة الصهيونية، لكن الحكومة البريطانية رفضت طلب الوفد العربي الفلسطيني، وأكدت له أنها لا تنوي "التراجع عن تعهدها ... أمام (الشعب) اليهودي"[6].

أثارت تحركات الوفد الفلسطيني في لندن، والثورات الفلسطينية مخاوف المندوب السامي؛ هربرت صموئيل الصهيوني، لذا أرد امتصاص الغضب العربي، فقرر إعادة صوغ السياسة البريطانية المتعلقة بتصريح بلفور بشكل يبطن ما لا يظهر، ليرضِ العرب، وللحفاظ على تنفيذ المشروع الصهيوني، الهادف إلى إنشاء وطن (قومي) لليهود في فلسطين، ولتحقيق ذلك، قام بتأخير عودة الوفد الفلسطيني الموجود في لندن إلى فلسطين مرتين، كانت المرة

---

(1) الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 150.

(2) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 191.

(3) سياسي وزعيم وطني فلسطين، ولد في القدس، وقد تولى عام 1918م منصب رئاسة بلدية القدس، لكن الحاكم العسكري البريطاني أقاله من منصبه؛ لمشاركته في مظاهرات آذار (مارس) عام 1920م، ثم انتخب عام 1920م، في المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث، رئيساً للجنة التنفيذية العربية، وظل في ذلك المنصب حتى وفاته عام 1934م، متأثراً بالإصابة التي لحقت به على يد الجنود البريطانيين، أثناء مظاهرات عام 1933م. (الكيالي، عبد الوهاب : موسوعة السياسة، ج6، ص 444).

(4) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 59.

(5) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1010.

(6) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 59.

الأولى، في نهاية تشرين أول (أكتوبر) عام 1921م، تخوفاً من حدوث ثـورات فـي فلـسطين؛ لقرب ذلك من الذكرى الرابعة لتصريح بلفور، أما المرة الثانية، فكانت في شباط (فبراير) عـام 1922م، عندما حاول شكبرة (رئيس دائرة الشرق الأوسط) التخلص من الوفد الفلسطيني، وكان ذلك يتواكب مع موسم النبي موسى، (وعيد الفصح)(1).

ولم يتوقف هربرت صموئيل عند ذلك الحد، ففي آذار (مـارس) عـام 1922م، أرسـل رسالة رسمية إلى وزير المستعمرات، جاء فيها : "من أجل أن تتـاح لهـذا التجمـع (التجمـع اليهودي في فلسطين) أفضل فرصة للتطور الحر، وإمكان كامل لإظهار مـا إذا كانـت الـروح اليهودية في العصر الحديث، قادرة على إعادة إنجازات ربيعها البـاكر، فمـن الـضروري، أن يشعر بأنه مستقل وحر كلياً، وأن يعرف أنه موجود في فلسطين بموجب حق له، ولـيس علـى مضض، كمالك، ضمن حدود أملاكه الخاصة، ومن دون الإخلال بمطالب الملاّك الآخرين، لكن ليس كمستأجر، وليس في مأوى مؤقت؛ وإنما في وطن"، كما شـدد علـى (العلاقـة التاريخيـة القديمة) لليهود بفلسطين، وكذلك أقر على أن وجود الوطن (القومي) اليهودي يجـب أن يكـون مضموناً دولياً(2)، ويلاحظ من تلك الرسالة أنها متناقضة فيما بينها، فكيف يمكن الحفـاظ علـى حقوق العرب أصحاب الأرض الأصليين في الوقت الذي يؤكد على أحقية اليهود (التاريخية) في فلسطين، ويصر على إنشاء وطن لهم في فلسطين.

وفي 24 أيار (مايو) عام 1922م، وصل إلى لندن المندوب السامي البريطاني؛ هربرت صموئيل، وألقى خطاباً عن عمله في فلسطين، أمام الأحزاب البريطانية، وذكر فيه : "إن اليهـود لا مناص لهم من أن يزدادوا عدداً ويصبحوا في النهاية الأغلبية"، وأثناء الاجتماع سئل صموئيل "كيف يمكنه أن يبرر، باسم تقرير المصير، هجرة اليهود إلى الحد الذي يجعلهم أغلبيـة، وبـذلك يسلبون السكان العرب الأصليين أملاكهم"، فأجاب باقتضاب : "إن حجة تقرير المصير لو كانـت بلغت غايتها، لوقفت عائقاً دون استعمار أمريكا وأستراليا"، وأكد أن الاستيطان اليهـودي، عـن طريق زيادة ثروات فلسطين ومواردها الاقتصادية لن يكون من شأنه إلحاق ضـرر جـوهري بالمجتمع العربي(3).

وعقب انتهاء الاجتماع، أعد هربرت صموئيل بالتعاون مع شكبرة، تصريح جديد أعـادا فيه تأكيد التزام الحكومة البريطانية، بتنفيذ تصريح بلفور، وقـد أصـدر وزيـر المـستعمرات؛

---

(1) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 194-196.

(2) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 199-201.

(3) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 202.

تشرشل ذلك التصريح في حزيران (يونيو) عـام 1922م، وصـار يعـرف بكتـاب تـشرشل الأبيض[1]، أكد فيه على تصريح بلفور، عندما أعطى تفسيراً جديـداً، للتـصريح، بإعلانـه أن الحكومة البريطانية "لم تفكر قط بإخضاع أو محو السكان العرب أو القضاء على لغتهم وآدابهـم في فلسطين ...، وهي تلفت النظر إلى أن عبارات (تصريح بلفور) لا تشير إلى تحويل فلـسطين بجملتها، أو جعلها وطناً (قومياً) لليهود، بل إنما تعني أن وطناً كهذا يؤسس في فلسطين"[2].

كما أعطى الكتاب الأبيض تفسيراً لمعنى ترقية الوطن (القومي) اليهودي "ومتـى سـأل سائل ما هو معنى ترقية الوطن (القومي) اليهودي في فلسطين، يمكن أن يُجاب على ذلك : أنـه لا يعني فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين إجمالاً، بل زيادة رقي الطائفـة اليهوديـة؛ لمساعدة اليهود الموجودين في جميع أنحاء العالم، حتى تصبح مركـزاً يكـون فيـه (للـشعب) اليهودي برمته اهتمام، وفخر من الوجهتين الدينية و(القومية). ولكن حتى يكون لتلك الطائفة أمل وطيد في تقدمها الحر، ويفسح (للشعب) اليهودي مجال وافٍ كي تظهر فيه مقدرته، وكـان مـن الضروري أن يعلم أن حقه في فلسطين هو حق لا منّة، وذلك هو الـسبب الـذي جعـل مـن الضروري ضمان إنشاء الوطن (القومي) اليهودي ضماناً دولياً، والاعتراف رسمياً أنـه مـستند إلى صلة تاريخية"[3]، كما أكد الكتاب الأبيض على ضرورة استمرار الهجـرة اليهوديـة "مـن الضروري ... تمكين الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها بالمهاجرة" شرط أن يخـضع ذلك لمقدرة البلاد الاقتصادية، كما تطرق الكتاب الأبيض إلى تشكيل مجلس تـشريعي، خطـوة على طريق الحكم الذاتي، لكنه قيده بشروط تعطل دور الأكثرية العربية الساحقة، كما دعا إلـى إقامة إمارة شرق الأردن، لتسهيل تدفق الفلسطينيين إليها لمن يرغب في ذلك[4].

ويرى الباحث، أن بنود الكتاب الأبيض، أغلبها تتوافق مع رسـالة المنـدوب الـسامي؛ هربرت صموئيل إلى وزير المستعمرات تشرشل، بالتالي أن من وضع الكتـاب الأبـيض هـو هربرت صموئيل وليس وزير المستعمرات تشرشل.

---

(1) انظر ملحق رقم (5) ص 273.

(2) زقوت، ناهض : وثائق القضية الفلسطينية، ج1، ص 217؛

Ellis, Harry: Israel and the Middle East, P. 96; Bernard, Reich: Arab-Israel conflict, P. 31; Polk, William, and Others: The struggle for Palestine, P. 77.

(3) زقوت، ناهض : وثائق القضية الفلسطينية، ج1، ص 218-219؛

Ellis, Harry: Israel and the Middle East, P. 96-97.

(4) زقوت، ناهض : وثائق القضية الفلسطينية، ج1، ص 219-220.

- **الموقف الصهيوني من الكتاب الأبيض لعام 1922م :**

أرسلت الحكومة البريطانية نص البيان المقترح إلى المنظمة الصهيونية، وطلبت منها تعهداً صريحاً بقبوله، والعمل بموجبه، كما أرسلت نسخة مماثلة إلى الوفد العربي الفلسطيني، وطلبت الأمر ذاته[1].

قابل الوفد العربي الفلسطيني الكتاب الأبيض بالرفض؛ لأنه رأى أن الهدف من الكتاب، هو تمكين اليهود من السيطرة على فلسطين وإصرار بريطانيا على إقامة الوطن (القومي) يؤدي إلى ضياع ثقافة ولغة العرب في فلسطين[2]، وفي القوت نفسه، اعترف تشرشل أنه استشار المندوب السامي لفلسطين؛ هربرت صموئيل، قبل صياغة بيان الكتاب الأبيض، لكن وايزمان ونورمان بنتويتش، أكدا أن هربرت صموئيل هو الذي وضع بنود الكتاب الأبيض[3].

أما اليهود فقد وافقوا على الكتاب الأبيض لتشرشل، في رسالة قصيرة أرسلها وايزمان[4] إلى تشرشل في 18 حزيران (يونيو) عام 1922م[5]، جاء فيها "تؤكد اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية، بعد أن أخذت بعين الاعتبار البيان الصادر عن حكومة جلالته عن سياسة بريطانيا في فلسطين، والمبلغ إليها بمذكرة وزارة المستعمرات بتاريخ الثالث من حزيران (يونيو) عام 1922م، لحكومة جلالة الملك، أن سياسة المنظمة الصهيونية ستسير طبقاً للسياسة التي أعلنتها الحكومة"، كما أعلنت المنظمة الصهيونية رضاها التام عن السياسة التي ستتبعها الحكومة البريطانية، والمتمثلة في تصريح بلفور "وتلاحظ اللجنة الصهيونية بكثير من الرضا، أن حكومة جلالته في تحديدها لسياستها المقبلة في فلسطين، انتهزت الفرصة من جديد، لتأكيد الوعد الصادر في الثاني من تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1917م"، والاهتمام بالهجرة اليهودية "وتلاحظ اللجنة الصهيونية أيضاً، أن حكومة جلالته، قد اعترفت ... أن من الضروري أن يتمكن اليهود من زيادة عددهم في فلسطين، عن طريق الهجرة"[6].

---

(1) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 59؛ عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 53-54.

(2) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 204.

(3) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 151.

(4) انظر ملحق رقم (6) ص 275.

(5) Reich, Bernard: Arab-Israel conflict, P. 31;

عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 55.

(6) ملف وثائق فلسطين، ج1، ص 329.

وعقب موافقة وايزمان على الكتاب الأبيض، أعلن جابوتنسكي؛ عضو المنظمة التنفيذية الصهيونية، الذي اتخذه فيما بعد، موقفاً متصلباً من السياسة البريطانية في فلسطين، وحمل لواء المعارضة لزعامة وايزمان، موافقته على الكتاب الأبيض[1].

إن التأييد الصهيوني للكتاب الأبيض، يدل على أن بنود ذلك الكتاب، ما وضعت إلا لخدمة المشروع الصهيوني، وتنفيذ تصريح بلفور.

2) الكتاب الأبيض لعام 1930م :

بدأ اليهود في 23 أيلول (سبتمبر) عام 1928م، إدخال بعض التغييرات على حائط البراق[2] متجاهلين المادة (13) من صك الانتداب التي نصت على بقاء الحالة الراهنة في الأماكن المقدسة على ما هي عليه[3]، وأثارت تلك التغييرات غضب المسلمين فقاموا بتأسيس "لجنة الدفاع عن البراق الشريف" في 30 أيلول (سبتمبر) عام 1928م، وعقدوا في القدس مؤتمراً إسلامياً في الأول من تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1928م، وقرر المؤتمرون تشكيل (جمعية حراسة المسجد الأقصى)[4].

وفي 15 آب (أغسطس) عام 1929م، نظم اليهود مظاهرات في القدس، اتجهت إلى حائط البراق، وهناك رفعوا العلم الصهيوني، وأنشدوا نشيدهم الوطني[5]، وفي اليوم التالي كان يوم المولد النبوي، فخرج المسلمون من المسجد الأقصى بتظاهرة نحو البراق؛ أدت إلى وقوع اشتباكات مع اليهود، ثم وقعت صدامات واسعة بعد صلاة الجمعة التالية في يوم 22 آب (أغسطس) عام 1929م في القدس، ثم انتشر التوتر في معظم فلسطين، وأسفرت تلك الأحداث عن مقتل وجرح العشرات من الجانبين (العرب واليهود)، إضافة إلى خسائر مالية كبيرة لحقت بالممتلكات[6].

---

(1) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 60.

(2) هو الحائط الغربي للمسجد الأقصى، وهو وقف إسلامي، وسمي بالبراق نسبة إلى الدابة التي امتطاها الرسول صلى الله عليه وسلم، في رحلة الإسراء والمعراج، واستقرت به عند الحائط الغربي، ويطلق اليهود عليه اسم (حائط المبكى)، وكان المسلمون يسمحون لليهود بزيارة المكان من باب التسامح الديني. (الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 198؛ صالح، محسن : فلسطين دراسات منهجية، ص 274).

(3) ملف وثائق فلسطين : ج2، ص 292.

(4) صالح، محسن : فلسطين دراسات منهجية، ص 294.

(5) الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 202.

(6) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 213.

عقب تلك الأحداث عينت الحكومة البريطانية لجنة شو، كما أوفدت الخبير سمبسون لدراسة الأوضاع في فلسطين، وللتحقيق في الأسباب التي أدت إلى حدوث ثـورة البـراق عـام 1929م، وأثارت النتائج التي توصلت لها لجنة شو، والتقرير الذي رفعه سمبسون ضجة كبيرة ضد الحكومة البريطانية، وخاصةً لرفض الصهاينة توصيات لجنة شو[1]، والتقرير الذي رفعـه سمبـسون؛ لأن الصهاينة رفضوا أية تقرير يمس بمصير إنشاء الوطن (القومي) اليهودي[2]، الأمـر الـذي دفـع الحكومة البريطانية إلى توضيح سياستها في فلسطين، على شكل كتاب أبـيض[3] أصـدره وزيـر المستعمرات اللورد باسفيلد (Passfield) في تشرين أول (أكتوبر) عام 1930م[4]، أكد فيه أن صك الانتداب، هو تعهد دولي، لا يمكن العدول عنه، وأن الحكومة البريطانية ستبني سياستها المقبلة على الأسس التي جاءت في كتاب تشرشل لعام 1922م، كما أكد أن المنظمة الصهيونية لا تملك الحـق في إدارة شؤون فلسطين "إن اللجنة الصهيونية فـي فلـسطين المعروفـة الآن باللجنـة التنفيذيـة الصهيونية، لا ترغب في أن يكون لها، كما أنها لا تملك أي قسط في إدارة البلاد العامة"[5].

كما عالج الكتاب الأبيض بعض المشاكل التي واجهتها الحكومة البريطانية، والمتمثلة في:

1- الأمن العام :

لمعالجة الأمن العام، قررت الحكومة البريطانية أن "تحتفظ في فلسطين بفرقتين من المشاة، وفضلاً عن ذلك سيكون سربان من الطائرات، وأربع فرق من السيارات المـسلحة ميـسورة فـي فلسطين، وشرق الأردن"[6]. ويبدو، أن هدف بريطانيا من الاحتفاظ بتلك القوات، هو قمع أية ثورة فلسطينية تعارض السياسة البريطانية الداعمة للصهاينة، وظهر ملامح ذلـك، عنـدما اسـتخدمت سلطات الانتداب تلك القوات لقمع مظاهرات عام 1933م[7].

2- التطورات الدستورية :

تطرق الكتاب الأبيض إلى التطورات الدستورية التي ينبغي إدخالها في فلسطين، فأعلن أن الوقت قد حان للسير في مسألة منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي، لمصلحة جميع الـسكان، دون تأخير، على أن تلائم أحكام صك الانتداب، فدعا إلى تأليف مجلس تشريعي على الأصول الـواردة في مشروع المجلس التشريعي لعام 1922م، "إن بريطانيا مسؤولة بموجب صك الانتداب عن جعل

---

(1) Jewish Virtual Library: Shaw commission, www.us-israel.org.

(2) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 323.

(3) انظر ملحق رقم (7) ص 276.

(4) وزارة الدفاع: الشرطي العبري (عبري)، ص 91؛ ليف، عامي، شلومو: في الصراع والتمرد (عبري)، ص 41.

(5) ملف وثائق فلسطين : ج2، ص 223.

(6) ملف وثائق فلسطين : ج1، ص 423-429.

(7) سيتم دراستها بالتفصيل إن شاء الله في الفصل العسكري.

البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن (القـومي) اليهـودي ...، وتأمـل بريطانيا أن تنال معاونة السكان جميعاً في فلسطين؛ لتشكيل مجلس تشريعي، وأنها سوف تقمع كل محاولة يقوم بها أي فريق من السكان للحيلولة دون تنفيذ قرارها"[1]، ويبدو أن بريطانيا مصرة على تنفيذ ما جاء في الكتاب الأبيض لعام 1922م، والذي ضع بنوده هربـرت صـموئيل الـصهيوني، مؤكداً فيه على حق اليهود في فلسطين.

3- التطورات الاقتصادية والاجتماعية :

تطرق الكتاب الأبيض إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية من ثلاث جوانب هي :

أ- الأراضي :

أوضح الكتاب الأبيض بخصوص الأراضي أنه لا يوجد في فلسطين في الوقت الحاضر نظراً للطرق الإدارية الحالية التي يتبعها العرب، أية أراضٍ ميسورة لتوطين المهاجرين اليهـود عليها، عدا عن تلك الموجودة في حوزة المؤسسات الصهيونية المختلفة.

ب- التحسين الزراعي :

وبالنسبة للتحسين الزراعي، أوضح الكتاب الأبيض أن الحكومة البريطانية ستعمل علـى وضع، وتنظيم مسائل الري وحماية المزارعين؛ لتأمين زيادة الاستفادة من الأراضي[2].

ت- الهجرة اليهودية :

أما بالنسبة للهجرة اليهودية، ذكر الكتاب الأبيض، أن الحكومة سـتعمل علـى مراقبـة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بحيث لا تؤدي إلى زيادة البطالة في فلسطين، وستحاول تقلـيص نفوذ الهستدروت، المتزايد في اختيار المهاجرين من صنف العمال، كما اعترف الكتاب الأبـيض بالهجرة السرية التي نفتها بريطانيا لدى كل احتجاج عربي "هناك ناحية أخرى غيـر مرضـية، وهي أن عدداً كبيراً من المسافرين، الذين يدخلون إلى البلاد، دون موافقة، ويقدر عـدد الـذين دخلوا من ذلك الصنف في السنوات الثلاثة الأخيرة نحو 7800 شخصاً، ثم يلـي ذلـك ناحيـة خطيرة أخرى، وهي عدد الذين يدخلون البلاد متجنبين مراكز المراقبة على الحدود"[3].

---

(1) ملف وثائق فلسطين : ج1، ص 429-432.

(2) ملف وثائق فلسطين : ج2، ص 432-439.

(3) ملف وثائق فلسطين : ج1، ص 432-439.

- **موقف الصهاينة من الكتاب الأبيض لعام 1930 :**

عارض الصهاينة الكتاب الأبيض لباسفيلد، وقاموا بشن حملة منظمة وعنيفة ضده[1]، فوصفه وايزمان، بأنه لا يتمشى مع بنود صك الانتداب، ويعارض السياسة البريطانية في فلسطين، واحتجاجاً عليه، قدم وايزمان استقالته من الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية[2]؛ لأنه رأى في الكتاب الأبيض لباسفيلد "اقتراحاً بريطانياً، بأن يدفع (يهود فلسطين) ثمن هذا الفشل"، واستقال معه، أيضاً، اللورد ميلشت؛ رئيس مجلس الوكالة اليهودية، وفيلكس واربورغ؛ عضو اللجنة الإدارية للوكالة[3]؛ للضغط على الحكومة البريطانية؛ لإلغاء الكتاب الأبيض لعام 1930م[4]، ويبدو رفض وايزمان الكتاب الأبيض ومعه بعض من كبار الوكالة اليهودية، يرجع إلى أن الكتاب الأبيض أراد وضع بعض القيود على الهجرة اليهودية، وعملية شراء الأراضي من العرب؛ ويعتبر ذلك من وجهة نظر الصهاينة إعاقة للمشروع الصهيوني، الرامي إلى إنشاء وطن (قومي) لليهود في فلسطين.

نظم الصهاينة المظاهرات الاحتجاجية في أوروبا ضد الكتاب الأبيض لعام 1930م، وقد سخروا الصحافة وخاصة البريطانية للتنديد به[5]، ويوم مصادقة البرلمان البريطاني على الكتاب الأبيض في تشرين أول (أكتوبر) عام 1930م، أصدر المجلس المليّ اليهودي في فلسطين بياناً أعلن فيه أن تلك المصادقة ليست إلا تنكراً لالتزامات قُدمت إلى الصهاينة، كما أعلن المجلس أنه لا ثقة في حكومة يُعتبر كتاب باسفيلد الأبيض أساساً لسياستها، كما أصدرت الوكالة اليهودية مذكرة في منتصف تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1930م، اتهمت فيها الحكومة البريطانية مخالفة نصوص الانتداب، ومحاولة وضع العقبة تلو الأخرى على طريق الوطن (القومي)[6].

ولإلغاء الكتاب الأبيض لعام 1930م، بصورة نهائية، سافر وايزمان إلى لندن، وعقد اجتماع مع رئيس الوزراء، ومسؤولين بريطانيين آخرين، وفي ذلك الاجتماع قال وايزمان بأنه : "هناك شيء واحد لن يغفره اليهود، وهو أنه تم التغرير بهم"، كما ذكر : "لا أستطيع أن أفهم

---

(1) أفيغور، شاؤول : مع جيل الهاغاناة (عبري)، ص 18.

(2) فلوفانزون، أبراهام : دافيد بن غوريون ودولة إسرائيل (عبري)، ص 30؛ ليف، عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 41؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 329؛ Geddes, Charles L; A documentary history of the Arab Israeli Conflict, P. 141.

(3) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين، ص 148؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 214؛ عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 124.

(4) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1027.

(5) العسلي، بسام : ثورة الشيخ عز الدين القسام، ص 33؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 329.

(6) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 214.

كيف أنكم، كمواطنين بريطانيين صالحين، لا تستشفون الأبعاد الأخلاقيـــة للوعــود المقطوعـــة لليهود، وإنني لآسف بأن أرى وكأنكم تتعاملون معها بهذا الاستهتار"[1].

ونتيجة للضغوطات الصهيونية على البريطانيين، نجحت في إقناع بعـض الاســتعماريين البريطانيين برفض الكتاب الأبيض لباسفيلد، أمثال: سمطس (Smuts)، وتشمبرلين (Chamberlain)، وبلدوين (Baldwin)، وتشرشل، وأيمري[2]، أما جابوتنسكي فقد طلب إلغاء فكرة مكوث البريطانيين في فلسطين[3].

رغم كل ذلك، إلا أن مشروع الكتاب الأبيض لعام 1930م، لم ينفذ، لأن الهـدف مــن إصداره، كان امتصاص غضب العرب في فلسطين تجاه سلطات الانتداب المــساندة للــصهاينة، وتمكين الحكومة البريطانية، من إقامة الوطن (القومي) اليهودي بشكل تدريجي.

3) الكتاب الأسود لعام 1931م :

بعد معارضة الصهاينة الكتاب الأبيض الذي أصدره باسفيلد عام 1930م، عقدت الحكومـــة البريطانية في 17 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1930م، اجتماعاً في مجلس العموم البريطاني؛ لمناقشة السياسة البريطانية في فلسطين، ومعرفة أسباب معارضة الصهاينة للكتاب الأبيض لعـــام 1930م، وخلال الاجتماع أوضح رئيس الوزراء رمزي ماكدونالد، أن "حكومـــة جلالتـــه ستـــستمر بـــإدارة فلسطين بما يتفق مع شرط الانتداب، كما وافق عليه مجلس عصبة الأمم، وهذا الالتزام دولي لم يعد التراجع عنه موضع بحث" كما بين أن مسؤولية إنشاء الوطن (القـــومي) علـــى عـــاتق الحكومـــة البريطانية عندما ذكر : "بموجب شروط الانتداب، تعتبر حكومة جلالته نفسها مسؤولة عن تـــشجيع إقامة وطن (قومي للشعب اليهودي) في فلسطين"، كما أوصى ماكدونالد بإعادة صياغة ما ورد فـــي الكتاب الأبيض من جديد[4]، وخلال الاجتماع أعلن لويد جورج؛ أحـــد أعـــضاء مجلـــس العمـــوم معارضته لكتاب باسفيلد الأبيض، وانضم إليه هربرت صموئيل، ودي روتشلد[5].

---

(1) عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 126.

(2) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين، ص 148؛ العسلي، بسام : ثورة الـــشيخ عـــز الدين القسام، ص 33، خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 329؛ عبوشي، واصـــف : فلـــسطين قبل الضياع، ص 124.

(3) ليف، عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 41.

(4) ملف وثائق فلسطين : ج1، ص 533-534؛

Reich, Bernard: Arab-Israel conflict, P. 43.

(5) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 330.

وعقب الانتهاء من المناقشة، دعا رئيس الوزراء؛ رمزي ماكدونالد إلى فتح باب المحادثات مع الصهاينة[1]، وعلق وايزمان على ذلك، بقوله : "وبعد صدور الكتاب الأبيض بقليل، عرض رئيس الوزارة البريطانية نتيجة للحملة الصهيونية، على الوكالة اليهودية، تشكيل لجنة تجتمع مع لجنة وزارية خاصة؛ لبحث السياسة البريطانية في فلسطين، وضمت اللجنة الوزارية، آرثر هندرسون (A. Henderson) رئيساً، ومالكولم ماكدونالد؛ ابن رئيس الوزراء؛ رمزي ماكدونالد، سكرتيراً، إضافة إلى أعضاء آخرين، أما لجنة الوكالة اليهودية، فتألفت من وايزمان، وليونارد شتاين، وهاري ساشر (H. Sacher)، وهارولد لاسكي (H. Laski)، وجيمس دي روتشلد، وبروتسكي (Brodetsky)، ونامير (Namier)، وعقدت اللجنتان اجتماعات عدة"، اتفقا خلالها على إفراغ الكتاب الأبيض لعام 1930م، من مضمونه؛ لضمان إنشاء الوطن القومي اليهودي[2].

وبعد تلك الاجتماعات، بدأت الحكومة البريطانية تحركها؛ لإفراغ الكتاب البيض لعام 1930م، من مضمونه، فكتب وزير المستعمرات البريطاني؛ باسفيلد إلى المندوب السامي في فلسطين؛ تشانسلور، في 9 كانون ثانٍ (يناير) عام 1931م، مشيراً إلى رغبة الحكومة البريطانية في التوصل إلى صيغة تفاهم مع المنظمة الصهيونية[3]، فذكر إن "الحكومة لا تجد مفراً من كتابه ونشر، أو السماح بنشر نص رسالة موجهة إلى الدكتور وايزمان؛ تحدد سياستنا في فلسطين بعبارات أكثر دقة من تلك العبارات التي وردت في الكتاب الأبيض (1930م)، وتلقى من اليهود قبولاً أكثر مما لقيته تلك العبارات، بحيث يصبح مضمون الرسالة هو التفسير الرسمي للأمور التي تثيرها؛ لأسباب سياسية، ودولية ناجمة عن الضغط الصهيوني"[4].

وفي 11 شباط (فبراير) عام 1931م، أبلغ رمزي ماكدونالد أعضاء مجلس العموم البريطاني، أن لجنة وزارية تباحثت مع زعماء صهيونيين؛ بشأن تفسير بعض الفقرات الواردة في الكتاب الأبيض، لعام 1930م، وأكد أن المتباحثين كانوا على اتفاق تام، واقترح بتضمين تلك التفسيرات في شكل رسالة، توجه إلى وايزمان، ليتم نشرها[5]، وبعد يومين أرسل ماكدونالد رسالة إلى وايزمان، في 13 شباط (فبراير) عام 1931م[6]، ذكر فيها أن الحكومة البريطانية : "تود أن تلفت النظر إلى الواقع، وهو أن الكتاب الأبيض الصادر في عام 1930م، لا يشير إلى

(1) Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 95.

(2) سليم، محمد عبد الرؤوف: نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين، ص 154؛ خلة، كامل: فلسطين والانتداب، ص 331.

(3) العسلي، بسام : ثورة الشيخ عز الدين القسام، ص 35.

(4) الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 227.

(5) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 331؛ سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين.

(6) انظر ملحق رقم (8) ص 291.

الكتاب الأبيض لعام 1922م، الذي كانت الوكالة اليهودية قد قبلته، ولا يقره فحسب بل يعتـرف بأن التزامات الانتداب هي التزامات (للشعب) اليهودي، وليست التزامات للسكان اليهـود فـي فلسطين"، كما أكد فيها أن الالتزام بموجب تسهيل الهجرة اليهودية، وتشجيع حشد اليهـود فـي أراضي فلسطين، يُعد التزاماً إيجابياً من التزامات الانتداب، وأنه ليس في نية الحكومة البريطانية منع اليهود من امتلاك أراضٍ إضافية، كما أن الحكومة البريطانية لا تفكر في وقف الهجـرة أو منعها، كما أنها تعترف بحق المنظمة الصهيونية في استخدام العمال اليهود فقط[1].

بذلك تجاهلت رسالة ماكدونالد، ما ورد في توصيات لجنة شو، وتقرير هوب سمبـسون؛ لذلك أطلق العرب عليها اسم الكتاب الأسود[2]، وقد علق شـلومو ليـف عـامي علـى رسـالة ماكدونالد بقوله : "عطلت رسالة ماكدونالد إجراءات القضاء على الصهيونية"[3]، أمـا وايزمـان فكتب معلقاً على رسالة ماكدونالد بقوله : "بعد رسالة ماكدونالد، فإن تعبيـراً حـدث لـيس فـي توجيهات الحكومة البريطانية فحسب، ولكن في توجهات إدارة فلسطين، وقد ساعدنا هذا الكسب؛ لتأمين زيادة عدد المهاجرين اليهود في السنوات اللاحقة"[4].

هكذا، نجح الصهاينة في إقناع الحكومة البريطانية بإلغاء ما ورد في الكتاب الأبيض لعـام 1930م، الذي قيد الهجرة اليهودية، وعملية شراء الأراضي؛ لـضمان إنـشاء الـوطن (القـومي) اليهودي.

ويتضح مما سبق، أن الصهاينة استفادوا من السياسة البريطانية الرامية إلى تهويد فلسطين، والتي تمثلت في إيفاد اللجنة الصهيونية إلى فلسطين عام 1918م، التي لعبت دوراً كبيراً في وضع حجر الأساس للوطن (القومي) اليهودي في فلسطين، وتعيين كبار الصهاينة في المناصب الحساسة على رأس الهرم الوظيفي، كما عملت على امتصاص غضب الفلسطينيين، عقب انـدلاع الثـورات الفلسطينية في الفترة (1918–1936م)، بإرسال لجان للتحقيق في الثورات الفلسطينية؛ لكسب أكبر وقت ممكن لضمان إنشاء الوطن (القومي) اليهودي في فلسطين.

---

(1) زقوت، ناهض : وثائق القضية الفلسطينية، ج1، ص500–505؛ ملف وثائق فلـسطين : ج1، ص 533–538؛

Geddes, Charles L; A documentary history of the Arab Israeli Conflict, P. 142.

(2) بويصير، صالح : جهاد شعب فلسطين، ص 174؛ توما، إميل : جذور القضية الفلسطينية، ص 186.

(3) ليف عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (عبري)، ص 41.

(4) عدوان، عاطف : السياسة البريطانية، ص 89.

الفصل الثاني

العلاقات العسكرية والأمنية الصهيونية البريطانية في فلسطين (1918-1936م)

المبحث الأول : الشرطة البريطانية ودورها في خدمة المشروع الصهيوني.

المبحث الثاني: العلاقات البريطانية مع التنظيمات العسكرية الصهيونية.

المبحث الأول

الشرطة ودورها في خدمة المشروع الصهيوني

أولاً : استراتيجية بريطانيا في تكوين الشرطة الفلسطينية، والتجنيد فيها :

1) **إنشاء الشرطة الفلسطينية عام 1918م، وتجنيد الصهاينة فيها.**
2) **إنشاء الجندرمة الفلسطينية عام 1921م، وتجنيد الصهاينة فيها.**
3) **إنشاء قوات حدود شرق الأردن عام 1926م، وتجنيد الصهاينة فيها.**
4) **إنشاء الشرطة البحرية عام1934م، وآلية التعامل مع الهجرة السرية.**

ثانياً : تسريح الفيلق اليهودي.

ثالثاً : تسليح المستوطنات.

رابعاً : تهريب الأسلحة، وسرقتها.

بدأت بريطانيا عقب سيطرتها على فلسطين عام 1918م، تفكر في تكوين الشرطة الفلسطينية[1]، وقد حرصت على أن يكون جزء من تلك القوات صهاينة، كما عملت على تزويد المستوطنات الصهيونية بالسلاح؛ تمهيداً لتسريح الفيلق اليهودي، إضافةً إلى ذلك تغاضت سلطات الانتداب عن عمليات تهريب الأسلحة، وسرقتها من المخازن البريطانية.

أولاً : استراتيجية بريطانيا في تكوين الشرطة الفلسطينية، والتجنيد فيها :

مع بداية الاحتلال، بدأت بريطانيا تفكر في إنشاء قوات الشرطة؛ لتساعدها على ضبط الأمن في فلسطين، وقد حرصت على أن يكون جزء من أفراد تلك القوات صهاينة؛ لضمان تنفيذ تصريح بلفور، فأنشأت عام 1918م، الشرطة الفلسطينية، ثم أنشأت عام 1921م، الجندرمة الفلسطينية؛ لتساعد في قمع الثورات الفلسطينية، وبقدوم المندوب السامي الثاني؛ بلومر (Plumer) ألغى الجندرمة الفلسطينية، وأنشأ مكانها قوات حدود شرق الأردن عام 1926م؛ لمنع تهريب الأسلحة للعرب، كما أنشأت السلطات البريطانية الشرطة البحرية عام 1934م.

1) إنشاء الشرطة الفلسطينية عام 1918م، وتجنيد الصهاينة فيها :

قررت السلطات البريطانية عام 1918م، تنفيذ فكرة إنشاء قوات الشرطة، فألغت نظام الجندرمة العثمانية المحلية، وأحضرت معها مئات من رجال الشرطة المصرية، التي تم تدريبها في كلية الشرطة بالإسماعيلية؛ ليقوموا بالمحافظة على النظام، وكان عملهم ضمن إطار الشرطة العسكرية الإنجليزية[2]، كما أسست مراكز للشرطة في مناطق عدة، كانت ذات طابع محلي، دون مراقبة مركزية، حيث لم يكن بينها أي تعاون، وقسمت الشرطة إلى قسمين : الشرطة الراكبة، وتخدم في القطاعات الريفية، والشرطة الراجلة، التي خدمت وخدمت في المدن، وبدأ تجنيد رجال الشرطة من أوساط الطوائف الدينية الثلاث في كل إقليم حسب النسبة العددية، وقد مكنت تلك الطريقة خضوع بعض المناطق لسيطرة الضباط الصهاينة مثل : صفد، وطبريا، وزخرون يعقوب، وموشاف يهودا[3].

بدأ الصهاينة يخططون للعمل داخل الشرطة الفلسطينية، فطلب حاييم وايزمان؛ رئيس البعثة الصهيونية في آب (أغسطس) عام 1918م، من يهوشع ايزنبرغ، أول المجندين الصهاينة في الشرطة، توجيه دعوة إلى الصهاينة للتجنيد في الشرطة الفلسطينية، وبالفعل نجح في إقناع عددٍ من

---

(1) استخدم الباحث مصطلح "الشرطة الفلسطينية" كما وردت في الوثائق البريطانية، والمصادر التي تكلمت عن تلك الشرطة.

(2) وثائق وتقارير بريطانية عن شرقي الأردن وفلسطين : تقرير الحكومة البريطانية عن إدارة فلسطين في الفترة من تموز 1920-كانون الأول 1921م، ج1، ص 163.

(3) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 18؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1133.

الصهاينة بالتجنُّد في الشرطة، وكان ذلك على فوجين، كان الأول منهما مكوناً من (30) شخصاً، ثم تلى ذلك فوجٌ آخر بنفس العدد[1].

وذكر يعقوب هنغمان، أحد المتطوعين الأوائل في شرطة القدس : "كنت في تلك الأيــام (بعد سيطرة بريطانيا على فلسطين) طالباً في معهد المعلمين (المزراحي)[2] حــين أعلنــوا فــي المعهد أنهم بحاجة إلى متطوعين؛ ليكونوا رجال اتصال مع السلطة البريطانية، وقد قال المــدير لنا أن الخدمة الوطنية مهمة، ومنها الخدمة في جهاز الشرطة، وُجهت إلى مقر الحاكم، فقبلت في الشرطة، وعلى حد علمي فقد كنت المتطوع اليهودي الأول الذي تم توجيهه إلى شرطة القــدس، وفي تلك الأثناء، كان قد تم البدء للتجنيد في الفيلق اليهودي، فقررت التطوع للعمل به، وقــدمت استقالتي من الشرطة"[3].

كما عقدت منظمة هاشومير (الحارس) في تشرين أول (أكتوبر) عام 1918م، اجتماعاً في طبريا، دعت فيه الصهاينة إلى التجند في الشرطة الراكبة، وفي افتتاح الجلسة كتب جلعــادي إلــى كيلي : "سنتطوع للكتيبة ... أعتقد أنني أستطيع أن أكون بين الراكبين، ويتحدثون هنا عــن قيــام راكبة فرسان صهيونية، ومن بين هؤلاء أعتقد أنني سأكون"[4]، وعقب انتهاء الاجتمــاع، تمكنــت منظمة هاشومير (الحارس) من إقناع السلطات البريطانية قبول تجنيد الصهاينة في الشرطة، عندما أخبرتها : "أن لديها مجموعة من الشبان الأشداء، الذين يتقنون عملية الركوب، واستخدام الــسلاح، ويعرفون متى، وكيف يستخدمونه، ومستعدون للعمل دون ملل"[5].

ويبدو أن هدف الصهاينة من العمل ضمن قوات الشرطة، كان الاستفادة مــن أســاليب التدريب، وضمان خضوع بعض المناطق الفلسطينية لسيطرتهم.

وفي نهاية عام 1918م، نجح الصهاينة في التجند داخل محطة الشرطة فــي تــل أبيــب، وكانت فرعاً لشرطة يافا، وخدم بها مع بداية تأسيسها (4) رجال شرطة، تحــت قيــادة الــضابط الصهيوني إسحاق هوز، ومع مرور الوقت، اقنع الصهاينة البريطانية بتحول كــل العــاملين فــي المحطة إلى صهاينة، وأخذت اللغة العبرية مكانها في المحطة[6]، وفي الوقت نفسه، أرادت السلطات

---

(1) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 18-21.

(2) المزراحي : حزب ديني صهيوني أنشئ عام 1902م، ورفع شعار (العمل والتوراة)، وكان أول الأحــزاب الصهيونية على أرض فلسطين. (السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 125).

(3) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 20-21.

(4) روجل، نيكديمون : المتجهون إلى أرض الشمال (بالعبرية)، ص 95.

(5) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 29.

(6) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 31.

البريطانية تحسين عمل الشرطة الفلسطينية، فأرسلت مجموعات من أفراد الشرطة، كان بينهم (10) صهاينة، للتدريب في كلية الشرطة بمصر[1]، لكن الدورة التي استمرت ثلاثة أشهر منذ نهاية عام 1918م، لم تؤثر إيجابياً على المتدربين؛ فالكلية، ونظامها، والمستوى التعليمي، وبرامج التدريب والإرشاد كانت تجري بصورة "تشبه شرطة في بلدة بريطانية منعزلة"[2].

لم يكتفِ الصهاينة بالتجنيد داخل الشرطة، بل تدخلوا في تركيبة نظام الشرطة، فقد كان الراتب الأساسي للشرطة مع بداية الاحتلال (3.5) جنيه مصري، وشعر الصهاينة أن ذلك المبلغ لا يمكن أن يوفر سُبل العيش الكريم للشرطي الصهيوني؛ لذا قامت البعثة الصهيونية، والمؤسسات اليهودية المحلية بإعطاء منح إضافية طارئة على الراتب، لكن السلطات البريطانية عدّت ذلك، تدخلاً في عملها[3]، واعترفت لجنة بالين (Palin)[4]، وحاكم القدس؛ ستورز (Sttors) بذلك[5].

وفي عام 1919م، عقدت البعثة الصهيونية اجتماعاً في مكتب (أرض إسرائيل)؛ لإعداد خطة لتجنيد الصهاينة في الشرطة الفلسطينية، وتوصلت إلى إعلان مفصل موجه للسلطات البريطانية، اشتمل على كل مطالب المتطوعين الصهاينة في الشرطة، وهي :

1- أن تكون اللغة العبرية لغة التدريب والأوامر لهم.
2- أن تكون القبعة ذات طراز أوروبي.
3- أن تكون هناك مطابخ خاصة باليهود، وأماكن سكن مخصصة.
4- أن يكون لهم وحدات صهيونية غير مختلطة، وطاقم قيادة صهيوني[6].

ولتحقيق ذلك، عينت البعثة الصهيونية كلاً من ناحوم ربوبورت، وأبراهام المداع، ليمثلا المتطوعين الصهاينة أمام الكولونيل ستورز؛ حاكم القدس[7].

---

(1) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 79.
(2) العلمي، أحمد : الاجتياح البريطاني لفلسطين، ص 204؛ وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 18.
(3) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 19.
(4) شكلت السلطات البريطانية بعد أحداث ثورة مقام النبي موسى في نيسان (أبريل) عام 1920م، لجنة عسكرية؛ للتحقيق في أسباب الاضطرابات برئاسة الجنرال بالين، وعرفت باسم (لجنة بالين) Palin نسبةً له، لكن التقرير الذي أعدته ظل طي الكتمان حتى عام 1968م. (طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ص 1005؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 36).
(5) صالح، محسن: القوات العسكرية والشرطة، ص 180-181؛ طربين، أحمد: فلسطين في عهد الانتداب، ص 997.
(6) وزارة الدفاع: الشرطي العبري (بالعبرية)، ص21.
(7) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 21.

وقد ظهرت ملامح تلك المطالب، عندما سمح المندوب السامي، هربرت صموئيل، للشرطة في تل أبيب باستخدام اللغة العبرية[1]، وقيام السلطات البريطانية بتعيين عددٍ من الصهاينة، داخل الشرطة الفلسطينية في القدس، أمثال : هنغمان، ويوسف مورات، وشوحط، وحتسكلبيتس، وتولنسكي، وكرمر، وحاييم زهابي، وكانوا يعملون مراسلين بين المكاتب، ومرشدين للضباط الإنجليز، وسمحت لهم السلطات تعليق كلمة (Police) (مشطرا) بالعبرية، على أذرعهم، كما صرح حاكم القدس؛ ستورز (Sttors)، أن السلطات تنوي جعل نسبة الشرطة الصهيونية بالقدس تصل إلى 20% من إجمالي عدد الشرطة بالمدينة، دون الأخذ بعين الاعتبار نسب عدد السكان الأصليين[2].

سخرت منظمة الهاغاناة الصهاينة المجندين في الشرطة؛ لخدمة مصالحها، وأكد أفرايم ديكل[3] ذلك، قائلاً : "في إحدى المرات جاء الضابط (يرون) ركضاً إلى قائد جهاز المخابرات، وأخبره أن الشرطة السرية الإنجليزية تعد كميناً لمجموعة من الأشخاص الذي يشترون السلاح من جنود إنجليز، وتم نقل المعلومة إلى قائد الهاغاناة، واتضح أنه وفي ساعة معينة أثناء الليل، كان سيأتي ثلاثة من رجال الهاغاناة على رأسهم أمين المخزن؛ م. أغوزي إلى مكان معين، ومعهم عدة آلاف من الليرات ليشتروا السلاح من جنود إنجليز، وطبعاً لم يأتِ المال ولم يحضر المشترون ... وقد وضع جهاز المخابرات هناك بالقرب من مكان اللقاء أحد المستطلعين، وعلمنا من خلال التقرير الذي استلم بعد ذلك مدى الخطر المحدث الذي تم تفاديه والضرر المالي الذي كان يمكن أن يحدث[4].

استمرت سلطات الانتداب في تجنيد الصهاينة داخل الشرطة، وفي نيسان (أبريل) عام 1926م، افتتح المندوب السامي؛ بلومر (Plumer)، كلية للشرطة في القدس، ووصل عدد الضباط، ورجال الشرطة فيها إلى 1627 فرداً، منهم 213 يهودياً، ما يعادل 13%، وفي حزيران (يونيو) عام 1927م، تمكن 21 صهيونياً من التجند في كلية الشرطة، التي كان يتولى أمر التجنيد فيها، إسحاق بن تسفي، وكلوريسكي[5].

---

(1) كمرلنغ، باروخ، ومغدال، يوئيل شموئيل : الفلسطينيون صيرورة شعب، ص 105؛ صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 372.

(2) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 25-31.

(3) مسؤول المخابرات في الوسط والجنوب الممتد من تل أبيب حتى حدود مصر، وكان مقره تل أبيب (بن حور، إلياهو : الخروج من الجدار (بالعبرية)، ص 68).

(4) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 256.

(5) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 80-81.

كما استفادت منظمة الهاغاناة من الصهاينة المجندين في الشرطة خلال ثورة عام 1929م، فذكر أفرايم ديكل : "كان الضابط شيف مسؤولاً في الشرطة العامة عن منطقة تل أبيب، حين جاء ضباط، وأفراد من الشرطة السرية الإنجليزية أيام أحداث عام 1929م، وطلبوا منه الخروج معهم؛ للقيام بعملية تفتيش في شارع سلمة[1] على حدود يافا – تل أبيب، حيث رُصد هناك شبان يهود مشبوهين، طلب شيف لضيوفه القهوة وفي الوقت نفسه استدعى الرقيب يوسف ديكل، وكان يعلم أنه عضو بالهاغاناة، وقال له : عن المكان الذي سيجري التفتيش به؛ مما أفسح المجال للمعنيين أن يأخذوا حذرهم، ورجع الضباط والشرطة خائبين، ... لكن بعد عودة الإنجليز إلى مقر الشرطة السرية في يافا، قال شيف مازحاً : تبخر الشباب قبل أن نصل، ما وجدناه هناك شقة تعم بها الفوضى، وفراش ممزق، بالتأكيد أبعدوا السلاح من هناك ..." [2].

وزاد الدعم البريطاني للصهاينة، بعد ثورة البراق عام 1929م، فقد رأى مفتش الشرطة العام؛ دوبيغين (Dowbiggin) أنه من الضروري وجود قوة راجلة من الجيش الإنجليزي والخيالة وقوات الشرطة، تكون قادرة على حماية المستوطنات الصهيونية، والقيام بأعمال التفتيش في القرى، وعلى الطرق التي يمكن أن تندلع بها الأحدث فجأة، وقد ألقى دوبيغين مهمة حراسة المستوطنات الصهيونية على عاتق الشرطة، واقترح زيادة عدد أفراد الشرطة لتصل إلى (650) شخصاً، ووزع دوبيغين الـ (120) مستوطنة، التي كانت آنذاك في فلسطين إلى (37) منطقة حراسة، وألزم دوريات الحراسة ضرورة التواجد بكل واحدة منها، وبمقتضى الخطة كان مركز الشرطة بالقدس[3].

ولتشجيع تجنيد الصهاينة في الشرطة، اقترح قائد الشرطة مافروجوراداتو، في 19 كانون أول (ديسمبر) عام 1929م، تقديم بدلات خاصة للأشخاص العاملين في العمل الخاص[4]، الأمر الذي دفع الصهاينة للإصرار في الطلب من السلطات البريطانية، أن يكون بأيدي الصهاينة سلاح؛ لصد أي هجوم في لحظته الأولى، لحين وصول الشرطة إلى المكان؛ لذا أرسل عضو

---

(1) سلمة : بلدة عربية تقع على بعد (5) كيلو متر إلى الشرق من مدينة يافا، وتبعد كيلو مترين إلى الشمال من طريق يافا – اللد الرئيسية، ترتفع سلمة عن سطح البحر قرابة 27م، وقد أقيمت فوق رقعة منبسطة من أرض السهل الساحلي الأوسط، وبلغت مساحتها 114 دونماً، ثم توسعت لتصبح مساحتها 6782 دونماً منها 264 دونماً للطرق والأودية، وفي عهد الانتداب البريطاني أحيطت سلمة بعدد من المستوطنات اليهودية أهمها بتاح تكفا، وقد دمرت البلدة إثر نكبة عام 1948م، وهي في الوقت الحاضر أحد أحياء مدينة تل أبيب، ويدعى (كفار شالم). (الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، ج2، ص 577–578).

(2) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 257.

(3) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 97؛ صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 333.

(4) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 332.

مركز الهاغاناة شاؤول أفيغور (مئيروف)[1] إل دوف هوز[2] جاء فيها : "يجب أن يكون مطلبكم الأساس هو تسليح المستوطنات الصهيونية، وأنا أعلم أنه حتى لو كانت المستوطنات الصهيونية مسلحة، فهي لا تستطيع الصمود في وجه الأحداث لوحدها فقط"[3].

عمل الصهاينة على أن تكون هناك قوات حماية ذاتية منفصلة جنباً إلى جنب مع قوات الحماية الرسمية الإنجليزية، فقدموا بعض الاقتراحات إلى دوبيغين؛ مفتش الشرطة العام، منها :

1- أن يتم تكوين وحدات شرطة صهيونية داخل الشرطة، تقوم بالخدمة في المناطق اليهودية، والمختلطة، بحيث تصل نسبة الشرطة الصهيونية فيها إلى 30% من إجمالي عدد الشرطة في فلسطين.
2- تحسين ظروف الحياة المعيشية للشرطة، عن طريق زيادة الرواتب حسب المستوى التعليمي والثقافي للشرطي.
3- السماح بإدخال السلاح في صناديق مقفلة لكل المستوطنات الصهيونية، بكميات تتناسب مع حجمها، وعدد سكانها، ويجب أن يكون ذلك السلاح عسكرياً وليس بنادق صيد، وفي حال لم يكن ذلك السلاح عسكرياً، فقد أوصت اللجنة الوطنية بعدم قبول صناديق السلاح نهائياً[4].

ولإرضاء الصهاينة، أعلن السكرتير العام لحكومة فلسطين؛ باسفيلد، عام 1932م، أن تعلم اللغة العبرية أصبح إجبارياً لأفراد الشرطة، الأمر الذي دفع عدداً كبيراً من أفراد الشرطة إلى تعلم اللغة العبرية، للحصول على علاوة، أو التأهيل للترقية، وفي شهر كانون أول (ديسمبر) من العام نفسه، أصدرت السلطات البريطانية، نظاماً حول تجنيد الشرطة الجدد، نشر في الجريدة الرسمية في 5 كانون ثانٍ (يناير) عام 1933م، وقد اشترط على كل من يتجند في الشرطة أن يجيد إحدى اللغات الثلاث (العربية، والإنجليزية، والعبرية)[5].

---

(1) شاؤول أفيغور (مئيروف) : ولد في لاتفيا سنة 1898م، وهاجر إلى فلسطين عام 1912م، وكان ناشطاً في شؤون العمل والاستيطان والأمن، وكان من أوائل المستوطنين في مجموعة طبريا، وعُيّن ممثلاً لأحدوت هاعبوداة في اللجنة القطرية للهاغاناة، واهتم بالعمل العسكري وأصبح مدير مخابرات وأعمال التجسس في العشرينيات، وفي عام 1939م قاد مؤسسة الموساد، واشترى الأسلحة للهاغاناة، ونظّم ووسّع جهاز الاستخبارات التابع لها ... وتوفي عام 1978م. (السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 53).

(2) دوف هوز : ولد عام 1894م، في وارسو، وهاجر إلى فلسطين عام 1906م، وكان من أول المطالبين بتشكيل قوة حراسة صهيونية مستقلة، دون أن يكون لها علاقة مع السلطات البريطانية، كما عمل في قيادة الهاغاناة، واهتم بتطويرها، وإيجاد طيران صهيوني، وفي عام 1940م، توفي في حادث سير مع زوجته وابنته. (عيلام، إيغآل : ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 167-168).

(3) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 97-98؛
Ben-Gurion, David: Rebirth and Density of Israel, P. 98.

(4) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 98.

(5) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 353-359.

ويرى الباحث، أن السلطات البريطانية خلال تلك الفترة، عملت على رعايـــة الــصهاينة، بشكل واضح، من خلال تجنيد الصهاينة في الشرطة الفلسطينية، لتكون الشرطة مركزاً لتـــدريبهم، رغم علم السلطات أن أغلب المجندين الصهاينة كانوا يعملون لصالح منظمة الهاغاناة الـــصهيونية، ويؤكد ذلك، ما ذكره الشرطي الصهيوني أبراهام غريبر، عندما كان ضمن (21) شاباً صـــهيونياً، أرسلوا إلى كلية الشرطة للتجنيد فيها : "أغلب الأشخاص كان لهم علاقة مع الهاغاناة، وإن لم يسأل أحد زميله إن كان مرتبطاً مع الهاغاناة أم لا، كل واحد منا، وبصورة شخصية كان مفتوح العينـــين والأذنين ليسمع ويرى، وينقل ما يسمع ويرى إلى الآخرين بالهاغاناة، ... مع انتهاء الدورة أبقوني في كلية الشرطة مدرباً، من كانون ثانٍ (يناير) عام 1928م، وحتى حزيران (يونيو) عـــام 1932م، وخلال الخمس سنوات تلك عملت مدرباً بصورة جزئية، وكنت مسؤولاً عن مدرسة الخيالة، وأيضاً أمين مخازن، وحسب أوامر المؤسسات الصهيونية تقربت إلى قائد الكلية كينغسلي هيت، وكنت مرافقه الخاص، وتمتعت بحرية الحركة والتجوال في المكاتب، الأمر الذي ساعدني، على تفتـــيش ونـــبش الأوراق، وكلما كان يتم استدعاء تعزيزات من المتدربين في الكلية، كان عليَّ أن أعرف أن شيئاً ما سيحدث، وهذه معلومة مهمة يجب إرسالها، إلى السيد لزر؛ رجل الاتصال بيني وبين الهاغاناة"(1).

لكن عدد الصهاينة في الشرطة انخفض، من 12.4% عام 1931م، إلـــى 11.5% عـــام 1934م، ويرجع ذلك إلى بعد عملهم عن المستوطنات الصهيونية، وعدم الرغبـــة بالعمـــل فـــي المناطق الريفية، وكانوا يريدون العمل في مناطق تل أبيب، وحيفا، والقدس، إضافةً إلى ازديـــاد عمل المجموعات الفلسطينية المسلحة في الريف(2).

2) إنشاء الجندرمة الفلسطينية عام 1921م وتجنيد الصهاينة فيها :

وضعت الحكومة البريطانية، بعد احتلالها القدس فـــي 11 كـــانون أول (ديـــسمبر) عـــام 1917م(3)، اقتراحين لإنشاء جندرمة مكونة من الصهاينة، والأرمـــن، وكـــان الاقتـــراح الأول، أن توضع الجندرمة تحت قيادة ضابط بريطاني، وتتكون من حوالي 64 رجلاً من المشاة، والفرســـان، والثاني : أن تكون تحت تصرف القيادة العسكرية العامة، بحيث تكون جاهزة للتحرك السريع للعمل خلف خط القتال، وتتولى التحرك مباشرة للقرى التي تتم السيطرة عليها(4).

---

(1) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 81.

(2) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 115-116.

(3) العارف، عارف : تاريخ القدس، ص 135؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتـــداب، ص 993؛ وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 20؛

Jewish Virtual Library: Nili spyring, www.us-israel.org.

(4) العلمي، أحمد : الاجتياح البريطاني لفلسطين، ص 204.

وقد حاولت الإدارة العسكرية في فلسطين الاستفادة من الجندرمة التي سرحها العثمانيون قبل جلائهم عن القدس[1]، لذا أرسلت القيادة العسكرية في لندن في 24 تشرين أول (أكتوبر) عام 1919م، إلى القيادة العسكرية في مصر برقية طالبتها بإنشاء جندرمة تحت قيادة ضباط بريطانيين فوراً؛ لمساعدة الإدارة العسكرية لفلسطين في المحافظة على الأمن الداخلي في فلسطين[2].

ويبدو أن إنشاء جندرمة فلسطينية على أسس شبه عسكرية لم تتبلور صورتها إلا في وقت متأخر، ولم تتخذ إجراءات فعلية بشأنها خلال عهد الإدارة العسكرية، وربما يرجع ذلك إلى أن الإدارة العسكرية كانت إدارة مؤقتة، وحاولت الظهور بمظهر الحفاظ على الوضع الراهن.

لكن فكرة إنشاء جندرمة محلية بدأت تتبلور بعد ثورة يافا في أيار (مايو) عام 1921م، واعتبر ديدز (Deedes)؛ سكرتير الإدارة الانتدابية أن إنشاء الجندرمة، قد يساعد الشرطة على ضبط الأمن، قبل استدعاء الجيش[3].

وعقب انتهاء أحداث أيار (مايو) عام 1921م، أعلن هربرت صموئيل أنه يفكر في تجنيد كتيبة جندرمة من 500 رجل مميز من جميع الطبقات، منهم 300 راكب، و200 مشاة، يتلقون راتباً أعلى من راتب الشرطة، ويتلقون تدريباً جيداً، بواسطة ضباط إنجليز، وستكون وظيفة تلك الجندرمة حماية حدود البلاد من المهاجمين، واستخدامها في حالة وقوع أعمال شغب[4].

وبدأ تجنيد المتطوعين في الجندرمة في الأول من تموز (يوليو) عام 1921م، واشترط صموئيل أن يكون المجندين من مواليد البلاد، لكن الإدارة الصهيونية تشاورت مع السلطات البريطانية، واتفقتا على أن يكون ثلث الجندرمة من الصهاينة، وثلث من العرب، والثلث الأخير من الأقليات (شركس، وغيرهم)[5].

---

(1) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 78-79.

(2) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 136-137.

(3) وثائق وتقارير بريطانية عن شرقي الأردن وفلسطين؛ تقرير الحكومة البريطانية عن إدارة فلسطين، ج1، ص 169؛ الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي، ص 177.

(4) تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 299؛ وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 50؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 133.

(5) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 142؛ تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 300.

وقد أجيز القانون المقترح للجندرمة في الاجتماع العاشــر للمجلــس الاستــشاري فــي فلسطين المنعقد في 19 تموز (يوليو) عام 1921م، ونشر القانون في الجريدة الرسمية في الأول من أيلول (سبتمبر) عام 1921م، ونص على أن تكون الجندرمة الفلسطينية تحت إشراف مــدير الأمن العام؛ وستكون مسائل التعيين، والتخفيض، والطــرد، والاســتقالة تحــت إشــراف قائــد الجندرمة الرائد بيوشر (F. W. Bewsher)[1].

وكان الجنود الصهاينة في الجندرمة، يعملون لصالح منظمة الهاغاناة، وتحركوا للــدفاع عن المستوطنات الصهيونية، وقام أولئك الجنود بسرقة الأسلحة من المخازن البريطانية، ومن ثم إرسالها إلى مخازن الهاغاناة[2].

كان عدد الجندرمة في عام 1923م، 507 شرطياً، منهم 174 شرطياً من الصهاينة، مــا يعادل 34.3% من نسبة الجندرمة، وفي عام 1924م، بلغ عدد الجندرمة 501 شــرطياً، مــنهم 108 شرطياً من الصهاينة، ما يعادل 21.5% من عدد الجندرمة، بينما وصل عدد الجندرمة قبل إلغائها عام 1925م، إلى 493 شرطياً، منهم 100 شرطي صهيوني، مــا نــسبته 20.2% مــن إجمالي الجندرمة[3].

ويرجع تقلص عدد الصهاينة في الجندرمة الفلسطينية؛ برفض المستوطنات الــصهيونية، تشكيل قوة مشتركة، واعتبرت ذلك خطراً على قيام الوطن (القومي) اليهودي، وبسبب الاستقرار الداخلي في الشرطة في تلك الفترة، أما الصهاينة الذين تجندوا في الجندرمة، فكانوا من أصحاب المغامرات، أو من العاطلين عن العمل[4].

ورغم تقلص عدد الصهاينة داخل الجندرمة، إلا أنهم استمروا في العمل، ولمــا وصــل المندوب السامي الثاني؛ (بلومر) إلى فلسطين ألغى الجندرمة الفلسطينية، في 21 أيلول (سبتمبر) عام 1925م؛ تمهيداً لتشكيل قوة حدود شرق الأردن[5].

---

(1) العلمي، أحمد : الاجتياح البريطاني لفلسطين، ص 193.

(2) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 57.

(3) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 150-152.

(4) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 59، تلمــي، أفــرايم ومنــاحيم : معجــم المــصطلحات الصهيونية، ص 300.

(5) صالح، محسن: القوات العسكرية والشرطة، ص 145؛ وزارة الدفاع: الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 78-79.

ويرى الباحث، أن تجنيد الصهاينة داخل الجندرمة، كان بشكل عام في مصلحة الصهاينة من ناحيتين، الأولى : المساهمة في حماية الصهاينة من الهجمات العربية، والثانية : تسهيل عملية تهريب، وشراء الأسلحة عبر الحدود.

3) إنشاء قوات حدود شرق الأردن عام 1926م، وتجنيد الصهاينة فيها :

ألغى المندوب السامي الثاني؛ اللورد بلومر الجندرمة الفلسطينية، وأنشأ مكانها في مطلع عام 1926م، قوات سلاح الحدود لأرض فلسطين، وعبر الأردن؛ من أجل حماية الحدود المشتركة بين فلسطين وشرق الأردن، ثم غير اسمها إلى كتيبة سلاح الحدود عبر الأردن (TransJordan Frontier Force)[1].

وكانت الكتيبة ذات طابع عسكري، قسمت إلى خمس فرق على رأسها ضباط بريطانيين، وكل فرقة قسمت إلى أربع شُعب على رأس كل شعبة ضابط بريطاني، وعريف عربي، وقد دُرب أفراد سلاح الحدود على الركوب، واستخدام البندقية مع الحربة، واستعمال الرشاشات، وتدريبات الانضباط، والقتال في ساحة المعركة، وكان كل جندي يوقع على عقد يقضي بموجبه مدة ثلاث سنوات خدمة داخل فلسطين مع إمكانية أن يتم إرساله إلى البلاد المجاورة إذا دعت الضرورة، كما أقيم لسلاح الحدود معسكرات جيدة في مدينة الزرقاء بالأردن[2].

- تجنيد الصهاينة داخل سلاح الحدود عبر الأردن :

مارس الصهاينة ضغوطات كبيرة على المندوب السامي بلومر، لإدخال عدد منهم إلى قوات سلاح الحدود، وبالفعل تم تجنيد عشرات الصهاينة في تلك القوات، وقد استفاد الصهاينة منهم أثناء اندلاع ثورة البراق عام 1929م، فقد قامت فرقة من سلاح الحدود في 26 آب (أغسطس) عام 1929م، كان فيها الصهيوني أفرايم ميوشاب، بالتصدي للبدو الذين حاولوا مساعدة العرب في بيسان، وقد كانت الفرقة مزودة بمدفعين رشاشين، وعقب انتهاء الأحداث، طلب الصهاينة من دوبيغين (Dowbiggin)؛ مفتش الشرطة العام، تكوين وحدة صهيونية داخل سلاح الحدود، وإدخال الإنجليز فيه، بحيث يصل عدد الصهاينة والإنجليز إلى نصف العدد الإجمالي لسلاح الحدود عبر الأردن[3].

---

(1) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1133.

(2) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 126.

(3) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 79، 134-135.

كما حاولت الهاغاناة إدخال عناصر تابعين لها في سلاح الحدود، وقد أجرت محاولات عدة للاتصال بالصهاينة الذين كانوا يخدمون فيه؛ لاستبدال المستقلين منهم بأفراد من الهاغاناة، ومن أوائل الذين دخلوا قوات حرس الحدود كان زلمان كوهين[1]، وقد تجنّد بتفويض من أبراهام أكار، الذي قام بإجراء اتصالات مع الضابط كسفي، ومع صهاينة آخرين كانوا يخدمون هناك، وكانوا يقومون بنقل كميات من الأسلحة من مخازن سلاح الحدود عبر الأردن إلى الهاغاناة، وينظمون عمليات شراء سلاح عبر نهر الأردن، وكان ينقل السلاح عن طريق بيت أولفا[2]، وبعد عام من أحداث البراق، حدث فراغ في قسم الاتصال فشغله الصهيوني ميشه بلوتكين من مرشدي القدس، حيث انضم إلى زلمان كوهين، وعملا معاً على تهريب السلاح، وأجهزة الاتصال، والإشارة، وقد وظف ميشه بلوتكين ما تعلمه من سلاح الحدود في تنظيم جهاز الاتصال في الهاغاناة[3].

كما تمكن أحد أفراد الهاغاناة؛ ديفيد يتحساكي عام 1932م، من العمل داخل سلاح الحدود عبر الأردن، وخدم هناك ثلاث سنوات، وتعلم استخدام السلاح، وتم تسريحه عام 1935م، فعاد إلى مستوطنة لفنيئيل[4] في الجليل الأسفل[5]، وكذلك ناحوم غولدمان[6]، الذي قدم خدمات كبيرة للهاغاناة، في مستوطنات الجليل الأعلى، من خلال تسهيل عمليات تهريب الأسلحة، وتضليل أفراد سلاح الحدود عن أماكن التهريب[7].

وقد ذكر ناحوم غولدمان : "لقد استدعيت للخروج إلى شمال البلاد مع خلية من الشرطة السرية، وصلت من مركز القدس كي تُعد كميناً للقبض على شاحنة تحمل سلاحاً للهاغاناة،

---

(1) بن حور، إلياهو : الخروج من الجدار (بالعبرية)، ص 95.

(2) أول كيبوتس أقيم في فلسطين، وأنشأته حركة "هاشومير هاتسعير" عام 1922م، على جبل جلبوع. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 66).

(3) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 126-127.

(4) مستوطنة زراعية في الجليل الأسفل، أسست عام 1900م، وكانت تسمى في البداية (يمه)، على اسم خربة مجاورة، وخلال موجة الهجرة الثانية كانت من مراكز تنظيم هاشومير (بن حور، إلياهو : الخروج من الجدار (بالعبرية)، ص 79).

(5) بن حور، إلياهو : الخروج من الجدار (بالعبرية)، ص 79.

(6) ضابط صهيوني في الشرطة الفلسطينية، قدم خدمات للصهاينة أثناء عمله في الشرطة، وهو يحمل نفس اسم (ناحوم غولدمان) المشهور، الذي ولد في روسيا عام 1894م، وتقلد منصب رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، ورئيس الهستدروت الصهيونية العالمية، وقد توفي في النمسا عام 1982م. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 92).

(7) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 81.

وخرجنا إلى الطريق بسيارتين، حيث كانت ستصل شاحنة السلاح بعد الظهر ... وقد نقلت من هناك لا سلكياً، إلى قائد (ريخش) (قسم شراء السلاح في الهاغاناة) في الجليل، فلم تصل الشاحنة، ونقل السلاح فيما بعد إلى فلسطين بطريقة أخرى[1]، واستمر غولدمان يخدم الهاغاناة بتلك الطريقة إلى أن قتل بأيدي رجال منظمة (لحي)[2] في 20 كانون ثانٍ (يناير) 1942م، حينما زرعوا لغماً أرضياً لضباط الشرطة السرية[3].

وقد انخفض عدد الصهاينة في قوات حرس الحدود عام 1932م، إلى 47 صهيونياً من أصل 1555 جندي، بنسبة 4.7%[4]، ويرجع ذلك إلى أن الأمير عبد الله حينئذ احتج لدى سلطات الانتداب على الوجود الصهيوني في تلك القوات، وتقليص دور الجيش العربي؛ لذا قامت سلطات الانتداب بنقل مركز قيادة سلاح الحدود عبر الأردن من صرفند في فلسطين إلى الزرقاء في شرق الأردن[5].

وبذلك حقق الصهاينة من وراء إنشاء قوات سلاح الحدود عبر الأردن أهدافاً جمة، منها: تجنيد عدد من الصهاينة داخل تلك القوات؛ للقيام بعمليات شراء، وتهريب الأسلحة، والتدريب داخل تلك القوات، وتضليل رجال سلاح الحدود عن طرق، وأماكن عمليات التهريب الخاصة بالهاغاناة، وفي الوقت ذاته العمل على منع عمليات التهريب للعرب.

4) إنشاء الشرطة البحرية عام 1934م، وآلية التعامل مع الهجرة السرية :

لجأ الصهاينة إلى الهجرة "السرية عالياه ب"[6]؛ لأنهم اعتبروا أن أعداد المهاجرين الصهاينة التي سمحت بها سلطات الانتداب قليلة، ولا تكفي لإنجاح المشروع الصهيوني الهادف

---

(1) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 257.

(2) منظمة صهيونية، أنشئت نتيجة انشقاق شتيرن، وأنصاره عن منظمة إتسل في حزيران (يونيو) 1940م، وعرفت باسم (إتسل في أرض إسرائيل)، ثم أصبحت فيما بعد المحاربون من أجل حرية إسرائيل، الوحامي حيروت يسرائيل (ليحي). (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 245).

(3) عبد الحفيظ، محارب : العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة، ص 124.

(4) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 126.

(5) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 155.

(6) هي الهجرة السرية التي استخدمها الصهاينة؛ للدخول إلى فلسطين، دون علم سلطات الانتداب، أو بغض تلك السلطات النظر عنها، واستمرت حتى عام 1948م، وقد تم تنظيمها على أيدي مؤسسات الاستيطان، والمنظمات الصهيونية. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 333).

إلى إنشاء وطن (قومي) لليهود في فلسطين، وبوصول هتلر[1] عام 1933م، إلى الحكم في ألمانيا ازدادت الهجرة السرية إلى فلسطين[2]، وقد أخذت المنظمات الصهيونية على عاتقها تنظيم، وترتيب الهجرة السرية، فأنشأت منظمة موساد (Mossad) لذلك، واستخدمت مخابرات الهاغاناة (الشاي) كل الوسائل الممكنة؛ لإدخال المهاجرين السريين، وذلك عن طريق الاتصال بالموظفين الحكوميين والقضاة البريطانيين[3].

أكد بن حور ذلك بقوله : "استدعاني إلياهو غولومب إلى بيته ... وأخبرني أنه لا يمكننا الاعتماد طول الوقت على التعاون مع سلطات الانتداب ... وأنه يجب إيجاد طرق أخرى"[4]، وهي إدخال الوافدين الصهاينة بطريقة سرية عن طريق البحر؛ لذا استدعى إلياهو غولومب كلاً من إلياهو بن حور، وتسفي بن يعكوف إلى مكتبه، وطلب منهما التنقل على الشاطئ ما بين تل أبيب، ورأس الناقورة؛ لتحديد أفضل الأماكن لإنزال الوافدين من السفن، لكي يتم إنزالهم بسهولة دون تعرض القوارب لأي خطر، على أن يكون المكان قريباً من المستوطنات الصهيونية[5].

وفي نيسان (أبريل) عام 1934م، جند إلياهو غولومب يوسف برفل من كيبوتس[6] (رمات- ديفيد)، وأبراهام هافت من دغانيا "ب"[7]، وأرسلهما إلى أوروبا لشراء باخرة، وجلب

---

(1) زعيم ألماني، ورئيس دولة، ولد في 20 نيسان (أبريل) عام 1889م، بقرية بروناو النمساوية، وتعلم في مدينة لينز النمساوية، ثم تنقل بين فيينا وميونخ، وانضم إلى الجيش الألماني في الحرب العالمية الأولى، وفي 30 كانون ثانٍ (يناير) عام 1933م، شكل هتلر وزارة ائتلافيةن وبوفاة هند نبورغ؛ رئيس الجمهورية، في 30 تموز (يوليو) عم 1934م، جمع هتلر بين منصب المستشارية (رياسة الحكومة)، ورياسة الجمهورية، وعرف بلقبه الفوهرر (الفيرر) أو الزعيم، وانتحر هتلر عام 1945م. (الكيالي، عبد الوهاب : موسوعة السياسة، ج7، ص 63-65).

(2) ناؤور، مردخاي : الهجرة ب (بالعبرية)، ص 2؛ شرائيل، باروخ، وآخرون : موسوعة كارتا (بالعبرية)، ص 473.

(3) طهبوب، فائق : الحركة العمالية والنقابية في فلسطين، ص 330؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 786.

(4) بن حور، إلياهو : الخروج من الجدار (بالعبرية)، ص 56-57.

(5) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 142، 143.

(6) عبارة عن رابطة بشرية تقام للاستيطان التعاوني، أو لإقامة مجتمع مبني على أسس تعاونية في جميع المجالات؛ الإنتاج، والاستهلاك، والتعليم، والثقافة، وقد أسس اليهود العديد من الكيبوتسات في فلسطين، كان أولها كيبوتس دغانيا "أ" الذي أسس عام 1910م. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 398).

(7) أسست عام 1920م، بالقرب من كيبوتس دغانيا "أ" الذي أسس عام 1910م، وكان من بين مؤسسي دغانيا "ب" لفي أشكول الذي أصبح فيما بعد رئيساً للحكومة، ووزيراً للدفاع، وكديش لوزه الذي كان رئيساً للكنيست. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 102).

صهاينة عليها دون تصاريح دخول من البريطانيين، وتمكنا من شراء الباخرة (فيلوس)[1]، من اليونان، وحملوا عليها 350 من المهاجرين من بولندا، وكان قبطان الباخرة يونانياً، ويساعده كتريئيل يافيه من الهاغاناة[2].

تمكنت السفينة فيلوس في تموز (يوليو) عام 1934م، من الوصول إلى شاطئ فلسطين، دون أن يكون هناك أي اتصال بين السفينة، والقادة الصهاينة على الشاطئ؛ لتنظيم عملية إنزال القادمين، واستيعابهم، وتم إنزال المهاجرين الصهاينة على الشاطئ على مدى ثلاث ليالٍ، وفي الليلة الأخيرة انقلبت إحدى القوارب حين اصطدمت بالصخور التي على الشاطئ، وغرق اثنان من المهاجرين، وبذلك نجح الصهاينة في إدخال 348 مهاجراً، دون أية مضايقة من سلطات الانتداب[3]، ثم نشطت الهجرة السرية الصهيونية عام 1934م، عن طريق البحر، ورغم اعتراف سلطات الانتداب بتفاقم الهجرة الصهيونية السرية، وخطرها، فإنها لم تقع بوسائل عملية لمنع التهريب، والحيلولة دونه؛ مما دفع العرب للقيام بحراسة سواحل فلسطين، وحدودها، لمنع التهريب، وإلقاء القبض على كل مهاجر مهرب، وتسليمه لسلطات الانتداب[4].

وإثر ازدياد الضغط الشعبي الفلسطيني على الحكومة لضبط الهجرة الصهيونية، قامت سلطات الانتداب بمحاولة احتواء الأمر، واتخذت بعض الإجراءات؛ لإيقاف الهجرة السرية الصهيونية، وخصوصاً من المنافذ البحرية، واقترح وزير المستعمرات كنليف ليستر في 6 أيلول (سبتمبر) عام 1934م إنشاء الشرطة البحرية وأن يكون المفتش العام للشرطة مسؤولاً عنها؛ لمنع الهجرة السرية[5].

وفي الوقت نفسه، اعتبرت سلطات الانتداب تشكيل العرب لجنة حراسة السواحل والحدود تحدياً لها، وتدخلاً في شؤونها، وقد عبر عن ذلك المندوب السامي؛ آرثر واكهوب في

---

(1) فيلوس : سفينة يونانية، بنيت عام 1906م، وتنتهي صلاحيتها بعد 25 عام، حسب القانون اليوناني، وتتسع لحوالي 360 شخصاً، وتبلغ سرعتها 20كم في الساعة. (ليفيمان، يوسي : يوميات فيلوس (بالعبرية)، ص 112).

(2) كيستر، يوسف : هجرة على الرغم من (بالعبرية)، ص 33؛ بن حور، إلياهو : الخروج من الجدار (بالعبرية)، ص 58.

(3) بن يهودا، وشوحط : الصراع على شكل الدولة (بالعبرية)، ص 59؛ بن حور، إلياهو : الخروج من الجدار (بالعبرية)، ص 58؛ ليفيمان، يوسي : يوميات فيلوس (بالعبرية)، ص 11؛ ناؤور، مردخاي : الهجرة (ب) (بالعبرية)، ص 2.

(4) السفري، عيسى : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 221؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 550.

(5) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 372-373.

بيانٍ صادر في 17 أيلول (سبتمبر) عام 1934م، جاء فيه : "بموجب قوانين فلسطين لا يحق للأشخاص العاديين، وللهيئات غير الرسمية، أن تلقي القبض على المهاجرين (غير الشرعيين)[1]، ويرغب المندوب السامي، أن يفهم جلياً بأن أعمالاً مثل تلك مهما كانت حسنة النية من جهة مساعدة البوليس في مهمته، فهي عرقلة أكيدة، وتشويش من شأنه أن يساعد على إخلال الأمن، والحكومة ستمنع من الآن فصاعداً جميع المحاولات التي يقوم بها أفراد وهيئات لأخذ القانون في أيديهم، ومن يخالف يعرض نفسه للإجراءات بموجب قانون منع الجرائم"[2].

ورغم تلك الإجراءات، أراد الصهاينة تكرار عملية جلب المهاجرين عبر البحر على متن سفن من أوروبا، ففي 25 آب (أغسطس) عام 1934م، وصلت السفينة اليونانية أنيون وعلى متنها 117 مهاجراً صهيونياً سرياً، وتمكن الصهاينة من إنزال 100 مهاجر، بينما قبضت الشرطة البحرية على 17 مهاجراً، وأعادتهم مع السفينة أونيون إلى اليونان[3].

ويتضح من ذلك، أن الشرطة البحرية، كانت تعمل لخدمة المهاجرين الصهاينة، فقد تمكنت السفينة من إنزال معظم ركابها، أما الذين تم القبض عليهم، فقد رُحِّلوا وذلك بهدف إيهام العرب أن الشرطة البحرية، تقوم بمحاربة الهجرة السرية الصهيونية.

شجع تغاضي الشرطة البحرية عن الهجرة السرية الصهاينة على تكرار تلك العمليات، فجهز الصهاينة في تشرين أول (أكتوبر) عام 1934م، رحلة ثانية لإنزال مهاجرين جدد، على متن سفينة فيلوس، وانطلقت السفينة من ميناء فارنا البلغاري، وعلى متنها 360 مهاجراً سرياً[4]، لكن لم يستطع الصهاينة إنزال المهاجرين؛ لوجود خلاف على متن السفينة حول مَن يكون قائدها[5].

ورغم ذلك الخلاف، تمكنت السفينة من إنزال 50 راكباً عن طريق السباحة، وتنقلت السفينة لعدة أيام حول الشاطئ، وانتظرت اللحظة المناسبة لإنزال ركابها لكن محاولاتها باءت

---

(1) يرى الباحث، أنه من الأفضل استخدام تعبير (الهجرة السرية) بدلاً من مصطلح الهجرة غير الشرعية؛ لأن تلك الهجرة اتسمت بصفة التسلل، والتخفي، ولأن الهجرة التي سمحت بها سلطات الانتداب هجرة غير شرعية هي الأخرى.

(2) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين، ص 221؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 551؛ السفري، عيسى : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 223.

(3) كيستر، يوسف : هجرة على الرغم من (بالعبرية)، ص 33؛ السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 43؛ تلمي، أفرايم : في الدفاع والصراع (بالعبرية)، ص 28.

(4) ليفيمان، يوسي : يوميات فيلوس (بالعبرية)، ص 11.

(5) بن حور، إلياهو : الخروج من الجدار (بالعبرية)، ص 59.

بالفشل[1]، فعادت السفينة إلى اليونان؛ لتتزود بالفحم، ثم عادت إلى شاطئ فلسطين أمـــام كفـــار فيتكين، وحاولت إنزال الركاب على شاطئ تل أبيب، لكن لم تنجح؛ بسبب الأمواج التي أجبرتها على العودة إلى اليونان[2].

أدت تلك العمليات المستمرة للهجرة السرية عبر البحر إلى غضب العرب، لكن المندوب السامي آرثر واكهوب، تدارك الأمر، فشكل لجنة لدراسة أوضاع الشرطة البحريـــة، وإعطائهـــا الصفة القانونية، وقد رفعت اللجنة تقريرها في 24 كانون ثانٍ (يناير) عـــام 1935م، وتـــضمنت توصياتها تشكيل الشرطة البحرية بشكلها القانوني اعتباراً من الأول من نيـــسان (أبريـــل) عـــام 1935م، وتشمل وظائفها أعمال المرور، وحراسة السكة الحديدية، وبوابـــات الميـنـــاء (حيفـــا) وأرصفته، والمخازن، والشاطئ، ورصيف الوقـــود، والأعمـــال الحدوديـــة، ودوريـــات خفـــر السواحل، والتأكيد من رُخص، وتسجيل قوارب صيد السمك، ورُخص عمال الميناء[3].

وبشكل عام، فقد اقتصر عمل الشرطة البحرية في منطقة محدودة حول حيفا، ولم تكـــن لها القدرات الكافية من ناحية العدد، والإمكانيات لمراقبة الساحل الفلسطيني، الذي يمتد لأكثر من 250كم على ساحل البحر المتوسط، ورغم تلك الإجراءات الضعيفة، اســـتمر طوفـــان الهجـــرة الصهيونية السرية، ووصل قمته في عام 1935م[4].

يرى الباحث أن اعتراض الحكومة البريطانية على قيام العـــرب بحراســـة الـــسواحل، والحدود، وتشكيل الشرطة البحرية للقيام بذلك، نابع من حرصها على احتواء الغـــضب العربـــي ضد الهجرة السرية؛ ولضمان استمرار الهجرة الصهيونية دون علم العرب، واتضح ذلـــك، مـــن خلال تمكن الصهاينة من إدخال العديد من المهاجرين الصهاينة بطريقة سرية عبر البحر، فنجـــد أن الرحلة الأولى لسفينة فيلوس نجحت في إنزال معظم ركابها دون مضايقة من الشرطة، وفـــي رحلتها الثانية، لم تتمكن من إنزال معظم ركابها؛ لوجود خلاف على متن السفينة، وفـــشلها فـــي

---

(1) ليفيمان، يوسي : يوميات فيلوس (بالعبرية)، ص 11؛ تلمـــي، أفـــرايم ومنـــاحيم : معجـــم المـــصطلحات الصهيونية، ص 168؛ كيستر، يوسف : هجرة على الرغم من (بالعبرية)، ص 33.

(2) بن حور، إلياهو : الخروج من الجدار (بالعبريـــة)، ص 59–60؛ ليفيمـــان، يوســـي : يوميـــات فيلـــوس (بالعبرية)، ص 11.

(3) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 373.

(4) اتخذت الهجرة السرية في تلك الفترة أشكالاً عدة، للدخول إلى فلسطين منها : الألعاب المكابية، والمعارض، والسياحة، والزواج الصوري، ورجال الدين، والمغامرة، وسيتم الحديث عن ذلك إن شاء الله بالتفصيل لاحقاً. (خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 788–793).

رحلتها الثالثة كان بسبب الأمواج، أما سفينة أونيون اليونانية، تمكنت من إنزال معظم ركابها، وبذلك لم يكن للشرطة البحرية أي دور في إفشال الهجرة السرية.

ثانياً : تسريح الفيلق اليهودي :

انطلقت دعوات لتسريح الفيلق اليهودي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وتوقيع الهدنة بين تركيا وبريطانيا (سيفر) (Severs)[1]، بدأت السلطات البريطانية بتسريح الفيلق على نطاق ضيق، بعد شهرين من توقيع الاتفاقية[2]. أصابت فكرة تسريح الفيلق اليهودي جابوتنسكي بخيبة أمل، لذا اقترح على البعثة الصهيونية لفلسطين (Zionist commission to Palestine)، في 9 كانون ثانٍ (يناير) عام 1919م، إرسال برقية لقادة المنظمة الصهيونية في لندن؛ لإقناع الحكومة البريطانية، التخلي عن فكرة تسريح الفيلق اليهودي[3]، ولم تكن فكرة تسريح الفيلق نابعة من الحكومة البريطانية فقط، بل إن كثير من اليهود أيدوا تلك الفكرة، فقد كان عدد الفيلق اليهودي خمسة آلاف جندي، غير أن ذلك العدد سرعان ما تضاءل، عندما أصرّ المتطوعون من يهود الولايات المتحدة، وبريطانيا على العودة إلى بلادهم، الأمر الذي دفع أعداد كبيرة من المتطوعين اليهود في فلسطين إلى ترك تلك الكتائب، والعودة إلى مستوطناتهم وبيوتهم[4].

وفي صيف عام 1919م، أرسل جابوتنسكي رسالة إلى الجنرال اللنبي؛ لبحث مسألة تسريح الفيلق اليهودي معه، جاء فيها : "تعلمون اهتمامي بكل من الفيلق اليهودي، والكتائب اليهودية، واليوم فلقد اضطررت أن أشاهد كيف تحطم عملي إلى أشلاء، تحت الضغط الذي لا يمكن احتماله من الفشل، واليأس، والعهود المنكوثة، والعداء (للسامية) التي تستشري في كل المجالات العسكرية، والإدارية، والرأي العام يعتقد أنك عدو للصهيونية بصفة عامة، والفيلق اليهودي بصفة خاصة، ومن جانبي أحاول أن أظهر أن هذا الاعتقاد غير صحيح، وأن هذه الأمور تحدث دون علمك، وأن هناك سوء تفاهم، وأن الموقف مع ذلك يمكن إصلاحه، وعلى

---

(1) معاهدة صلح قبلتها تركيا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى في العاشر من شهر آب (أغسطس) عام 1920م، لكنها لم تبرم على الإطلاق، وقد نصت على إعطاء تراقيا والجزر التركية في بحر إيجة إلى اليونان والاعتراف بكل من سوريا والعراق كمناطق خاضعة للانتداب، وباستقلال شبه الجزيرة العربية وأرمينيا، إضافةً إلى اعتبار مضائق البوسفور والدردنيل مناطق مجردة من السلاح تحت إدارة عصبة الأمم، لكن حكومة كمال أتاتورك الجمهورية رفضت القبول بشروط المعاهدة، وعمدت إلى إخراج اليونانيين من آسيا الصغرى، ثم أصر على تسوية جديدة تكون أكثر اعتدالاً، فتحققت التسوية في معاهدة لوزان عام 1923م. (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون : موسوعة السياسة، ج3، ص409).

(2) Pail, Meir: From Hashomer to the Israel defense forces, www.us-israel.org.

(3) عبد الظاهر، محمود : الصهيونية وسياسة العنف، ص 124.

(4) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 84.

أمل الإصلاح، وكما حدث في المحاولة الأخيرة لوقف عملية تهديد الصداقة الإنجليزية، اليهودية في العالم، فإنني أستعطفك في منحي شرف مقابلتك شخصياً، والحديث معك بـــصراحة"، ولكـــن اللنبي رفض مقابلته[1].

ومع ذلك، استمر الفيلق في تدريباته، وأعيد ترتيبه، فقد جُمع من تبقى من الكتائب الثلاثة في كتيبة واحدة أواخر عام 1919م، عُرفت باسم (الكتيبة اليهوديـــة الأولـــى) (First Judens)، واختارت الشمعدان[2] ذا السبعة أعمدة شعاراً لها، وكتبت تحت كلمة (كـــديماه) "إلـــى الأمـــام"، ونظمت في صرفند، تحت قيادة مارغولين، لكن تلك الكتيبة لم يستمر وجودهـــا طـــويلاً، فقـــد اشترك جنودها في أحداث عام 1920م[3].

وفي أواخر شهر تموز (يوليو) عام 1920م، أمر رئيس الإدارة العسكرية مـــوني فـــي فلسطين، إرسال الكتيبة إلى القنطرة، وتسريحها[4]، بيد أن الجنرال اللنبي لم يوافق علـــى ذلـــك، وأوصى أن يتم التعامل مع الجنود اليهود بالطريقة المعتادة عن طريق الـــسلطات العـــسكرية[5]، لكن المندوب السامي؛ هربرت صموئيل أمر بتسريح جميع جنود الكتيبة اليهودية الأولى في آذار (مارس) عام 1921م، وتم التسريح بالفعل في أيار (مايو) عام 1921م[6].

استفادت الحركة الصهيونية من إنشاء الفيلق اليهودي رغم تسريحه نهائياً عـــام 1921م، فقد عزز فكرة جابوتنسكي "أن قطرة دم واحدة أهم من برميل نبيذ من كرون البراون روتشيلد"، فرغم أن الفيلق لم يكن جيشاً كبيراً، لكنه كان خطوة على الطريق، وتمهيداً لإنشاء الهاغاناة[7].

كما خرج من بين جنودها عدد لا بأس به من الزعماء السياسيين، والعسكريين الصهاينة.

---

(1) عبد الظاهر، محمود : الصهيونية وسياسة العنف، ص 127-128.

(2) الشمعدان : يزعم الصهاينة أن الشمعدان السبعة أعمدة، جزء من أدوات هيكـــل ســـليمان. (تلمـــي، أفـــريم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 284).

(3) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 29؛

Pail, Meir: From Hashomer to the Israel defense forces, www.us-israel.org.

(4) Lucus, Nouh: The modern history of Israel, P. 169.

(5) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 268.

(6) الخالدي، وليد : بناء الدولة اليهودية، ص 71؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 84.

(7) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 29-30.

ثالثاً : تسليح المستوطنات :

عملت سلطات الانتداب على تزويد المستوطنات الصهيونية بالسلاح؛ لحماية أنفسهم من هجمات العرب، وبدأ ذلك، في نيسان (أبريل) عام 1920م، عندما كان التوتر على أشده في الجليل[1]، فاستدعى كوكس؛ حاكم الجليل، المدعو يوسف نحماني، وحذره من عمليات هجومية مقبلة، وقام بتسليمه مائتي بندقية، ورشاشين من المخزن التابع لشرطة طبريا، ثم أخرج السلاح بسرعة دون علم الشرطة العرب، ووزعت على المستوطنات الصهيونية[2]، وعقب اضطرابات أيار (مايو) عام 1921م، زودت سلطات الانتداب المستوطنات الصهيونية بصناديق الذخيرة المختومة، التي وُضعت تحت إشراف مخاتير المستوطنات، بحيث يتم استخدامها عند الاعتداء عليها من العرب، وبالتنسيق مع سلطات الانتداب[3].

كان ضابط الجندرمة المحلي، يقوم بكسر الأقفال، وفتح صناديق السلاح لتشحيمها، وتنظيفها، كل شهرين مرة، وكان عدد البنادق في كل مستوطنة مختلف عن الأخرى، وذلك بحسب حجمها، وبعدها عن محطة الشرطة، والوضع الأمني في المنطقة المحيطة بها[4]، وكانت فكرة تزويد المستوطنات بصناديق الأسلحة والذخيرة حلاً طرحته السلطات بديلاً عن وجود أية قوة عسكرية صهيونية؛ لذا طالب المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل بتفكيك منظمة الهاغاناة السرية[5].

وقد استمرت سلطات الانتداب في دعم الصهاينة بالسلاح، حتى امتلك الصهاينة عام 1924م، 817 قطعة سلاح، بمعدل 10 قطع لكل تجمع سكني صهيوني[6]، وزودتهم السلطات بعربات مصفحة، وطاقم صيانة لتلك العربات[7]، وفي حزيران (يونيو) عام 1924م، قررت الحكومة البريطانية، سحب صناديق الأسلحة المختومة تدريجياً حتى نهاية عام 1926م، من المستوطنات الصهيونية، بحجة أن سلطات الانتداب، عازمة على رصف الشوارع المؤدية إلى تلك المستوطنات، بحيث تستطيع القوات العسكرية والشرطة الاستجابة بسرعة إلى النداءات

---

(1) بدر، حمدان : دور منظمة الهاغاناة، ص 15.

(2) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 35.

(3) عميكام، بتسلال، وآخرون : الإنعاش في ظل البريطانيين، ج5، ص 49؛ صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 243.

(4) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 61.

(5) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 39؛

Lucus, Noah: The modern history of Israel, P. 172.

(6) عميكام، بتسلال، وآخرون : الإنعاش في ظل البريطانيين (بالعبرية)، ج5، ص 49.

(7) Ben-Gurion, David: Rebirthe and density of Israel, P. 98.

الاستغاثية في حالة الطوارئ[1]، لكن بقيت بعض الصناديق في المستوطنات الصهيونية، استخدمت أثناء اندلاع ثورة البراق عام 1929م[2]، وقد اعترف وكيل وزارة المستعمرات (لين)، في تصريح له أمام مجلس العموم في 13 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1929م، أن 16 أو 17 مستوطنة صهيونية كانت لا تزال تحتفظ بتلك الأسلحة عند اندلاع ثورة البراق عام 1929م[3].

وعقب انتهاء ثورة البراق عام 1929م، التي أثبتت ضعف الشرطة في حماية المستوطنات الصهيونية، قررت سلطات الانتداب، تسليم 587 بارودة للمستوطنات الصهيونية، والاحتفاظ بها في مستودعات مقفلة[4]، وطلب الصهاينة من دوبيغين في تشرين أول (أكتوبر) عام 1929م، السماح لهم إدخال السلاح في صناديق مقفلة لكل المستوطنات الصهيونية بكمية تتناسب مع حجمها، وعدد سكانها، ويجب أن يكون ذلك السلاح عسكرياً، وليس بنادق صيد، وفي حال لم يكن السلاح عسكرياً فلن يقبل به الصهاينة نهائياً[5].

أرسل المندوب السامي؛ تشانسلور في 23 آذار (مارس) عام 1930م، برقية إلى وزير المستعمرات الصهيوني، مؤكداً أنه من المستحيل الاستغناء عن صناديق السلاح، وطرح نظاماً لحماية المستوطنات تضمن استخدام 433 شرطياً أغلبهم بريطانيون، واستخدام 104 شرطياً بريطانياً؛ لحماية الصهاينة في الأحياء والمدن، كما تضمن توزيع 120 مستوطنة صهيونية على 37 مجموعة، وكان لثمانية وعشرين مجموعة منها مراكز شرطة دائمة في المستوطنات الأنسب في كل مجموعة، أما البقية فتتم حمايتها من أقرب مركز شرطة لها[6]، كما بدأت سلطات الانتداب، عقب صدور الكتاب الأبيض عام 1930م، توزيع الأسلحة والعتاد على المستوطنات الصهيونية، بحجة الدفاع عن النفس[7].

وفي نيسان (أبريل) عام 1931م، قامت سلطات الانتداب، بإعادة تجهيز مخازن السلاح المختومة، وسلمت صناديق من الذخيرة، والبنادق إلى مخاتير عدد من المستوطنات، وكلفت

---

(1) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 243-244.

(2) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 61.

(3) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 244.

(4) كمرلنغ، باروخ، وفعدال، يؤئيل : الفلسطينيون صيرورة شعب، ص 144؛ ليف عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (بالعبرية)، ص 41.

(5) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 98.

(6) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 399-400.

(7) الصغير، زياد : ثورة فلسطين، ص 28.

بعض المدربين الإشراف على تدريب الصهاينة على استخدام السلاح[1]، واعترفت السلطات البريطانية في بلاغها الرسمي في 27 حزيران (يونيو) عام 1931م، بذلك، مشيرةً إلى تسليح عدد من المستوطنات الصهيونية المنعزلة ببنادق (جريير) موضوعة في صناديق السلاح؛ لاستخدامها بقصد الدفاع عن أمنها عند الضرورة[2].

وقد أدت عملية التسليح تلك، إلى موجة غضب فلسطينية، ففي 29 حزيران (يونيو) عام 1931م، رفع رئيس اللجنة التنفيذية؛ موسى كاظم الحسيني، كتاباً إلى المندوب السامي، تشانسلور، احتج فيه على تمادي الحكومة في تسليح الغرباء الذين رمت تلك البلاد بهم، وتعليمهم طرق قتل أهلها[3]، كما هدد الشيخ عبد القادر المظفر الحكومة البريطانية، بعدم دفع الضرائب، إذا استمرت في تسليح اليهود[4]، لكن سلطات الانتداب أغفلت النداءات العربية، عندما أكد المستر شيلز؛ ممثل الحكومة البريطانية في لجنة الانتدابات الدولية، أثناء انعقاد دورتها العشرين في 17 حزيران (يونيو) عام 1931م، على ضرورة حماية المستوطنات الصهيونية، ودعمها بالسلاح[5].

وفي آب (أغسطس) عام 1931م، عقد العرب مؤتمراً في نابلس، استنكروا فيه تسليح سلطات الانتداب للصهاينة، وطالبوا بجمع السلطات الأسلحة[6]، وفي 17 من الشهر نفسه، قررت اللجنة التنفيذية إعلان الإضراب يوم 23 آب (أغسطس) عام 1931م، احتجاجاً على تسليح الصهاينة[7].

رغم استمرار الاعتراض العربي، صرح المستر هاملتون (Hamilton)؛ وكيل وزارة المستعمرات في 7 كانون أول (ديسمبر) عام 1931م، أن من حق المندوب السامي، اتخاذ أي إجراء؛ لضمان الحماية، والأمن في فلسطين، وذلك رداً على سؤال بشأن السماح للصهاينة بحمل السلاح، وفي 9 آذار (مارس) عام 1932م، تعهد المستر كنليف ليستر، وزير المستعمرات، أن تبذل حكومة فلسطين العناية اللازمة لحماية سكان المستوطنات الصهيونية[8].

---

(1) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1036.
(2) صالح، محسن: القوات العسكرية والشرطة، ص 400؛ السنوار، زكريا: منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 132.
(3) الصغير، زياد : ثورة فلسطين، ص 29.
(4) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 400-401.
(5) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 336.
(6) زعيتر، أكرم : وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص 358-360.
(7) زقوت، ناهض : وثائق القضية الفلسطينية، ج1، ص 508.
(8) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 336-337؛ السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 132.

لم يكتفِ الصهاينة بدعم سلطات الانتداب لهم بالسلاح، بل قاموا بشراء الأسلحة من جنود الجيش البريطاني، عن طريق إغرائهم بالأموال الطائلة، فقد نظر القاضي البريطاني في القدس في قضية إغراء ثلاثة من الصهاينة الضابط هيتربينغ ببيع عدد من البنادق لهم مقابل مال كثير، وتسجيل اسمه في كتاب محفوظ؛ لمساعدة الصهاينة، وتقديم الضمانات له، وحينما أعلم رؤساءه البريطانيين، طلبوا منه الاستمرار في العمل إلى النهاية[1].

وارتفع عدد البنادق التي امتلكها الصهاينة من ألف بندقية عام 1929م، إلى 6 آلاف بندقية قبل عام 1936م[2].

مما سبق يتضح أن الصهاينة استفادوا كثيراً من اعتداءات الثوار العرب عليهم، فقد تذرعوا بالضعف، والحاجة إلى الحماية، فحصلوا على صناديق الأسلحة والذخيرة، وضمنوا تدريباً عسكرياً لعدد كبير منهم بصفة قانونية، وتحت الحماية البريطانية؛ مما كان له أثره الأمني والعسكري لاحقاً.

رابعاً : تهريب الأسلحة، وسرقتها :

لم يكتف الصهاينة بكمية الأسلحة التي منحتها سلطات الانتداب لهم، فعمدوا على تهريب الأسلحة، وسرقتها بعدة طرق، من المخازن البريطانية.

1) تهريب الأسلحة :

سعى وايزمان؛ رئيس المنظمة الصهيونية، إلى تهريب، وتسليح المنظمات الصهيونية، خاصةً بعد الاضطرابات التي وقعت في يافا عام 1921م، بين العرب والصهاينة[3]، واتخذت عمليات تهريب الأسلحة أشكالاً عدة، مستغلين تغاضي سلطات الانتداب عن ذلك[4]، وأشارت تقارير الحكومة البريطانية إلى أن الحكومة كانت تدرك تماماً، عمليات تهريب الأسلحة وتغافلها عنها[5]، ورغم ذلك، تمكنت سلطات الانتداب من ضبط بعض المحاولات، ففي 18 كانون أول (ديسمبر) عام 1921م، ضبطت محاولة تهريب 300 مسدس، وكمية من الذخيرة في ميناء حيفا، مرسلة بصفة أدوات زراعية باسم يتسحاق روزنبرغ، من شخص نمساوي يدعى ج. فلينجر، وكانت المسدسات مخبأة في خلايا نحل، وأسطوانات من الصلب، فأصبح يقيناً لدى عرب

(1) الصغير، زياد : ثورة فلسطين، ص 29.

(2) أفيدور، يوسف : تنظيم الهاغاناة في أحداث 1929م (بالعبرية)، ص 29.

(3) الصغير، زياد : ثورة فلسطين، ص 27-28.

(4) الكيلاني، هيثم : المذهب العسكري، ص 73.

(5) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 180.

فلسطين أن هناك عملية منظمة لجلب السلاح[1]، الأمر الذي دفع الجمعية الإسلامية المسيحية في حيفا إلى إرسال مذكرة احتجاج، للمندوب السامي؛ هربرت صموئيل في 20 كانون أول (ديسمبر) عام 1921م، على عملية التهريب، مشيرةً إلى أن تلك الأسلحة مرسلة لأحد أركان الصهيونية في فلسطين "وفي يقيننا أن ما لم يكتشف أكبر مما ظهر"[2].

وذكر ريشموند أن يتسحاق بن تسفي ألقى خطاباً بعد يومين من حادثة أسلحة روزنبرغ في حيفا، أمام حزب أحدوت هاعفودا (Ahdut Ha Avodah) في يافا شدد فيه على الحاجة إلى قوة دفاع صهيونية مسلحة في فلسطين، وفي الوقت نفسه حثت المنظمة الصهيونية في فيينا المهاجرين الصهاينة على جلب الأسلحة إلى فلسطين[3]، وقد نجحت تلك المطالب في إقناع الصهاينة في الاستمرار في عملية تهريب الأسلحة، لكن سلطات الانتداب ضبطت في 13 شباط (فبراير) عام 1922م، كمية أخرى من الأسلحة المهربة، مكونة من 35 مسدساً، 95 صندوقاً من العتاد، والذخيرة، الأمر الذي دفع الشخصيات الفلسطينية في القدس إلى تقديم مذكرة احتجاج، نعت فيها سلطات الانتداب تبرئة روزنبرغ من تهمة تهريب السلاح، وذكرت أن : "الإدارة تنظر لتهريب الأسلحة من الصهاينة بعين الاستحسان"[4].

وفي عام 1922م، نشطت عملية تهريب الأسلحة للصهاينة، بعلم وزارة المستعمرات، ومع ذلك لا توجد إشارة إلى أن إدارة فلسطين اتخذت أية إجراءات فعالة لوقف عملية التهريب، وأوضحت تقارير الإدارة البريطانية، أنها لم تستهجن تهريب الأسلحة، وإنما كان اعتراضها ينصب على أن ذلك التهريب حدث دون الشكليات اللازمة، واعتبرت الإدارة أن من الحماقة، واللاجدوي التفتيش عن الأسلحة[5].

ومن جانب الحركة الصهيونية شجع ذلك، كل من : يوسف هيخت؛ رجل الهجرة الثانية، وبعض أعضاء هاشومير (الحارس)، وإلياهو غولومب، ودوف هوز، وشاؤول مائيروف (أفيغور)، على تهريب السلاح من أوروبا إلى داخل فلسطين، وجهزوا أماكن خاصة؛ لإخفاء الذخائر، والسلاح المهرب، وكانوا يضعون البنادق، والمسدسات، وذخائرها داخل مجارة طواحين تم تشكيلها خصيصاً، أو داخل أرضيات برادات الثلج المزدوج[6].

---

(1) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 242؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1011.

(2) زقوت، ناهض : وثائق القضية الفلسطينية، ج1، ص 211.

(3) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 181.

(4) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 278.

(5) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 181.

(6) ناؤور، مردخاي، وغلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (بالعبرية)، ص 258.

كما اهتمت مجموعة هكيبوتس (داخل الهاغاناة) بشراء الأسلحة وتهريبها أيضاً، وأقامت لذلك مخزناً كبيراً على عمق خمسة أمتار، وعلى مساحة ثلاثين متراً مربعاً، ووضع فيه 300 بندقية، وعشرات المسدسات، و6 رشاشات، وآلاف الطلقات، وكان ذلك في كفار جلعادي[1].

وفي عام 1927م، سهلت سلطات الانتداب عمليات تهريب السلاح للصهاينة، عندما وصلت إرسالية كبرى من السلاح أفرغت في حيفا[2]، كما حصل الصهاينة في الفترة ما بين عامي 1922-1928م، على بعض الأسلحة المهربة من مستودعات الأسلحة الأمريكية[3].

وعقب أحداث ثورة البراق عام 1929م، حاولت المنظمات الصهيونية امتلاك أكبر قدر ممكن من السلاح؛ لتحقيق أهدافها؛ لأنها اعتبرت أن الاعتماد على سلطات الانتداب غير كافٍ لحمايتهم، فتمكن يوسف فاين من شراء كميات كبيرة من الأسلحة من خارج فلسطين عبر الحدود، رغم وجود الشرطة، وسلاح الحدود، وأوصلها إلى مخازن المنظمات الصهيونية، وعبر عن ذلك شاؤول أفيغور بقوله : "الآن يسمح القول على الملأ، في تلك الأشهر العكرة الأولى، بعد أحداث عام 1929م، كانت عملية الشراء ليوسف فاين العملية التي أدخلت أغلب السلاح إلى مخازن المنظمات الصهيونية في طبريا، ودغانيا، ومن هنا وزعت بالعربات، والسيارات إلى كل أماكن البلاد (فلسطين)"[4].

وفي 15 آذار (مارس) عام 1930م، اكتشفت سلطات الانتداب في جمرك ميناء حيفا شحنة من الأسلحة المهربة، مكونة من 149 بندقية ومسدس، وحوالي 58 ألف رصاصة، جاءت باسم تاجر صهيوني اسمه موشين، بواسطة بنك صهيوني، وقد أطلق سراح الصهيوني الذي وردت له الشحنة في اليوم نفسه بكفالة، وطمست معالم الجريمة، ولم يعرف أحد بعد ذلك مصير تلك القضية[5]، كما تمكن مأمور جمرك حيفا، أثناء معاينته البضائع الواردة إلى فلسطين من أوروبا، الاشتباه بخمس خزائن حديدية، واردة باسم البنك اليهودي، مع أحد الصهاينة، ويدعى بن ناحوم، وبعد فتح الصناديق في حضور مدير جمرك حيفا، ومندوب دائرة الشرطة، وُجدت كمية من الذخائر، والأسلحة في الصناديق، وعددها 150 بندقية، و50 ألف رصاصة، ولم تتخذ سلطات الانتداب أية إجراءات لحماية الموانئ، والشواطئ من تكرار عمليات مشابهة[6].

---

(1) بن حور، إلياهو : الخروج من الجدار (بالعبرية)، ص 35-36؛ ليف عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (بالعبرية)، ص 21-22.

(2) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1035-1036.

(3) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 75؛
Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 20.

(4) أفيغور، شاؤول : مع جيل الهاغاناة (بالعبرية)، ص 187-188.

(5) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 397.

(6) الصغير، زياد : ثورة فلسطين، ص 28-29.

وبقدوم المندوب السامي؛ آرثر واكهوب عام 1931م، تفنن الصهاينة في عمليات تهريب الأسلحة[1]، فقد تمكن الصهاينة عام 1933م، من ترتيب تهريب كمية من الأسلحة في صفائح اسمنتية من بلجيكا، على شكل إرساليات احتوت الإرسالية الأولى على 200 صفيحة معبأة بالسلاح، وأخرى بها 200 طن، وصلت على شكل سلات، وفرغت في يافا، وأدخلت بعد ذلك إلى مخازن منظمة الهاغاناة[2]، ووصلت عام 1935م، شحنة أسلحة، شملت مسدسات ماوزر، ورصاصاً، وأسلحة أخرى للهاغاناة عبر ميناء يافا، ونقلت منه إلى غوش دان، وقد بذل رجال جهاز الاستخبارات في الهاغاناة (هشاي) جهوداً في التهيئة عند تفريغ الصفائح، حيث تسامروا مع ضباط الشرطة والتحري في يافا، وانهمكوا في شرب الخمر، وفي الوقت نفسه، عبرت يافا سيارات شحن محملة بالصفائح متجهة إلى المخازن[3].

وفي شباط (فبراير) عام 1935م، ضبطت الشرطة البريطانية كميات من السلاح في بيت أحد الصهاينة بالقدس، ويدعى الأدون حاليل، وقد نشرت دائرة الشرطة تلك المعلومات بتحفظ؛ حتى توحي إلى المواطنين حرصها على الأمن العام، وحماية المواطنين، بيد أن الصهيوني صاحب السلاح لم يحاكم، وقد أخفيت القضية فيما بعد[4]، وشجع ذلك الصهاينة على الاستمرار في عملية تهريب الأسلحة، فاشترى الصهاينة مئات البنادق دفعة واحدة من تاجر ألماني؛ تمهيداً لإرسالها إلى فلسطين[5].

كما أحضر الصهيوني يتسحاق كتن (Isaac Katan) شحنة سلاح ضخمة من بلجيكا على متن سفينة (اليوبولد الثاني) في 16 تشرين أول (أكتوبر) عام 1935م، إلى ميناء يافا، واكتشفت الشرطة البحرية تلك الشحنة بالصدفة، أثناء نقل الشحنة من الميناء، وظهر من أحد البراميل المتشققة بعض الأسلحة، فقامت سلطات الجمارك والشرطة بالتحقيق في الأمر، واكتشفت أن هناك 359 برميلاً من أصل 537 تحتوي ذخيرة وسلاحاً، وأن تلك الشحنة تكونت من 344 قطعة سلاح، و500 حربة، و400 ألف رصاصة[6]، وحسب تقرير الشرطة، تبين أن

---

(1) الصغير، زياد : ثورة فلسطين، ص 51-52.

(2) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 74.

(3) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 133.

(4) الصغير، زياد : ثورة فلسطين، ص 51-52.

(5) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 74.

(6) ناؤور، مردخاي، وغلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (بالعبرية)، ص 64؛ ليف عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (بالعبرية)، ص 62-63؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1035.

يتسحاق كتن ليس اسماً حقيقياً، وأنه غادر فلسطين فور اكتشاف الأمر، فدفع ذلك العرب إلى القيام بإضراب شامل في كل أنحاء فلسطين، يوم 26 تشرين أول (أكتوبر) عام 1935م[1].

وعلق بن حور على عملية شراء، وتهريب الأسلحة من الخارج إلى فلسطين "بصورة عامة كانت تتم عملية شراء الأسلحة دون عقبات"[2]، كما أحضر الصهاينة بين عامي 1933-1935م، حقائب فيها مسدسات، وذخائر من إيطاليا، كان يصل 24 حقيبة كل أسبوع[3].

2) سرقة الأسلحة :

لم يكتفِ الصهاينة بعمليات تهريب السلاح فقط، بل قاموا بسرقة السلاح من مخازن الأسلحة التابعة للجيش البريطاني من صهاينة عملوا ضمن القوات البريطانية، بمعاونة بعض رجال الشرطة الصهاينة الذين كانوا يعملون ضمن الشرطة البريطانية[4]، كما استخدم الصهاينة الذين كانوا يخدمون في شرطة تل أبيب، سيارات الشرطة البريطانية لنقل السلاح الذي كانت تتم سرقته من المخازن البريطانية[5].

وأثناء اندلاع الأحداث عام 1921م، جاء شالوم بحتار، وسعديا شوشاني إلى ناحوم روفوفورت في شرطة تل ابيب، وقالا له : "نحن من الهاغاناة نريد سلاح"، وروى روفوفورت ما حدث : "رأيت الوضع، وبعد تفكير قصير ذهبت للضابط الإنجليزي اتكيناس، وادعيت أمامه أنه لا يمكن الحفاظ على النظام في تل أبيب دون سلاح، وأنني مُصِر على أن يبعثوا لي السلاح اللازم، ونتيجة لإفراطه في الشرب حتى الثمالة، ودون أن يفكر في النتائج أعطاني بطاقة لمخزن الأسلحة، أسرعت مع البطاقة، وبرفقة اثنين من رجال الشرطة الصهاينة للمخزن، كان المسؤول عن المخزن الشرطي الصهيوني زينغر، أخذ البطاقة حيث اكتشفت أن كمية الأسلحة غير محددة، سرّ من ذلك، وأسرع بشحن السيارات بأفضل الموجود، وسافرت مسروراً مع تلك الشحنة الثمينة إلى تل ابيب، دخلت لشارع هرتسل، واتجهت لشارع ليلبنبلوم الذي يتجه إلى محطة الشرطة، وخرجنا من سيارة، وبيدنا فقط قطعة سلاح واحدة؛ لتظهر للعيان، وفي آخر

(1) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 579؛ صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 398.

(2) بن حور، إلياهو : الخروج من الجدار (بالعبرية)، ص 63.

(3) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 74.

(4) Lucus, Noah: the modern history of Israel, P. 172.

(5) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 73.

الشارع تركنا السيارات حيث أسرع إليها رجال الهاغاناة، الذين كانوا ينتظـرون فـي الـشارع القريب، ووصل السلاح إلى غايته"[1].

وفي بلدة تسيمح كان عدد من الجنود، يقومون بـسرقة الـسلاح، والـذخائر للهاغانـاة الصهيونية، وعلى رأسهم عضو هاشومير تسفي وولف، وعندما كان رجال الـشرطة يخرجـون في إجازة، كانوا يخرجون من المخازن السلاح، والذخائر، والخرائط العسكرية، وينقلـون تلـك الحمولة الثمينة إلى شتورمان في عين – حرود، أو لشاؤول مائيروف (أفيغور) فـي مجموعـة كنيرتٍ (طبريا)، واستمرت عملية التهريب تلك للسلاح حتى قام شرطي يهودي، وأخبـر عنهـا قائده الإنجليزي، وقد بدأت الشكوك تزداد لدى قيادة الشرطة البريطانيـة، أن رجـال الـشرطة الصهاينة، قد سرقوا الرصاص من المخازن، وأرسلوها إلى المستوطنات الـصهيونية[2]، لكـن سلطات الانتداب، اعتبرت أن من الحماقة، واللاجدوى التفتيش عن الأسلحة، والرصـاص؛ لأن ذلك يسبب الإزعاج والإثارة[3].

ويرى الباحث، أن سلطات الانتداب كانت تعرف عمليات التهريب للـسلاح، والـذخيرة التي قام بها الصهاينة، وسرقة السلاح من مخازن السلطات البريطانية، إلا أنها لـم تقـم بأيـة إجراءات تحد من ذلك، بل قامت في كثير من الأحيان بتسهيل تلك العمليات.

(1) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 55-56.

(2) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 59-65.

(3) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 73.

المبحث الثاني

العلاقات البريطانية مع التنظيمات العسكرية الصهيونية

أولاً : علاقات السلطات البريطانية بالتنظيمات العسكرية الصهيونية :

1- علاقة الحكم العسكري مع هاشومير (الحارس) 1918-1920م.

2- علاقة الانتداب مع الهاغاناة.

3- علاقة الانتداب مع (الهاغاناة ب) (إتسل).

ثانياً : التعاون الصهيوني البريطاني في التصدي للثورات الفلسطينية :

1- التعاون الصهيوني البريطاني في قمع مقام النبي موسى عام 1920م.

2- التعاون الصهيوني البريطاني في قمع ثورة يافا عام 1921م، وأحداث تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1921م.

3- التعاون الصهيوني البريطاني في قمع ثورة البراق عام 1929م.

4- التعاون الصهيوني البريطاني مع مظاهرة عام 1933م.

5- التعاون الصهيوني البريطاني ضد ثورة الشيخ عز الدين القسام عام 1935م.

أولاً : علاقات السلطات البريطانية بالتنظيمات العسكرية الصهيونية :

أثناء اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914-1918م) ظهر التعاون الصهيوني البريطاني في المجال العسكري، عندما انضم عدد من عناصر منظمة هاشومير (الحارس) إلى صفوف القوات البريطانية، وعقب انتهاء الحرب، تم حل منظمة هاشومير عام 1920م، وكوّن الصهاينة منظمة دفاع ذاتي (هاغاناة)، لكن سلطات الانتداب عارضت ذلك، إلا أن الصهاينة أنشأوا تلك المنظمة، رغم علم سلطات الانتداب بوجودها، وأماكن تدريبها، لكنها تغاضت عن ذلك، وعقب انتهاء أحداث ثورة البراق عام 1929م، حدث خلاف داخل منظمة الهاغاناة، أدى إلى تكون منظمة صهيونية عرفت باسم (هاغاناة ب) (إتسل) عام 1931م، وتباينت العلاقة البريطانية مع الهاغاناة والهاغاناة (ب).

1) علاقة الإدارة العسكرية مع هاشومير (الحارس) 1918-1920م :

ظهر التعاون بين السلطات البريطانية، ومنظمة هاشومير (الحارس)، أثناء اندلاع الحرب العالمية الأولى، عندما انضم عدد من عناصرها إلى صفوف القوات البريطانية[1]، وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى عام 1918م، وسيطرت القوات البريطانية على الجليل، قرر أعضاء هاشومير (الحارس) الانخراط في صفوف القوات البريطانية بصورة رسمية؛ للمساهمة في حماية المستوطنات الصهيونية[2]، وأقاموا لجنة خاصة للاهتمام بالأمور الأساسية المتعلقة بمكانة عناصرها داخل القوات البريطانية، كي لا يشعر عناصرها أنهم وحدهم، بل هناك من يمكن التوجه إليه عند الحاجة، وقد كان لعناصر هاشومير داخل تلك القوات صدى إيجابياً في المستوطنات الصهيونية[3].

كما حرص قادة هاشومير على الاتصال مع الإدارة العسكرية في فلسطين، لتجنيد عناصرهم داخل الشرطة الراكبة؛ لأنهم وجدوها وسيلة للتواصل مع المستوطنات الصهيونية في الريف والمستوطنات البعيدة عن بعضها البعض[4]، لكن علاقة الإدارة العسكرية لم تستمر طويلاً مع منظمة هاشومير (الحارس)؛ بسبب الخلاف الذي حث داخل منظمة هاشومير أثناء انعقاد

---

(1) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 11.

(2) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 61؛ وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 28-29.

(3) روجل، نيكديمون : المتجهون نحو أرض الشمال (بالعبرية)، ص 95؛ هداني، عفار : حرب شعب (بالعبرية)، ص 242.

(4) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 29.

مؤتمرها في 18 أيار (مايو) عام 1920م، وانتهى بقرار حل المنظمة[1]، وانضمام معظم أعضائها لمنظمة الهاغاناة الصهيونية، التي أنشئت في أعقاب حل هاشومير في العام نفسه[2].

2) علاقة الانتداب مع منظمة الهاغاناة الصهيونية :

دعا الصهاينة عقب احتلال القوات العسكرية البريطانية كل فلسطين عام 1918م، إلى تشكيل قوة دفاع ذاتي؛ لحماية المستوطنات الصهيونية، ففي أواخر عام 1919م، قرر جابوتنسكي إنشاء قوات للدفاع الذاتي، تكون علنية، ومفتوحة للجميع، ومعروفة للسلطات، حتى لو أدى ذلك لاعتقال الكثير من أعضائها؛ لأن في ذلك تأكيد للإعلان السياسي عنها، وانضم إليه موشيه سميلنيسكي[3]، وبنحاس روتنبرغ[4].

قام جابوتنسكي وروتنبرغ بالتقرب من السلطات البريطانية، وطالبا بشكل متكرر بمنح الهاغاناة الصفة القانونية، وتزويدها بالأسلحة، وقد رفع الحاكم العسكري في القدس رونالد ستورز (Ronalld storss)، تلك المطالب للسلطات، مبيناً خطورة الهجمات العربية المحتملة على الصهاينة، وما قد تسببه من إخلالٍ بالأمن العام[5].

كما حرص جابوتنسكي على إعلام السلطات العسكرية البريطانية في فلسطين بأمر إنشاء الهاغاناة، وذكر إلياس جنزبرج (Alias Gensberg)، والذي كان يقف في صف الدعوة الرامية إلى إصباغ السرية على الهاغاناة : "إنه قبل عدة أيام من احتفال المسلمين بذكرى مقام النبي موسى عام 1920م، فإن قوات الدفاع عن النفس، قامت بإجراء العديد من المناورات العسكرية المنتظمة على جبل الزيتون، وأن الكثير من الضباط البريطانيين في مقر الحكومة قد

---

(1) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 20.

(2) تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 160؛ عبد الظاهر، محمود : الصهيونية وسياسة العنف؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 252.

(3) من زعماء الييشوف اليهودي، ولد في كييف بروسيا عام 1874م، وجاء إلى فلسطين عام 1890م، وهو من مؤسسي مستوطنة الخضيرة، غادر الخضيرة عام 1893م، بعد انتشار مرض الملاريا، واستقر في رحوبوت، ونشط في صفوف الحركة الصهيونية، وأبدى رفضه للسياسة التي اتخذتها الحركة إزاء الانتداب البريطاني، وتوفي عام 1953م. (عيلام، يغآل : ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 372–373).

(4) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 241–242؛ عبد الظاهر، محمود : الصهيونية وسياسة العنف، ص 140؛

Lucus, Noah: The modern history of Israel, P. 168-169.

(5) Sicker, Martin: Pangs of the messiah, P. 19; Jewish virtual library: The role of Jewish defense organization of Palestine, www.us-israel.org; Jewish virtual library: The Jewish community under the mandate, www.us-israel.org.

تابعوا تلك المناورات المبكرة، وإن الموقف الرسمي تجاه منظمة الهاغاناة لم يبدُ سلبياً، ولكنه كان على علم من كل الأطراف"[1]، وقد أكد الكولونيل باترسون أن جابوتنسكي قام بإعلام السلطات بوجود الهاغاناة، وطالب بتسليحها[2].

كما طالبت البعثة الصهيونية السلطات البريطانية منح منظمة الهاغاناة الصفة الشرعية، وتزويدها بالسلاح، لكن ذلك الطلب رُفض[3].

خالف بعض الصهاينة فكرة جابوتنسكي، الداعية إلى إعلام سلطات الانتداب بنشأة الهاغاناة، وقد عبر عن ذلك دافيد بن غوريون (D. Ben Gurion)[4]، عندما أراد تشكيل ذلك التنظيم سرياً، ليكون تحت قيادة صهيونية بحتة، تجنباً لتقلبات السياسة البريطانية، وكي تبقى الإدارة العسكرية الصهيونية في تصرف المشروع الصهيوني كلياً[5]، وقد ظل التنظيم سرياً، لكن الحاكم العسكري البريطاني بولز (Pollss) كان يعرف بوجوده[6].

وفي 12 آذار (مارس) عام 1920م، كتب جابوتنسكي رسالة للدكتور وايزمان، جاء فيها: "إن جعل الهاغاناة القوة العسكرية لليشوف[7] قانونية، يمكن تسميته (سياسة الأولوية) ...

---

(1) عبد الظاهر، محمود : الصهيونية وسياسة العنف، ص 141.

(2) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 233-234.

(3) ليف عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (بالعبرية)، ص 16.

(4) زعيم صهيوني، ولد في بولندا، وكان اسمه دافيد غرين، وهاجر إلى فلسطين عام 1906م، درس القانون في استانبول، وعمل في الزراعة، وفي المنظمات شبه العسكرية الصهيونية في المستوطنات، إبان الحرب ذهب إلى الولايات المتحدة، حيث أسّس جماعة الروّاد، وساهم في تكوين الفيلق اليهودي في الجيش البريطاني، ثم عاد إلى فلسطين عام 1918م، وساهم في تأسيس (الهستدروت)، وتولى رئاسته من عام 1921 حتى عام 1932م، وفي عام 1930م، ساهم في تأسيس حزب المباي، وفرض نفسه زعيماً رئيسياً على الحركة الصهيونية في الثلاثينيات بعد أن أخذ يعارض تدريجياً سياسة وايزمان، وانتخب عضواً في اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية عام 1937م، وفي عام 1948م، أعلن قيام الدولة الصهيونية بنفسه، وتولى رئاسة الوزراء مرات عدة، واضطرته فضيحة لافون إلى الاستقالة عام 1955م، وفي عام 1965م، استقال بن غوريون من حزب الماباي، وأنشأ حزب (رافي)، واعتزل السياسة عام 1970م، وتوفي عام 1973م. (الكيالي، عبد الوهاب وآخرون : موسوعة السياسة، ج1، ص 573-574؛ عيلام، يغآل: ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 92-95؛ تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص71-72).

(5) الخالدي، وليد : بناء الدولة اليهودية، ص 74؛

Lucus, Noah: The modern history of Israel, P. 169.

(6) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 58.

(7) كلمة عبرية معناها الاستيطان، وتطلق في الكتابات الصهيونية على التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين قبل قيام الكيان الصهيوني. (الكيالي، عبد الوهاب : موسوعة السياسة، ج7، ص 488؛ تلمي، أفرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص 233).

لكن الإعاقة الآن فقط في اللنبي، وبولز، وجماعتهما؛ لذا يجب العمل على إقناعهم بتغيير آرائهم، أو قطع العلاقات معهم"[1].

فشلت جميع المساعي الصهيونية لإقناع السلطات البريطانية بمنح الشرعية للهاغاناة، في الوقت الذي انضم تحت لواء المنظمة ما بين 200–300 عنصر، وخلال أسابيع قليلة بدأ تدريبهم على السلاح[2].

أ- علاقة الانتداب مع الهاغاناة في أحداث مقام النبي موسى عام 1920م :

عقب أحداث مقام النبي موسى[3]، قامت السلطات البريطانية في نيسان (أبريل) عام 1920م، بحملة تفتيش، واعتقالات في صفوف العرب والصهاينة، واعتقل من الصهاينة جابوتنسكي، وتسعة عشر من عناصر الهاغاناة[4]، وذكرت رواية أخرى أن عناصر الهاغاناة الذين تم القبض عليهم كانوا أربعة عشر عنصراً[5].

شكلت السلطات البريطانية محكمة عسكرية لمحاكمة جابوتنسكي، ورفاقه، وأثناء المحاكمة اعترف جابوتنسكي أنه هو المسؤول عن تشكيل، وتسليح الهاغاناة، فحكم عليه بالسجن 15 عاماً مع الأشغال الشاقة وترحيله عن فلسطين بعد انتهاء مدة محكوميته[6]، أما رفاقه فحكم عليهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة[7]، وأثناء انعقاد المحكمة أكد الكولونيل ستورز بطريقة غير مباشرة، معرفته بوجود الهاغاناة، عندما لم يستطع أن ينفي بشكل قطعي ادعاء جابوتنسكي أنه حضر إليه في مقر قيادته، قبل أسبوع من تلك الأحداث ليخبره بوجود قوات صهيونية مسلحة، كما لم يستطع ستورز الرد على إسحاق ماكس؛ مدير الوحدة الطبية الصهيونية الأمريكية، حينما ذكر أن جابوتنسكي قد أخبره بوجود تلك القوات، وتسليحها[8].

---

(1) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 58.

(2) ليف عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (بالعبرية)، ص 16.

(3) لمزيد من المعلومات، انظر المبحث الأول من الفصل الثاني.

(4) عميكام، بتسلال، وآخرون : الإنعاش في ظل البريطانيين (بالعبرية)، ج5، ص 49؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 239؛ صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 269؛
Jewish Virtual Library: Zeev Vladimir Jobotinsky, www.us-israel.org.

(5) Kedour, Elie, and Haim, Sylvia-G: Zionism and Arabim in Palestine and Israel, P. 2.

(6) شرائيل، باروخ، وآخرون : موسوعة كارتا (بالعبرية)، ص 540؛ عميكام، بتسلال، وآخرون : الإنعاش في ظل البريطانيين (بالعبرية)، ج5، ص 49.

(7) عبد الظاهر، محمود : الصهيونية وسياسة العنف، ص 143؛ صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 269.

(8) بن غوريون، دافيد : الوحدة والهدف (بالعبرية)، ص 11.

خفف الجنرال اللنبي الأحكام الصادرة ضد جابوتنسكي ورفاقه، أثناء التصديق عليها، فجعلها سنة واحدة لجابوتنسكي، وستة أشهر فقط بالنسبة لزملائه دون أشغال شاقة[1]، بيد أن المندوب السامي؛ هربرت صموئيل أصدر عفواً عاماً عن السجناء في 7 تموز (يوليو) عام 1920م، بمن فيهم جابوتنسكي[2]، وقد كان قرار العفو عن جابوتنسكي وزملائه الصهاينة، من حكومة لويد جورج في لندن مباشرة، استجابةً لقوى ضغط المنظمة الصهيونية[3].

ويرى الباحث، أن قيام بريطانيا بحبس جابوتنسكي ورفاقه، كان نابعاً من خوف السلطات البريطانية من قيام العرب بالانتقام، وكذلك هدفت لتهدئة مخاوف العرب، وامتصاص غضبهم.

ولم تكتفِ السلطات البريطانية بذلك، بل قام حاكم الجليل كوكس في نيسان (أبريل) عام 1920م؛ بإرسال رسالة ليوسف نحماني، حذّره من هجمات كثيرة، من المتوقع أن يقوم بها العرب، وأرسل إليه مائتي بندقية، ورشاشين، من المخزن التابع لشرطة طبريا، وتم إخراج السلاح سراً، دون علم الشرطة العرب، ووُزعت الأسلحة على المستوطنات الصهيونية[4].

ب- علاقة الانتداب مع الهاغاناة في أحداث عام 1921م :

أصبحت الهاغاناة بعد أحداث عام 1921م، على لسان كل مواطن في فلسطين، حيث بدأت الشرطة السرية البحث عن أسلحة الهاغاناة[5]، كما اتصل هربرت صموئيل بالإدارة الصهيونية، وطالبها بتصفية منظمة الهاغاناة، مقابل التزامه بحفظ أمن المستوطنات، لكن زعماء الهاغاناة رفضوا تسليم أسلحتهم[6].

بدأ المندوب السامي؛ هربرت صموئيل، يعد خطة من شقين؛ لحماية المستوطنات الصهيونية، ولتصفية منظمة الهاغاناة، هدف الشق الأول منها تزويد المستوطنات الصهيونية بصناديق

---

(1) عبد الظاهر، محمود : الصهيونية وسياسة العنف، ص 143.

(2) عميكام، بتسلال، وآخرون : الإنعاش في ظل البريطانيين (بالعبرية)، ج5، ص 49؛
Jewish Virtual Library: Role of Jewish defense organizations of Palestine, www.us-israel.org; Jewish Virtual Library: Zeev Vladimir Jobotinsky, www.us-israel.org.

(3) عبد الظاهر، محمود : الصهيونية وسياسة العنف، ص 144.

(4) وزارة الدفاع : الشرطة العبري (بالعبرية)، ص 35؛ بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 33؛ بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 58.

(5) تلمي، أفرايم : في الدفاع والصراع (بالعبرية)، ص 84؛ محارب، عبد الحفيظ : العلاقات بين التنظيمات الصهيونية، ص 29.

(6) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 39؛
Lucus, Noah: The modern history of Israel, P. 172.

أسلحة، وذخائر، فسلّم صندوقاً من الأسلحة لكل مستوطنة[1]. أما الشق الثاني، فهو تشكيل الشرطة المتميزة، بحيث تتكون من 500 رجل متميز، من جميع الفئات، ويتلقون تدريباً[2]، واتفق صموئيل مع الإدارة الصهيونية على أن يكون ثلث القوة من الصهاينة، وثلث من العرب، وثلث من الأقليات (الشركس)[3]، كما أرسل وزير المستعمرات البريطاني، في 9 تموز (يوليو) عام 1921م، للمندوب السامي موافقته على تشكيل تلك الكتيبة، وقد عمل داخل تلك الكتيبة صهاينة يعملون لحساب الهاغاناة[4].

وفي أعقاب أحداث يافا عام 1921م، ساءت العلاقة بين الإدارة الصهيونية، والهاغاناة، الأمر الذي دفع الإدارة الصهيونية إلى وقف الدعم المالي، والسياسي للهاغاناة، للحفاظ على علاقتها المتينة بسلطات الانتداب[5]، إضافةً إلى قناعة الكثير من قادة الييشوف إلى عدم الحاجة للهاغاناة، وأن بإمكان سلطات الانتداب حفظ أمن المستوطنات، وخصوصاً بعد إقرار الانتداب البريطاني على فلسطين[6].

استغل جابوتنسكي تلك الفرصة، وطالب مرة أخرى تشكيل (هاغاناة) علنية تحت الإشراف البريطاني؛ لتتولى تدريبها في المدن والمستوطنات، ورأى أن ألفين من الجنود النظاميين تحت القيادة البريطانية أفضل من عشرة آلاف جندي سري[7]، لكن السلطات البريطانية، والإدارة الصهيونية، عقدتا مفاوضات سرية لتصفية الهاغاناة، وإقامة منظمة رسمية تحت إشراف الشرطة[8]، ورغم ذلك، لم تقم سلطات الانتداب بأية إجراءات ملموسة، لكشف أنشطة الهاغاناة، وكان هناك شبه اتفاق سري، غير رسمي، بين السلطات، وقيادة المستوطنات الصهيونية، على أن لا تقوم الهاغاناة، بأيّة أعمال هجومية، وأن تكون عملياتها في غاية السرية، بحيث لا يعلم العرب بوجودها، وأنشطتها[9].

---

(1) عميكام، بتسلال، وآخرون : الإنعاش في ظل البريطانيين (بالعبرية)، ج5، ص 49؛ الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 176؛

Lucus, Noh: The modern history of Israel, P. 170.

(2) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 58.

(3) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 142.

(4) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 59.

(5) محارب، عبد الحفيظ : العلاقات بين التنظيمات الصهيونية، ص 29؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 141؛

Lucus, Noah: The modern history of Israel, P. 172.

(6) حمدان، بدر : دور منظمة الهاغاناة، ص 17؛

Lapidot, Yahuda: The establishment of the Irgun, www.us-israel.org.

(7) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص 140؛ عبد الظاهر، محمود: الصهيونية وسياسة العنف، ص 147؛
Lucus, Noah: The modern history of Israel, P. 172.

(8) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 60؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1005.

(9) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 60.

وفي عامي 1922-1923م، جرت محاولات جدية لتنظيم جهاز دفاع (شرعي) يحيط بكل التجمعات الصهيونية في تل أبيب، حتى أصغر مستوطنة، وتم تشكيل لجنة دفاع (Defence committee)، تكون بمثابة مستشار للحكومة في شؤون الدفاع عن البيشوف اليهودي، وتكونت تلك اللجنة من أبراهام شبيرا، ويسرائيل تولكوبسكي، ويهودا نديبي، وكان أعضاء اللجنة على اتصال سري مع رجال الهاغاناة[1]، وبذلك استمرت الهاغاناة السرية، رغم المضايقة من سلطات الانتداب، والإدارة الصهيونية، لكنها تأثرت بشكل كبير، وقد اتضح ذلك أثناء اندلاع ثورة البراق عام 1929م.

ت- علاقة الانتداب مع الهاغاناة في أحداث ثورة البراق عام 1929م :

قام بعض فئات البيشوف اليهودي، عقب انتهاء ثورة البراق عام 1929م، بحملة عنيفة موجهة ضد الإدارة البريطانية، والحركة الصهيونية على السواء، فقد اتهموا بريطانيا بمحاولة القضاء على المشروع الصهيوني، والتخلي عن تصريح بلفور[2]، رغم تسليح سلطات الانتداب رجال الهاغاناة في يافا، وقد ظهر ذلك، عندما فشل العرب في اقتحام الأحياء اليهودية في يافا[3].

شعرت سلطات الانتداب بفشلها الأمني تجاه أحداث البراق عام 1929م، فقررت زيادة شبكات المخابرات العسكرية، والسياسية التابعة لسلاح الجو الملكي، والتعاون مع الأطراف المؤثرة، مثل : الهستدروت والهاغاناة، وأطراف مدنية[4].

كلف قائد قوات الجيش البريغادير دوبي (Dubi)، مهمة حفظ الأمن، فعمل دوبي، وقائد الشرطة مافروجورداتو على دراسة مسألة حمايةالمستوطنات الصهيونية، وقاما بتجنيد مزيد من عناصر الشرطة، والجيش، وشق طرق تصل بين المستوطنات، وزوّدت تلك المستوطنات بأجهزة الاتصال السلكية واللاسلكية؛ لتحسين قدرتها على الدفاع عن نفسها[5].

كما ارتأت سلطات الانتداب عدم إبقاء صناديق الأسلحة المختومة في المستوطنات، وفي المقابل رخصت سلطات الانتداب لسكان المستوطنات حمل السلاح؛ لأن ذلك يرفع عن السلطات الحرج، فتصبح غير ملزمة بتسليح المستوطنات من المال العام، لكنها في الوقت نفسه ربما تفتح باباً خطيراً، وهو استخدام الأسلحة المرخصة بطريقة تعسفية، بحجة الدفاع عن النفس[6]، وعندما جاء

(1) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 60-61.

(2) بدر، حمدان : دور منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 18؛ عميكام، بتسلال، وآخرون : الإنعاش في ظل البريطانيين (بالعبرية)، ج5، ص 53.

(3) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 41.

(4) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 115.

(5) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 399؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 251.

(6) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 96.

المندوب السامي، آرثر واكهوب إلى فلسطين في الأول من تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1931م، طلب الصهاينة منه السماح لهم بإقامة قوة دفاع صهيونية مسلحة بسلاح حكومي، فرفض، لكنه وافق على تجنيد عدد من الحراس للمستوطنات (خفراء) مع السماح لهم بحمل السلاح[1].

كما قامت سلطات الانتداب البريطانية بضم عدد من أعضاء وحدات الاتصالات، والإشارة في الهاغاناة لسلاح الاحتياط البريطاني للاستزادة في مجال الاتصالات والإلكترونيات[2].

ورغم كل ذلك التعاون، لم تكن الثقة موجودة بين سلطات الانتداب، ومنظمة الهاغاناة، ففي عام 1931م، اعتقلت منظمة الهاغاناة أحد الصهاينة، وحكمت عليه بالإعدام؛ بسبب تقديم معلومات عن منظمة الهاغاناة للمخابرات البريطانية[3].

3) علاقة بريطانيا مع منظمة الهاغاناة (ب) (إتسل) :

تعرضت الهاغاناة إثر فشلها في مواجهة ثورة البراق عام 1929م، إلى انتقادات شديدة، وطالب عدد من قادتها إلى تغيير تنظيماتها، وطرق عملها، وكان أبراهام تهومي، من أبرز أولئك[4]، وقد انشق عن منظمة الهاغاناة في نيسان (أبريل) عام 1931م، ومعه عدد من أعضاء الهاغاناة من غير أعضاء الهستدروت، وكونوا تنظيماً مستقلاً عرف باسم (Irgun Zavi Leumi) (أرغون تسفائي ليئومي) (إتسل)[5] التي عرفت جماهيرياً باسم الهاغاناة (ب)[6].

---

(1) ليف عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (بالعبرية)، ص 38.

(2) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 114.

(3) محارب، عبد الحفيظ : العلاقات بين التنظيمات الصهيونية، ص 36.

(4) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 114؛ ناؤور، مردخاي، وجلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (بالعبرية)، ص 62؛

Sicker, Martin: Pangs of the messiah, P. 108.

(5) اختصار لاسم أرغون تسفاي ليئومي أي المنظمة العسكرية الوطنية التي أسسها المصلحون، وحركة الشبيبة بيتار، وبريت هاحيال منظمة الجنود اليهود المسرحين، من الجيوش الأوروبية، انشقت عن منظمة الهاغاناة عام 1931م، بقيادة أبراهام تهومي، ومجموعة من أعضاء الهاغاناة من غير أعضاء الهستدروت، في نيسان (أبريل) عام 1937م، انشقت المنظمة وعاد ما يقارب من نصف أعضائها إلى الهاغاناة، وشكل الباقون أرجون زئيفي ليئومي جديد (إتسل)، والتي ارتبطت فكرياً مع الحركة الصهيونية التعديلية. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 29-31؛

Jewish Virtual Library: The Irgun Zevai Lomy, www.us-israel.org.

7) Sicker, Martin: Pangs of the messiah, P. 108-109.

وأثناء تلك الأحداث، وصل اللورد البريطاني ملشت[1] إلى فلسطين عام 1933م، ورأى أنه لا معنى، ولا مبرر للانشقاق، وسعى لإنهائه[2]، فعقد سلسلة من الاجتماعات بين قادة المنظمتين، والتكتلات السياسية الواقعة وراءهما، ولم يجد تهوي وغولمب[3] عناءً كبيراً في مفاوضاتهما، فقد توصلا إلى اتفاق الوحدة، ثم التوقيع عليه في نيسان (أبريل) عام 1933م، وعُرف باسم اتفاق ميلشت بفضل جهود اللورد البريطاني الصهيوني، واستعداده لدعم المنظمة مالياً، والترويج لها في بريطانيا[4]، ونص الاتفاق على توحيد قيادتي المنظمتين أولاً، على أن يتم عملية التوحيد بأسرها خلال ستة أشهر[5]. ويتضح مما سبق، أن بريطانيا لم تكتفِ بتسهيل تنفيذ تصريح بلفور، الرامي إلى إنشاء وطن (قومي) لليهود في فلسطين، فقد عملت على المحافظة على وحدة المنظمات الصهيونية، فسارعت لتحقيق الوحدة.

اتهمت الحركة التصحيحية، سلطات الانتداب بالتحالف مع الهاغاناة ضدها، عندما ألقت القبض على ثلاثة أشخاص صهاينة، بتهمة اغتيال رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية؛ حاييم أولوزوروف[6] في السادس من حزيران (يونيو) عام 1933م، وهم أبراهام ستفسكي، وتسفي روزنفلت، والدكتور آبا حيمئير[7]، وبعد ثلاثة أيام من التحقيقات أفرجت حكومة الانتداب عنهم؛ لعدم توفر الأدلة القاطعة ضدهم[8].

---

(1) صهيوني بريطاني كان رئيس منظمة همكابي الرياضية العالمية في ذلك الوقت. (السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 125؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 310).

(2) تلمي، أفرايم : في الدفاع والصراع (بالعبرية)، ص 38.

(3) إلياهو غولومب : أحد رؤساء منظمة الهاغاناة، ولد في بولندا عام 1893م، ووصل إلى يافا عام 1909م، ودرس في كلية هرتسليا، وعمل في الزراعة والحراسة، وانضم إلى هاشومير، وفي عام 1921م، استدعي لتنظيم الدفاع عن يافا، وتوفي عام 1945م. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 93-94).

(4) محارب، عبد الحفيظ : العلاقات بين التنظيمات الصهيونية، ص 39.

(5) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 310.

(6) أديب وسياسي، وعضو في إدارة الوكالة اليهودية، أو مدير الدائرة السياسية فيها، ولد في أوكرانيا عام 1899م، وتعلم في ألمانيا، وهاجر إلى فلسطين عام 1921م، ثم خرج للدراسة، وعاد ثانية عام 1924م، وكان نشطاً في حركة العمل، وممثلها في مؤتمرات دولية، ومؤتمرات صهيونية، أغتيل على شاطئ تل أبيب عام 1933. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 33).

(7) ولد في روسيا عام 1896م، هاجر إلى فلسطين عام 1912م، ودرس في كلية هرتسليا، وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى عاد إلى روسيا حتى أنهى دراسته، وفي عام 1924م، دخل فلسطين مرة أخرى، واشتغل في سلك التعليم والزراعة، وانضم إلى الحركة الإصلاحية، وأصبح أحد زعماء الجناح المتطرف، وأسس (بريت هابرويونيم)، وتوفي عام 1962م. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 7).

(8) محارب، عبد الحفيظ : العلاقات بين التنظيمات الصهيونية، ص 41.

أدت حادثة اغتيال أولوزوروف إلى فشل جهود اللورد البريطاني ميلشت في حل النزاع بين إتسل (الهاغاناة ب)، والهاغاناة الأم[1].

ثانياً : التعاون الصهيوني البريطاني في التصدي للثورات الفلسطينية :

تعاملت الشرطة البريطانية بقسوةٍ، وعنف لمواجهة الثورات الفلسطينية؛ ثورة مقام النبي موسى عام 1920م، وثورة يافا عام 1921، وأحداث تشرين ثانٍ (نوفمبر) من العام نفسه، وثورة البراق الشريف عام 1929م، ومظاهرة القدس عام 1933م، وقد نسقت الشرطة مع الصهاينة في قمع تلك الثورات.

1) التعاون الصهيوني البريطاني في قمع ثورة مقام النبي موسى عام 1920م :

حاول الفلسطينيون منع فرض الانتداب البريطاني، فقاموا في 27 شباط (فبراير) عام 1920م، بأول مظاهرة سياسية ضد الانتداب البريطاني، في القدس، شارك فيها أكثر من 40 ألف فلسطيني[2]، وأعقب تلك المظاهرة اجتماع رؤساء الطوائف وأعيان فلسطين، بدعوة من الجنرال بولز، الذي صرح خلال الاجتماع أن مجلس الحلفاء قرر دمج تصريح بلفور في معاهدة الصلح مع تركيا، وأن بريطانيا قبلت الانتداب على فلسطين، وأنها ستسمح للمهاجرين الصهاينة بدخول فلسطين قدر حاجتها إلى النمو[3].

استغل الصهاينة الدعم البريطاني لهم، فخططوا للسيطرة على فلسطين، كما قام الصهاينة تحت حماية سلطات الانتداب بالاعتداء على العرب، فقد خطط جابوتنسكي لنشر عناصر صهيونية مسلحة داخل الحي اليهودي بالقدس، لكنه جوبه بمعارضة من اليهود المعارضين للصهيونية، كما رفض الشباب اليهود السماح للعناصر الصهيونية من التمركز في بيوتهم، أو في الكنيس اليهودي، معتقدين أن وجودهم سيجلب لهم المتاعب[4]، الأمر الذي دفع جابوتنسكي إلى نشر عناصره خارج أسوار البلدة القديمة، للقيام بهجوم عند الضرورة، وقسم تلك العناصر إلى أربع سرايا، كل سرية تقوم بمهمة الدفاع عن عدة أماكن خارج البلدة القديمة[5].

(1) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 127.

(2) بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة، ص 35؛ توما، إميل : جذور القضية الفلسطينية، ص 111.

(3) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 230-231.

(4) Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 20.

(5) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 53؛
Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 20.

وفي 4 نيسان (أبريل) عام 1920م، وجد جابوتنسكي، والقادة الصهاينة مبتغاهم، في احتفالات المسلمين بمقام النبي موسى[1]، التي صادفت احتفالات اليهود بعيد الفصح[2]، فتحرش بعض الصهاينة بالعرب، وأدى ذلك إلى اندلاع المواجهات التي خطط لها جابوتنسكي[3]، وبناءً على الخطة التي وضعها جابوتنسكي تحركت سريتان من الصهاينة المسلحين لدخول البلدة القديمة، من بوابتي دمشق ويافا، واشتبكوا مع العرب[4].

وشارك مائتا عنصر من عناصر الفيلق اليهودي، في الاشتباكات مع العرب، وقد لبس عدد منهم الزي العسكري البريطاني، مما جعل التفريق بينهم، وبين الشرطة البريطانية خلال الأحداث صعباً جداً، وقد ساعد ذلك الصهاينة في التصدي للثوار[5]، كما شارك 500 عنصر من الصهاينة الذين تجندوا ضمن الهاغاناة[6]، وظهر التعاون الصهيوني البريطاني أثناء الأحداث عندما استعان الصهاينة بالشرطة؛ لحماية (حي اليهود) في القدس من هجمات العرب، وبالفعل أُرسلت الشرطة إلى ذلك الحي لحمايته[7].

كما منعت الشرطة البريطانية سكان مدينة القدس من الخروج، ومُنع أي شخص من الدخول إلا بإذن خاص، وقام ضابط الشرطة هويس (Howes) باتخاذ إجراءات فورية لتوجيه المتظاهرين داخل المدينة؛ حتى يسهل التحكم بها، إضافةً إلى استخدام الطائرات لمنع الفلسطينيين من القدوم إلى القدس، فقد حلق سرب من الطائرات على طول الطرق المؤدية إلى القدس[8].

---

(1) مقام النبي موسى : عبارة عن احتفالات دينية سنوية، كان يقيمها المسلمون في فلسطين، وتعود في أصولها إلى عهد السلطان المملوكي الظاهر بيبرس، وهي توافق عادةً عيد الفصح، حيث يحتشد المسلمون في القدس، ثم يذهبون لزيارة مقام النبي موسى عليه السلام، قرب أريحا ثم يعودون للقدس ثم يتفرقون. (صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 265).

(2) عبد الظاهر، محمود : الصهيونية وسياسة العنف، ص 142.

(3) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 54؛ سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين، ص 495؛
Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 20-21.

(4) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 34؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1005؛
Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 213; Jewish Virtual Library: Zeev vladimer Jabotinsky, www.us-israel.org.

(5) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 56-57.

(6) Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 20.

(7) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 267؛ السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية؛
Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 20.

(8) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص 270.

واستمرت المظاهرات أربعة أيام، إلى أن أعلن قادة الحكم العسكري الأحكام العرفية، وحظرت على الناس الخروج من منازلهم بعد السادسة مساءً، وعطلت جميع الصحف، وأضربت المدينة كلها، وبذلك أحكمت الشرطة سيطرتها على المدينة، وأسفرت تلك الأحداث عن مقتل 5 صهاينة، وجرح 211 آخرون، أما العرب فقد استشهد 4 منهم، وجرح 123 آخرون[1].

وعقب انتهاء الأحداث، قامت الشرطة بحملة تفتيش واعتقالات في صفوف العرب، وقد تمكن الحاج أمين الحسيني، وعارف العارف من الهرب إلى الأردن، ومنها إلى دمشق[2]، وقد حكمت المحكمة العسكرية عليهما بالسجن 10 سنوات حكماً غيابياً[3]، كما ألقت الشرطة في 7 نيسان (أبريل) عام 1920م، القبض على جابوتنسكي، و19 صهيونياً، وفي 10 نيسان (أبريل) عام 1920م، أصدرت المحكمة العسكرية التي شكلها قادة الحكم العسكري؛ لمحاكمة من شارك في الثورة، حكماً على أصحاب جابوتنسكي التسعة عشر بالسجن لمدة ثلاث سنوات، مع الأشغال الشاقة، أما جابوتنسكي فقد حُكم عليه في 19 نيسان (أبريل) عام 1920م، بالسجن 15 عاماً مع الأشغال الشاقة، وترحيله من فلسطين بعد انتهاء مدة سجنه[4]، لكن الجنرال اللنبي خفف الأحكام، فجعلها سنة واحدة لجابوتنسكي، و6 أشهر فقط لزملائه، دون أشغال شاقة[5]، ولم تقف بريطانيا عند ذلك الحد، فقد أصدر المندوب السامي؛ هربرت صموئيل، في 7 تموز (يوليو) عام 1920م، عفواً عاماً عن السجناء بمن فيهم جابوتنسكي[6]، وبذلك لم يمضِ جابوتنسكي في السجن سوى ثلاثة أشهر.

لم يكتفِ هربرت صموئيل بذلك، فقد فرض على العرب غرامة قدرها 2000 جنيه استرليني؛ لاشتراكهم في الثورة، في الوقت الذي لم يفرض على الصهاينة أية غرامة، والأخطر من ذلك، أن كلف مجموعة من الشرطة كان من بينهم صهاينة، بجمع تلك الغرامة، وقد ذكر الصهيوني بنحاس ميتل (ميتلمان)؛ أحد رجال الشرطة، أنه : "عندما أصر العرب على رفض دفع الغرامة،

---

(1) Ellis, Hary: Israel and the Middle East, P. 95; Marlowe, John: The seat of Pilate, P. 80; Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 21; Dunner, Joseph: The republic of Israel, P. 43.

(2) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 269.

(3) السفري، عيسى : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 48.

(4) ناؤور، مردخاي، وغلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (بالعبرية)، ص 255؛ عميكام بتسلال، وآخرون : الإنعاش في ظل البريطانيين (بالعبرية)، ج5، ص 49؛ محارب، عبد الحفيظ : العلاقات بين التنظيمات الصهيونية، ص 25؛

Lapidot, Yehuda: The establishment of the Irgun, www.us-Israel.org; Jewish Virtual Library: The role of Jewish defense organizations of Palestine, www.us-israel.org.

(5) عبد الظاهر، محمود : الصهيونية وسياسة العنف، ص 143؛ محارب، عبد الحفيظ : العلاقات بين التنظيمات الصهيونية، ص 25.

(6) عميكام، بتسلال، وآخرون : الإنعاش في ظل البريطانيين (بالعبرية)، ص 49؛

Jewish Virtual Library: Zeev vladimer Jabotinsky, www.us-israel.org.

قمنا بجمع مئات رؤوس الأبقار، والبهائم، والخيول، واستعددنا لتحميلها في العربات، وعندها أتى عدد من الوجهاء، ووعدوا بأنهم سيحضرون المبلغ المطلوب، وخلال ساعات تم جمع المبلغ، وألغي حظر التجوال، وأعيدت البهائم[1].

ومن خلال ذلك، اتضح مدى التنسيق، والتعاون بين سلطات الانتداب، والصهاينة؛ لقمع المظاهرات العربية، فقد تغاضت الشرطة عن حيازة الصهاينة للسلاح، وظهر ذلك في برقية سرية من القيادة العامة، للقوات البريطانية في القاهرة أرسلت لوزارة الحرب في 18 نيسان (أبريل) عام 1920م، أظهرت أن الصهاينة كانوا يمتلكون كميات كبيرة من الأسلحة، وأن معاينة الإصابات برهنت على ذلك[2]، وكان تدخل الشرطة دائماً؛ لحماية الصهاينة، وقمع العرب.

2) التعاون الصهيوني البريطاني قمع ثورة يافا عام 1921م، وأحداث تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1921م :

في الأول من أيار (مايو) عام 1921م، نظم حزب الموبسي (Mopsi) الشيوعي الصهيوني تظاهرة غير مرخصة، انطلقت من تل أبيب إلى يافا، شارك فيها نحو 55 شيوعياً، كانوا يحملون العلم الأحمر[3]، واصطدمت بتظاهرة أخرى قادها حزب أحدوت هاعفودا (Ahdut Ha Avodah)[4] الاشتراكي[5]، وحصلت اشتباكات بين الطرفين اضطر على إثرها الشيوعيين اللجوء إلى حي المنشية في يافا، وعندما حاولت الشرطة تفريق الشيوعيين شمل ذلك سكان الحي من العرب، فثارت اضطرابات عامة[6].

---

(1) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 67.

(2) Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 20.

(3) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1009؛ الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 163.

(4) حزب صهيوني، تبنى مفهوم الاشتراكية الإنتاجية (العملية)، أسس في بتاح تكفا عام 1919م، وانضم للاتحاد العالمي لعمال صهيون، وأصبح عضواً في الهستدروت الصهيونية، وفي عام 1923م، انضم للحزب العمالي الدولي الثاني، وفي عام 1930م، توحد الحزب مع حركة العامل الشاب "هابوعيل هاتسعير" وأنشئت حركة (ماباي) أي حزب أرض إسرائيل، وكانت الفكرة الأساسية في برنامج الحزب توحيد العمال لبلورة مصيرهم المشترك. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 18-19؛
Jewish Virtual Library: Ahdut Ha Avodah, www.us-israel.org.

(5) هيرست، دافيد : البندقية وغصن الزيتون، ص 198-199؛ ياسين، عبد القادر : كفاح الشعب الفلسطيني، ص 64؛ صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 275.

(6) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 52؛ الصغير، زياد : ثورة فلسطين، ص 34-35؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 257.

ودار قتال بين الطرفين، فهجم العرب على دائرة المهاجرة الصهيونية الكائنة قرب المستشفى الفرنساوي في أول حي العجمي التي كانت تستعمل ملجأً للمهاجرين الصهاينة القادمين حديثاً، إلى أن تقوم المنظمة الصهيونية بإيجاد عملٍ لهم في المستوطنات الصهيونية[1]، وتمكن العرب من قتل 13 صهيونياً، وجرحوا 24 آخرين ممن كانوا يقيمون فيها[2]، وسرعان ما امتدت الاصطدامات إلى مناطق أخرى من فلسطين.

ومنذ اليوم الأول للأحداث، وصلت تعزيزات عسكرية من اللد، والقدس، وصرفند، وقاموا بالسيطرة على حي المنشية، وفرقوا الجمهور للدفاع عن الصهاينة في يافا[3].

وظهر التنسيق بين الصهاينة والشرطة البريطانية من اليوم الأول، فقد ذكر بارنتون (Brunton)؛ رئيس إدارة المخابرات البريطاني، في تقريره الذي وضعه في 9 حزيران (يونيو) عام 1921م، أنه وُضع حرس يهودي في سيارات بريطانية، وأن يهودياً مدنياً شوهد، وسُمع وهو يصدر الأوامر إلى الجنود البريطانيين بإطلاق النار على الجمهور[4]، كما استفاد الصهاينة من ضباطهم المنخرطين في الشرطة، الذين ساعدوهم كثيراً، عندما ألبسوا العديد من الصهاينة ثياب الشرطة، وسلحوهم ببنادق، وأوهموا العرب أنهم شرطة بريطانية[5]، وقاموا بتفتيش العرب على مرأى من الجنود البريطانيين[6].

كما سمحت الشرطة للصهاينة بتسليح أنفسهم، فقد ذكر ساديه[7] أنه "تقرر أن أكون قائد المدافعين، وأن لا أوزع بينهم السلاح إلا عند الضرورة، وكان معي كيس مليء بالمسدسات" شجعت التعزيزات البريطانية الصهاينة مهاجمة المنازل في يافا، وقتلوا وأصابوا وأحرقوا[8].

---

(1) عميكام، بتسلال، وآخرون : الإنعاش في ظل البريطانيين (بالعبرية)، ص 51؛ الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 163؛ ناؤور، مردخاي، وغلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (العبرية)، ص 257.

(2) ناؤور، مردخاي، وغلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (بالعبرية)، ص 257؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 52.

(3) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 276-277؛ ياسين، عبد القادر : كفاح الشعب الفلسطيني، ص 64.

(4) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 278.

(5) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 257-258.

(6) الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 147؛ حسونة، خليل : الثورة الشعبية لفلسطين، ص 30.

(7) ولد في بولندا عام 1890م، وخدم في الجيش الروسي أثناء الحرب العالمية الأولى، ونال وسام تقدير، وهاجر إلى فلسطين عام 1920م، وكان أبرز مؤسسي كتيبة العمل، ومؤسس (سرايا الميدان) (البالماح) الذي قاده حتى عام 1945م، ثم انضم لقيادة الهاغاناة، وتوفي عام 1952م. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 434).

(8) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 51-54.

وفي اليوم الثالث 3 أيار (مايو) عام 1921م، أعلنت سلطات الانتداب الأحكام العرفية في يافا[1]، وفي الوقت نفسه وصلت السفينة الحربية كاليبسو (Calypso) إلى يافا في 4 أيار (مايو) عام 1921م، وأنزلت 50 رجلاً تولوا المسؤولية في اليوم التالي في يافا القديمة، وتمت السيطرة على الوضع في يافا[2].

امتدت الصدامات إلى مناطق أخرى في فلسطين، الأمر الذي دفع سلطات الانتداب للقيام بتوفير الحماية للمستوطنات الصهيونية، فسمحت للصهاينة في تل أبيب بعمل نطاق من الحراسة حولها، ووافقت على طلب الصهاينة بإخلاء الشرطة العرب من حي المنشية[3]، كما حصل المقدم الصهيوني مارجولين (Margolin) قائد الفيلق اليهودي على إذن من السكرتير المدني؛ الكولونيل ديدس (Deedes)، بتنظيم فرقة من الجنود المسرّحين، للدفاع عن تل أبيب، وتسليمهم 18 بندقية، وسمح مارجولين للنقيب الصهيوني جافي (Jaffe) بأن يسير في طابور عسكري ضم 25 صهيونياً مسرحاً من الفيلق اليهودي؛ لاستلام البنادق، مارين بشوارع يافا[4].

وفي 5 أيار (مايو) عام 1921م، هاجم العرب مستوطنة بتاح تكفا من جهة الشمال، ومن الجنوب، فاستنجد الصهاينة بسلطات الانتداب، التي قامت بإرسال قوات من فوج الفرسان الهندي الثامن بقيادة هدسون (Hudson)، وعندما وصلت تلك القوات تصدت للثوار العرب، وساعدها في ذلك الطيران، ونتيجة لذلك، فقد العرب 28 شهيداً و15 جريحاً، بينما قتل من الصهاينة 4 أشخاص، وجرح 12 آخرون[5].

كما هاجم الثوار العرب في يوم 6 أيار (مايو) عام 1921م، مستوطنة روحوبوت[6]، لكن الترتيبات الصهيونية للدفاع كانت جيدة، وتم صد الثوار العرب، ووصل نائب حاكم الرملة، ومعه 15 شرطياً، وضابطان بريطانيان، وأطلقوا النار على العرب فاستشهد 3 من العرب، واعتقل 17

---

(1) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 53؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 258.

(2) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 277.

(3) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 277.

(4) عميكام، بتسلال، وآخرون : الإنعاش في ظل البريطانيين (بالعبرية)، ص 51؛ ناؤور، مردخاي، وغلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (بالعبرية)، ص 257؛ وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 53.

(5) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 54؛ ناؤور، مردخاي، وغلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (بالعبرية)، ص 257؛ محارب، عبد الحفيظ : العلاقات بين التنظيمات الصهيونية، ص 27؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1009.

(6) مستوطنة صهيونية، أسست عام 1890م، وأصبحت مدينة عام 1950م. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 428).

آخرون[1]، وفي اليوم نفسه، هاجم الثوار مستوطنة الخضيرة[2]، وكان أندريوس؛ قائد الشرطة في القضاء الشمالي قد قام بجولة على المستوطنات، وزودها بأسلحة وذخيرة[3]، وأثناء الهجوم، وصلت طائرة بريطانية ألقت قنابلها على الثوار، فقتلت ثلاثة، وجرحت ثلاثة آخرين[4].

وعقب انتهاء الثورة، شكلت سلطات الانتداب محكمة؛ للنظر في تلك الأحداث، فحكمت على ثلاثة صهاينة كان معهم قنابل، وقذفوا إحداها في أثناء الصدامات، مما أدى إلى استشهاد ثلاثة من العرب بالسجن 11 عاماً، و10 أعوام، و6 أعوام، لكن الأحكام خففت فيما بعد[5]، وعندما شكى صهاينة مستوطنة بتاح تكفا (ملبس) أنه سرق 400 رأس من ماشيتهم أثناء الهجوم على المستوطنة، وتلبيةً لرغبة الصهاينة ألقت الشرطة القبض على شيخ عربان العوجة؛ شاكر أبي كشك، وحكم عليه بالسجن 15 عاماً، لم يقضِ منها إلا عامين، ثم حكم على عربيين آخرين بالسجن 15 عاماً مع الأشغال[6]، كما فرضت سلطات الانتداب على العرب غرامات قدرت 6 آلاف جنيه، تعويضاً عن الخسائر التي لحقت ببعض المستوطنات الصهيونية[7].

وقد ظهر التحيز البريطاني للصهاينة أيضاً، من خلال الإجراءات القضائية التي اتخذها النائب العام؛ نورمان بنتويتش (Norman Bentwich)، عندما أحال القضايا المتعلقة بالفظائع التي ارتكبها الصهاينة إلى المحاكم عرضها على أنها شخصية، وأوضح تقرير اللجنة الملكية البريطانية عام 1937م، أن معظم الإصابات وسط العرب كانت من القوات البريطانية، وأن معظم إصابات الصهاينة كانت بالسكاكين والعصي من العرب[8]، ورغم كل ذلك، فقد اتهم القادة الصهاينة، الضابط البريطانيين بعدم المبالاة، أو محاباة العرب لإعاقة تنفيذ تصريح بلفور[9].

---

(1) حسونة، خليل : الثورة الشعبية لفلسطين، ص 31؛ وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 84.

(2) مستوطنة صهيونية زراعية، أسست عام 1890م، وتقع في منتصف الطريق بين تل أبيب، وحيفا، وقد سميت بذلك نسبة إلى اسمها العربي الخضيرة، وفي عام 1918م، كانت الخضيرة محطة للقوات البريطانية المتجهة إلى شمال فلسطين، وبعد عام 1948م، أصبحت الخضيرة مركزاً لجميع مستوطنات المنطقة. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 197).

(3) ناؤور، مردخاي، وغلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (بالعبرية)، ص 257؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 259–260.

(4) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 66.

(5) سكيك، إبراهيم : تاريخ فلسطين الحديث، ص 35.

(6) السفري، عيسى : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 73–74؛ سكيك، إبراهيم : تاريخ فلسطين، ص 35؛ صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 283.

(7) السفري، عيسى : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 74.

(8) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 272–279.

(9) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 56؛
Ellis, Harry: Israel and the Middle East, P. 96.

سعى المندوب السامي، هربرت صموئيل عقب انتهاء ثورة يافا، إلى تسليح المستوطنات الصهيونية، فسلّم كل مستوطنة صندوقاً من الأسلحة[1]، كما أنشأ الشرطة المتميزة، وجعل ثلثها من الصهاينة الذين يعملون لصالح الهاغاناة[2].

أسفرت تلك الأحداث عن مقتل 47، وجرح 146 صهيونياً، أصيب معظمهم من العرب، واستشهاد 48، وجرح 72 عربياً[3]، أصيبت أغلبهم من الشرطة والجيش البريطاني[4].

شكلت سلطات الانتداب لجنة للتحقيق في أسباب تلك الأحداث، برئاسة قاضي القضاة في فلسطين؛ توماس هايكرافت (T. Haycraft)، وأفادت لجنة هايكرافت في تقريرها الذي نشر في تشرين أول (أكتوبر) عام 1921م، أن أسباب تلك الأحداث تكمن في الشعور "بعدم الرضى لدى العرب، وعدائهم للصهاينة، لأسباب سياسية، واقتصادية"[5].

من خلال ما سبق، اتضح أن الشرطة البريطانية لم تلعب دوراً محايداً في الثورة، فقد سمحت للصهاينة بحمل السلاح، وارتداء زي الشرطة، وزودتهم بالسلاح، كما قامت الشرطة بحماية المستوطنات الصهيونية، ولم تكتفِ سلطات الانتداب بذلك، فبعد انتهاء الثورة، عانى العرب من الإجراءات القضائية للصهيوني البريطاني نورمان بنتويتش.

- أحداث تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1921م :

وزعت اللجنة الفلسطينية في مصر في نهاية تشرين أول (أكتوبر) عام 1921م، منشوراً دعت فيه شعب فلسطين إلى الامتناع عن العمل، وإغلاق المتاجر، وإعلان الحداد؛ لمناسبة ذكرى تصريح بلفور، وعلى إثر ذلك، اتخذت الشرطة البريطانية إجراءات أمن مشددة للحيلولة دون وقوع اضطرابات في أي جزء من فلسطين[6].

---

(1) عميكام، بتسلال وآخرون : الإنعاش في ظل البريطانيين (بالعبرية)، ص 49؛ الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 176–179؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1133.

(2) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 59.

(3) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 52؛ توما، إميل : جذور القضية الفلسطينية، 120؛ الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 148.

(4) ناؤور، مردخاي، وغلعادي، دان ، أرض إسرائيل في القرن العشرين (بالعبرية)، ص 257؛ Lucus, Noah: The modern history of Israel, P. 160.

(5) ملف وثائق فلسطين : ج1، ص 303–305.

(6) الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 159؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 237؛ الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 180.

ومع حلول الذكرى الرابعة لتصريح بلفور في 2 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1921م، تجددت الاضطرابات على نطاق ضيق في القدس[1]، وكانت منظمة الهاغاناة، قد تعلمت درساً من اضطرابات أيار (مايو) عام 1921م، فاتخذ عناصرها أماكن في النقاط الحساسة في المدن المختلطة (القدس ويافا وحيفا)، والمستوطنات[2]، وعندما علم الصهاينة أن هناك احتمال حدوث هجوم على الصهاينة في البلدة القديمة في القدس أدخلوا 160 عنصراً من عناصر الهاغاناة في الكنيس في الحي اليهودي، كان معهم مسدسات، وقنابل يدوية، وقامت راحيل ينئيت بتهريب الأسلحة داخل جيوب تنورتها كي لا يشك رجال الشرطة البريطانية بذلك[3]، وأعقب ذلك خروج العرب في مظاهرة اتجهت نحو الحي اليهودي في القدس، واشتبكوا مع الصهاينة، الذين قاموا بإلقاء القنابل على العرب، وأطلقوا عليهم الرصاص من مسدساتهم، فاستشهد ثلاثة من العرب، وأصيب 36 آخرون بجراح، كما أدى الاشتباك إلى مقتل خمسة صهاينة[4].

ورغم أن الشرطة قد اتخذت إجراءات مشددة لمنع أي اضطرابات، إلا أن تلك الإجراءات، كانت لخدمة الصهاينة، فقد وصلت الشرطة البريطانية متأخرة، وتمكنت من إلقاء القبض على عدد من العرب، وثلاثة من الصهاينة، وحكم على الصهاينة بالسجن عشر سنوات، ثم أفرج عنهم بعد الاستئناف[5]، وفي القوت نفسه حكم على عربيين بالسجن 15 عاماً، وآخر بالسجن 10 أعوام[6].

3) التعاون الصهيوني البريطاني في قمع ثورة البراق عام 1929م :

أعلن الجنرال اللنبي، بعدما دخلت قواته القدس في عام 1917م، الحفاظ على الوضع الراهن بالنسبة للأمور الدينية[7]، وبعد قدوم البعثة الصهيونية إلى فلسطين عام 1918م، كتب

---

(1) محارب، عبد الحفيظ : العلاقات بين التنظيمات الصهيونية، ص 27؛ جريس، صبري : تأسيس الوطن القومي، ص 45-46؛ طربين، أحمد : فلسطين ف يعهد الانتداب، ص 1010؛

Lapidot, Yehuda: the stablishment of the Irgun, www.us-israel.org.

(2) ناؤور، مردخاي، وغلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (بالعبرية)، ص 257؛

Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 74.

(3) ليف، عامي شلومو : في الصراع والتمرد (بالعبرية)، ص 19؛ بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 59.

(4) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 59؛ الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 159؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ص 55؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 273.

(5) ناؤور، مردخاي، وغلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (بالعبرية)، ص 257؛ طربين، أحمد: فلسطين في عهد الانتداب، ص 1010؛ السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 180.

(6) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 274.

(7) هيرست، دافيد : البندقية وغصن الزيتون، ص 218.

حاييم وايزمان إلى بلفور رسالة، طلب فيها تسليم حائط البراق للصهاينة[1]، لكن الحكومة البريطانية طلبت منه التريث قليلاً؛ بسبب المعارضة العربية[2]، وبقدوم المندوب السامي؛ هربرت صموئيل، خولته السلطات البريطانية مهمة مراقبة إدارة الأماكن المقدسة[3].

في عام 1922م، أحضر الصهاينة معهم يوم عيد الغفران مقاعد للجلوس عليها أثناء الصلاة قرب الحائط، فاحتج العرب على ذلك، فأصدر المندوب السامي؛ هربرت صموئيل، في السنة التالية، أمراً منع الصهاينة بموجبه إحضار أية مقاعد معهم، والتزم الصهاينة بذلك عامي 1923م، و1924م، لكنهم أحضروا المقاعد معهم في عيد الغفران عام 1925م، فأرسل المندوب السامي؛ بلومر الشرطة، وأبعدت المقاعد بالقوة، ثم هدأت المشكلة خلال عامي 1926م، و1927م[4].

أحضر الصهاينة في 24 أيلول (سبتمبر) عام 1928م، المقاعد، وأقاموا ستاراً أمام الحائط للفصل بين الرجال والنساء، وملأوا المكان بالموائد، والخزائن، والمصابيح، وغيرها، واحتج المسلمون، لدى سلطات الانتداب، مطالبين إزالة الأدوات، فأزالتها الشرطة[5].

أرادت بريطانيا وضع حد للتجاوزات المتكررة على حائط البراق، فأصدرت في 17 كانون أول (ديسمبر) عام 1928م، كتاباً أبيض، أوضحت فيه أن تصرفات سلطات الانتداب في فلسطين ناجمة عن التزام حكومة الانتداب بالمحافظة على الوضع الراهن بالنسبة للبراق، وحث المسلمين، والصهاينة على الاتفاق فيما بينهم[6]، إلا أن المجلس الملّي اليهودي، استنكر موقف السلطات ودعا الصهاينة إلى الإضراب[7]، وأسس الصهاينة (لجنة حائط المبكى)، برئاسة الدكتور يوسف كلاوزنر؛ الأستاذ في الجامعة العبرية في القدس[8].

في 8 آب (أغسطس) عام 1929م، ذهب بنحاس روتنبرغ لمقابلة لوك (Luke) بطلب من الحاخام كوك (Rabbi Kook)؛ لوضع الترتيبات اللازمة لذكرى عيد الغفران، واتفقا على

---

(1) السفري، عيسى : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 122؛ هيرست، دافيد : البندقية وغصن الزيتون، ص 218.

(2) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 66.

(3) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 218.

(4) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص205؛ العارف، عارف : تاريخ القدس، ص 147.

(5) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1020؛ توما، إميل : جذور القضية الفلسطينية، ص 186.

(6) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 92؛ السفري، عيسى : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 122.

(7) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 205.

(8) ليف عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (بالعبرية)، ص 28.

تقليل أعداد الصهاينة المتوقع مجيئهم إلى القدس من مختلف الأماكن؛ لمنع الاحتكاك، وزيادة عدد أفراد الشرطة على بوابات القدس القديمة[1].

وأثناء تلك الأحداث، اختتم المؤتمر الصهيوني السادس عشر المنعقد في زيوريخ، أعماله بتاريخ 11 آب (أغسطس) عام 1929م، وتقرر فيه توسيع الوكالة الصهيونية، وأن حق الصهاينة في إقامة شعائرهم الدينية بجوار (المبكى) غير قابل للتغيير[2]، والدعوة إلى تغيير الموقف البريطاني من حائط البراق بالتخلي عن قرارات الكتاب الأبيض لعام 1928م، التي أكدت الملكية الإسلامية للحائط، وللمساحة القائمة أمامه[3]، وعقب انتهاء المؤتمر ذهب كيش (Kish) الصهيوني إلى لندن؛ لحث الحكومة على حمايتهم[4]. كما عقد الصهاينة في 14 آب (أغسطس) عام 1929م، اجتماعاً في تل أبيب، وحصلوا على ترخيص لمسيرة في اليوم التالي من السلطات، تتجه نحو حائط البراق[5]، وفي يوم الخميس 15 آب (أغسطس) عام 1929م، قام الصهاينة بمظاهرة عبر شوارع القدس، بمناسبة عيد الغفران، وعندما وصلوا إلى حائط البراق، رددوا هتافات (الحائط حائطنا)، ورفعوا العلم الصهيوني، وأنشد المتظاهرون نشيد الأمل (الهاتكفا)، متجاهلين ما تم الاتفاق عليه بين بنحاس روتنبرغ، والقيادة البريطانية، من عدم رفع الأعلام، أو السير على هيئة موكب عسكري، أو إطلاق الشعارات التحريضية والاستفزازية[6].

وفي اليوم التالي الموافق 16 آب (أغسطس) عام 1929م، نظم المسلمون مظاهرة حاشدة ضمت حوالي ألفي شخص، بمناسبة احتفالهم بذكرى المولد النبوي، وتوجه المتظاهرون إلى ساحة البراق، وقلبوا طاولة الشماس، وأخرجوا الاسترحامات التي وضعها الصهاينة في شقوق الحائط، ومزقوا ثياب الشماس[7].

---

(1) Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 79.

(2) ليف عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (بالعبرية)، ص 28؛
Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 79.

(3) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 450؛ ليف عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (بالعبرية)، ص 28.

(4) الموسوعة الفلسطينية؛ القسم العام، ج1، ص 615؛
Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 79.

(5) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 67؛
Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 80.

(6) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 67؛ توما، إميل : جذور القضية الفلسطينية، ص 168-169؛
Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 80.

(7) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 93؛ بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 66؛ الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 202؛ صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 286؛
Sicker, Martin: The pangs of the messiah, P. 80.

وفي 17 آب (أغسطس) عام 1929م، حدث شجار طعن فيه عربي صهيونياً في القدس، فمات، واتسع الشجار إثر ذلك؛ مما أدى إلى جرح 11 صهيونياً، و15 عربياً، وعندما جاءت الشرطة ألقت القبض على 22 عربياً منهم 14 جريحاً، بينما لم تلقِ القبض إلا على صهيوني واحد، وسمحت للجرحى الصهاينة العودة إلى بيوتهم(1).

انتشرت شائعات في 22 آب (أغسطس) عام 1929م، أن الصهاينة ينوون الهجوم على المسجد الأقصى(2)، وفي اليوم التالي الموافق 23 آب (أغسطس) عام 1929م، تجمع آلاف المسلمين في المسجد الأقصى؛ لأداء صلاة الجمعة، وفي الوقت نفسه انتشرت شائعة مفادها أن الصهاينة قتلوا عربيين، فخرج جمهور المصلين الغاضب في مظاهرة، واشتبكوا مع الصهاينة(3)، وبدأ التعاون الصهيوني البريطاني في قمع ثورة البراق من تلك اللحظة.

أ- التعاون الصهيوني البريطاني لقمع الثورة في القدس :

تدخلت الشرطة البريطانية؛ لقمع وتفريق المتظاهرين، فأغلقت كل أبواب البلدة القديمة للقدس(4)، وفرضت حظر التجول في القدس بين غروب الشمس وشروقها، وأصدر حاكم القدس قراراً أجاز فيه للشرطة أن تفرق أي تجمع في مكان عمومي، وأن يلقى القبض دون مذكرة على أي شخص، وأجاز القرار القبض على كل من وُجد في مكان عمومي يحمل سكيناً، أو حجراً أو هراوة، أو قضيب حديد، أو أي سلاح مهما كان نوعه، يمكن أن تعتبره الشرطة مساعداً على الاضطرابات، كما أجاز القرار القبض على كل من تلفظ بكلام، أو أبدى إشارة قد تؤدي حسب رأي الشرطة إلى الإخلال بالأمن(5).

رغم كل تلك الإجراءات، لم تتوقف الاضطرابات، فاضطرت سلطات الانتداب إلى استدعاء تعزيزات من شرق الأردن مكونة من سرب من الطائرات، والعديد من المدرعات

---

(1) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 92؛ الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 203؛ صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 286.

(2) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 286.

(3) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 67؛ وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 93؛ النحال، محمد : سياسة الانتداب البريطاني، ص 77؛ ليف عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (بالعبرية)، ص 29.

(4) أفيدور، يوسف : تنظيم الهاغاناة في أحداث 1929م (بالعبرية)، ص 22؛ صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 288.

(5) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 287-288.

تمركزت في الرملة[1]، ولم تكتفِ سلطات الانتداب بالتعزيزات، فقد عملت على تسليح الصهاينة؛ لاستخدامه ضد العرب، فقد جند الميجور ساندرس؛ مدير الأمن العام، 100 من اليهود البريطانيين في الفرقة النظامية العسكرية، ووزع عليهم السلاح، وقد قاتلوا مع الصهاينة في أجزاء كثيرة من القدس، جنباً إلى جنب، وأن أحدهم قد أصيب بجراح خطيرة، وقد كسبوا انطباعاً جيداً لدى الصهاينة في القدس[2]، كما وافقت سلطات الانتداب، أمام ضغط المؤسسات الصهيونية على تجنيد 170 شرطياً صهيونياً، و18 جندياً مسرحاً، أطلق عليهم اسم شرطة مؤقتة[3]، أما عن تسليح الصهاينة في القدس، ذكر أفرايم ديكل، أنه : "تقرر أن تنقل من تل أبيب إلى القدس آلة إطلاق نار تسمى (سوداء)، وعدة آلاف الطلقات في شرائط، وراسلنا السلطات أننا ننوي إيفاد بعثة طبية تتكون من طبيبين، وممرضتين، وصناديق من الأدوية من تل أبيب للصهاينة في القدس، وأننا بحاجة للموافقة، وتزويدنا بحراسة صهيونية من الشرطة، فوافق قائد شرطة لواء يافا على ذلك، وعيّن لنا شرطيين كانا من زعماء جهاز الأمن في خلية الشرطة، وتمكنّا من الوصول للقدس، وأوصلنا الأسلحة، فارتفعت المعنويات عندما كان صوت (السوداء) يكسر صوت الليل"[4].

كما وصل إلى القدس 70 شرطياً، لمساندة شرطة القدس، واستخدمت الطائرات، لبث الخوف في نفوس المتظاهرين العرب[5].

تمكنت الشرطة البريطانية بمساعدة الصهاينة السيطرة على الأوضاع في القدس، لكن الاضطرابات انتشرت في مناطق عدة خارج القدس[6]، وقد أسفرت أحداث القدس عن مقتل 29 صهيونياً، و46 شهيداً من العرب[7].

---

(1) ناؤور، مردخاي، وغلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (بالعبرية)، ص 261؛ وزارة الدفاع: الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 93؛ بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 67؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 453.

(2) ياسين، عبد القادر : كفاح الشعب الفلسطيني، ص 99؛ صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 220.

(3) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 94؛ ليف عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (بالعبرية)، ص 30.

(4) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 95.

(5) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 93؛ بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 67؛ حسونة، خليل : الثورة الشعبية لفلسطين، ص 32.

(6) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 68؛ أفيدور، يوسف : تنظيم الهاغاناة في أحداث 1929م (بالعبرية)، ص 22–23.

(7) السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 96.

ب- التعاون الصهيوني البريطاني خارج القدس :

انتقلت أحداث القدس إلى باقي المدن الفلسطينية، فاندلعت فيها الثورة، وهاجم الثوار المستوطنات والتجمعات الصهيونية، من ذلك :

- الخليل :

هاجم أهالي الخليل الحي اليهودي؛ انتقاماً لما لحق بالمسلمين من أذى في مدينة القدس من الصهاينة والشرطة البريطانية[1]، فأرسلت سلطات الانتداب فصيلاً من جنود سلاح الطيران البريطاني، والشرطة البريطانية من القدس إلى الخليل، واصطدمت بالمتظاهرين، ونقلت الصهاينة من الخليل إلى القدس[2]، وأسفرت تلك الأحداث عن قتل وإصابة عشرات من اليهود[3]، واستشهاد تسعة عشر عربياً[4].

- حيفا :

عندما وصل خبر أحداث القدس إلى حيفا، تجمع أهلها، وقاموا بالهجوم على الحي اليهودي (بيت الكرمل)[5]، وسرعان ما جاءت الشرطة لحماية الصهاينة في الحي، فألقى المتظاهرون الحجارة عليهم، فقتل الضابط البريطاني (مات)، وأنقذت زوجته من السيارة التي كانت بداخلها[6]، وقامت طائرة بريطانية بإطلاق النار على المتظاهرين العرب، ووصلت إلى الميناء سفينة كوريجس (Courageous) قادمة من مالطا، وكان على متنها طائرات حربية[7]، وأسفرت تلك الأحداث عن استشهاد 19 عربياً[8].

- المواقع الاستيطانية الصهيونية الصغيرة :

في 25، 26 آب (أغسطس) عام 1929م، هاجم العرب المستوطنات الصهيونية مثل : هارطوف، وبيرطوبيا[9]، وموتسا، وخولدة[10]، وقد قامت حول تلك المستوطنات معارك طويلة

---

(1) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 68؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 454.

(2) ليف عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (بالعبرية)، ص 31؛ وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 94؛ صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 288-289.

(3) الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 204؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 454؛ بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 68.

(4) زعيتر، أكرم : وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص 331.

(5) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 95؛ صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 130.

(6) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 68.

(7) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 95.

(8) زعيتر، أكرم : وثائق الحركة الوطنية، ص 330-331.

(9) تقع مستوطنة بيرطوبيا في السهل الساحلي، وتأسست عام 1887م، وعرفت بذلك الاسم نسبة لبئر مياه عربية، كانت في المكان، وكانت تدعى بئر طابيا. (السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 101).

(10) للاستزادة حول الهجمات العربية على المواقع الاستيطانية، انظر: السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة، ص 99-102.

مع القوات البريطانية، التي كانت تقوم بحماية تلك المستوطنات، واستعملت تلك القوات الطائرات في قصف العرب[1].

- **يافا وتل أبيب :**

وقعت اشتباكات عنيفة في يافا بتاريخ 25 آب (أغسطس) عام 1929م، بين العرب والصهاينة، إثر هجوم الثوار العرب على حي (أوفيل-يام)، وتدخلت الشرطة البريطانية، فصوبت رشاشاتها على العرب، فاستشهد 6 منهم وجرح آخرون، وفي الوقت نفسه أطلق الصهاينة الرصاص على العرب[2]، وتجمع العرب مرة أخرى، وهاجموا الحي اليهودي الواقع بين يافا وتل أبيب[3]، كما وصل الطراد سسكس (Sussex)، ومدمرتان إلى ميناء يافا، وبقيت في الميناء ما يقارب ثلاثة أسابيع[4].

شكلت الحكومة البريطانية، عقب انتهاء الثورة، محكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين؛ فأصدرت حكماً بالإعدام على 25 عربياً[5]، ثم خفف الحكم عليهم إلى السجن المؤبد، عدا 3 منهم هم : محمد جمجوم، وفؤاد حجازي، وعطا الزير، الذين تم تنفيذ حكم الإعدام فيهم في سجن عكا في 17 حزيران (يونيو) عام 1930م[6]، كما حكم على أكثر من 800 عربي بالسجن لسنوات متفاوتة[7]. أما الصهاينة فقد حكم على واحد منهم بالإعدام، وهو الشرطي هانكيز، قاتل العائلة العربية بيافا، ثم خفف الحكم إلى عشرة أعوام قضى بعضها ثم أطلق سراحه[8].

ويتضح من تلك الأحكام، مدى تحيز سلطات الانتداب إلى جانب الصهاينة، وقد ذكر تقرير لجنة شو (Shaw) عام 1930م، أن الشرطة البريطانية تلقت المديح، والثناء من الجهات، والسلطات البريطانية على أدائها، وعبرت عن خالص تقديرها للشرطة البريطانية، وذكرت أنهم تصرفوا وفق أفضل درجات تقاليد الخدمة البريطانية، وأنهم عندما واجهوا ظروفاً خطيرة، أظهروا شجاعة بارزة، وقدرت اللجنة ما فعله الضابط كفراتا (Cafferata)؛ رئيس شرطة

---

(1) ناؤور، مردخاي، وغلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (بالعبرية)، ص 261.

(2) ليف عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (بالعبرية)، ص 35.

(3) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 94.

(4) بن يهودا، شوحط: النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 70؛ خلة، كامل: فلسطين والانتداب البريطاني، ص 456.

(5) وزارة الدفاع: الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 96؛ طربين، أحمد : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 1021.

(6) علقم، نبيل : الانتداب البريطاني في ذاكرة الشعب الفلسطيني، ص 112؛ وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 96؛ ياسين، عبد القادر : كفاح الشعب الفلسطيني، ص 101.

(7) زعيتر، أكرم : القضية الفلسطينية، ص 82.

(8) زعيتر، أكرم : القضية الفلسطينية، ص 82؛ بويصير، صالح : جهاد شعب فلسطين، ص 158.

الخليل الذي واجه لوحده، وقاتل حشداً عربياً غاضباً، دفاعاً عن الصهاينة، وأُعطي بعد ذلك ميدالية الشرطة الملكية (Kings Police Medal)[1].

كما أصدر المندوب السامي؛ تشانسلور قبل عودته من بريطانيا في الأول من أيلول (سبتمبر) عام 1929م، بياناً وزع بالطائرات في أنحاء فلسطين، اتهم العرب بارتكاب الفظائع، وحملهم مسؤولية الأحداث، في الوقت الذي برّأ الصهاينة من تلك الأحداث[2]، وعندما وصل إلى فلسطين، عيّن أحد غلاة الصهاينة أبرامسون؛ مدير تسوية الأراضي، ضابطاً عاماً له، وكلفه بتطبيق قانون العقوبات المشتركة، فافتتح أبرامسون أحكامه بالحكم على 26 قرية في جنوب فلسطين بغرامة مشتركة مع أن تلك المنطقة لا صهاينة فيها، ولم تقع فيها أية أعمال ثورة[3].

كما عانى العرب من ظلم النائب العام، الصهيوني بنتويتش، الذي كان يتهم العرب، ويزجهم في السجن، ويفرج عن الصهاينة حتى القتلة منهم[4]، فقد أفرج عن الشرطي الصهيوني حانكيز المتهم بقتل 4 من العرب أحرق أحدهم حرقاً[5]، وصهيوني آخر هو يوسف أوربلي[6].

ورغم كل ذلك التحيز، رفع الصهاينة في الخليل عريضة إلى المندوب السامي؛ تشانسلور، اتهموا الشرطة عدم قيامها بواجبها، وأنها تصرفت "بدناءة وحقارة" لكن رئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية فريدريك كيش اعترف أن كثيراً من الاتهامات الصهيونية للشرطة ليست عادلة، وإلا لكانت الإصابات في الصهاينة أكبر بكثير مما حدث، بل انتقد موقع الصهاينة[7]، كما وصف حاييم أورلوزورف في مقاله "محاولة إجمال" أن الشرطة البريطانية تدخلت بشكل سريع، وحاسم[8]، وهذا دليل واضح على تحيز الشرطة، ودفاعها عن الصهاينة.

4) التعاون الصهيوني البريطاني مع مظاهرة عام 1933م :

بلغ عدد المهاجرين الصهاينة الذين دخلوا فلسطين، من أول نيسان (أبريل) عام 1933م، إلى الأول من أيلول (سبتمبر) عام 1933م، 15 ألف مهاجر صهيوني، وطالبت المنظمات الصهيونية 24 ألف تأشيرة دخول للأشهر الستة التالية، واتخذ المؤتمر الصهيوني المنعقد في

---

(1) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 220-221.
(2) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 95؛ ياسين، عبد القادر : كفاح الشعب الفلسطيني، ص 102.
(3) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 294-295.
(4) الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 207.
(5) علقم، نبيل : الانتداب البريطاني في ذاكرة الشعب الفلسطيني، ص 112؛ زعيتر، أكرم : القضية الفلسطينية، ص82.
(6) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 70.
(7) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 219.
(8) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 70.

براغ في آب (أغسطس) عام 1933م، قراراً ناشد فيه الحكومة البريطانية فتح فلسطين لهجرة صهيونية غير محدودة؛ حتى يمكن تحويل فلسطين إلى وطن (قومي) يهودي[1].

كما انتقل 320 ألف دونم من الأراضي إلى الصهاينة، منذ توصيات تقرير سمبسون عام 1930م، حتى عام 1933م[2].

ونتيجة لذلك نُظمت عام 1931م، في نابلس مظاهرات ضخمة دعا فيها الخطباء إلى مقاطعة حكومة الانتداب، والتسلح لمواجهة التآمر البريطاني، ووقع صدام بين المتظاهرين والشرطة البريطانية أدى إلى وقوع العديد من الجرحى، كما قامت الشرطة بإحباط إضراب سائقي سيارة أجرة، وقمعت إضراباً نظمه عرب فلسطين؛ للاحتجاج على تسليح سكان المستوطنات الصهيونية[3].

وفي 22 آذار (مارس) عام 1933م، دعت القيادة الفلسطينية بصورة واضحة إلى تطبيق مبدأ مقاطعة سلطات الانتداب، لدعمها الصهاينة على حساب أصحاب الأرض الحقيقيين[4]، وفي يوم الجمعة الموافق 13 تشرين أول (أكتوبر) عام 1933م، جرت مظاهرة في القدس شارك فيها 5 آلاف عربي، وصاحبها إضراب عام في جميع أنحاء فلسطين[5]، وعندما وصل نبأ تلك المظاهرة إلى سلطات الانتداب، اتفقت مع الصهاينة على صد المظاهرة، وتقرر إرسال عدد من المدرعات للتمركز عند المستوطنات الصهيونية المجاورة للقدس[6]، وعندما أراد المتظاهرون الهجوم على المستوطنات الصهيونية، تصدت لهم الشرطة، ورجال العصابات الصهيونية، مستخدمةً السلاح، فخر على إثر ذلك، 35 جريحاً عربياً، و5 جرحى من رجال الشرطة[7].

---

(1) بويصير، صالح : جهاد شعب فلسطين، ص 188؛ الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 338-339.

(2) جرار، حسني : شعب فلسطين أمام التآمر البريطاني والكيد الصهيوني، ص 70-71.

(3) النتشة، رفيق، وآخرون : تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، ص 106.

(4) ياغي، إسماعيل : الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، ص 100؛ السفري، عيسى : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 206؛ جرار، حسني : شعب فلسطين أمام التآمر البريطاني، ص 71.

(5) السنوار، زكريا : مشاريع تسوية قضية فلسطين، ص 15؛ ليف عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (بالعبرية)، ص 43.

(6) إل بيلخ، تسفي : التمرد العربي (بالعبرية)، ص 109؛ صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 412.

(7) العارف، عارف : تاريخ القدس، ص 154؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1034؛ بويصير، صالح : جهاد شعب فلسطين، ص 188.

وقد ذكر يوسف برنر؛ أحد رجال الشرطة الصهاينة الذين تصدوا للمظاهرة أنه : "في أحد الأيام ثار العرب الذين كانوا في المكان، عندما عادوا من صلاة الجمعة، واندفعوا إلى الحي اليهودي، وكان في المدخل حاجز للشرطة، وطلب رجال الشرطة المتواجدون على الحاجز المتظاهرين بالانسحاب، والتفرق، وحين لم يستجيبوا، أطلق رجال الشرطة عليهم النار، وسقط منهم جرحى، وقد نال أحد رجال الشرطة ميدالية الملك، لشجاعته"(1).

كما تصدت الشرطة البريطانية، بقيادة فرداي (Faraday) في 27 تشرين أول (أكتوبر) عام 1933م، للمظاهرة في مدينة يافا التي اشترك فيها آلاف العرب وعلى رأسهم رئيس اللجنة التنفيذية؛ الشيخ موسى كاظم الحسيني، وشاركت النساء في المظاهرة بعد صلاة الجمعة، وتوجهوا إلى مبنى سلطات الانتداب، وطالبوا بوقف الهجرة الصهيونية، ووقف بيع الأراضي(2)، وقد شارك في تلك المظاهرة، وفود من سوريا، وشرق الأردن(3)، لكن السلطات رفضت تلك المطالب؛ لأنها لا تنوي التخلي عن الوعد الذي أعطته للصهاينة، بإنشاء وطن (قومي) لهم في فلسطين، وقام رجال الشرطة بإطلاق النار على المتظاهرين الأمر الذي دفع المتظاهرين إلى الاشتباك مع رجال الشرطة بالأيدي والعصي(4)، ولم يكتفِ رجال الشرطة بذلك، بل أغلقوا المنافذ وتعقبوا المشاركين في المظاهرة في الأزقة الضيقة(5)، وسقط خلال تلك الاشتباكات بعض القتلى في رجال الشرطة، و30 شهيداً من العرب، وجرح المئات، إضافة إلى اعتقال العشرات من المواطنين(6)، كما جرح رئيس اللجنة التنفيذية؛ الشيخ كاظم الحسيني، وظل يعاني من جراحه حتى استشهد في 26 آذار (مارس) عام 1934م(7)، وأعلنت سلطات الانتداب الأحكام العرفية في يافا(8).

من الواضح أن سلطات الانتداب، لم تكتفِ بصد الهجمات العربية على المستوطنات الصهيونية، فقد أخذت على عاتقها أيضاً، قمع كل محاولة تدعو إلى القضاء على إنشاء الوطن (القومي) اليهودي.

---

(1) وزارة الدفاع : الشرطي العبري (بالعبرية)، ص 120.

(2) لف عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (بالعبرية)، ص 43؛ السفري، عيسى : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 210، الصغير، زياد : ثورة فلسطين، ص 46.

(3) السنوار، زكريا: مشاريع تسوية قضية فلسطين، ص 15، العسلي، بسام: ثورة الشيخ عز الدين القسام، ص 65.

(4) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1034؛ صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 413؛ ليف عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (بالعبرية)، ص 43.

(5) السفري، عيسى : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 211.

(6) العسلي، بسام : ثورة الشيخ عز الدين القسام، ص 65–66؛ الصغير، زياد : ثورة فلسطين، ص 46.

(7) صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 414.

(8) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 542.

5) التعاون الصهيوني البريطاني ضد ثورة الشيخ عز الدين القسام عام 1935م :

دفع اكتشاف حادثة تهريب الأسلحة في يافا في 16 تشرين أول (أكتوبر) عام 1935م[1]، واستمرار الهجرة الصهيونية، والتي وصلت إلى أعلى قمتها عندما دخل 61854 مهاجر في العام نفسه، وقد أكد المندوب السامي؛ واكهوب في تقريره إلى وزارة المستعمرات في 7 كانون أول (ديسمبر) عام 1935م، أن ذلك الرقم "يتجاوز الطاقة الاستيعابية للبلاد"[2]، عز الدين القسام[3] ورفاقه إلى الخروج من حيفا إلى ضواحي جنين؛ لدعوة الفلاحين لحمل السلاح في وجه البريطانيين والصهيونيين، وعندما علمت سلطات الانتداب بذلك، أرسلت الشرطة وقوات الجيش للقضاء على القسام ورفاقه، وتمكنت تلك القوات من محاصرة القسام ورفاقه في منطقة أحراش يعبد بالقرب من جنين في 20 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1935، ودارت معركة غير متكافئة، انتهت باستشهاد عز الدين القسام واثنين من رفاقه[4].

ويتضح مما سبق، أن سلطات الانتداب لعبت دوراً كبيراً في دعم الصهاينة عسكرياً، فتغاضت عن قيام منظمة الهاغاناة بسرقة وشراء وتهريب الأسلحة، رغم تظاهرها برفض وجودها، كما سهلت عملية تجنيد الصهاينة في الشرطة الفلسطينية؛ لترسيخ دعائم الوطن (القومي) اليهودي في فلسطين.

---

(1) عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 153؛ صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة، ص 397-398؛ السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص 133-134.

(2) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 590؛ الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، ص 25.

(3) مجاهد عربي في فلسطين، ولد في سوريا عام 1871م، نشأ نشأة دينية، ودرس الشريعة في الأزهر في القاهرة، وكان من تلاميذ الشيخ محمد عبده، عمل مدرساً، إماماً بعد عودته إلى سوريا عام 1904م، ورفع راية المقاومة ضد الانتداب الفرنسي، فصدر عليه حكماً بالإعدام، فلجأ إلى مدينة حيفا في فلسطين عام 1921، حيث عمل في التدريس، وإماماً لمسجد الاستقلال، ومأذوناً شرعياً، ولم ينتم إلى أي حزب من الأحزاب الفلسطينية، كما قاوم الانتداب البريطاني لفلسطين حتى استشهد في معركة مع البريطانيين في أحراش يعبد بالقرب من جنين في 20 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1935م. (الكيالي، عبد الوهاب : موسوعة السياسة، ج4، ص 101، 103).

(4) يوفال، آرنون أوحنا : العربي في الأحداث 1936-1939م (بالعبرية)، ص 99؛ لف عامي، شلومو : في الصراع والتمرد (بالعبرية)، ص 62-63؛ حمودة، سميح : الوعي والثورة، ص 77-80.

الفصل الثالث

العلاقات الاقتصادية الصهيونية البريطانية في فلسطين

(1918-1936م)

المبحث الأول : الخدمة البريطانية للمشروع الصهيوني من خلال سن القوانين.

المبحث الثاني : التعاون الاقتصادي بين السلطة البريطانية والصهيونية.

المبحث الأول

الخدمة البريطانية للمشروع الصهيوني من خلال سن القوانين

أولاً : القوانين الخاصة بالسيطرة على الأرض.

ثانياً : دور بريطانيا في تسهيل انتقال الأراضي الزراعية للصهاينة.

ثالثاً : الضرائب وعبؤها على الفلاح الفلسطيني.

رابعاً : قانون الرسوم الجمركية عام 1924م.

خامساً : قانون النقد الفلسطيني عام 1927م.

بدأت السلطات البريطانية بعدما سيطرت على فلسطين، تخطط لوضع الترتيبات اللازمـــة؛ لتسهيل انتقال الأراضي إلى الصهاينة؛ لإنشاء الوطن (القومي) اليهودي، حسب ما جاء في تصريح بلفور الصادر في 2 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1917م، وقد ظهرت ملامح تلك الترتيبـــات عنـــدما استبدلت الحكومة البريطانية، الحكم العسكري بالإدارة المدنية عام 1920، والتي تفننت في إصـــدار القوانين ومنها : قانون انتقال الأراضي لعام 1920م،وقانون انتقال الأراضي المعدل لعام 1921م، وقانون الأراضي المحلولة لعام 1920م،وقانون الأراضي المـــوات لعـــام 1921م،وقـــانون محـــاكم الأراضي لعام 1921م، وقانون مرسوم دستور فلسطين لعام 1922م، وقانون مثمني الأراضي لعام 1922م، وقانون استملاك الأراضي للجيش ولقوة الطيران لعام 1925م، وقانون الغابات والأحراش لعام 1926م، وقانون نزع الملكية لعام 1926م، وقانون تسوية حقوق ملكية الأراضي لعام 1928م، وكل تلك القوانين كان الهدف منها؛ تسهيل عملية انتقال الأراضي للصهاينة، لكن سلطات الانتـــداب لم تتوقف عند ذلك الحد، فقد أصدرت عام 1924م قانون الرسوم الجمركية، وقانون النقد الفلسطيني عام 1927م؛ لاستكمال تهويد فلسطين.

أولاً : القوانين الخاصة بالسيطرة على الأرض :

وصل هربرت صموئيل إلى فلسطين، وتولى وظيفته مندوباً سامياً في صـــباح الأول مـــن تموز (يوليو) عام 1920م، وبدأ يُعد الخطط؛ لتسهيل عملية انتقال الأراضي للصهاينة، فعيّن عـــدداً كبيراً من البريطانيين الموالين للصهاينة، أو صهاينة في المناصب الحساسة، كما أصـــدر هربـــرت صموئيل، ومَنْ جاء بعده قوانين عدة، تسهل عملية انتقال الأراضي للصهاينة، ومنها:

1) قانون انتقال الأراضي رقم (39) لعام 1920م :

طلب نورمان بنتويتش (N. Bentwich) الصهيوني، في عـــام 1919م، مـــن الخارجيـــة البريطانية، إصدار قانون؛ لتسهيل عملية انتقال الأراضي للصهاينة، كما أعاد الطلب نفسه، وايزمان أثناء زيارته لفلسطين على الحكومة البريطانية؛ لإدراكه أن نقل ملكية الأرض للصهاينة من شأنه أن يُعزز عملية إنشاء الوطن (القومي) اليهودي في فلسطين[1]، وعندما تولى المندوب السامي؛ هربرت صموئيل منصبه عام 1920م، عمل على تغيير القوانين العثمانية، التي كانت عقبـــة أمـــام انتقـــال الأراضي للصهاينة، فأصدر بتاريخ 23 أيلول (سبتمبر) عام 1920م، قانون انتقال الأراضي لعـــام 1920م[2]، الذي سمح بنقل ملكية الأراضي، وتداولها رسمياً، إذ كان التصرف بها بيعـــاً، وشـــراءً مستحيلاً، نظراً لعدم وجود مكتب لتسجيل ملكية الأراضي، واضطر المـــشترون الاعتمـــاد علـــى صكوك البيع التي لم تكن مساحة الأراضي المسجلة فيها دقيقة، وصحيحة غالباً، فضلاً عن أن فقدان

(1) Stein, Kenneth: The land question in Palestine, P. 45.

(2) قانون انتقال الأراضي لعام 1920م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 1001-1002.

سندات التمليك في كثير من الحالات، وتبعثر السجلات العثمانية الباقية، كانا يحولان دون التصرف بملكية الأراضي وتسهيل انتقالها[1].

كانت عملية انتقال الأراضي، بموجب ذلك القانون، مرهونة بموافقة حكومة الانتداب، فاشترطت المادة السادسة، على أنه لا يسمح للشخص الواحد امتلاك أكثر من 300 دونم من الأراضي الزراعية التي لا تتجاوز قيمتها 3000 جنيه مصري، ولا يسمح له بامتلاك أكثر من 30 دونماً داخل مناطق المدن، واشترط أن يكون المشتري مقيماً في فلسطين، وأن تتوفر لديه نية زراعتها، أو إعمارها بنفسه[2]، كما سمحت المادة نفسها لمدير دائرة الأراضي جيمس ستبس (James stubbs) البريطاني الصهيوني، والذي كان يساعده (6) صهاينة من أصل (8) موظفين[3]، "أن يخوّل أية شركة تتعاطى الصرافة، حق ارتهان الأراضي، وأن يجيز لأية شركة تجارية مسجلة في فلسطين امتلاك الأراضي الضرورية لمشروعها، ويجوز له مع مراعاة الشروط الآنفة الذكر، أن يوافق على انتقال أية أرض إلى أية هيئة مسجلة"[4].

ومن الواضح أن المادة السادسة جاءت لتمنع نمو الملكيات الكبيرة من ناحية، ولحرمان عرب فلسطين الذين أقاموا خارج فلسطين من امتلاك الأراضي، كما سهلت تلك المادة على المؤسسات الصهيونية السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي، عندما منحت شركات الصرافة حق ارتهان الأراضي، والشركات التجارية حق شراء الأراضي لتنفيذ مشروعاتها.

ورغم من الشروط التي حددتها المادة السادسة، جاءت المادة الثامنة؛ لتمنح المندوب السامي سلطات، وصلاحية باستثناء تلك الشروط، فأجازت له الموافقة على انتقال أرض تزيد مساحتها عما يجوز انتقاله حسب المادة السادسة، إذا اقتنع أن ذلك الانتقال يكون للمصلحة العامة، أو يفي بغاية أخرى عائدة للمنفعة العامة[5].

ومن الواضح أن الصهاينة كانوا يركزون على شراء الأراضي ذات المساحات الكبيرة، وعلى ذلك جرت حالات بيع لأكثر من 300 دونم، دون أن يكون المشتري مقيماً في فلسطين، باسم المنفعة العامة[6]، وبالتالي جاءت المادة الثامنة بما فيها من استثناءات لصالح الصهاينة، ولم يكن المندوب السامي يتردد في الموافقة على انتقال الأراضي إلى الصهاينة.

---

(1) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1008؛

Stein, Kenneth: The land question in Palestine, P. 45.

(2) قانون انتقال الأراضي لعام 1920م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 1003.

(3) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 76-77.

(4) قانون انتقال الأراضي لعام 1920م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 1003.

(5) قانون انتقال الأراضي لعام 1920م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 1003.

(6) Stein, Kenneth: The land question in Palestine, P. 46.

اعتبر العرب أن تلك المادة جاءت؛ لتخفيض ثمن الأراضي أو طرح المعروض منها للبيع بين أيدي الصهاينة، لشرائها بأسعار منخفضة[1]، كما تمكن الصهاينة من شراء مساحات واسعة من الأراضي تقدر بـــنصف مليون دونم في مناطق الحولة، ومرج ابن عامر، ووادي الحوارث[2].

كما منحت المادة (15) من القانون المندوب السامي، الحق في أن "ينشئ مكاتب لتـــسجيل الأراضي في الأماكن التي يستصوبها، أو يجوز له بعد استشارة مدير المالية (اليهـــودي ســـمولود Small wood) أن يعين العدد اللازم من المسجلين، ومساعديهم"[3]، تعتبر المادة (15) قد وضعت خصيصاً لخدمة الصهاينة، عندما ربطت تعيين موظفي التسجيل بموافقة المدير المالي الصهيوني سمولود.

ويرى الباحث أن قانون انتقال الأراضي لعام 1920م، جاء لإجبار العـــرب[4] علـــى بيـــع أراضيهم للصهاينة بأسعار قليلة، وقد أكدت ذلك لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين عام 1921م، في تقريرها أن "تخوف العرب من التدابير التي اتخذتها الحكومة (بحسن نية)، ويرتأون أن قـــانون انتقال الأراضي غير المنقولة، والذي يمنع انتقالها إلا لمن كان مقيماً في فلسطين، قد وضع لتنزيـــل ثمن الأراضي، ولطرح المعروض منها للبيع بين أيدي اليهود، ولشرائها بأثمان واطئة"[5].

أرضى قانون انتقال الأراضي لعام 1920م، الزعيم الصهيوني؛ وايزمان الذي طالما انتقـــد بشدة القوانين التي تجعل الصهيونيين غير قادرين على شراء الأراضي اللازمة لإنشاء مستوطناتهم، وقد ذكر "إن بناء الفنادق، والمنازل، وافتتاح المشروعات الصناعية، والعمرانيـــة، وســـواها مـــن التحسينات التي تبرز الحاجة الملحة إليها، يجري وقفها؛ نتيجة للقيـــود المفروضـــة علـــى انتقـــال الأراضي"[6].

ويتضح من ذلك، أن هدف هربرت صموئيل من إصدار قانون انتقال الأراضـــي عـــام 1920م؛ كان تسهيل نقل الأراضي للصهاينة؛ تمهيداً لإنشاء وطن (قومي) لهم في فلسطين.

---

(1) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية، ص 247.

(2) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1098.

(3) قانون انتقال الأراضي لعام 1920م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 1004.

(4) بعثت الجمعية الإسلامية المسيحية في يافا رسالة إلى المندوب السامي؛ هربرت صموئيل، تـــساءلت فيهـــا عـــن السلطات اللامحدودة التي أعطيت للصهاينة من خلال قانون انتقال الأراضي لعام 1920م، كما احتجت على مـــا أوردته المادة السادسة حول منع انتقال الأراضي لمن يقيم خارج فلسطين، واعتبرته لصالح الصهاينة، وذلك؛ لأنه استثنى بشكل خاص الأشخاص المقيمين في سوريا ومصر، من شراء الأراضي في فلسطين.
(Stein, Kenneth: The land question in Palestine, P. 48).

(3) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 112.

(6) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1097.

2) قانون انتقال الأراضي المعدَّل لعام 1921م :

سن المندوب السامي؛ هربرت صموئيل قانون انتقال الأراضي رقــم (2)، فــي 4 نيــسان (أبريل) عام 1921م؛ بعد نقاش مطول مع بعض كبار الصهاينة[1]، وبموجبــه أعطيــت المحــاكم الصلاحية لإصدار الأحكام ببيع الأموال غير المنقولة تنفيذاً لحكم، أو وفاءً لرهن (دين)[2]، كما أزال القيود على الحد الأقصى لمساحة الأرض المبيعة، وقيمتها، وعن الشراء بواسطة أشخاص يقيمــون خارج فلسطين[3]، كما ألزم القانون الإدارة بإعطاء أي مستأجر للأرض التي ترغــب الإدارة فــي نقلها أرضاً كافية في مكان آخر؛ لإعالة نفسه، وأسرته[4].

وتكمن خطورة ذلك القانون في أن كثيراً من الأراضي العربية كانت مرهونة للمــرابين الصهاينة، خاصةً بعد أن أغلق هربرت صموئيل البنك العثماني في آذار (مارس) عــام 1921م، وأمام عجز الفلاح عن سداد ما عليه من قروض، كان المرابون الصهاينة يرفعون الأمــر إلــى المحاكم فتحكم بنزع ملكية الأراضي المرهونة[5].

وبموجب قانون انتقال الأراضي المعدل لعام 1921م، أجازت حكومة الانتداب لنفــسها، منح شركة الكهرباء الصهيونية مساحة 18 ألف دونم مجاناً، وشركة البوتاس الصهيونية مــساحة 75 ألف دونم، كما باعتها اسمياً مساحة 64 ألف دونم[6].

استفاد الصهاينة المقيمون داخل فلسطين وخارجها من شراء مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية بموجب ذلك القانون، فقد ذكر مدير الأراضي أمام لجنة شو عام 1929م، أنه : "يمضي عادةً أربعة أو خمسة شهور بين تاريخ عقد الشراء، وتاريخ إبراز طلب التــسجيل، حيــث تــصل الصفقة المفتوحة إلى مدير الأراضي الذي يحيل الطلب إلى ضابط المنطقة (وهو موظف في إدارة المنطقة تحت سلطة مندوب الحكومة)؛ للتحقيق وتقديم تقرير عن المالكين، والمتــصرفين، وحــين يصل ضابط المنطقة، يجد أحياناً أن القرية قد هجرها القرويون، بعد أن جــرى إقنــاعهم بقبــول

---

(1) سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 58؛ النحال، محمد : سياسة الانتداب البريطاني، ص 58؛
Stein, Kenneth: The land question in Palestine, P. 49.

(2) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 610؛ سليم، محمد عبد الرؤوف : نــشاط الوكالــة اليهوديــة لفلسطين، ص 247.

(3) سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 58؛
Stein, Kenneth: The land question in Palestine, P. 51.

(4) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 272.

(5) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية، ص 199-200؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربــي فــي فلسطين، ص 610.

(6) سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 58.

التعويض المالي، ومغادرة الأرض، وعلى ذلك النحو تمت بيـوع الأراضـي مـن العـرب إلـى الصهاينة، منذرة بخلق طبقة من الفلاحين لا أرض لهم"[1].

بذلك منحت سلطات الانتداب الشركات، والمؤسسات الـصهيونية الحريـة فـي شـراء مساحات واسعة من الأراضي.

3) قانون الأراضي المحلولة لعام 1920م :

أصدر المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل قانون الأراضي المحلولة فـي 11 تشرين أول (أكتوبر) عام 1920م، تلبيةً لمطالب الصهاينة في مؤتمر الصلح في بـاريس عـام 1919م[2]، وقد أكد فيه أن كل الأراضي التي تكتسب صفة المحلولة، تؤول في ملكيتها للدولـة، وهي صاحبة القرار الأول والأخير بشأنها، سواء لجهة التمليك أو التلزيم، أو الإشغال المؤقـت، أو استعمالها لأغراض النفع العام[3].

كما أسقط قانون الأراضي المحلولة كل سندات الملكية للأراضي التي اكتسبها مالكوهـا، استفادةً من نصوص قانون الأراضي العثماني[4]، كما طلب من كل شخص وضع يده في وقـتٍ قبل صدور القانون على أية أرض أصبحت محلولة؛ لانقطاع ورثة المالك، أو لعدم زراعتها، أن يخبر إدارة الأراضي بذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إصدار القـانون[5]، ولتـضمن سـلطات الانتداب تنفيذ القانون، وضعت أجهزة السلطات ذات الاختصاص الإجرائي، تحت تصرف مدير دائرة الأراضي (صهيوني)؛ لتطبيق ذلك القانون[6].

كما طلبت سلطات الانتداب بموجب ذلك القانون، من مخاتير المدن، والقرى الإبلاغ عن جميع الأراضي المحلولة التي وضعت اليد عليها بطريقة (غير شـرعية)، قبـل صـدور ذلـك القانون، مع بيان أسماء الأشخاص الذين وضعوا أيديهم عليها، وحملت المخاتير مسؤولية عـدم

---

(1) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1098.

(2) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 270؛
Stein, Kenneth: The land question in Palestine, P. 13.

(3) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص 200؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربـي فـي فلسطين، ص 610.

(4) سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 61.

(5) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين، ص 250؛
Stein, Kenneth: The land question in Palestine, P. 13.

(6) سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 61.

الإبلاغ، وفرضت عليهم غرامة مالية قيمتها 25 جنيهاً، أو بالسجن لمدة شهر أو بكلتا العقوبتين، وزادت تلك العقوبة على الشخص الذي لم يبلغ الإدارة بالأراضي المحلولة التي وضع يده عليها، لتصل إلى 50 جنيهاً، أو بالسجن 3أشهر، أو بكلتا العقوبتين[1].

وبموجب قانون الأراضي المحلولة لعام 1920م، آلت جميع الأراضي الشخصية التي امتلكها المواطنون منذ صدور القانون العثماني عام 1878م، وحتى صدور قانون الأراضي المحلولة إلى الدولة[2]، وبالتالي فإن الحكومة البريطانية هدفت من وراء ذلك القانون، السيطرة على الأراضي التي زرعها الفلاحون العرب، وتم تحويلها إلى أملاك الدولة، وقد طُبِّق القانون بأثر رجعي، مما حرم الفلاحين من الاستفادة من الأراضي المحلولة التي كانوا يتصرفون بها؛ بهدف وضع التسهيلات أمام الصهاينة[3].

4) قانون الأراضي الموات لعام 1921م :

خوَّلت المادة (103) من قانون الأراضي العثماني كل شخص زراعة أية أرض موات، واستصلاحها، وإذا عمل ذلك، فعلى مأمور الأراضي تسجيلها له مجاناً إذا زرعها بإذن منه، أو دفع مثل الطابو إذا زرعها بدون إذنه، ويعطي له سند طابو بذلك[4]، لكن هربرت صموئيل عمل على تعديل ذلك القانون؛ حتى لا يستفيد العرب من أراضي الموات، فأصدر في 16 شباط (فبراير) عام 1921م، قانون الأراضي الموات[5]، نص على : "كل من نقب أرضاً مواتاً، أو زرعها دون أن يحصل على موافقة مدير الأراضي (أبرامسون الصهيوني)، لا يحق له أن يحصل على مسند ملكية بشأن تلك الأراضي، ويعرّض نفسه فضلاً عن ذلك، للمحاكمة؛ لتجاوزه على الأرض"[6].

وبذلك اشترط قانون الأراضي الموات، تسجيل الأراضي القاحلة المستصلحة، وكانت لجنة الأراضي قد أوصت أن تدرج في الأراضي الموات، كل الأراضي غير المزروعة الكائنة على مشارف القرى، وفي عام 1920م، قدّرت تلك الأراضي بما نسبته 50–60% من المساحة الإجمالية

---

(1) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 114؛ سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين، ص 250.

(2) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 610؛ سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 61.

(3) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 114؛ سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية لفلسطيني، ص 250.

(4) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 114–115؛ سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 59.

(5) انظر ملحق رقم (9) ص 296.

(6) قانون الأراضي (الموات) لعام 1921م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 970.

لفلسطين، كما اعتبرت اللجنة أن الأراضي الواقعة في مناطق المدن، والتي لم تزرع قط، أو لــيس لها صك ملكية أرضاً مواتاً[(1)].

نجح قانون الموات في الحد من قيام الأهالي العرب، باستصلاح مساحات من الأراضــي غير المستزرعة، عندما اشترط القانون أخذ إذن مسبق قبل استــصلاح الأراضــي مــن مــدير الأراضي، في الوقت الذي كان فيه العرب، أثناء الحكم العثماني يتهربون من تسجيل الأراضــي بأسمائهم تهرباً من دفع الضرائب، وبذلك اتخذت سلطات الانتداب ذلك القانون، وسيلة لحرمــان المزارعين العرب من الأراضي التي كانوا يشغلونها، وضمها للوكالة اليهوديــة مجانــاً؛ تنفيــذاً للمادة السادسة[(2)] من صك الانتداب[(3)].

وفي الوقت نفسه، أعطى مدير الأراضي؛ أبرامسون الصهاينة حــق اســتغلال الأراضــي الموات[(4)]، وقد أكد تقرير اللجنة الملكية لفلسطين الذي عرض على البرلمان البريطاني في تمــوز (يوليو) عام 1937م، أن سلطات الانتداب حصلت بموجب ذلك القانون على معظم أراضي الكبارة، وبرة، وقيسارية، وعتليت؛ الواقعة في منتصف الطريق بين حيفا ويافا على امتداد الساحل، وعلــى أراضي بركة رمضان في طولكرم، وذلك عندما أقامت عام 1928م، دعــوى بحقهــا فــي تلــك الأراضي، على اعتبار أنها من الأراضي الموات، وقد حكمت المحكمة بقرارها لــصالح ســلطات الانتداب، ولم تعطِ لأصحابها سوى 2655 دونماً؛ تمهيداً لضمها للصهاينة[(5)].

ويتضح من ذلك، أن قانون أراضي الموات وضع تحت تصرف الصهاينة بصورة مباشرة؛ ليمكنهم من السيطرة على أكبر مساحة من الأراضي؛ لتنفيذ مخططهم.

5) قانون محاكم الأراضي لعام 1921م :

أصدر المندوب السامي؛ هربرت صموئيل في 8 نيسان (أبريل) عام 1921م، قانون محاكم الأراضي، للبت في ملكية الأراضي، والحكم في منازعات الملكية، وأعطي الــسكرتير القــضائي

---

(1) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 270؛

Stein, Kenneth: The land question in Palestine, P. 14.

(2) "على إدارة فلسطين مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى، أن تسهل هجــرة اليهود في أحوال ملائمة، وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة، حشد اليهود في الأراضي الأميرية، والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية".

(Documents and papers on the Palestinian question; Vol. 2, P. 121-122).

(3) سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين، ص 250.

(4) النحال، محمد : سياسة الانتداب البريطاني، ص 58.

(5) سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 60.

نورمان بنتويتش حق إدارة، ومراقبة تلك المحاكم، وكان له الحق بعد موافقة المندوب السامي إصدار الأنظمة، والقواعد المتعلقة بالأمور التالية :

1- نظام محاكم الأراضي، وترتيبها، وأصول الإجراءات فيها.
2- طريقة حفظ قيود المحكمة.
3- النماذج التي تستعمل للطلبات، والسندات.
4- الرسوم التي تستوفى بخصوص دعوى الأراضي، أو بدعوى أخرى لها تعلمه بذلك.
5- التوكيل بالدعاوي.
6- أية أمور أخرى يرى من اللزوم وضع قواعد لها؛ لأجل تنفيذ ذلك القانون(1).

وبذلك أعطى صموئيل للصهاينة الحرية في وضع هيكلية المحاكم حسب رغباتهم.

وأناطت المادة الثالثة من قانون محاكم الأراضي صلاحيات عدة، هي :

أ- "طلب تقديم، وتسجيل جميع الادعاءات المتعلقة بالحقوق في الأراضي الملك، والميري، وفي سائر أنواع الأراضي، وقيدها.
ب- إذا اعتبرت محكمة الأراضي أن الادعاءات بملكية أرض، أو رهنها، أو أية حقوق أخرى فيها قابلة للتسجيل صحيحة، وغير متنازع فيها فتأمر بتسجيل تلك الأراضي في دائرة تسجيل الأراضي، وتعيين حدود الأراضي المشمولة بتلك الحقوق.
ت- إذا اعتبرت محكمة الأراضي أن الادعاءات بتلك الحقوق صحيحة، وغير متنازع فيها، إلا فيما يختص بالحدود؛ فتصدر المحكمة قراراً بشأن الحدود، وتُعيِّن الحدود وفقاً للقرار.
ث- إذا وجد نزاع حول ملكية أرض، أو أية حقوق فيها، أو عليها، فتسمع القضية، وتصدر حكمها فيها.
ج- فصل أي نزاع ينشأ عن إفراز أراضٍ مملوكة بطرق المشاع.
ح- النظر في أي نزاع حول التصرف بأراضي الدولة خلاف الأراضي (الميري) وفصله، وتعيين الحدود، وفقاً للقرار"(2).

وعقب صدور ذلك القانون، شكل نورمان بنتويتش في 15 أيار (مايو) عام 1921م، محكمة الأراضي برئاسة قاضٍ بريطاني، وعضو فلسطيني، وفي حالة وقوع خلاف بينهما يجوز للمحكمة أن تستدعي أي حاكم صلح، أو عضو في المحكمة المركزية، أو قاضٍ عضو ثالث، ومن الممكن تعيين أشخاص يقيمون في فلسطين كمساعدين في المحكمة، كما كان لرئيس المحكمة السلطة لأن

---

(1) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 115-116.

(2) قانون محاكم الأراضي لعام 1921م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 944-945.

يستدعي مستشارين من المقاطعة، لا يزيد عددهم عن ثلاثة، لأية دعوى كانت خصوصية، أو نـــوع من الدعاوي، ويحق لهؤلاء المستشارين إعطاء آرائهم دون أن يحق لهم التصويت[1].

ساعدت المحاكم الصهاينة في السيطرة على الأراضي، فقد كان كثير من الأراضي العربية مرهونة للمرابين الصهاينة، لا سيما بعد إقدام هربرت صموئيل علـــى إغـــلاق البنـــك الزراعـــي العثماني، مما ساهم في لجوء الفلاحين الفلسطينيين إلى المرابين الصهاينة؛ لإمدادهم بالأموال، مقابل فوائد عالية، ورهن أراضيهم، وعندما عجز الفلاحون عن دفع ما عليهم من قروض، كان المرابون الصهاينة يلجأون إلى تلك المحاكم التي كانت غالباً ما تحكم لهم بنزع ملكية الأراضي المرهونة[2].

6) مرسوم دستور فلسطين لعام 1922م :

بدأت فكرة وضع القانون الأساسي لفلسطين (الدستور)، لدى الحكومة البريطانية، عنـــدما كان الوفد العربي الفلسطيني الأول موجوداً في لندن عام 1921م، لكنه صدر بصورة رسمية في العاشر من شهر آب (أغسطس) عام 1922م، بتوصية من هربرت صموئيل، وقد صاغه النائب القضائي الصهيوني نورمان بنتويتش، الذي تعمد وضع بعض مواده المتعلقة بالأراضي، تحـــت تصرف المندوب السامي[3].

فقد خوّلت الفقرة الأولى من المادة (12) المندوب السامي سلطة الإشراف على الأراضـــي العمومية، أو الحقوق المتعلقة بها، أما الفقرة الثانية من المادة نفسها، فقد خولته السيطرة على "كافة المناجم، والمعادن على اختلاف أنواعها وأوصافها، سواء أكانت فوق اليابسة، أو المياه، أم تحتهـــا، وسواء أكانت تلك مياه أنهارٍ داخلية، أم بحيرات، أم مياهاً ساحلية، على أن يراعى كل حق ممنوح لأي شخص، لاستثمار تلك المعادن، أو المناجم بمقتضى امتياز يكـــون نافـــذاً فـــي تـــاريخ ذلـــك المرسوم"[4].

كما أتاحت المادة (13) من المرسوم ذاته، للمندوب السامي منح أو تأجير "أي من تلـــك الأراضي العامة، أو المناجم، أو المعادن ...، وبالشروط، والمُدد التي يراها ملائمة"[5].

---

(1) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 116.

(2) قاسمية، خيرية : الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلث القرن الحالي، ص 75؛ الحزماوي، محمـــد : ملكيـــة الأراضي في فلسطين، ص 116-117.

(3) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 147-148.

(4) قانون دستور فلسطين لعام 1922م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج4، ص 3310.

(5) قانون دستور فلسطين لعام 1922؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج4، ص 3310.

وبذلك استغل هربرت صموئيل ذلك القانون أسوء استغلال، فقد منح الصهاينة العديد من الأراضي مجاناً؛ لإقامة المشاريع عليها، فقد منح 18 ألف دونم لشركة الكهرباء الصهيونية مجاناً، ومنح 300 ألف دونم للوكالة اليهودية مجاناً، و200 ألف دونم للوكالة اليهودية بسعر رمزي[1]، كما اقتطع صموئيل للصهاينة أراضي الكبارة، وعتليت، وتلال قيسارية، فيما بلغ مجموعه 175 ألف دونم من أراضٍ عربية، وأجرها للصهاينة بإيجارات اسمية[2].

وفي عام 1933م، عدّلت السلطات البريطانية الدستور، فأضافت المادة (16 مكرر) التي نصت على أنه "يجوز للمندوب السامي، ... أن يحول بمرسوم يصدره بتوقيعه، وينشر في الوقائع الفلسطينية، أية أرض في فلسطين يسميها في المرسوم من صنف الميري إلى صنف الملك"[3].

ومن المعلوم أن 45% من مساحة فلسطين هي أراضي أميرية، بيد سلطات الانتداب[4]، وقد سمح تعديل مرسوم دستور فلسطين، بتحويل الأراضي الأميرية إلى الصهاينة، إذ استطاع المندوب السامي بناءً على القانون السابق تحويل أراضٍ كثيرة من صنف الأراضي الأميرية إلى الملكية، حسب الصلاحيات المعطاة له، ومنها أراضي قرية (باردس حنا) الواقعة في قضاء حيفا، حيث تم تسجيلها باسم المندوب السامي، كما عمل المندوب السامي على نزع ملكية العديد من الأراضي من أصحابها العرب، بحجة توسيع الطرق المؤدية من مدينة يافا العربية إلى مستوطنة بتاح تكفا لعشرين متراً عرضاً[5].

7) قانون مثمني الأراضي لعام 1922م :

في 15 آب (أغسطس) عام 1922م، أصدر المندوب السامي؛ هربرت صموئيل قانون (مثمني الأراضي)، ونصت المادة (2) منه على أنه : "لا يجوز لأي شخص أن يمارس مهنة مثمن أراضٍ في فلسطين إلا إذا كان قد حصل على رخصة بممارسة هذه المهنة"، وأجبرت المادة (3) من القانون ذاته كل من يريد أن يمارس مهنة مثمني أراضٍ أن يقدم طلباً إلى مدير المساحة، وللمدير الحق في منح الرخصة أو رفضها، وفي الوقت نفسه أجازت المادة (5) من القانون لمدير المساحة أن يلغي أية رخصة صادرة بمتقضى قانون مثمني الأراضي في أي وقت[6].

---

(1) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 131-133؛ صالح، بويصير : جهاد شعب فلسطين، ص 115.

(2) صالح، بويصير : جهاد شعب فلسطين، ص 115.

(3) قانون دستور فلسطين المعدل لعام 1933م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج4، ص 3335-3336.

(4) النحال، محمد : فلسطين أرض وتاريخ، ص 156.

(5) النحال، محمد : سياسة الانتداب البريطانية الاقتصادية، ص 66-67.

(6) قانون (مثمني الأراضي) لعام 1922م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 1006-1007.

واشترطت المادة (6) من القانون أن تُنشر أسماء الأشخاص الذين يحصلون على رخصٍ بممارسة مهنة التثمين، وأسماء الذين تلغى رخصهم في الوقائع الفلسطينية، ونصت المادة (8) من القانون على أن كل من مارس مهنة مثمني الأراضي دون الحصول على رخصة، يعرض نفسه لغرامة قدرها 50 جنيهاً[1].

مارس هربرت صموئيل هوايته في تعيين الصهاينة في المناصب الحساسة في الدولة، وفي مختلف المجالات؛ لتسهيل سيطرة الصهاينة على فلسطين، فقد وضع العديد من الصهاينة في منصب مثمني الأراضي مثل المستر ن. أبستاين الذي منح رخصة لممارسة مهنة مثمني الأراضي في 20 كانون أول (ديسمبر) عام 1924م[2].

8) قانون استملاك الأراضي للجيش، ولقوة الطيران لسنة 1925م :

أصدر هربرت صموئيل في 15 أيار (مايو) عام 1925م، قانون استملاك الأراضي للجيش ولقوة الطيران التابعة لجلالته في فلسطين[3]، ونصت المادة (3) منه على أنه : "يحق للقائد أن يتفاوض ويتفق مع صاحب، أو أصحاب أية أرض يحتاج إليها الجيش، أو قوة الطيران سواء لشرائها شراءً قطعياً، أو للتصرف بها، أو لاستعمالها لمدة معينة، أو المدة التي تقضي بها المصلحة، أو لاستملاك حق المرور في أية أرض مع حق إطلاق النار فيها، وسوى ذلك من الحقوق الممنوحة للمتصرف في الأرض، وأي حق من حقوق التداخل"[4].

وجاء في المادة (4) من القانون أنه : "إذا عجز القائد عن الوصول إلى اتفاق مع صاحب أو أصحاب أية أرض يحتاج إليها بمقتضى المادة السابقة، فيقتضي عليه أن يرفع إلى المندوب السامي إعلان أو إعلانات المفاوضة المنوه بها في الفقرة التالية للموافقة عليها وللمندوب السامي السلطة إما أن يمسك عن إبداء موافقته، أو بمنحها بعد إجراء التعديلات التي يراها مناسبة، وبعد ذلك يأمر القائد بتبليغ إعلان أو إعلانات المفاوضة بالشكل الذي يوافق عليه المندوب السامي[5].

كما نصت المادة (6) من القانون أنه : "إذا عجز الشخص المبلّغ في 15 يوماً من بعد تبليغه الإعلان عن تقديم تفاصيل الحق الذي يدعيه في تلك الأرض، أو المخابرة مع القائد بشأن مبلغ التعويض الواجب دفعه، أو إذا لم يتفق القائد وذلك الشخص على مبلغ التعويض في خلال

---

(1) قانون (مثمني الأراضي) لعام 1922م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 1007–1008.

(2) جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع132، 1 شباط 1925م، ص 69.

(3) انظر ملحق رقم (10) ص 297.

(4) جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع 137، 15 نيسان 1925م، ص 162.

(5) جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع 137، 15 نيسان 1925م، ص 163.

15 يوماً، يحق للقائد أن يتصرف حالاً بالأرض المذكورة في الإعلان، بشرط أن يجوز له وضع اليد عليها، وأن يقدم طلباً إلى رئيس المحكمة المركزية الواقعة تلك الأرض في منطقة صلاحيتها؛ لإصدار أمر يخوله التصرف بها فإذا اقتنع الرئيس بأن للقائد حق التصرف بها بمقتضى هذه المادة؛ فإنه يصدر له أمراً بتوقيعه بالتصرف بالأرض، ويقرر مبلغ التعويض من قبل مجلس التحكيم، وفقاً للنصوص"[1].

وورد في المادة (12) من القانون ذاته أنه : "إذا عرض القائد كتابةً، دون شروط أو قيد، أي مبلغ من المال تعويضاً لأي مدى، وكان المبلغ المحكوم به من قبل مجلس التحكيم لذلك المدعي لا يتجاوز المبلغ المعروض عليه، يأمر المجلس المدعي بأن يتحمل المصاريف التي تكبدها هو، وأن يدفع المصاريف التي تكبدها القائد بعدما عرض التعويض عليه، إلا إذا رأى المجلس لأسباب خصوصية عدم صوابية ذلك"[2].

ونصت الفقرة (ب) من المادة (15) من قانون استملاك الأراضي للجيش ولقوة الطيران على أنه : "يحق للقائد في كل حين بعد مرور 14 يوماً على تبليغ ذلك الإعلان، أن يدخل إلى الأرض، ويهدم ما فيها من الأبنية، والإنشاءات الموجودة عندئذ، أو التي ستقام فيما بعد، وأن يقطع، أو يقتلع ما فيها من الأشجار، ويزيل، أو يغير السياجات، والأسوار، والجسور، والحفر الموجودة فيها ...[3]، كما سمحت المادة (17) للقائد أن "يسد أو يغير مستوى أي طريق عام، أو خاص، أو أية مجرى صرف، أو قناء، أو قسطل إذا وجد ذلك ضرورياً لأي الأعمال المنوي إجراؤها في أي أرض استملكت، أو أشغلت بموجب هذا القانون"[4].

وورد في المادة (20) من القانون ذاته أنه : "إذا رأى القائد في أي وقت أن الأرض المستملكة لمصلحة الجيش، أو قوة الطيران لا يحتاج إليها فيما بعد لتلك المصلحة، وإذا لم ترغب حكومة فلسطين في تمليك الأرض من القائد بحسب الشروط التي قد يتم الاتفاق عليها، يحق للقائد أن يفاوض أي شخص لبيعها له"[5].

بينما جاء في الفقرة الأولى من المادة (21)، أنه يجوز "للمندوب السامي، بناءً على طلب القائد، أن يضع أنظمة بشأن استعمال الأرض المستملكة، أو المشغلة بموجب هذا القانون

(1) جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع 137، 15 نيسان 1925م، ص 163-164.

(2) جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع137، 15 نيسان 1925م، ص 166.

(3) جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع137، 15 نيسان 1925م، ص 167-168.

(4) جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع137، 15 نيسان 1925م، ص 168.

(5) جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع137، 15 نيسان 1925م، ص 169.

للمقاصد المخصصة لها، ولتأمين سلامة العموم ضد أي خطر ينشأ عن ذلك الاستعمال مع السلطة؛ لمنع وقوع أي تعدٍ على الأرض، وكل مخالفة في استعمالها"[1].

يتضح من خلال ما سبق، أن قانون استملاك الأراضي للجيش ولقوة الطيران لعام 1925م، وضع لخدمة الصهاينة الذين كانوا يخدمون في القوات البريطانية، فنجد أن المادة الرابعة منحت المندوب السامي؛ هربرت صموئيل الصهيوني حق الفصل بين قائد الجيش، وصاحب الأرض إذا حدث نزاع على الأرض، فإذا كان المندوب السامي صهيونياً، وهو الذي وضع القانون للسيطرة على الأراضي، فهل سيكون موقفه لصالح صاحب الأرض؟!

والأدهى من ذلك أنه إذا تقرر الاستغناء عن الأرض، يحق للقائد بيعها، ومع أن لمالكها الأصلي حق الشفعة في الأرض، إلا أن ذلك مرهون بالموافقة على السعر الذي يحدده القائد، وهذا ما يجعل من المستحيل شراء العربي أرضه التي أُجبر تحت طائلة القانون على بيعها، مما يحيلها إلى مالك صهيوني قادرٍ على شراء تلك الأرض، وبأي سعر كان.

9) قانون الغابات والأحراش لعام 1926م :

سن هربرت صموئيل قانون الغابات والأحراش لعام 1920م، ووفقاً لذلك القانون، أعلن مندوب الأحراش العام (ن. ج تيار) في الجريدة الرسمية الفلسطينية منع الجمهور من الاستفادة من مساحات شاسعة من أراضي قراهم، بحجة أنها تابعة لأراضي الأحراش والغابات، فعلى سبيل المثال : نشر (تيار) في الجريدة الرسمية، في الأول من شباط (فبراير) عام 1925م، ما يلي : "يعلن للعموم وفقاً لأحكام المادة (25) من قانون الغابات، والأحراش لعام 1920م، بأن المنطقة المبينة في الجدول الآتي، تعتبر منطقة محظورة، وكل شخص أطلق مواشيه لترعى فيها، أو تعدى عليها يعتبر مجرماً، ويجازى بغرامة لا تزيد عن 10 جنيهات، أو بالحبس مدة لا تزيد عن شهر واحد، أو بكلتا العقوبتين، ويكلف بدفع تعويض عن الأضرار التي يكون قد أحدثها"، وكان الجدول قد حدد قطعة من أراضي صفد بلغت مساحتها 37 دونماً[2].

وعندما جاء المندوب السامي الثاني؛ بلومر إلى فلسطين عام 1925م، سار على نهج سلفه هربرت صموئيل، فقام بتعديل قانون الغابات والأحراش، فأصدر في الأول من آذار (مارس) عام 1926م، قانوناً عُرف باسم قانون الغابات[3].

---

(1) جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع137، 15 نيسان 1925م، ص 170.

(2) جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع137، 15 نيسان 1925م، ص 69.

(3) انظر ملحق رقم (11) ص 304.

وبموجبه استطاع بلومر، مصادرة المناطق المليئة بالأشجار الكثيفة، وإعلانهـا منـاطق غابات محفوظة تحت إشراف الحكومة وإدارتها، رغم أنها أراضٍ عربية يملكها عرب فلسطين بموجب ملكية؛ وذلك لتسهيل انتقالها للصهاينة[1]، وأجازت المادة (3) من القانون للمندوب السامي الحق في وضع أية غابة تحت إشراف الحكومة، وإدارتها كغابة[2] محفوظة[3].

وبذلك حرم ذلك القانون السكان الذين كانوا ينتفعون من الغابات من الاستفادة منها، عندما نصت المادة رقم (5) : "فلا يحق أن يأخذوا شيئاً من نتاجها، أو يستخدمونها لرعاية مواشيهم، أو حفر التراب، أو إقامة سدود، وحواجز على نهر، أو جداول، أو يسكنوا في غابة محفوظة، ويشيدوا أبنية فيها"، وهددت كل من يخالف ذلك "بغرامة لا تزيد على 100 جينه مصري، أو بالحبس لمدة لا تتجاوز 12 شهراً، أو بكلا هاتين العقوبتين، وفضلاً عن ذلك، يكلف بدفع أي تعويض تحكم به المحكمة عن الضرر الناشئ عن عمله"[4]، كما أجازت المادة رقم (13) للمندوب السامي إعلان أية غابة أو أي قسم منها منطقة محفوظة، وذلك بحجة صيانتها، ووقاية الأشجار الصغيرة فيها[5].

وأعطت المادة رقم (16) من القانون ذاته، المندوب السامي بحجة المصلحة العامة أن يخول مأمور الغابات بأن يضع تحت حمايته الغابات التي تعتبر من الأملاك الخاصة، والتي يظهر أن قطع أشجارها قد آل أو يؤول إلى تقليل موارد المياه، أو يضر بالأحوال الزراعية في القرى المجاورة، أو يعرض مقدار نتاج الغابات الذي يحتاجه أهالي القرى المجاورة لتلك الأراضي للنقصان، وتعتبر تلك الغابة ما دامت تحت حماية الحكومة غابة محفوظة[6].

وبموجب قانون الغابات، صادرت الحكومة البريطانية أراضٍ عربية مليئة بأشجار الغابات، ووضعتها تحت إشرافها، وبلغت مساحتها (56910) دونماً، بينها (4702) دونم في أراضي كماتا، (33661) دونماً في أراضي البقيعة، و(13774) دونماً في بيت جان، و(4773) دونماً في فراطية، وقد وضعت تلك الأراضي تحت تصرف الصهاينة؛ لتصبح فيما بعد ملكاً لهم[7].

---

(1) النحال، محمد : سياسة الانتداب البريطانية، ص 67؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 611.

(2) يقصد بالغابة المحفوظة : الغابة التي ليست من الأملاك الخصوصية. (جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع137، 15 نيسان 1925م، ص 703).

(3) جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع137، 15 نيسان 1925م، ص 703.

(4) جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع137، 15 نيسان 1925م، ص 703-704.

(5) جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع137، 15 نيسان 1925م، ص 707.

(6) جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع137، 15 نيسان 1925م، ص 707.

(7) النحال، محمد : فلسطين أرض وتاريخ، ص 62؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 611؛ النحال، محمد : سياسة الانتداب البريطاني، ص 46.

كما لجأت سلطات الانتداب في بعض الأحيان إلى طرد الأهالي من أراضيهم بحجة توسيع الغابات، فقد طردت (385) من عرب السويطات قضاء حيفا عام 1934م، عندما قامت الحكومة بتوسيع الغابات في منطقة عكارة، شمال غرب جبل الكرمل، وفقد أولئك البدو جميع أراضيهم، إضافة إلى انتزاع أراضي عشيرة الظلام قضاء بئر السبع، وجعلها غابة حكومية محظورة[1].

ويعد قانون الغابات استمراراً للسياسة البريطانية الصهيونية التي هدفت إلى السيطرة على باقي أراضي فلسطين، لسببين؛ الأول : حرمان العرب من خيرات الغابات ليزداد العرب فقراً على فقرهم، والسبب الثاني : لتسهيل منح تلك الأراضي بعد السيطرة عليها للصهاينة، لإقامة المشاريع الصهيونية؛ لاستكمال إنشاء الوطن (القومي) اليهودي.

10) قانون نزع الملكية عام 1926م :

استمرت سلطات الانتداب بالعمل على نهج هربرت صموئيل؛ لتكون تلك القوانين السلاح الفعال في أيدي الحكومة البريطانية والصهاينة؛ للاستيلاء على الأراضي، فأصدرت قانون نزع الملكية لعام 1926م[2]، ونصّت المادة (3) منه على أنه : "يحق لمنشئي[3] أي مشروع[4] أن يتفاوضوا، ويتفقوا مع صاحب أية أرض يحتاجون إليها لمشروعهم"[5]، ومنحت المادة رقم (5) المندوب السامي الحق في الفصل بين الطرفين في حالة حدوث خلاف فذكرت : "إذا عجز منشئو أي مشروع عن الاتفاق مع صاحب، أو أصحاب أرض يحتاج إليها المشروع، أو مع أي شخص له حق فيها، فيجوز لهم أن يرفعوا إلى المندوب السامي؛ لأجل موافقته إعلان، أو إعلانات المفاوضة... وللمندوب السامي السلطة؛ إما أن يمسك عن إبداء موافقته، أو أن يمنحها بعد إجراء التعديلات التي يستصوبها في إعلان، أو إعلانات المفاوضة، ويبلغ ذلك إلى أصحاب الأرض، مبيناً

---

(1) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 118.

(2) سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 63؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 611؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1098؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 42.

(3) تعني كلمة المنشئ، الحكومة أو أي مجلس بلدي، أو محلي، أو سلطة أخرى محلية، أو شخص يقوم، أو هو على وشك القيام بمشروع. (قانون نزع ملكية الأراضي لعام1926م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 955).

(4) تعني كلمة مشروع، أي مشروع يشهد المندوب السامي أن المراد به المنفعة العامة، وكل مشروع آخر منح به المندوب السامي امتيازاً تسوغ شروطه نزع ملكية الأراضي، التي تشتمل على كل نوع من الأراضي، أو الإجارة، وكل بناية، أو شجرة، أو شيء آخر ثابت في الأرض، وكل قسم من بحر أو شاطئ أو نهر، وكل ارتفاق في أية أرض أو مياه، أو عليها، من أجل مقاصد الامتياز. (قانون نزع ملكية الأراضي لعام 1926م؛ قوانين فلسطين، ج2، ص 956).

(5) قانون نزع ملكية الأراضي لعام 1926م؛ قوانين فلسطين، ج2، ص 956.

فيه تفاصيل الأرض، أو استعداد المنشئين؛ لدفع التعويض أو بدل الإيجار، ويطلب من صاحب الأرض تقديم تفاصيل بحقوقه في الأرض، ومقدار التعويض أو بدل الإيجار[1].

وورد في المادة (7) أنه إذا "قصر الشخص الذي بلغ إعلان المفاوضة في تقديم تفاصيل ادعائه بالأرض المبحوث عنها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه الإعلان ...، أو تخلف عن المفاوضة مع المنشئين بشأن مقدار التعويض الذي يدفع له، أو إذا لم يتفق المنشئون مع هؤلاء الأشخاص على مقدار التعويض خلال خمسة عشر يوماً يحق للمنشئين وضع يدهم على الأرض المطلوبة، وفي حال معارضة أصحاب الأرض لذلك، يقدم المنشئون طلباً بذلك إلى رئيس محكمة الأراضي التي تقع تلك الأرض ضمن دائرة اختصاصها، فإذا اقتنع رئيس المحكمة بأن للمنشئين الحق بوضع يدهم على الأرض، يصدر قراراً بتسليم تلك الأرض للمنشئين، بعد تقدير قيمة التعويض"، ومنحت المادة (8) من القانون نفسه محكمة الأراضي تحديد قيمة التعويض في حال عدم الاتفاق على قيمة التعويض[2].

كما جاء في المادة (12) من القانون ذاته أن أراضي الأوقاف لم تَسلم من ذلك القانون، فقد طبقت عليها نفس الشروط التي تطبق على صاحب الأرض، ويدفع ثمن أراضي الأوقاف المنزوعة إلى المتولي، أو إلى صندوق الأوقاف، أما بشأن نزع ملكية الأراضي اللازمة لتوسيع الطرق، فقد نصت المادة (22) من القانون نفسه على أنه : "لا يستحق صاحب الأرض المستملكة؛ لتوسيع طريق، أي تعويض إلا إذا كانت مساحة الأرض المأخوذة منه تتجاوز ربع مجموع مساحة قطعة الأرض التي يملكها"[3].

ويعد قانون نزع ملكية الأراضي لعام 1926م، من أخطر قوانين الأراضي التي سنتها سلطات الانتداب؛ لأنه أباح للسلطات حق الاستيلاء على أرض تحت ستار الصالح العام، وبحجة استغلالها للمرافق العامة، وبموجب ذلك القانون استولت سلطات الانتداب على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية؛ تمهيداً لنقلها للصهاينة؛ لتنفيذ المشروعات الاقتصادية الصهيونية الكبيرة، فسهلت شراء 165 ألف دونم من أراضي الحولة، ومنحت شركة الكهرباء الفلسطينية (الصهيونية) 18 ألف دونم كانت نزعتها من أصحابها[4]، كما استغل المندوب السامي تشانسلور المادة الثالثة لنزع الأراضي بحجة إقامة مشاريع عليها، وقد جاء في جريدة حكومة فلسطين في عددها 232، الصادر في الأول من نيسان (أبريل) عام 1929م، أن المندوب السامي تشانسلور، نزع ملكية

---

(1) قانون نزع ملكية الأراضي لعام 1926م؛ قوانين فلسطين، ج2، ص 956-957.

(2) قانون نزع ملكية الأراضي لعام 1926م؛ قوانين فلسطين، ج2، ص 957.

(3) قانون نزع ملكية الأراضي لعام 1926م؛ قوانين فلسطين، ج2، ص 960-964.

(4) سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 64؛ الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 121.

الأراضي الواقعة على طريق حيفا، وعكا، ورأس الناقورة؛ بحجة مشروع عمومي[1]، كما نزع قطعة أرض من خان اللبن في قضاء نابلس؛ لبناء مخفر بوليس عليها[2].

وبموجب القانون ذاته نزعت الحكومة أراضي أوقاف أخوية القبر المقدس البالغة مساحتها 22 ألف دونم، وكانت تمتلكها الكنيسة الأرثوذكسية، وذلك بحجة سداد الديون التي تراكمت عليها إبان الحرب العالمية الأولى، وعلى الرغم من مطالبة الكنيسة بوقف البيع، لاستعدادها تسديد تلك الديون، إلا أن سلطات الانتداب سلمتها لمستوطنة عيون قارة (ريشون ليتسيون)[3] الصهيونية، إضافة إلى 40 ألف دونم جنوب يافا[4].

كما نزعت سلطات الانتداب بموجب قانون نزع ملكية الأراضي لعام 1926م، 75 ألف دونم للصهيونيين نوفومسكي Novomeysky، وتولوخ نيابة عن شركة البوتاس، وأجرتهما بسعر رمزي جداً مساحة تقدر بـ 64 ألف دونم من الأراضي الواقعة على حدود البحر الميت[5]، وبحجة حاجة المشروع لأراضٍ إضافية نزعت سلطات الانتداب أراضي قبيلة الظلام الواقعة إلى الجنوب من البحر الميت، والبالغة مساحتها 15 ألف دونم[6]، وفي النهاية بلغ عدد الأراضي التي نزعتها سلطات الانتداب، ومنحتها للصهاينة بحجة استكمال المشروع خارج منطقة الامتياز 978 ألف دونم مجاناً[7].

لم تتوقف سلطات الانتداب عن ذلك، فقد حكم القاضي البريطاني في محكمة يافا، في قضية محاجر مجدل الصادق، المتنازع عليها بين الصهاينة والعرب، لصالح الصهاينة استناداً إلى أن ملكية الأرض في المحاجر ليست للعرب، وأن الادعاء بملكيتها ليس قانونياً؛ لأن أراضي المحاجر غير داخلة في حدود القرية[8].

---

(1) جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع 232، الأول من نيسان (أبريل) 1929م، ص 344.

(2) جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع 247، 16 تشرين ثانٍ 1929، ص 1052.

(3) أول مستوطنة صهيونية في فلسطين، أسست على يد منظمتي أحباء صهيون، وبيلو، في موقع عيون قارة العربية في 31 تموز (يوليو) عام 1882م، وكان أول من سكنها من الصهاينة، ولم يزد عددهم على عشرة أفراد من مهاجري روسيا، وقد مكنهم مساعد القنصل البريطاني في يافا 3330 دونماً من الأراضي لمستوطنتهم. (الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، ج2، ص 494؛
Jewish Virtual Library: The first Aliyah (1882-1903) www.israel.org).

(4) موسى، صابر : نظام ملكية الأراضي في فلسطين، ص 55.

(5) سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 63-64.

(6) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب الاقتصادية، ص 40.

(7) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية والاجتماعية، ص 44.

(8) سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 64.

كما لم تسلم أراضي الأوقاف من قانون نزع ملكية الأراضي لعام 1926م، فقد نزعت سلطات الانتداب أرضاً وقفاً لعائلة الخطيب المقدسية؛ لإقامة فندق للجامعة العبرية، واحتجاجاً على ذلك رفع متولي وقف العائلة في القدس كتاباً مفتوحاً إلى المندوب السامي، وإلى المجلس الإسلامي الأعلى جاء فيه "لم يكف الصهاينة أن ينتزعوا ملكية قسم من أراضٍ تخص بعض أفراد عائلة الخطيب الواقعة على جبل الزيتون ليدخلوه في حوزتهم، ويبنوا عليه مكتبة للجامعة العبرية، فقد قاموا الآن يحاربون لنزع ملكية القسم الثاني في هذه الأرض، ونزع ملكية أرض أخرى بجانبها، هي وقف خالص لهذه العائلة؛ لجعلها فندقاً للجامعة العبرية"[1].

كما حضر عدد من الصهاينة إلى أراضي قرية الريحانية[2]، وأحضروا معهم موتور ماء، وأخذوا يحفرون بئراً في قطعة أرض تابعة للقرية، تزيد مساحتها على 800 دونم، وهي أرض مشاع، وتستخدم لأغراض الري، وبرغم أن أهالي القرية يملكون ما يثبت ملكيتهم لها، إلا أن سلطات الانتداب نزعت تلك الأرض، ومنحتها للصهاينة؛ بحجة أن الصهاينة يمتلكون حقاً لهم بها، وأنهم عازمون على استعمالها للنفع العام الذي ستستفيد منه القرية في مجالات عدة[3].

ومن خلال ما سبق، يرى الباحث أن قانون نزع ملكية الأراضي لعام 1926م، كان من أخطر القوانين التي سنتها سلطات الانتداب؛ لأنه كان مقدمة لتمليك الشركات الصهيونية أراضي أصحاب البلاد، بعد أن عجزت عن شرائها من أصحابها.

11) قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي لعام 1928م :

كانت معظم ملكية أراضي فلسطين في أواخر العهد العثماني، خاضعة لنظام المشاع[4]، الذي كان يمثل عقبة أمام انتقال الأراضي إلى الصهاينة[5]، كما حدّ من نشاط السلطات

---

(1) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 121.

(2) قرية عربية، تقع على بعد 27كم جنوب شرق حيفا، أنشئت الريحانية في جبل الكرمل فوق تل مستوي تقريباً على ارتفاع 210م عن سطح البحر في منطقة تقسيم المياه بين نهر المقطع، والأودية المتجهة نحو البحر المتوسط، كما أسس الصهاينة في الثاني من تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1941م، كيبوتس (رامات هلشوفيت) على بعد يقل عن الكيلو متر جنوبي شرق الريحانية، وفي عام 1948م، دمر الصهاينة القرية، وشردوا سكانها العرب. (الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، ج2، ص 494).

(3) سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 64.

(4) نظام المشاع : هو الملكية الجماعية لمجموعة بشرية ما (قرية مثلاً)، دون تعيين أية حدود لأية قطعة أرض محدودة، لمالك محدد. (سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 65).

(5) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 752؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 26-27.

البريطانية[1]، لذا أرادت السلطات البريطانية القضاء على نظام المشاع الذي كان يقف عقبة أمـــام انتقال الأراضي للصهاينة، فعينت عام 1923م، لجنة للبحث في الأراضي المشاع، وتوصلت إلـــى نتيجة مفادها :

1- أن 56% من عموم القرى في فلسطين مملوكة بطريقة المشاع.
2- طالبت اللجنة من السلطات البريطانية إصدار تشريع حكومي يخول الحاكم إجبار الأهالي على فرز الأرض.
3- تعيين لجنة محلية لإجراء عملية فرز الأراضي.
4- يجب عدم زيادة ضريبة "الويركو"[2] على الأرض التي يتم فرزها[3].

أصدرت سلطات الانتداب في 30 أيار (مايو) عام 1928م، قانون تـسوية حقـوق ملكيـة الأراضي لعام 1928م[4]، للقضاء على نظام المشاع، ونصّت المادة (3) أنه : "إذا ظهر للمنـدوب السامي أن من المستحسن تسوية حقوق ملكية الأرض في الأراضي الواقعة في أية منطقة، وتسجيلها، فينشر في الوقائع الفلسطينية أمراً، أو مرسوماً يعرف بأمر التسوية، ويذكر في هذا الأمـر موقـع وحدود المنطقة التي تجري فيها تسوية، وتسجيل الحقوق في الأراضي الواقعة فيها، وتعرف في هذا القانون بمنطقة التسوية، ويعلن فيه أنه يجوز الشروع في تخطيط قـسائم الأرض الواقعـة ضـمن مناطق التسوية، وتقديم الادعاءات بشأنها، بعد مرور المدة المعينة فيه"[5].

ومنحت المادة (4) من القانون ذاته المندوب السامي حق تعيين مأمور تـسوية، ومـساعد مأمور التسوية، وأن يعين عدداً من المباشرين ممن يوافق على تعيينهم[6]، وكلفت المادة (5) مـن قانون تسوية حقوق الملكية مأمور التسوية باتخاذ الإجراءات، والتدابير؛ لنشر إعلان تمهيدي حول الحقوق التي ينوي فحصها، وتسجيلها في قرية تقع ضمن منطقة التسوية، ويرسل نسخة من ذلـك الإعلان إلى محكمة الأراضي، وأخرى إلى مدير الأراضي[7]، ونصت المادة (6) من القانون نفسه على أنه : "لا تقبل دعوى أمام محكمة أراضٍ، أو محكمة نظامية بشأن الحقوق في الأراضي الواقعة في أية قرية نشر فيها إعلان بالشروع في التسوية ....، وينظر في كل دعـوة أقيمـت قبـل نـشر الإعلان، ويفصل فيها إن أمكن قبل الشروع بالتسوية في القرية، أو يجوز سحبها بـإذن المحكمـة،

(1) سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 65.
(2) الويركو : كلمة تركية تعني الجزية، أو الخراج، أو المال. (الموسوعة الفلسطينية؛ القسم العام، ج4، ص 74).
(3) موسى، صابر : نظام ملكية الأراضي، ص 56.
(4) قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي لعام 1928م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 971.
(5) قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي لعام 1928م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 973.
(6) قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي لعام 1928م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 973.
(7) قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي لعام 1928م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 973.

ولكن لا يمنع ذلك محكمة الأراضي أو أية محكمة نظامية من إتمام رؤية دعوى لم يبت فيها في تاريخ نشر إعلان الشروع بالتسوية[1].

كما طلبت المادتان (7، 8) من قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي مأمور التسوية : "أن ينشر في القرية التي نشر فيها الإعلان التمهيدي إعلاناً يعرف بإعلان التسوية، يبين فيه التفاصيل التي قد تعين، كما عليه أثناء عمليات التسوية أن ينشر من حين إلى آخر إعلاناً يبين فيه سير التسوية، والترتيب المنوي اتباعه لأجل إتمام أعمال التسوية"[2].

ونصت المادة (29) على أن تسجل الأراضي المتروكة المستعملة للغابات العمومية باسم الحكومة، أما الأراضي المتروكة المستعملة لمنفعة القرية العمومية فتسوى، وتسجل باسم القرية، كما يسجل أيضاً باسم الحكومة جميع الحقوق في الأراضي الواقعة في أية منطقة تسوية لم يُثبت ادعاء أحد فيها، ولم تسجل بمقتضى التسوية[3]، وأجازت المواد (56، 57، 58) من قانون التسوية لعام 1928م، لمأمور التسوية فرز أية قسيمة في منطقة التسوية مملوكة بالاشتراك بعد تعيين حقوق المالكين، وذلك حسب قرار من المندوب السامي بحجة أن ذلك يعود للمصلحة العامة، كما يجوز له فرز حصة أي شخص مسجل الأرض باسمه كمالك لحصته في أرض غير مفرزة من بقية الأرض غير المفرزة، بناءً على طلبه، وله الحق أيضاً في فرز أرض القرية المشاع بناءً على طلب الذين يملكون ما لا يقل عن ثلثي الحصص فيها[4].

كما فرضت المادة (74) من قانون تسوية حقوق الملكية عقوبات مختلفة تتراوح ما بين السجن، ودفع الغرامة، بحق كل من يخالف أوامر وتعليمات مأمور التسوية، أو لجنة التسوية في القرية، وكل من أزال أو شوه أية علامة من علامات التخطيط أو المساحة، وكل من تسبب في إدراج قيد أو تسجيل في جدول الادعاءات، أو جدول الحقوق، أو جدول الإفراز سواء كان ذلك باسمه أو باسم غيره[5].

وبعد الانتهاء من وضع القانون، شكلت سلطات الانتداب دائرة التسوية؛ لتنفيذ ما جاء في ذلك القانون، برئاسة فردريك سلمون الصهيوني، إضافةً إلى 14 عضواً من بينهم عضوان بريطانيان هما (مستر بنت، وهارولد منر)، و5 أعضاء عرب، و7 أعضاء صهاينة يتبوأون

(1) قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي لعام 1928م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 974.

(2) قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي لعام 1928م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 974-975.

(3) قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي لعام 1928م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 975.

(4) قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي لعام 1928م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 993.

(5) قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي لعام 1928م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 999.

المراكز الحساسة في الإدارة، وهم : (إسحاق كمت (مأمور التسوية)، وتريفوز ليز (مساعد مراقب)، وجفري شولمان (مساعد مراقب)، ورفين هاروني (مكاتب)، وبيونري سيسل (عضو)، وموشي كوهين (عضو)، وفرونكن إسحاق (عضو)[1]، وكان هدف سلطات الانتداب من وضع أغلب أعضاء الدائرة من الصهاينة؛ ليتمكنوا من تنفيذ أهدافهم في تسوية الأراضي ضمن المناطق التي كانوا يركزون فيها على شراء الأراضي.

كما أوضحت سلطات الانتداب أن قانون تسوية ملكية الأراضي جاء لينظم مسألة الأراضي، ويحل مشاكل ملكيات الأراضي ونزاعاتها، وتمهد لكل مالك مهما كانت حصته أن يحصل على خريطة وسند لحصته؛ أو ملكه وكان مرد ذلك إلى محاكم الأراضي التي كانت القضايا تطول فيها كثيراً وقد لا تنتهي، كانت تلك المشاكل والنزاعات من الثغرات المهمة في سبيل تحقيق مطامع الصهاينة بدرجة كبيرة[2]، فقد انحصرت عمليات التسوية في مناطق السهول الساحلية، والخصبة، والأراضي المروية أو القابلة للري، وذلك بهدف تحقيق مطامع الصهيونية، الرامية للسيطرة على أكبر قدر من الأراضي، وقد اتضح فيما بعد أن تلك الأراضي تقع ضمن المناطق التي اقترحتها الحكومة البريطانية؛ لإقامة الدولة اليهودية[3]، وهدفت من استخلاص أكبر مساحة ضمن تلك المنطقة من مالكيها العرب، بحجة أنها معطلة، أو لا تدخل ضمن كواشين الملاك العرب، وتسجيلها باسم أملاك الدولة، ثم تنقلها للصهاينة فيما بعد[4]، وفي الوقت نفسه لم يقم مأمور التسوية بأخذ ملكية شبرٍ واحد من الأراضي التي كان يمتلكها الصهاينة، بموجب ذلك القانون، وانتقلت إلى ملكية الدولة، رغم أن كواشين الأرض التي كان يمتلكها الصهاينة لم تكن لها قوة الأقدمية التي بها كواشين ملكية الأرض لدى العرب[5].

وقد كان الكوشان لدى الصهاينة يقبل في إجراءات التسوية، كما يقبل كل ما يدعيه الصهاينة أصحاب الكوشان لكل شبر من الأرض المسماه فيه، بخلاف الكوشان لدى العرب فقد كان محل اعتراض وادعاء في مدى شموله للأراضي التي يحددها[6].

---

(1) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 128-129؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 752؛ بويصير، صالح : جهاد شعب فلسطين، ص 471.

(2) موسى، صابر : نظام ملكية الأراضي في فلسطين، ص 56؛ دروزة، محمد : القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ص 98.

(3) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 752-753؛ الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 94.

(4) سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 66؛ دروزة، محمد : القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ص 98.

(5) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطانية، ص 753.

(6) دروزة، محمد : القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ص 97-98.

كما كان مأمورو التسوية الذين يعينون في المناطق التي تتشابك فيها المصالح العربية، والمصالح الصهيونية، أو يرمي الصهاينة إلى الهيمنة عليها من العرب كانوا إما صهاينة، أو يعملون بانسجام تام مع المصالح الصهيونية، ومع وكلاء الشركات الصهيونية[1]، الذين كانوا يعمدون أثناء عملية التسوية إلى شراء حصص من أصحاب الكواشين المتوفين، أو الوارثين بابخس الأثمان، ويتقدمون إلى المأمورين، فيحكم ما يحاوله الصهاينة أو الذين لهم حقوق قديمة في الأرض، والكواشين، ويضعون أمامهم مختلف العراقيل على الأخص في المناطق التي للصهاينة أطماع مباشرة في السيطرة عليها[2].

ثانياً : دور بريطانيا في تسهيل انتقال الأراضي الزراعية للصهاينة :

شرعت شركات صهيونية متنوعة للاستعمار وشراء الأراضي، في الحصول على أراضي الدولة، وكذلك على الأراضي المملوكة لملاك غائبين مقيمين بلبنان، أو سوريا، أو مصر، وكان أبرز تلك المحاولات هي محاولة السيطرة على أراضي الدولة في بيسان، وأراضي وادي الحوارث، وأراضي مرج بن عامر الخصبة، التي سميت بمخازن غلال فلسطين.

1) أراضي اتفاق مستأجري غور المدورة (أراضي بيسان)[3] :

سعت سلطات الانتداب إلى تسهيل عملية انتقال أراضي بيسان للصهاينة؛ لأنها تقع ضمن أخصب سهول فلسطين، وفي تموز (يوليو) عام 1921م، أرسلت الاستخبارات العسكرية البريطانية تقريراً إلى وزير المستعمرات؛ ونستون تشرشل، جاء فيه أن من الممكن حدوث ثورة بصورة فجائية، في حالة قيام سلطات الانتداب منح الصهاينة أراضٍ في منطقة بيسان على العرب[4].

وفي صيف عام 1921م، أعلنت سلطات الانتداب أن جميع الأراضي لن تزرع، طالما أن المستأجرين لم يوقعوا عقود استئجار جديدة مع الإدارة البريطانية، فاضطر المزارعون العرب التوقيع على عقود الاستئجار[5].

---

(1) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 753.

(2) سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 67؛ دروزة، محمد : القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ص 98.

(3) تعد الأراضي المدورة أحد أصناف الأراضي في فلسطين، والتي تحولت ملكيتها إلى السلطان عبد الحميد، والمساحة الكبرى من تلك الأرض في فلسطين كانت في بيسان، فقد حصل المستأجرون فيها خلال الفترة العثمانية، على حقوق الفلاحة، وكانت أراضي المدورة مترامية الأطراف في جميع أنحاء فلسطين، وخلال فترة الحكم العثماني لم يجبر الفلاحون على إخلاء الأراضي قسراً، ولكن في عام 1923م، منع المزارعون من الحصول على امتيازات الفلاحة في تلك الأراضي، حيث كانت الحكومة هي المالك للأرض.
(Stein, kenneth: The land question in Palestine, P. 14.)

(4) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 277.

(5) Stein, kenneth: The land question in Palestine, P. 61.

وكان توقيع اتفاق بيسان (غور المدورة) في تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1921م، وجاء في بنود الاتفاق أنه إذا عجز المزارع عن دفع مستحقات الأرض خلال 15 عاماً، يفقده حقه الشرعي فيها[1].

وفي المقابل سهلت المادة رقم (16) من بنود الاتفاقية عملية بيع الأراضي للصهاينة قبل أن يتم تسجيل صكوك الملكية، وقد نصت تلك المادة على أنه "بدءاً من تاريخ ذلك الاتفاق، يتم اعتبار جميع الأشخاص، الذين يطلق عليهم وفق شروط المتنازل لهم، ملاكاً للأراضي الأميرية، وخاضعين للقوانين المتعلقة بتلك الأرض، ولهم الحرية في ممارسة جميع الحقوق والمزايا ذات الصلة بملاك الأراضي الأميرية، كزراعة الأشجار، وإقامة المباني على الأرض التي نقلت ملكيتها لهم، شرط ألا يتم أي تحويل للملكية عدا ما تم بطريقة الرهن للحكومة أو الإرث، إلا بعد دفع ثمن نقل الملكية بالكامل"[2].

وأكد الباحث البريطاني كينث شتاين، أن الصهاينة بموجب تلك الاتفاقية بدأوا شراء الأرض في بيسان بنشاط منذ عام 1922م، وأصبحت أراضيها بالتدريج في حيازة الصهاينة في الثلاثينيات من القرن العشرين[3].

وفي كانون أول (ديسمبر) عام 1928م، عدلت سلطات الانتداب اتفاقية بيسان؛ بسبب الضغوطات الصهيونية عليها، بحيث مددت الدفع إلى ثلاثين عاماً، ومنحت الصهاينة نصيباً من أراضي الدولة، كما سمحت المادة السادسة عشرة من اتفاقية بيسان المعدلة، نقل الأراضي إلى أية جهة كانت، طالما أن دفع الرسوم تؤول إلى خزينة الدولة[4].

وبذلك منحت تلك المادة للصهاينة شراء مساحات واسعة من الأراضي.

2) أراضي وادي الحوارث[5] :

كانت أراضي وادي الحوارث مسجلة باسم أسرة التيان البيروتية، وكان يسكنها 2546 أسرة عربية[6]، وطرحت الأرض في المزاد العلني في نيسان (أبريل) عام 1929م، بأمر من محكمة

---

(1) Stein, kenneth: The land question in Palestine, P. 62.

(2) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 279.

(3) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 281.

(4) Stein, kenneth: The land question in Palestine, P. 63.

(5) تقع أراضي وادي الحوارث شمال غرب طولكرم على الساحل ما بين حيفا ويافا، وتمتد من شاطئ البحر المتوسط حتى 3.5كم باتجاه الداخل، ويصل أقصى ارتفاع لها عن سطح البحر 35م، وبشكل عام فإن تلك الأراضي سهلية متموجة، وكانت تحتوي على مجموعة من المستنقعات تعرف باسم البصة، وتبلغ مساحة أراضي الحوارث حوالي 30826 دونماً. (الموسوعة الفلسطينية؛ القسم العام، مج 4، ص 564).

(6) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 764.

نابلس، وفاءً لدين يهود فرنسيين على أسرة التيان[1]، فاشتراها الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كايميت) وسجلت باسمه في 27 أيار (مايو) عام 1929م[2]، وفي 30 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1929م، أصدرت المحكمة المركزية في نابلس حكماً بطرد عرب الحوارث من الأرض[3]. وبناءً على أمر المحكمة تحركت القوات البريطانية لإخراج أهالي وادي الحوارث من أرضهم بالقوة، في 6 سبتمبر (أيلول) عام 1930م[4].

وبذلك استغل الصهاينة المحاكم التي يرأسها الصهيوني نورمان بنتويتش في السيطرة على المزيد من الأراضي.

3) أراضي مرج بن عامر[5] :

تعد تربة أراضي مرج بن عامر من أفضل الأراضي في فلسطين؛ لأنها طينية صلصالية ثقيلة، غنية بالمواد العضوية مما جعلها خصبة جداً، وزاد من قدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة؛ لذا تطلع الصهاينة إلى السيطرة عليها، ففي عام 1891م، حاول الصهاينة شراء أراضي مرج بن عامر من عائلة سرسق اللبنانية، عندما اتفق يهوشع خانكين مع بعض أفراد العائلة لشراء 120 ألف دونم، لكن الدولة العثمانية أوقفت البيع[6].

وقد ذكر أبراهام غرانوفسكي (Abraham Granovsky)؛ المدير الإداري للصندوق القومي اليهودي ما بين عامي 1934-1945م، أن الصندوق القومي اليهودي ركز مشترياته بعد الحرب العالمية الأولى في مرج بن عامر[7].

سهلت سلطات الانتداب ما بين عامي 1920-1925م شراء أكثر من 200 ألف دونم في مرج بن عامر للصهاينة، مما أدى إلى جلاء نحو 900 عائلة من المزارعين المستأجرين فيها، دون أن تفكر في حمايتهم[8].

---

(1) الصغير، زياد : ثورة فلسطين، ص 50.

(2) Stein, kenneth: The land question in Palestine, P. 21.

(3) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 764.

(4) زعيتر، أكرم : القضية الفلسطينية، ص 91؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص69؛ الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 309.

(5) يتخذ مرج بن عامر شكل المثلث رؤوسه الثلاثة حيفا، وجنين، وطبريا، وتبدأ قاعدته من سفوح جبل الكرمل إلى شرقي جنين، وهو يفصل بين جبال الجليل في الشمال، وجبال نابلس في الجنوب، وتقدر مساحته بحوالي 351كم2، أي يساوي 1.3% من مساحة فلسطين. (النحال، محمد : فلسطين أرض وتاريخ، ص 43).

(6) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 293-294.

(7) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 281.

(8) السعدي، غازي : الأحزاب والحكم في إسرائيل، ص 19؛ زعيتر، أكرم : القضية الفلسطينية، ص 74؛ الصغير، زياد : ثورة فلسطين، ص 24؛ النتشة، رفيق، وآخرون : تاريخ فلسطين، ص 55.

ثالثاً : الضرائب وعبؤها على الفلاح الفلسطيني :

لجأت سلطات الانتداب إلى تضييق الخناق على الفلاح الفلسطيني اقتصادياً، وإرهاقه بالضرائب والديون، تنفيذاً للمادة الثانية من صك الانتداب التي نصت على مسؤولية الدولة المنتدبة عن وضع البلاد في حالة سياسية وإدارية واقتصادية، تُسهل إقامة الوطن (القومي) اليهودي في فلسطين[1]، لذلك قامت سلطات الانتداب باتباع سياسة ضريبية، شكلت عبئاً على كاهل عرب فلسطين، وبشكل خاص الفلاحين، وأضرت بالزراعة، وكانت تلك الضرائب :

1) ضريبة العشر :

تستوفى على المحاصيل الزراعية بنسبة 10% من الإنتاج نقداً أو عيناً، بموجب قانون ضريبة العشر الذي أصدرته الدولة العثمانية عام 1840م[2].

وعقب احتلال بريطانيا فلسطين عام 1918م، أبقت على الضرائب التي كانت مفروضة زمن الدولة العثمانية[3]، ففي عام 1919م، عملت سلطات الانتداب على جمع ضريبة العشر نقداً لا عيناً[4]، وأسست لذلك نظام تخمين الأعشار في تموز (يوليو) عام 1923م، وبموجب المادة الثانية من نظام تخمين الأعشار شكلت لجان؛ لتخمين الضريبة، وكانت كل لجنة تتكون من عضوين يعينهما حاكم اللواء أحدهما من الحكومة، ترشحه اللجنة الزراعية، والعضو الثاني من القرية ينتخب ممن يرشحهم مخاتير القرية ووجهائها[5]، وأوجبت المادة السادسة من نظام تخمين الأعشار، تخمين حاصلات الحبوب، كالقمح والشعير والكرسنة والعدس على البيادر قبل درسها وتذريتها، أما الفواكه، والخضروات، فتخمن الحقول قبل قطفها، أما المادة (11) من النظام نفسه، فقد نصت على أنه يجب الحصول على إذن خطي من مفتش التخمين، بدرس الحبوب أو قطف الفواكه والخضروات[6].

وكانت طريقة جباية العشر من خلال لجان التخمين مضرة بالفلاح الفلسطيني؛ لأن عملية التخمين كانت تأخذ وقتاً طويلاً، لذلك اضطر الفلاح إلى إبقاء محاصيله على البيادر حتى يتم التخمين؛ مما حرم الفلاح من تسويق منتجاته في وقت يزداد فيه الطلب على الإنتاج الزراعي، وترتفع أسعار المحاصيل، وفي الوقت نفسه، أغرقت سلطات الانتداب الأسواق

---

(1) Documents and papers on the Palestinian question, Vol. 2, P. 121.

(2) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 147؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 759.

(3) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1103.

(4) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 118.

(5) نظام تخمين الأعشار؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج3، ص 2779-2785.

(6) نظام تخمين الأعشار؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج3، ص 2779-2785.

المحلية بالمنتجات الزراعية من البلدان المجاورة[1] فأصبح الفلاح الفلسطيني غير قادر على الاستفادة من الأسعار المرتفعة في الأسواق.

كما استمرت سلطات الانتداب في عملياتها الرامية إلى إرهاق كاهل الفلاح الفلسطيني، خدمةً لمطالب الصهاينة، فأصدرت عام 1923م، قانون إخفاء المحصولات، وعاقبت سلطات الانتداب بموجب ذلك القانون، كل من نقل قسماً من محاصيله من الحقل، أو البيدر، وكل من أخفى قسماً منها، أو نقلها إلى أي مكان آخر غير البيدر المصرح به، يعاقب بالسجن لمدة شهر، أو يدفع غرامة مقدارها 15 جنيهاً، ويجوز للمحكمة أن تجبره إضافةً إلى تلك العقوبة بدفع ضعف مقدار العشر المستحق عن ذلك القسم من المحاصيل التي نقلها أو أخفاها، أو عن جميع محاصيله[2].

وظلت سلطات الانتداب تجبي ضريبة العشر بنسبة 12.5% من مجمل المحصول حتى عام 1925م، وكانت تعادل 35% من صافي المحصول[3]، عندما أصدرت قانون ضريبة العشر المعدل عام 1925م؛ ليخفض نسبة الضريبة من 12.5% إلى 10% ابتداءً من اليوم الأول من شهر أيار (مايو) عام 1925م، حسب المادة الثالثة، وبموجب المادة الرابعة من القانون، أُعفيت الكروم المغروسة بالكرمة الأمريكية لمدة عشر سنوات من تاريخ الغرس[4]، وتُعد تلك المادة مصاغة خصيصاً لصالح الصهاينة؛ لأن العرب لم يهتموا بزراعة الكرمة الأمريكية بل جلب الصهاينة معهم ذلك النوع من الكرمة[5].

كما أُعفيت حاصلات الأراضي التي تستخدم للدراسة، والأبحاث العلمية الزراعية، شريطة أن يقدم مدير الزراعة والغابات شهادة سنوية تثبت ذلك[6]. وجاءت المادة الخامسة لتشجع الصهاينة على العمل في الأبحاث والدراسات الزراعية، واستغل الصهاينة تلك المادة لإدخال مساحات كبيرة من الأراضي في عداد الأراضي المستخدمة للأبحاث الزراعية[7].

---

(1) Stin, Kenneth. W.: The land question in Palestine, P. 17.

(2) قانون إخفاء المحصولات؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 542.

(3) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1103.

(4) قانون ضريبة العشر المعدل لعام 1925م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 1611-1612.

(5) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 151-152.

(6) قانون ضريبة العشر المعدل لعام 1925م، مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 1612.

(7) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 152؛
Stin, Kenneth.: The land question in Palestine, P. 17.

وقد واجهت سلطات الانتداب مشكلات عدة في جباية ضريبة العشر، خاصةً في تكلفة جبايتها وصعوبة التيقن من إيرادتها، فعمليات التخمين السنوية تُكلف السلطات نفقات كثيرة، إضافةً للظروف المناخية، وتقلبات أسعار السوق، جعلت من الصعوبة على الحكومة تحديد مبلغ ثابت لتلك الضريبة[1]، الأمر الذي دفع سلطات الانتداب إلى استبدال قانون العشر بقانون آخر في 16 كانون أول (ديسمبر) عام 1927م، وبني العشر المعدل، على غلة الحبوب في قرية ما، في مدة أربع سنوات، وفي حالات قليلة في مدة ثلاث سنوات السابقة حالاً لزمن تطبيق العُشر المعدل[2].

وفي عام 1930م، خفض العُشر المعدل؛ بسبب هبوط الأسعار عن حدها الطبيعي، وعجز الفلاحين عن دفع القيمة بتمامها[3].

2) ضريبة الويركو :

كانت تلك الضريبة تجبى بحسب أحكام القانون العثماني الصادر في 5 آب (أغسطس) عام 1886م، والمراسيم العثمانية الأخرى، وكان معدلها على الأرض الزراعية 4 في الألف، أما الأبنية فكانت تفرض عليها بشكل تصاعدي، وبقيمة العمل بتلك الضريبة، إلى أن استبدلت سلطات الانتداب تلك الضريبة عام 1928م، بضريبة جديدة عرفت باسم ضريبة الأملاك بالمدن، وكانت تجبى في البداية بنسبة 12% من قيمة الإيجار، وارتفعت إلى 15% في نيسان (أبريل) عام 1932م[4].

نتيجة تلك الضريبة، زاد الأمر سوءاً بالنسبة للفلاحين العرب، إضافةً إلى إقبال ملاك الأرض غير الفلسطينيين[5] على بيع أراضيهم في فلسطين للصهاينة[6].

3) ضريبة العمال المكلفين[7] :

استمرت سلطات الانتداب في فرض الضرائب على الفلاح، فقد فرضت ضريبة العمال المكلفين، وبموجب تلك الضريبة، سخرت سلطات الانتداب الفلاحين لنقل الحجارة من الجبال

(1) الحزماوي، محمد: ملكية الأراضي في فلسطين، ص 152؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 760.
(2) قانون استبدال الأعشار لعام 1927م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، 1614-1623.
(3) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 760؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 692.
(4) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 119.
(5) باعت بعض العائلات اللبنانية، مثل : عائلة سرسق، وعائلة بيهم أراضٍ كانوا يمتلكونها في فلسطين للصهاينة. (جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 278).
(6) خلة، كاملة : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 760-761.
(7) عرفت بضريبة الكروسة؛ لأن الهدف منها كان تعبيد الطرق، وتمهيدها، فكانت تفرض إبان العهد العثماني على كل شخص يتراوح عمره ما بين 20-60 عاماً، وكان على المكلف أن يدفع 16 قرشاً في العام، أو يعمل بتعبيد الطرق لمدة ثلاثة أيام متتالية. (الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 119).

إلى الطرق تحت الضرب المبرح، وكانت تنتهز فرصة نضوج محصولهم لتسخرهم لذلك العمل؛ حتى تسبب تلفاً لمزروعاتهم[1].

يتضح مما سبق أن سلطات الانتداب كانت تهدف إلى القضاء على الزراعة العربية في فلسطين، حتى لا تنافس الزراعة الصهيونية.

رابعاً : قانون الرسوم الجمركية لعام 1924م :

كان النظام الجمركي السائد في فلسطين أثناء الحكم العثماني يقضي بفرض رسوم جمركية قيمتها 11% على البضائع المستوردة، و1% على البضائع المصدرة، أما البضائع المصدرة من تركيا، ومصر، وسوريا إلى فلسطين فكانت تعامل معاملة خاصة، حيث كانت البضائع الواردة من تركيا ومصر تفرض عليها رسوم جمركية بمقدار 8%، أما البضائع من سوريا فكانت معفاة من كل الرسوم[2]، وبقي ذلك النظام قائماً في فلسطين حتى استبدله المندوب السامي؛ هربرت صموئيل في 15 آب (أغسطس) عام 1924م، بقانون الرسوم الجمركية لعام 1924م، وقد تضمن ما يلي :

أ- خفض رسوم الاستيراد على بعض مواد البناء من 11% إلى 3% حسب قيمة البضائع المستوردة ابتداءً من 31 آب (أغسطس) عام 1920م.

ب- إعفاء المقتنيات الشخصية، والآلات الزراعية، والبذور (التي كان المهاجرون الصهاينة يأتون بها إلى فلسطين) من الرسوم الجمركية.

ت- زيادة الرسوم الجمركية على بعض المواد بقصد زيادة دخل الحكومة مثل الشاي، والسكر، والبنزين، والكبريت، والمشروبات الروحية، والمربيات، والروائح العطرية[3].

كانت بنود القانون، مصاغة؛ لخدمة الصهاينة في فلسطين، فالبند الأول من القانون أشار إلى إعفاء مواد البناء المستوردة من الخارج مثل : الحديد، والخشب، والقرميد من الرسوم الجمركية، كما أعفت مصنع الأسمنت الصهيوني الذي عرف باسم (نيشر)، وأسس عام 1923م، من رسوم الاستيراد، وأعفت لوازم الإنتاج، كالفحم المستخدم في الأفران، والبراميل، والأكياس الورقية[4].

---

(1) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 119.

(2) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 187.

(3) قانون الرسوم الجمركية؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 627-668.

(4) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1109.

كان الصهاينة المستفيدين الوحيدين من تلك الإعفاءات، لانشغالهم في تلك الفترة في عملية البناء بقصد إيجاد مساكن للمهاجرين الصهاينة المتدفقة إلى فلسطين.

أما البند الثاني من القانون ذاته، فقد أعفى المقتنيات الشخصية للمهاجرين، وما يحملونه معهم من بذور، وآلات زراعية، وغير ذلك من الرسوم الجمركية، في الوقت الذي كانت فيه أبواب فلسطين مفتوحة للمهاجرين الصهاينة على مصارعيها، وموصدة أمام القادمين إليها من أبناء البلاد العربية[1].

ويعد البند الثالث من أخطر البنود؛ لأنه أراد ضرب المصالح العربية في فلسطين، عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة جداً وصلت إلى 100% على السكر؛ لإضعاف مصانع الشوكولاتة العربية، وحماية المصالح الصهيونية، فعندما قام الصهاينة بتأسيس شركة لتعليب الفواكه في عام 1930م، ألغت سلطات الانتداب تلك الرسوم خدمة للصهاينة[2]، أما الهدف الثاني، خدمة المنتجات الصهيونية، وحمايتها من المنافسة الخارجية، فارتفاع الضريبة الجمركية على الكبريت مثلاً إلى 135%؛ لحماية إنتاج مصانع عيدان الثقاب الصهيوني، الذي أنشئ في تل أبيب، إضافة لحماية إنتاج الشركة البريطانية التي أسست في غزة؛ لاستغلال مناجم الكبريت الواقعة بالقرب منها[3].

وبذلك لم تكن الرسوم الجمركية كلها لحماية الصناعات الصهيونية فقط، بل أريد ببعضها زيادة دخل سلطات الانتداب.

خامساً : قانون النقد الفلسطيني لعام 1927م :

كان نظام النقد المتداول في العهد العثماني، ثم البريطاني حتى عام 1927م، هو نظام المعدنين (الذهب والفضة)، ثم اقتصر التداول على الذهب بجانب العملة التركية الورقية التي أصبحت بلا قيمة، في ظل ارتفاع الأسعار، وحالة التضخم[4].

وعقب سيطرة بريطانيا على فلسطين، أصدرت سلطات الانتداب مرسوماً حدد التداول في فلسطين، وقد نص على :

أولاً : يُعلم من الآن بأنه اعتباراً من تاريخ 1921/1/22م، تكون العملات التالية هي المتداولة :

---

(1) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 187-188.

(2) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 685؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1109.

(3) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 188؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 685.

(4) عبد الخالق، نبيل : النظام النقدي والمصرفي، ص 238.

أ- العملة المصرية (ذهب، فضة، نيكل).

ب- الجنيه البريطاني، ويعادل 97.50 قرشاً مصرياً.

ثانياً : تصادر العملات التي لم يرد ذكرها في ذلك المرسوم، إذا تم التعامل بها في التجارة، أو تم التداول بها[1].

أصبح معظم سكان فلسطين، عقب صدور المرسوم يتعاملون بالعملة المصرية؛ نظراً لتوافرها، أكثر من التعامل بالجنيه البريطاني، وبذلك لم تستفد سلطات الانتداب من المرسوم؛ لأن عوائد التعامل بالجنيه المصري كانت من نصيب البنك المصري[2]؛ لذا قرر هربرت صموئيل في نيسان (أبريل) عام 1924م، إنشاء نظام مصرفي مستقل عن العملة المصرية، مرتبط بالجنيه الإسترليني[3]، ويعتبر إنشاء نظام النقد الفلسطيني (النظام المصرفي) خدمةً للصهاينة؛ لأن فكرته مستمدة من مدير البنك الأنجلو فلسطيني (الصهيوني)[4].

وبعد عامين من قرار هربرت صموئيل، بإنشاء نظام مصرفي لفلسطين، أصدر المندوب السامي، بلومر في 10 آب (أغسطس) 1926م قانون النقد الفلسطيني رقم (53/907)، المستقل عن العملة المصرية، ومرتبط بالجنيه الإسترليني[5].

وفي 21 شباط (فبراير) عام 1927م، أعلنت الحكومة البريطانية أن النقد الفلسطيني[6] سيحل محل النقد المصري اعتباراً من الأول من تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1927م[7]، ونصت المادة الثانية من القانون على أن : "كل إشارة إلى جنيهات مصرية، وليرات تركية وردت في أي قانون، أو تشريع معمول به في فلسطين بتاريخ نفاذ هذا القانون تقرأ، وتفسر كأنها إشارة إلى جنيهات فلسطينية، وكل إشارة إلى قروش مصرية، أو تركية تقرأ، وتفسر كأن القرش المصري، أو التركي قد استبدل بعشرة ملات"[8].

---

(1) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 690.

(2) عبد الخالق، نبيل : النظام النقدي والمصرفي، ص 238.

(3) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1018؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 690.

(4) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 690.

(5) عبد الخالق، نبيل : النظام النقدي والمصرفي، ص 239.

(6) انظر ملحق رقم (12) ص 310.

(7) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1018.

(8) قانون (استبدال) النقد الفلسطيني؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، 1188.

كما كتبت سلطات الانتداب على النقد باللغات الثلاث (العربية، والإنجليزية، والعبريـــة)، ووضعت سلطات الانتداب الحرفين الأولين من عبارة (أرض إسرائيل) بجانب كلمـــة فلــسطين، بناءً على طلب الصهاينة[1].

وقد كان مجلس النقد في لندن هو المسؤول عن إصدار العملة الفلسطينية، ويمثلـــه فـــي فلسطين ضابط العملة (Currency officer)، واختير بنك باركليز في فلسطين وكـــيلاً لمجلـــس النقد[2].

وفي ذلك دليل واضح على نية الحكومة البريطانية الرامية إلى تهويد فلــسطين، بحيـــث تضع بريطانيا ما تشاء على العملة، ليربط الصهاينة بالأرض في فلسطين.

كما عرض قانون النقد الفلسطيني ثروات فلسطين لتلاعـــب الـــصيارفة، والمـــضاربين الأجانب، وساهم في تشغيل المهاجرين الصهاينة العاطلين عن العمـــل؛ ممـــا ألحـــق الـــضرر بالاقتصاد الفلسطيني[3].

من كل ما سبق يتضح أن سلطات الانتداب قدمت خدمات كبيرة للمشروع الصهيوني من خلال؛ سن القوانين الاقتصادية الخاصة بالأراضي، والجمارك، والنقد الفلسطيني، التي رســـخت الوجود الصهيوني في فلسطين.

---

(1) جريس، صبري : تأسيس الوطن القومي اليهودي، ص 34؛ الطويل، يوسف : الصليبيون الجـــدد، ص 62؛ النتشة، رفيق، وآخرون : تاريخ فلسطين، ص 54.

(2) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 691.

(3) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1018.

المبحث الثاني

التعاون الاقتصادي بين سلطة الانتداب البريطانية والصهيونية

أولاً : دور بريطانيا في دعم مقومات الاقتصاد الصهيوني :

1- الزراعة.

2- الصناعة.

3- التجارة.

ثانياً : دور بريطانيا في حل الأزمات التي واجهت الاقتصاد الصهيوني :

1- الأزمات التي واجهت الاقتصاد الصهيوني ودور بريطانيا في حلها.

2- دور بريطانيا في تسهيل انتقال اليهود الألمان وأموالهم إلى فلسطين.

ثالثاً : منح سلطات الانتداب الامتيازات الاقتصادية للصهاينة.

لم تكتفِ سلطات الانتداب بدعم الصهاينة سياسياً وعسكرياً، شمل أيضاً الجانب الاقتصادي بجميع مجالاته، إضافةً إلى منحهم الصهاينة الامتيازات الاقتصادية الكبرى في فلسطين.

أولاً : دور بريطانيا في دعم مقومات الاقتصاد الصهيوني :

1) الزراعة :

انقسمت الزراعة الفلسطينية في عهد الانتداب إلى زراعتين منفصلتين تماماً : الزراعة الصهيونية، والزراعة العربية، وفي حين كانت الزراعة اليهودية تحظى بدعم سلطات الانتداب، وتمتلك مؤسساتها المتطورة الخاصة بها التي وفرت لها مختلف الخدمات الفنية والمالية، واستندت إلى مخطط زراعي واضح المعالم، فإن الزراعة العربية قد بقيت باستثناء قطاع الحمضيات، زراعة ضعيفة، تشق طريقها لوحدها بمعزل عن أية مساعدة، وعن التخطيط والتنظيم، واعتماداً على إدارة الفلاح العربي، ورغبته في تحسين أساليبه لمجاراة الواقع الجديد والقدرة على منافسة الزراعة اليهودية المتقدمة، ومن أهم المزروعات التي دعمتها سلطات الانتداب؛ بهدف تطوير الزراعة الصهيونية على حساب الزراعة العربية :

أ- زراعة الحمضيات :

اهتمت السلطات البريطانية منذ عام 1918م، بزراعة الحمضيات، نظراً لخصوبة التربة في فلسطين، فوجهت طاقاتها الاستثمارية لتطوير زراعة الحمضيات فأصبحت تلك الزراعة المنتوج الأول في فلسطين[1]، ففي عام 1922م، كانت الحمضيات تمثل حوالي 75% من صادرات فلسطين، وقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات في فلسطين في العام نفسه، حوالي (29) ألف دونم[2].

أيقن الصهاينة أهمية المناطق الساحلية وخصوبتها في زراعة الحمضيات، والتي كانت تجلب للفلاح الفلسطيني أموالاً طائلة، فخططوا للسيطرة على تلك الأراضي بمساعدة سلطات الانتداب[3]، وتمكنوا خلال عام 1922م من السيطرة على 10 آلاف دونم، أي ما يعادل 34.5% من إجمالي المساحة المزروعة بالحمضيات[4].

---

(1) بدران، نبيل : تطور هيكلية الاقتصاد العربي، ص 18؛ صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص 187.

(2) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 68.

(3) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1105.

(4) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 68.

كما بذل المندوب السامي؛ بلومر[1] جهده لدعم الاستيطان الصهيوني، في الحصول على أراضٍ جديدة من أجل مضاعفة مساحة أراضي الحمضيات التي يمتلكها الصهاينة[2]، فتمكن الصهاينة من زراعة نحو 8000 دونم عام 1926م، بأشجار الحمضيات على مختلف أنواعها، وأضيف إلى تلك المساحة 17500 دونم عام 1927م، و11000 دونم عام 1928م[3].

وفي عامي 1929-1930م، زاد اهتمام سلطات الانتداب بزراعة الحمضيات؛ بهدف استغلالها لتلبية احتياجات الوجود البريطاني في الشرق الأوسط، في ظروف تفجر الأزمة[4] الاقتصادية في العالم الرأسمالي عام 1929م، والتي استمرت حتى عام 1933م[5]، وقد استغل الصهاينة تلك الأزمة، فأصبحوا يمتلكون عام 1930م، نحو 48750 دونم مزروعة بالحمضيات[6].

كما عملت سلطات الانتداب على تنظيم عمليات تصدير الحمضيات من خلال الجمعيات التعاونية الصهيونية، وكانت بريطانيا من أهم البلدان المستوردة للحمضيات الفلسطينية، فقد بلغت نسبة ما استودرته عام 1935م، 79.9%، وارتفعت عام 1936م إلى نحو 96.3% من مجموع الصادرات الفلسطينية من الحمضيات[7].

نظم المنتجون الصهاينة عملية التسويق والتصدير عن طريق الجمعيات التعاونية لتصريف الحمضيات[8].

ب- زراعة الحبوب والخضروات :

عملت سلطات الانتداب في منتصف العشرينيات على دعم الزراعة عند الصهاينة، فعندما بدأ الصهاينة زراعة البندورة أولتها سلطات الانتداب الرعاية الشاملة، وأصدرت أمراً، في عام 1925م، يقضي بمنع استيراد البندورة إلى فلسطين، وذلك بموجب قانون حماية

---

(1) تولى بلومر منصب المدير السامي لفلسطيني من أول آب (أغسطس) عام 1925م، إلى نهاية تموز (يوليو) عام 1928م. (السفري، عيسى : فلسطين العربية، ص 207).

(2) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1019.

(3) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 149.

(4) سيتم الحديث عنها لاحقاً إن شاء الله بالتفصيل.

(5) جوجنسكي، تمار : التطور الرأسمالي في فلسطين (بالعبرية)، ص 107-108.

(6) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 96.

(7) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 663-664.

(8) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين الاقتصادي، ص 129؛

Lucus, Noah: the modern history of Israel, P. 121.

النباتات[1]، بيد أن سلطات الانتداب سمحت باستيراد البندورة الأجنبية بعد ذلك، خاصة عندما شعرت بإقبال المزارعين العرب على التوسع في تلك الزراعة؛ لإغراق السوق المحلي بالبندورة المستوردة من الخارج[2].

كما منع هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني، تصدير الحبوب والزيت، على الرغم من وفرة محاصيلها؛ حتى تهبط الأسعار، ويعجز الفلاح عن تسديد ديونه، فيضطر إلى بيع أرضه ليلتقفها الصهاينة[3]، وقد انخفض سعر القمح من 10.81 جنيهات للطن إلى 6.97 جنيهات، والشعير من 7.66 جنيهات إلى 3.03 جنيهات خلال الأعوام 1929-1931م، كما قامت سلطات الانتداب برفع الرسوم الجمركية على البطاطا المستوردة من جنيه استرليني إلى ثلاثة جنيهات عن الطن دعماً لإنتاج المزارع الصهيوني من البطاطا[4].

ت- زراعة التبغ :

اتبعت سلطات الانتداب سياسة مجحفة بحق زراعة التبغ، التي كانت زراعة عربية إلى حد كبير، ففي مطلع العشرينيات قامت سلطات الانتداب بإلغاء احتكار شركة الريجي العثمانية لصناعة التبغ[5]، وفي عام 1925م، أصدرت تلك السلطات قانوناً عرف باسم قانون التبغ لعام 1925م[6]؛ لتنظيم زراعة التبغ، ولما اهتم العرب بتلك الزراعة أدركت سلطات الانتداب أن تلك الزراعة لن تعود بالنفع على المشروع الصهيوني، لذا شجعت سلطات الانتداب استيراد التبغ الخام، والسجائر إلى فلسطين[7].

---

(1) أصدرته سلطات الانتداب في الأول من نيسان (أبريل) عام 1924م، ونصت المادة الرابعة منه على أنه يجوز للمندوب السامي بأمر، أو مرسوم يصدره، يحظر استيراد أية نباتات، أو بذور، أو ثمار، أو رزمها، أو غلافاتها، أو لفافاتها، أو أي تراب إلى فلسطين، إذا اقتنع بضرورة ذلك؛ لمنع انتشار أي مرض أو وباء، أو لتوقيف تفشيه بين النباتات، ويكون ذلك الحظر مطلقاً، أو مقيداً بشروط تبين في الأمر أو المرسوم. (قانون وقاية النباتات؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 1311).

(2) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين الاقتصادي، ص 131؛ بدران، نبيل : تطور هيكلية الاقتصاد العربي، ص 17.

(3) زعيتر، أكرم : القضية الفلسطينية، ص 74؛ ياسين، عبد القادر : كفاح الشعب الفلسطيني، ص 60.

(4) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 664.

(5) العلمي، أحمد : الاجتياح البريطاني، ص 173-174؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 664.

(6) للاستزادة حول زراعة التبغ، انظر : جريدة حكومة فلسطين الرسمية، قانون التبغ لعام 1925م، عدد ممتاز، 6 كانون ثانٍ (يناير) عام 1925م، ص 1622.

(7) بدران، نبيل : تطور هيكلية الاقتصاد العربي، ص 15-16؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 664.

أدت تلك السياسة التي انتهجتها السلطات الانتدابية، إلى تدهور أحوال الفــلاح العربـــي، الذي اضطر في النهاية إلى بيع أرضه، وقد اعترفت لجان التحقيق البريطانية نفــسها بالوضـــع السيئ الذي آلت إليه حالة الفلاح الفلسطيني في عهد الانتداب، والذي كان يئن تحت وطأة الديون والضرائب والنقص في التنظيم، والعجز عن تسويق حاصلاته(1).

2) الصناعة :

تطورت الصناعة الفلسطينية عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، وخاصـــة بعــد قيــام بريطانيا باحتلال فلسطين، التي وضعت القطاعات الرئيسة للاقتصاد الفلسطيني تحت إشــرافها؛ دعماً للصناعة الصهيونية على حساب الصناعة العربية، فقد سمحت للصهاينة بإنشاء المــصانع الكبرى، وإعطائهم الامتيازات الصناعية الكبرى؛ بهدف وضع أسس الوطن (القومي) اليهــودي في فلسطين، ومن أهم المشاريع الصناعية الصهيونية التي دعمتها سلطات الانتداب :

أ- معامل الطوب والقرميد والأسمنت :

قام عدد من الصهاينة وعلى رأسهم يوناكرنسكي، وزبيدينغ، وغولــد بــرغ، وغيــرهم بتأسيس معامل الطوب، والقرميد عام 1921م، بدعم من سلطات الانتداب البريطاني(2)، ثم أنــشأ الصهاينة بعد ذلك مصنع نيشر للأسمنت في حيفا عام 1923م، برأسمال قدره 300000 جنيــه فلسطيني(3)، ومصنعان للقرميد أحدهما في حيفا والآخر في مستوطنة ريــشون ليتــسيون، وقــد أسست تلك المصانع تلبيةً؛ لإيواء المهاجرين الصهاينة الجدد إلى فلسطين(4).

وتجلى دور سلطات الانتداب في دعم الصهاينة، بإعفائها جميع آلات ومعــدات مــصنع نيشر للأسمنت من رسوم الاستيراد، وكذلك إعفاء لوازم الإنتاج، مثــل الفحــم المــستخدم فــي الأفران، والبراميل والأكياس الورقية(5)، وفي عام 1929م، رفعت سلطات الانتــداب الــضريبة الجمركية على طن الأسمنت الوارد إلى فلسطين من الخارج من 4 شلنات إلى 16 شلناً، وكانــت تلك الزيادة تعادل 32% من ثمنه؛ حتى يظل الأسمنت الصهيوني وحده سيداً في السوق(6)، كمــا

(1) أراني، أفرايم : أرض إسرائيل (بالعبرية)، ص 30.

(2) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 72.

(3) طربين، أحمد : فلسطين والانتداب البريطاني في عهد الانتداب، ص 1109.

(4) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين إبان الانتداب البريطاني، ص 88-89.

(5) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1109؛ الجندي، إبراهيم : سياســة الانتــداب البريطــاني الاقتصادية، ص 190.

(6) زعيتر، أكرم : القضية الفلسطينية، ص 75؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 680.

أعفته من رسوم التصدير؛ حتى ينافس صناعة الأسمنت في البلاد العربية المجاورة، بـــأرخص من أسواق فلسطين، فقد كان يباع الطن منه في سوريا بـــ 45 شلناً، بينما كان يباع في فلـــسطين بسعر 54 شلناً للطن الواحد(1).

ب- شركة مطاحن فلسطين الكبرى :

أسس البارون روتشيلد مطاحن فلسطين الكبرى في حيفا عام 1923م(2)، وكانت تقوم تلـــك المطاحن بطحن الحبوب، وتوفير الدقيق؛ وتكملة لإنتاجها قام الصهاينة بإنشاء مخبزين كانا مجهزين بالوسائل الحديثة، وهما مخبز شركة صوفا الفلسطينية في تل أبيب، ومخبز شركة بيت لحـــم فـــي مستوطنة نحلة إسحاق(3)، وكانا يقومان بإنتاج البسكويت، والحلويات إلى جانب إنتاج الخبز(4).

ولحماية تلك المصانع، ألغت سلطات الانتداب الرسوم الجمركية على القمح المستورد، وقد نتج عن ذلك إغراق الأسواق الفلسطينية بالقمح المستورد، فانخفض سعر القمح من 12 جنيهاً للطن الواحد في عام 1929م، إلى 6 جنيهات للطن الواحد في عام 1930م(5)، وفي الوقت نفـــسه زادت سلطات الانتداب الضريبة على الدقيق الوارد من الخارج، وقد تأثر المزارع العربـــي بـــذلك؛ لأن الحبوب كانت عماد الزراعة العربية، بينما انصرف الفلاح الصهيوني لزراعة الأشجار المثمرة(6).

ت- مصنع شيمن للزيوت النباتية :

تأسست الشركة الصهيونية شيمن في لندن برأسمال قدره 160000 جنيه فلسطيني، وكانت ملكيتها تعود لشركة الزيوت الشرقية بلندن، وأقامت مصانعها في مدينة حيفا، وأسست شركة أزهار المحدودة في مستوطنة رمات غان(7)، وكانت تقوم بصنع الـــصابون، وزيـــت للـــدهان، وروائـــح عطرية، واستخدمت زيت الزيتون والسمسم، وزيت الفول السوداني، وعباد الشمس(8)، وكان يعمل في تلك الشركة 800 عاملٍ كلهم من الصهاينة(9).

---

(1) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 190.

(2) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 669.

(3) تقع شرق جبل الكرمل. (ليف عامي، شلومو : في النضال والتمرد (بالعبرية)، ص 34).

(4) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 89.

(5) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 685.

(6) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 190.

(7) مستوطنة صهيونية أنشأت عام 1921م. (جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 134).

(8) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 89.

(9) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1108.

وعقب تأسيس تلك الشركة، ألغت سلطات الانتداب الرسوم الجمركية على السمسم المستورد[1]، وهدفت بذلك إلى توفير المواد الخام اللازمة للمصنع الصهيوني شيمن، وحماية إنتاجه من المنافسة الخارجية، وقد عادت تلك الحماية بنتائج عكسية على الاقتصاد العربي الفلسطيني، حيث شملت فرض ضرائب جمركية عالية على زيت بذر القطن المستورد من مصر؛ من أجل حماية مصانع شيمن لاستخراج الزيوت[2].

سمحت سلطات الانتداب للصهاينة باستيراد بذور عباد الشمس، وبذور القطن، وزيت الزيتون من الأسواق الأرخص، دون رسوم جمركية[3]، وفي المقابل فرضت سلطات الانتداب الضرائب العالية على الصابون الفلسطيني المصدر إلى الخارج[4]، بذلك أصبح المستهلك العربي في فلسطين يدفع سعراً أعلى للصابون المحلي؛ بسبب سياسة سلطات الانتداب الداعمة للصناعة الصهيونية[5].

ث- شركة (البيت) المحدود لصناعة المربى وعصير الفاكهة :

أنشأ الصهاينة عام 1930م، شركة لصناعة المربى وعصير الفاكهة ومشتقاته، بأمر من سلطات الانتداب، التي أعفت تلك الشركة من دفع رسوم على السكر المستعمل لصناعة المربى المعد للتصدير، وعلى الفاكهة المستوردة[6]، كما رفعت سلطات الانتداب رسوم الاستيراد على المربى؛ لحماية الشركة الصهيونية لصناعة المربى وعصير الفاكهة[7].

ولم يتوقف الدعم البريطاني للصناعة الصهيونية، فقد أعفت سلطات الانتداب شركة عسيس الصهيونية لحفظ الثمار والخضروات في رامات جن، من الرسوم الجمركية، كما رفعت التعرفة الجمركية إلى 25% من قيمة جميع أصناف الطعام الذي تصنعه الشركة محلياً، وفي عام 1935م، أعفت سلطات الانتداب مجموعة من السلع الإنتاجية من الرسوم الجمركية قدر ثمنها بـ 5877000 جنيه فلسطيني، من أصل مبلغ 17740000 جنيه فلسطيني، وتلك السلع كانت تخدم أساساً القطاع الاقتصادي الصهيوني[8].

---

(1) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 685.
(2) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 189.
(3) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1108.
(4) ياسين، عبد القادر : كفاح الشعب الفلسطيني، ص 58.
(5) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1108.
(6) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 685.
(7) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1109.
(8) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1109-1110.

3) التجارة :

تمتاز فلسطين بموقعها بين بلدان آسيا وأفريقيا، فهي تطل على البحر المتوسط، ولها منفذ على البحر الأحمر، وقد أكسبها ذلك الموقع أهمية تجارية خاصة، وعقب سيطرة بريطانيا على فلسطين عام 1918م، عملت على تقديم الخدمات الاقتصادية للصهاينة، فنشطت التجارة الصهيونية الداخلية والخارجية.

أ- التجارة الداخلية :

استغلت الوكالة اليهودية السلطات المخولة لها في المادة الرابعة من صك الانتداب، التي نصت على إنشاء وكالة يهودية تتعاون مع سلطات الانتداب في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ لإنشاء الوطن (القومي) اليهودي[1]، فعملت على جلب المهاجرين الصهاينة بأعداد كبيرة، الأمر الذي فرض زيادة في الطلب على أنواع معينة من البضائع للاستعمال المحلي، خاصة أن جزءاً كبيراً من أولئك المهاجرين وفدوا من بلاد أكثر تحضراً، وكان بعضهم يعيشون في مستوى عالٍ نسبياً[2].

وقد تخصص التجار الصهاينة في تجارة الجملة لمواد البناء والأثاث، والمنسوجات لمعرفتهم لمصادر تلك البضائع؛ لأن معظم المهاجرين الصهاينة قد جاءوا إلى فلسطين من بلاد مختلفة من أوروبا، وهم على دراية بأحوال التجارة، إضافة إلى تسهيل سلطات الانتداب استيراد البضائع من الخارج[3].

وكان معظم المهاجرين الصهاينة من أصحاب الصناعات، والحرفيين؛ لذا عملوا في التجارة، مستغلين رؤوس الأموال التي تدفقت على فلسطين في شكل استثمارات وتبرعات صهيونية، ومستفيدين من الحماية الجمركية التي وضعتها حكومة الانتداب؛ لحماية الصناعة الصهيونية[4].

كما كانت التجارة الداخلية الصهيونية في فلسطين قائمة على نظام التعاونيات، والأسواق الدورية، التي كانوا يقيمونها في مستوطناتهم، أو في المدن التي أقاموا فيها مع سكان فلسطين[5].

وتخصصت شركات صهيونية برعاية سلطات الانتداب، في تسويق الإنتاج، للمنتجين الزراعيين الصهاينة الأعضاء في الجمعيات التعاونية المحلية، وقد بلغت قيمة الحاصلات

---

(1) Documents and papers on the Palestinian question, Vol. 2, P. 121-122.

(2) سليم، محمد : التجارة اليهودية في فلسطين، ص 133؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 173.

(3) الجندي، إبراهيم : أوضاع التجارة في فلسطين، ص 133.

(4) سليم، محمد : التجارة اليهودية في فلسطين، ص 133.

(5) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 174.

الزراعية التي سوقتها شركة تنوفا ما بين عامي 1928-1935م، حوالي 1,172,602 جنيهاً فلسطينياً[1]، وقد روجت إدارة الصناعة والتجارة التابعة للوكالة اليهودية في فلسطين، للبضائع اليهودية بطريقتين هما :

أ- منافسة البضائع المستوردة، ولتحقيق ذلك شكلت اللجنة المركزية لتنمية منتجات فلسطين، ومؤسسة الدفاع الاقتصادية، وتنظيم الاستيراد.

ب- توسيع قاعدة التجارة الصادرة عن طريق مؤسسة التجارة الخارجية التي قامت على عرض البضائع الصهيونية بالخارج[2].

كما عملت اللجنة المركزية لتنمية منتجات فلسطين من خلال جمعياتها الاثنتي عشر المنتشرة في فلسطين، على تسويق المنتجات الزراعية والصناعية الصهيونية في السوق المحلية، إلى جانب الإشراف على جودة الإنتاج بمساعدة الأجهزة الرسمية للوكالة اليهودية[3]. وقد أدى تغاضي سلطات الانتداب عن الهجرة الصهيونية، ونشاط الوكالة اليهودية في المجال الاقتصادي إلى نشاط حركة التجارة الداخلية الصهيونية في فلسطين.

ب- التجارة الخارجية :

سعت السلطات البريطانية إلى حماية التجارة الصهيونية، فأوصلت الخط الحديدي الذي أنشأه البريطانيون من بورسعيد، إلى حيفا[4]، كما استخدمت سلطات الانتداب سياسة الباب المفتوح في مجال التجارة الخارجية لفلسطين، تنفيذاً لما ورد في المادة الثامنة عشرة من صك الانتداب التي أوجبت على الدولة المنتدبة عدم التمييز بين رعايا أية دولة تتمتع بعضوية عصبة الأمم في الأمور المتعلقة بالتجارة، كما أوجبت تلك المادة عدم التمييز بين البضائع المصدرة إلى أي من تلك الدول، أو المستوردة منها، إضافةً إلى حرية مرور البضائع بطريق المرور (الترانزيت) عبر فلسطين بشروط عادلة[5]. كما سمحت المادة الثامنة عشرة من صك الانتداب لسلطات الانتداب التشاور مع الدولة المنتدبة، فيما تراه ضرورياً من فرض الضرائب والرسوم الجمركية، وأجازت لإدارة الانتداب أن تعقد بالتشاور مع الدولة المنتدبة اتفاقاً جمركياً خاصاً مع أية دولة من الدول التي كانت جميع أملاكها في عام 1914م، ضمن أملاك تركيا الآسيوية، أو

---

(1) الجندي، إبراهيم : أوضاع التجارة في فلسطين، ص 140-141.

(2) سليم، محمد : التجارة اليهودية في فلسطين، ص 133-134.

(3) سليم، محمد : التجارة اليهودية في فلسطين، ص 134.

(4) الجندي، إبراهيم : أوضاع التجارة في فلسطين، ص 141؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 175.

(5) Documents and papers on the Palestinian question, Vol. 2, P. 124-125.

شبه جزيرة العرب[1]، ولدعم التجارة الخارجية الصهيونية أجرت سلطات الانتداب مباحثات مـــع أعضاء اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية ومنحتها حق الانفراد بعقد الاتفاقات التجارية استناداً إلى المادة (18) من صك الانتداب[2]، وبناءً على ذلك نجحت الوكالة اليهودية في عقد اتفاقيات مـــع ممثلين عن تشيكوسلوفاكيا، والنمسا، وسويسرا؛ لتثبيت حجم نسبي معـــين للتعرفـــة الجمركيـــة للصادرات الفلسطينية، كما دخلت في مباحثات مشابهة مع ممثلين عن تركيا[3].

أصبحت تجارة فلسطين الخارجية في يد المستوطنين الصهاينة، لا سيما بعد أن أقـــدمت سلطات الانتداب عام 1923م، على إلغاء الامتيازات التي كان يتمتع بها التجار الأجانـــب فـــي فلسطين أواخر الحكم العثماني، وقد ألغت سلطات الانتداب تلك الامتيازات بناءً لما جاء في نص المادة الثامنة من صك الانتداب، الذي أجاز إلغاء مثل تلك الامتيازات[4]، بيد أن سلطات الانتداب سحبت تلك الامتيازات من الأجانب وقدمتها هدية للمستوطنين الصهاينة[5].

ويُعد تعيين الصهيوني هراري (Harari) رئيساً لدائرة التجـــارة مـــع بدايـــة الانتـــداب البريطاني على فلسطين، ثم خلفه في المنصب سالمون (Salamon) الذي كان كـــسالفه يهوديـــاً صهيونياً، دليلاً واضحاً على التحيز البريطاني للتجـــارة الـــصهيونية علـــى حـــساب التجـــارة العربية[6]، وقد عمل كل من هراري، وسالمون على تفضيل التجار الصهاينة على العرب فقد تم منح الصهاينة حوالي 90% من رخص الاستيراد والتصدير[7].

ت- الدعم البريطاني للصادرات والواردات الصهيونية :

عملت سلطات الانتداب على حماية التجارة الصهيونية، من خـــلال تخفـــيض الرســـوم الجمركية على التجار الصهاينة، أو إعفائهم من تلك الجمارك، وفي المقابـــل رفعـــت ســـلطات الانتداب نسبة الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات العربية، ويتضح ذلك من خلال :

---

(1) سليم، محمد : التجارة اليهودية في فلسطين، ص 139؛
Documents and papers on the Palestinian question, Vol. 2, P. 124-125.

(2) سليم، محمد : التجارة اليهودية في فلسطين، ص 140.

(3) سليم، محمد : التجارة اليهودية في فلسطين، ص 140.

(4) لمزيد من المعلومات انظر :
Documents and papers on the Palestinian question, Vol. 2, P. 122.

(5) الجندي، إبراهيم : أوضاع التجارة في فلسطين، ص 143.

(6) غنيم، عادل : الحركة الوطنية الفلسطينية، ص 75.

(7) الجندي، إبراهيم : أوضاع التجارة في فلسطين، ص 143.

- **الصادرات :**

اعتمدت فلسطين في تجارتها الخارجية على الصادرات الزراعية التي كانت تشكل 90% من الصادرات حتى عامي 1934-1935م، وكانت الحمضيات تشكل 95% من تلك الصادرات[1].

وقد استفادت سلطات الانتداب من زراعة الحمضيات، فكانت بريطانيا في مقدمة البلدان المستوردة للحمضيات من فلسطين، فقد كانت بريطانيا تستحوذ على حوالي 70% من صادرات الحمضيات الفلسطينية[2].

لذا سعت سلطات الانتداب لإيجاد أسواق جديدة لمحاصيل الحمضيات بعد أن تزايد إنتاجها في فلسطين، مما مكن من تصدير 5,873,705 صندوقاً خلال موسم 1935-1936م، مقابل 7,292,792 صندوقاً في الموسم السابق[3].

شجعت سلطات الانتداب الصهاينة على زراعة الحمضيات، فزرع الصهاينة منذ بداية الانتداب حتى عام 1926م، حوالي عشرة آلاف دونم[4]، الأمر الذي دفع الوكالة اليهودية للمطالبة بوضع فلسطين في مركز يسمح بتيسير حركة التجارة الفلسطينية مع البلاد الأجنبية مباشرة؛ فأجرت سلطات الانتداب مناقشات مع الصهاينة في القدس ولندن؛ لإعادة تفسير المادة (18) من صك الانتداب على فلسطين[5].

- **الواردات :**

قسمت دائرة الجمارك والمكوس والتجارة لسلطات الانتداب الواردات الفلسطينية في فترة الانتداب إلى أربعة أقسام هي :

1- المأكولات والمشروبات والتبغ.
2- المواد الأولية والمواد غير المصنوعة بالأكثر.
3- البضائع التي أكثرها مصنع.
4- متفرقات وتشمل المستوردات الحكومية والعسكرية والبحرية وقوى الجيش والطيران، ومخازن شركة النفط العراقية، إلى جانب المتقنيات الشخصية التي كانت تدخل فلسطين مع المهاجرين الصهاينة.

---

(1) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 178.
(2) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين الاقتصادي، ص 128.
(3) سليم، محمد : التجارة اليهودية في فلسطين، ص 141.
(4) سليم، محمد : الحيازة الفردية في الزراعة اليهودية، ص 119.
(5) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية في فلسطين، ص 484-485.

شمل القسم الأول من الواردات الحنطة والدقيق والأبقار والأغنام والماعز والثمار الطازجة، والزبدة والسكر والدقيق والبيض، والشعير والسمن والأرز والدواجن، وزادت واردات فلسطين من تلك الأصناف؛ بسبب الهجرة الصهيونية التي تدفقت على فلسطين[1].

وشمل القسم الثاني من الواردات الخشب والبندورة (التقاوي)، والحبوب والجوز الذي كان يستخدم في استخراج الزيت منه، وقد ارتفعت نسبة الواردات التي احتاجتها البلاد في حركة البناء، كالأخشاب، والحديث المصنع، وقضبان الحديد، بسبب حركة العمران عند الصهاينة في تلك الفترة؛ لإيواء الوافدين الصهاينة الجدد[2].

كما ارتفعت قيمة الواردات الفلسطينية من الآلات الصناعية عن الآلات الزراعية، لاهتمام الصهاينة بإقامة المشاريع الصناعية[3] كما بين الجدول الآتي[4] :

السنة	التجارة العامة		التجارة اليهودية	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
1922	5,726,241	1,388,555	5,681,132	1,353,368
1929	7,166,593	1,654,264	7,166,593	1,654,264
1930	6,985,285	1,896,095	6,985,285	1,896,095
1931	5,940,000	1,572,061	5,940,000	1,572,061
1932	7,768,920	2,381,491	7,768,920	2,381,491
1933	11,123,489	2,591,617	11,123,489	2,591,617
1934	15,152,781	3,217,562	15,152,781	3,217,562
1935	17,853,493	4,215,486	17,853,000	4,213,000
1936	18,979,023	3,625,233	13,979,000	3,625,000
المجموع	96,695,825	22,542,364	91,650,200	22,504,458
النسبة المئوية للصادرات والواردات الصهيونية بالنسبة للصادرات والواردات العامة			%94.78	%99.8

(1) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 180-182.
(2) ESCO foundation for Palestine, Vol. No. 1, P. 340.
(3) سليم، محمد : التجارة اليهودية في فلسطين حتى قيام دولة إسرائيل، ص 143.
(4) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 186.

يلاحظ من خلال الجدول، أن الصهاينة سيطروا علـــى تجــارة فلــسطين (الــصادرات والواردات)، فقد بلغت نسبة الواردات الصهيونية في تلك الفترة 84.78% من الواردات العامـــة لفلسطين، كما بلغت نسبة الصادرات الصهيونية 99.8% مـــن الــصادرات العامـــة لفلــسطين، وارتفاع ملحوظ في قيمة الواردات ابتداءً من عام 1932م، ويرجع ذلك إلى أن الصهاينة الألمان المهاجرين إلى فلسطين لجأوا إلى نقل أموالهم في شكل بضائع وسلع تجارية، بعــد أن رفــضت الحكومة الألمانية مبدأ نقل أموال الرعايا الألمان، وقد ساعدت الحكومة البريطانية في الوصـــول إلى اتفاق مع الحكومة الألمانية، ينظم نقل البضائع الممكن تسويقها عن طريق الاستهلاك المحلي في فلسطين، كما أصدرت توصياتها إلى سلطات الانتداب بإعفاء البضائع الألمانية من الرســوم الجمركية حتى لا يتأثر المهاجر الألماني مالياً، إضافةً على ذلك، وخصصت شركات صـــهيونية معينة في تنظيم نقل تلك البضائع بإشراف الوكالة اليهودية، المجلس المركزي لتــوطين اليهــود الألمان(1).

كما سجلت الأرقام نفسها، ارتفاعاً في قيمة الصادرات من فلسطين رغم الأزمة الماليـــة العالمية 1929م، مما أوضح أن وسائل الإنتاج الصهيوني في المجالات الزراعية بـــدأت تحقـــق فائضاً إنتاجياً قابلاً للتصدير بعد تغطية احتياجات السوق المحلية في فلسطين.

ويتضح من خلال ذلك، أن الصهاينة سيطروا على التجارة الخارجية لفلــسطين خـــلال الفترة الواقعة بين عامي 1922-1934م، بسبب انحياز سلطات الانتداب إلى جانبهم.

ثانياً : دور بريطانيا في حل الأزمات التي واجهت الاقتصاد الصهيوني :

في بداية العشرينيات تعرض الاقتصاد الصهيوني لأزمات عدة، أثرت عليه، ممـــا دفـــع الصهاينة للتنسيق مع سلطات الانتداب؛ لمواجهة تلك الأزمات، وفي عام 1929م، اجتاحت العالم أزمة اقتصادية خانقة، لكنها لم تؤثر على الاقتصاد الصهيوني؛ بسبب دعم سلطات الانتداب لها.

1) الأزمات التي واجهت الاقتصادي الصهيوني، ودور بريطانيا في حلها :

واجه الاقتصاد الصهيوني هزات عدة، رغم دعم سلطات الانتداب له، وقـــد ظهـــر أول عوارض الضعف في منتصف عام 1923م، عندما سيطرت على القطاع الصهيوني في فلسطين أزمة حادة؛ لقلة رأس المال الصهيوني الوارد من الخارج(2)، وعجز المستوطنات الزراعية التي أنشئت حديثاً عن استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين الجدد، الذين كانوا مهيئين أصلاً للانتقـــال

(1) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 401-404.

(2) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 146.

إلى حياة العمل الزراعي، فوجدوا أنفسهم مضطرين إلى العيش في المدن، ونتيجة لذلك، غـادر ما يقارب 4000 صهيوني فلسطين[1]، لكن موجة المغادرة لم تستمر طـويلاً؛ بـسبب وصـول الدفعة الرابعة من الصهاينة[2] عام 1924م، وكان أكثر من نصف المهاجرين كانوا من بولونيـا، وأن غالبيتهم الساحقة كانت من أبناء الطبقة الوسطى من التجار والسماسرة[3].

سارعت سلطات الانتداب إلى الوقوف لجانب الصهاينة؛ لحل تلـك الأزمـة، فـسمحت لمعظم المهاجرين الصهاينة العمل في الأشغال العامة، مثل : البناء، وشق الطرق، وغيرها، لكن تلك الأزمة احتدت عام 1926م، والأشهر الأولى من عـام 1927م، وكـادت تـشل الاقتـصاد الصهيوني في فلسطين، ويرجع ذلك، إلى النمو الاقتصادي السريع غير المخطط له، من ناحيـة، وانخفاض رؤوس الأموال التي كانت تُرسل إلى فلسطين، عقب ازدياد أوضاع اليهود في بولونيا سوءاً من ناحية أخرى[4]، ونتج عن تلك الأزمة تقلص أعمال البناء وتفشي البطالـة، وإفـلاس مشاريع صناعية عدة، كانت في بداية طريقها، واتضح ذلك، من استقبال الصهاينة بن غوريـون في تل أبيب بمظاهرة صاخبة، كانت تحمل شعارات، منها "أعطنا خبزاً"[5].

وأثرت تلك الأوضاع بشكل ملحوظ على الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، فتقلص حجمهـا بنسبة كبيرة، فقد دخل فلسطين خلال عام 1925م، نحو 33800 مهاجراً، ثم انخفض العدد في العام التالي إلى 13100 مهاجر، ثم إلى 2713 مهاجراً عام 1927م، و2400 مهاجر عام 1928م، بينما غادر فلسطين عام 1926م، نحو 7400 صهيونياً، أي نحو 56.5% من المهـاجرين خـلال ذلـك العام، ثم إلى 5000 عام 1927م، أي نحو ضعفي عدد المهاجرين الذين دخلوا فلسطين فـي ذلـك العام، أما في عام 1928م، فقد تعادل عدد الوافدين مع الخارجين[6].

ومع اشتداد حدة الأزمة الاقتصادية اضطرت المؤسسات الصهيونية الرسمية إلى التدخل في محاولة لتخفيض وطأتها[7] فعقدت الحركة الكيبوتسية في 5 آب (أغسطس) عام 1927م، اجتماعـاً

---

(1) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 146.

(2) وقد عرفت تلك الهجرة باسم (هجرة غرابسكي) نسبة إلى رئيس الحكومة البولونية التي انتهجـت سياسـة اقتصادية، دفعت العديد من الصهاينة إلى الهجرة. (جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 147).

(3) Jewish Virtual Library: The fourth aliyah 1924-1929, www.us-israel.org.

(4) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 146-149.

(5) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 81-82؛ جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 149.

(6) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 150؛ سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 82؛ Jewish Virtual Library: The fourth aliyah 1924-1929, www.us-israel.org; Bord, Mitchell, British restrictions of Jewish immigration, www.us.israel.org.

(7) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 150.

لها في بتاح تكفا؛ لتوحيد الحركة الكيبوتسية، وجاء فيه "أن مبادئ الكيبوتسات كما أقرّها مجلس توحيدها السعي إلى احتلال الأعمال لصالح العمال الصهاينة، وتحسين أوضاعهم الاقتصادية، أي احتلال العمل والمنشآت الصهيونية، والحكومية، وتطوير فروع عمل جديدة[1]، وبذلك تم توحيد المستوطنات التابعة للأحزاب العمالية الصهيونية في إطارات خاصة، فالتعاونيات (كيبوتسات) التابعة لحزب أحدوت هاعفودا، في إطار الكيبوتس الموحد، والمستوطنات التابعة لحزب هاشومير هاتسعير[2]، اتحدت في إطار الكيبوتس القطري عام 1927م[3].

وبذلك استمرت الأزمة عامين متتاليين تقريباً، إلى أن حُلت تلقائياً إثر انخفاض الهجرة، من ناحية، واختفاء البطالة تدريجياً من ناحية أخرى، ومع بداية عام 1928م، بدأ الاقتصاد الصهيوني يتحسن تدريجياً مع عودة أعمال البناء إلى وضعها الطبيعي[4]، كما سعت سلطات الانتداب إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية للصهاينة، فأصدرت في منتصف عام 1928م، قانوناً جديداً للهجرة، تم بموجبه تصنيف المهاجرين المسموح لهم بالدخول إلى فلسطين، واعتمد ذلك القانون على الوضع الاقتصادي للمهاجرين اليهود[5].

وفي عام 1929م، اجتاحت بلدان العالم الرأسمالي أزمة اقتصادية مدمرة، استمرت حتى عام 1933م[6]، لكن تلك الأزمة الاقتصادية لم تؤثر على الاقتصاد الصهيوني في فلسطين[7]؛ بسبب دعم سلطات الانتداب للصهاينة من خلال سن قانون المهاجرة لعام 1928م، والاتفاق الذي تم بين الصهيونيين وغير الصهيونيين من الرأسماليين اليهود، بعد أن وافق الصهاينة على عدم

---

(1) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 82.

(2) نقابة عالمية للشباب الصهيوني، شكلت لتحقيق أهداف صهيونية في فلسطين، في غاليتسيا وبولندا عامي (1913-1914)، وشملت نقابة الكشافة (هاشومير)، ومجموعات من حركة شبان صهيون في عام 1916م، ثم توحدت الحركتان في حركة واحدة أطلق عليها اسم هاشومير هاتسعير (الحارس الشاب)، واهتمت بالدمج بين الأعمال الكشفية، والتربوية والهجرة إلى فلسطين وتطبيق حياة الكيبوتس، وقد وصلت أول دفعة من تلك الحركة إلى فلسطين عام 1919م، وأقامت أول كيبوتس، وفي عام 1946م، أصبحت حركة هاشومير هاتسعير حزباً سياسياً، وفي عام 1948م شاركت حركة هاشومير في إقامة حزب مابام. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 160).

(3) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 282.

(4) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 150.

(5) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 84-85؛ خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 773.

(6) جوجنسكي، تمار : التطور الرأسمالي في فلسطين (بالعبرية)، ص 107-108؛ الكيالي، عبد الوهاب : موسوعة السياسة، ج7، ص 64.

(7) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 150.

وضع إقامة (الدولة) اليهودية هدفاً، وقد أرادت الصهيونية من وراء ذلك جذب غير الصهيونيين من الرأسماليين إلى الوكالة اليهودية، أما المنظمة الصهيونية فقد استغلت تفجر الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية بهدف دفع مشروع إقامة الوطن (القومي) اليهودي في فلسطين إلى الأمام، وذلك باستنفار يهود العالم، وخاصة الأغنياء لمد يد العون للاستيطان الصهيوني في فلسطين، ومساعدته على فرض سيطرته اقتصادياً[1]، وبذلك مرت الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929م، دون أن تؤثر في الاقتصاد الصهيوني في فلسطين.

2) دور بريطانيا في تسهيل انتقال اليهود الألمان وأموالهم إلى فلسطين :

أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929م، على دول عدة من ضمنها بولونيا، ورومانيا، اللتين كانتا تضمان تجمعات يهودية كبيرة نسبياً، فازدادت أوضاعهما الاقتصادية تدهوراً[2]، وعلى إثر ذلك ارتأى معظم اليهود ضرورة مغادرة تلك البلاد؛ لأن مستقبلهم غير مضمون فيها، والتوجه إلى العمل على دخول فلسطين، فدخل فلسطين ما بين عامي 1929-1931م، نحو 4-5 آلاف يهودي، كان معظمهم من أعضاء هحالوتس[3]، كما دخل فلسطين في عام 1932م، نحو 9600 وافد صهيوني من أصحاب رؤوس الأموال[4]، عقب تعديل سلطات الانتداب قانون الهجرة في 6 آذار (مارس) عام 1932م، والذي خفض المبلغ المطلوب حيازته من المهاجرين من صنف أصحاب الأموال لدخول فلسطين، من 1000 ليرة إلى 500 ليرة فلسطينية، لتسهيل هجرة أكبر عدد من المهاجرين[5].

وزادت الهجرة الصهيونية إلى فلسطين بشكل ملحوظ أثناء صعود النازية إلى حكم ألمانيا بقيادة أدلوف هتلر Adolf Hitler في 30 كانون ثانٍ (يناير) عام 1933م[6]، واجتمع حاييم أرلوزورف؛ رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية في الرابع من نيسان (أبريل) عام

---

(1) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 85.

(2) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 263؛ جوجنسكي، تمار : التطور الرأسمالي في فلسطين (بالعبرية)، ص 107-108.

(3) هحالوتس (الطليعة) : منظمة عالمية للشبيبة اليهود، أعدوا أنفسهم للهجرة إلى فلسطين، للعمل والاستيطان فيها، وقد انتظمت أول مجموعة فيها عام 1905م، في مدينة أوديسا، وفي عام 1911م، انتظمت هحالوتس في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن أكبر تنظيم لمنظمة هحالوتس كان عام 1917م، في روسيا ودول شرق أوروبا، وكان أعضاء هحالوتس عنصراً مهماً ورئيساً في دفع الهجرة الثالثة إلى فلسطين. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 128).

(4) Bord, Mitchell, British restrictions of Jewish immigration, www.us.israel.org.

(5) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 264-265.

(6) Jewish Virtual Library: The fifth Aliyah (1929-1939), www.us-israel.org; Palestine foundation: Palestine a study of Jewish Arab and British Policies, P. 263.

1933م، مع المندوب السامي واكهوب؛ وبحث معه تسهيل عملية دخـــول المهـــاجرين اليهـــود الألمان إلى فلسطين، وخاصة من أصحاب رؤوس الأموال، وفي الثاني عشر من الشهر نفـــسه، قام البرلمان البريطاني بمناقشة أوضاع اليهود في ألمانيا، وفي 18 أيار (مـــايو) عـــام 1933م، أُنشئت لجنة في لندن لجمع التبرعات ليهود ألمانيا[1]، وفي الوقت نفسه سعت القيادة الـــصهيونية الرسمية ممثلة بأعضاء الوكالة اليهودية، إلى عقد اتفاقية مع النازية؛ لتحويل الممتلكات اليهوديـــة من ألمانيا إلى فلسطين؛ لذا قام الصهيوني سام كوهين؛ مدير الـــشركة الزراعيـــة هانوطيـــاع، ومقرها تل أبيب مقابلة بعض المسؤولين الألمان، مقترحاً عليهم إعفـــاء اليهـــود الـــذين ينـــوون الهجرة من ألمانيا من قيود تحويل العملة الصعبة تسهيلاً لهجرتهم، وقد وافق المسؤولون الألمان على الاقتراح[2]، وأحالوا كوهين على القنصل الألماني في القدس هينريج وولف للتباحث معـــه، وبعد مداولات بين الطرفين وعد كوهين خلالها بتحويل مـــشتريات شـــركته مـــن التجهيـــزات الزراعية من تشيكوسلوفاكيا إلى ألمانياً، إذا استجيب لطلبه[3]، وأعقب ذلك الاجتماع مفاوضـــات بين كوهين والسلطات الألمانية أسفرت عن توقيع اتفاق بين الطرفين في 19 أيار (مـــايو) عـــام 1933م، عرف باسم (اتفاقية هعفراه)[4].

ونصت الاتفاقية على أن تسمح السلطات الألمانية لليهود الذين قرروا الهجرة من ألمانيـــا إلى فلسطين بنقل جزء من أموالهم إلى فلسطين، رغم القيود التي فرضتها ألمانيا علـــى تـــداول العملة الصعبة، ويتم ذلك بتمكين أولئك اليهود من إيداع المبلغ المسموح تحويله في حساب مغلق يفتح في بنك الرايخ الألماني باسم شركة هانوطياع، يُسمح لها باستعماله فقط لـــشراء تجهيـــزات وآلات زراعية مختلفة من ألمانيا، وتوريدها إلى فلسطين[5].

ونجم عن اتفاقية هعفراه فوائد جمة للصهيونيين، فقـــد أدت إلـــى تـــدعيم قـــوة الـــوطن (القومي) اليهودي، وزيادة حجمه، كما نجم عن تسهيلات الهجرة التي انطوت عليهـــا الاتفاقيـــة، زيادة عدد المهاجرين اليهود بشكل ملحوظ، فدخل فلسطين ما بين عـــامي 1933–1936م نحـــو 174 ألف مهاجرٍ، و81 مليون مارك (4.7 مليون ليرة فلسطينية) وهو مبلغ ضخم[6].

---

(1) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 267.

(2) جوجنسكي، تمار : التطور الرأسمالي في فلسطين (بالعبرية)، ص 106.

(3) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ص 268.

(4) لمزيد من المعلومات عن تلك الاتفاقية، انظر : أبو النمل، حسين : الاقتصاد الإسرائيلي، ص 39–41.

(5) سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 114–115.

(6) Jewish Virtual Library: The fifth Aliyah (1929-1939), www.us-israel.org.

وخلال تلك الفترة شجعت سلطات الانتداب انتقال أموال اليهود من ألمانيا إلى فلسطين، دون فرض رسوم جمركية عليها؛ لتمكين المهاجرين الصهاينة من نقل أموالهم إلى فلسطين[1]، ولتحقيق ذلك أجرت سلطات الانتداب مع اللجنة القومية الصهيونية (فاعد ليئومي)[2] مفاوضات عدة[3].

وبذلك تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين تطوراً سريعاً، ففي الفترة ما بين عــامي 1930-1937م، تضاعف رأس المال المستثمر من 2.5-9 ملايين جنيه فلسطيني[4]، ونتج عن ذلك ارتفاع عدد المنشآت الصناعية والحرفية الصهيونية من 3388 منــشأة عــام 1933، إلــى 5606 منشأة عام 1937م، كما ارتفع في الفترة ذاتها عــدد المــستخدمين مــن 19595 إلــى 30040، إضافةً إلى ارتفاع قيمة الإنتاج السنوي في تلك الفترة من 5,352,000 جنيه فلسطيني إلى 9,109,000 جنيه فلسطيني[5].

وبذلك لعب الرأسماليين اليهود من أصول ألمانية دوراً كبيراً في تدعيم البنيــة التحتيــة للاقتصاد الصهيوني في فلسطين.

ثالثاً : منح سلطات الانتداب الامتيازات الاقتصادية للصهاينة :

عملت سلطات الانتداب جاهدة لمنح الصهاينة الامتيازات الاقتصادية، التزاماً منها بالمادة الرابعة من صك الانتداب، والتي نصت على أن يعترف بوكالة يهودية ملائمة، كهيئة عموميــة لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين، والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وغيــر ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن (القومي) اليهودي، ومصالح السكان اليهــود فــي فلسطين، كما أوضحت المادة الحادية عشرة من صك الانتداب نفسه أنه يمكن لحكومة الانتــداب

(1) جوجنسكي، تمار : التطور الرأسمالي في فلسطين (بالعبرية)، ص 106.

(2) هي المؤسسة العليا للاستيطان الصهيوني المنظم في فلسطين، في عهد الانتداب البريطاني، واعترفت بهــا سلطات الانتداب، كممثلة رسمية ليهود فلسطين في الشؤون الدينية، والتربويــة، والمــساعدات الاجتماعيــة والصحية، وقد ترأس إدارة اللجنة الوطنية دافيد يالين عامي (1920-1929م)، وبنحاس روتنبرغ بين عــامي (1929-1931م)، وإسحاق بن تسفي (1931-1944م)، ودافيد ريمــر (1944-1948م)، وعنــدما أعلــن الصهاينة قيام (دولة إسرائيل) انتقلت إليها صلاحيات ووظائف اللجنة القومية. (تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 176).

(3) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية في فلسطين، ص 373.

(4) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 78.

(5) ماهر، الشريف : تاريخ فلسطين الاقتصادي، ص 139-140.

أن تتفق مع الوكالة اليهودية؛ لإنشاء، أو تسيير الأشغال والمصالح، والمنافع العمومية الموجـــودة في البلاد، وترقية مرافق البلاد الطبيعية[1].

وبناءً على ذلك، منحت سلطات الانتداب الصهاينة عدداً من الامتيازات الاقتصادية، أهمها :

1) امتياز شركة كهرباء فلسطين (مشروع روتنبرغ) لعام 1921م :

ظهرت فكرة مشروع روتنبرغ، مع قدوم البعثة الصهيونية إلى فلسطين في آذار (مـــارس) عام 1918م، وكان من بين أعضائها بنحاس روتنبرغ (Pinahas Rutenberg)، الذي أعد دراسة عن تطوير موارد فلسطين الطبيعية؛ من أجل استيعاب المزيد من المهاجرين، واقترح استغلال مياه نهر الأردن، وروافده من أجل توليد الطاقة الكهربية[2]، كما تقـــدم روتنبـــرغ للمنـــدوب الـــسامي؛ هربرت صموئيل طلباً؛ لمنحه استغلال مياه حوض نهر العوجا[3]، لتوليد الكهرباء في منطقة يافـــا، وفي 12 أيلول (سبتمبر) عام 1921م، وافق هربرت صموئيل على ذلك الطلب[4]، ونصت المـــادة الثانية على أن : "يمنح المندوب السامي بحكم منصبه لصاحب هذا الامتياز، امتيازاً مطلقـــاً لمـــدة اثنتين وثلاثين سنة، اعتباراً من تاريخه؛ لاستعمال مياه حوض نهـــر العوجـــا بفلـــسطين، لتوليـــد الكهرباء، وتوريدها في منطقة الامتياز ولاستعمال المياه المذكورة للري، ويمنح صاحب الامتيـــاز أثناء المدة المنوه عنها، حرية توليد الطاقة الكهربائية، وتوريدها في منطقة الامتيـــاز بأيـــة طـــرق خلاف القوة المائية"[5].

ومنحت المادة (12) : "المندوب السامي بناءً على طلب الامتياز الخطي، أن ينزع ملكيـــة مطحنة الجريشة، وكل ملك أو أرض، أو أبنية أو حقوق اتفاق يحتاج إليها في إنشاء سد الهدرة، أو بناء محطة القوة في الجريشة، أو بالقرب منها، وبناء مطحنـــة الـــدقيق، والمبـــاني، والمكاتـــب، والمستودعات، والدور، والمخازن الضرورية، وغيرها من المؤسسات والمنافع التي يقتضيها هـــذا الامتياز، لتوليد الكهرباء[6]، كما نصت المادة (26) من الامتياز ذاته على أنه : "لا يمنح المنـــدوب

---

(1) زقوت، ناهض : وثائق القضية الفلسطينية، ج1، ص 238-240.

(2) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 156.

(3) ينبع من رأس العين على مسافة 20كم شمال شرق يافا، وتغذيه مياه رأس العين، والأمطار المتقدمة من عدة أودية، يبلغ طوله من منبعه، وحتى مصبه في البحر الأبيض المتوسط شمال تل أبيب حوالي 25كم. (الدباغ، مصطفى : بلادنا فلسطين، ق1، ج1، ص30).

(4) الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين الاقتصادي، ص 119-120؛ زعيتر، أكرم : القضية الفلسطينية، ص 65؛ سليم، محمد : الصناعة اليهودية، ص 60؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 43؛

ESCO foundation for Palestine: A study of Jewish Arab and British Policies, Vol. No. 1, P. 311.

(5) الامتياز الممنوح لبنحاس روتنبرغ لتوليد الطاقة الكهربائية وتوريدها للإنارة والقوة والري في قضاء يافـــا؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 726-727.

(6) الامتياز الممنوح لبنحاس روتنبرغ لتوليد الطاقة الكهربائية وتوريدها للإنارة والقوة والري في قضاء يافـــا؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 729.

السامي خلال مدة هذا الامتياز، امتيازاً آخر في منطقة الامتياز لأي شخص آخر، أو شركة أخرى غير صاحب الامتياز"، أما المادة (38) من الامتياز نفسه فقد أوردت أنه : "لا تجبى ضريبة على الأرباح إلا بعد مضي سبع سنوات، وتزيد أرباح المشروع عن المصروفات، تكفي لدفع ربح متراكم في السنة، التي استوفت الضريبة فيها، وعن كل سنة سابقة للمدة المذكورة لا يقل معدله عن ستة في المائة خالص الضرائب"[1].

- الموقف البريطاني من المشروع :

في 7 أيلول (سبتمبر) عام 1921م، قال شكبره؛ إن مشروع روتنبرغ يمكن أن يحقق تنمية كبيرة جداً إذا نجح، وسيؤمن عدداً كبيراً من العمال الصهاينة، وبذلك يبرر زيادة الهجرة التي من دونها لا يمكن أبداً تنفيذ السياسة الصهيونية، وذكر أن تأسيس المشروع يُعد : "احتكاراً واسعاً في مساحته، وممتداً في الزمن، وبذلك إننا نعطي منظمة صهيونية سيطرة على كل الحياة الاقتصادية في فلسطين"[2].

تعرض مشروع روتنبرغ لتوليد الطاقة الكهربائية، للبحث والمناقشة مراتٍ عدة في مجلس العموم البريطاني، ففي 7 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1921م، صرح وكيل وزارة المستعمرات أورمسبي غور أن روتنبرغ تقدم إلى سلطات الانتداب لمنحه امتياز المشروع بعد موافقة وتعاون المنظمة الصهيونية معه، كما أوضحت سلطات الانتداب، ووزارة المستعمرات أن المشروع سيحقق فائدة عظيمة لسكان فلسطين[3]، كما برر وكيل المستعمرات منح الصهيوني روتنبرغ مشروع توليد الكهرباء لأنه لم يتقدم أي طرف آخر[4] لتنفيذ ذلك المشروع[5]، وقد فند

---

(1) الامتياز الممنوح لبنحاس روتنبرغ لتوليد الطاقة الكهربائية وتوريدها للإنارة والقوة والري في قضاء يافا؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 734-737.

(2) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ص 1011، الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي، ص 259.

(3) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 298.

(4) ويرى الباحث أن ما ذكره وكيل المستعمرات أورمسبي غور، بأنه لم يتقدم أحد لتنفيذ مشروع الكهرباء غير روتنبرغ غير صحيح، فقد تقدم اثنان من عرب فلسطين، وهما (حنا دبدوب، وعارف النعمان) لسلطات الانتداب؛ لمنحهما استغلال مياه نهر الأردن لنفس الهدف، لكنها رفضت، كما تمكنت الحكومة البريطانية من سحب المشروع الذي منحته الدولة العثمانية لأحد رعاياها اليونانيين، ويدعى مافرومatيس (Mavromatis) في 27 كانون ثانٍ (يناير) عام 1914م، لتوليد الطاقة الكهربائية، وتوزيعها أو إنشاء خط ترامواي كهربائي، وتشغيله في مدينة القدس وجوارها. (الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي، ص 260-261؛ الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 223-227).

(5) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 298-299.

ذلك المستر هيكس (Hicks) عند مناقشة مشروع روتنبرغ، في مجلس العموم البريطـاني فـي جلسته المنعقدة في الرابع من تموز (يوليو) 1922م، بقوله : "إن حكومة الانتداب رفضت طلبات تقدم بها غير صهاينة من أجل استغلال مياه نهر الأردن؛ لتوليد الطاقة الكهربائية"[1].

ومن خلال ما سبق، يتضح أن سلطات الانتداب منحت امتياز مشروع روتنبرغ قبـل أن توافق عصبة الأمم على صك الانتداب البريطاني لفلسطين[2]، وبذلك يكون الامتياز الذي حصل عليه الصهاينة وما ترتب عليه غير قانوني.

سعى روتنبرغ إلى توسيع نطاق امتيازه، فعقد مع المندوب السامي بلـومر فـي 5 آذار (مارس) عام 1926م، امتيازاً منحه حق استخدام مياه نهري الأردن، واليرموك؛ لتوليد الطاقـة الكهربائية، خاصةً بعد حصول روتنبرغ على الجنسية الفلسطينية[3]، وقد نصت المادة الثالثة من الامتياز على أن : "يمنح المندوب السامي للشركة امتيازاً مطلقاً لمدة 70 عاماً، باسـتعمال ميـاه نهر الأردن، وحوضه بما فيها نهر اليرموك، وجميع روافد نهر الأردن وحياضـه الكائنـة الآن تحت إشراف، ومراقبة المندوب السامي، أو التي ستصبح تحت إشرافه، ومراقبته في المـستقبل، ومياه نهر الأردن وحياضه وروافده بما في ذلك مياه نهر اليرموك وروافده الواقعة خارج حدود البلاد التي تحت إشراف المندوب السامي؛ لإنشاء محطة قوة لكافة هذه الغايات أو لأيـة غايـة، بالقرب من جسر المجامع، ولاستخدام واستعمال بحيرة طبرية، لخزن المياه لهذه الغاية؛ ولإنشاء ما تستصوب الشركة إنشاءه من محطات القوة الأخرى، ويكون لها مطلق الحرية أيـضاً خـلال المدة المذكورة، أن تولد الطاقة الكهربائية بأية طرق أخرى خلاف القوة المائية"[4].

كما منحت المادة (10) من الامتياز المندوب السامي حق نزع ملكية أية أرض أو أبنيـة بناء على طلب الشركة، أو في حالات يتعذر فيها الشراء باتفاق متبـادل لقـاء دفـع تعـويض لأغراض ذلك الامتياز[5]، وبموجب تلك المادة نزع المندوب السامي آرثـر واكهـوب الأرض الكائنة عند ملتقى وادي لجة بنهر العوجا، ومنحها لشركة الكهرباء[6].

---

(1) الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 161.

(2) أعلن عن مشروع صك الانتداب من عصبة الأمم بتاريخ 6 تموز (يوليو) عام 1921م، وصودق عليه فـي 24 تموز (يوليو) عام 1922م، ووضع موضع التنفيذ في 29 أيلول (سبتمبر) من العـام نفـسه. (زقـوت، ناهض: وثائق القضية الفلسطينية، ج1، ص 237).

(3) Shalim, Avi: The politics of partition 1921-1951, P. 93.

(4) امتياز الكهرباء؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 708.

(5) امتياز الكهرباء؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 711-712.

(6) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 223.

وأوردت المادة (11) من الامتياز ذاته أن : "يتخذ المندوب السامي التدابير لسن تشريع يحظر بموجبه استعمال مياه الأردن، وحياضه بما في ذلك نهر اليرموك، وجميع روافده الأخرى، وحياضه الواقعة ضمن منطقة الامتياز والتي ستدخل فيها فيما بعد، حيث ينقص استعمال تلك المياه، كمية المياه الميسورة لتوليد الطاقة الكهربائية"(1)، ويرى الباحث أن تلك المادة جاءت لتحرم العرب من إقامة مشاريع تعتمد على المياه؛ لأن الشركة أصبحت تتحكم بالمياه، ومن مصلحتها أن تفسد أي مشروع يعتمد على المياه.

ولكي تضمن الشركة احتكارها لتوليد الطاقة الكهربائية نصت المادة (18) من الامتياز؛ على موافقة المندوب السامي بإنشاء محطات كهربائية لتوليد الطاقة الكهربائية في منطقة الامتياز، كما احتكرت أيضاً الأشغال التالية ضمن منطقة الامتياز :

1- إنشاء أقنية أو سدود أو أحواض أو مجاري ماء، أو محطات لسحب الماء بالمضخات، وغير ذلك من الإنشاءات الضرورة؛ لتوليد الطاقة الكهربائية.
2- إنشاء محطات؛ لتوليد الطاقة الكهربائية بواسطة الماء، والوقود.
3- إنشاء الخطوط الكهربائية الهوائية، والأرضية.
4- تركيب المصابيح الكهربائية في الشوارع، والأماكن، والمباني على اختلاف أنواعها.
5- توريد الطاقة الكهربائية؛ لاستغلالها في مختلف المجالات(2).

وحتى تضمن سلطات الانتداب أرباح الشركة، وعدم تعرضها للخسارة، أعفت المادة (35) من الامتياز الشركة من دفع أية ضريبة خلال العشر سنوات الأولى من الامتياز، واعتبرت أرباح الشركة خلال تلك المدة مصاريف، وليست أرباحاً، ولا تدفع الشركة أية ضريبة، إذا كان ربحها السنوي يقل عن 60% خالص الضرائب، وإذا فرضت ضرائب على الطاقة الكهربائية، أو على الوقود المستعمل في إنتاج الطاقة الكهربائية بعد انتهاء فترة العشر سنوات فيحق للشركة أن تزيد الفئات التي تتقاضاها من المستهلكين(3).

كما منحت سلطات الانتداب شركة الكهرباء 18 ألف دونم كانت قد نزعتها من أصحابها(4)، وقدمت سلطات الانتداب إلى شركة توليد الكهرباء روتنبرغ قرضاً قيمته 250000 جنيه استرليني بكفالة وزارة الخزانة البريطانية، وأعفته من الرسوم، والضرائب لمدة 8 سنوات مبدئياً(5).

---

(1) امتياز الكهرباء؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 712.
(2) امتياز الكهرباء؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 713-714.
(3) امتياز الكهرباء؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص 718-719.
(4) موسى، صابر : ملكية الراضي في فلسطين، ص 55؛ سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 63-64؛ الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين الاقتصادي، ص 119-120.
(5) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 613؛ النحال، محمد : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 88؛ سليم، محمد : الصناعة اليهودية، ص 61؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 43.

ويتضح من بنود ذلك الامتياز، التسهيلات التي قدمتها حكومة الانتداب لشركة الكهرباء، وكأنها شركة بريطانية حكومية، كما مكن الامتياز الصهاينة من السيطرة على المصادر الأساسية للمياه الفلسطينية، فأصبحوا يتحكمون تماماً بمستقبل المياه في فلسطين، ومن ناحية أخرى كرس ذلك الامتياز الوجود الصهيوني بالقرب من الحدود الشمالية لفلسطين، مكان منابع المياه التي تصب في نهر الأردن. كما منح الامتياز الصناعة الصهيونية في فلسطين أهم مصدر من مصادر الطاقة المشغلة لتلك المصانع.

2) قانون ينابيع أرطاس[1] لعام 1925م :

في عام 1925م، عانت مدينة القدس من أزمة مائية؛ نتيجة قلة الأمطار في ذلك العام، ونشاط الصهاينة في حركة البناء[2]، وللحفاظ على استمرار حركة البناء تلك، أصدر المندوب السامي؛ هربرت صموئيل في عام 1925م، قانوناً عرف بقانون ينابيع أرطاس، أجازت المادة (2) منه للمندوب السامي بأمر نشر في الجريدة الرسمية "أن يفوض مجلس بلدية القدس، أو أية سلطة أخرى عهد إليها توريد المياه إلى القدس (المسماة فيما بعد بالمجلس) أن يأخذ المياه الجارية من ينابيع قرية أرطاس، خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ ذلك الأمر، وأن يستعمل تلك المياه لزيادة المياه الموجودة في خزانات مياه البلدية الواقعة في برك سليمان[3].

كما نصت المادة (3) من القانون نفسه على أنه : "إذا صدر أمر بمقتضى المادة السابقة، يحق للمجلس حالاً أن يدخل إلى أية أرض مملوكة؛ لإقامة آلة لسحب المياه، وغيرها من الآلات في ينابيع القرية، أو بالقرب منها، وأن يمد الأنابيب لجر المياه من تلك الينابيع إلى خزانات برك سليمان"[4]، كما منحت المادة (5) من القانون ذاته للمندوب السامي الحق في الفصل في أي خلاف ينشأ بين المجلس، وأحد أهالي قرية أرطاس بشأن مقدار المياه التي يحق له أن يستعملها، أو بشأن مقدار التعويض الواجب دفعه[5].

ويتضح مما سبق، أن قانون ينابيع أرطاس حرم أهالي قرية أرطاس من حقهم الشرعي في التصرف في مياه قريتهم المخصص للزراعة وسقاية المواشي؛ لتضمن سلطات الانتداب استمرار حركة البناء الصهيونية في القدس.

---

(1) قرية عربية تقع في ضواحي مدينة القدس. (الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 43).

(2) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 43.

(3) قانون ينابيع أرطاس؛ جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع ممتاز، 25 أيار (مايو) عام 1925م، ص 296.

(4) قانون ينابيع أرطاس؛ جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع ممتاز، 25 أيار (مايو) عام 1925م، ص 296.

(5) قانون ينابيع أرطاس؛ جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع ممتاز، 25 أيار (مايو) عام 1925م، ص 297.

3) امتياز البحر الميت[1] لعام 1929م :

بدأت بريطانيا تفكر في استثمار أملاح البحر الميت، عقب احتلال الجنرال اللنبي (Allenby) مدينة القدس عام 1917م، فقد طلب الجنرال اللنبي من الحكومة البريطانية إرسال لجنة من الخبراء[2]؛ للقيام بالأبحاث اللازمة حول أملاح البحر الميت، وتقديم التوصيات بذلك[3]، وفي الوقت نفسه حاول الصهاينة وضع الدراسات لاستغلال أملاح البحر الميت، ففي عام 1919م، قام موزس نوفومسكي (Moses Novomeysky)، بإجراء دراسات واسعة حول إمكانية الاستثمار التجاري للثروة المعدنية في البحر الميت، وفي العام التالي أجرى نوفومسكي تجارب عملية منظمة، ومتعددة على شاطئ البحر الميت، وقد تكللت بالنجاح، أمام أعين السلطات البريطانية[4].

وفي عام 1925م، أعلنت سلطات الانتداب عن تقديم الطلبات لاستخراج الأملاح والمعادن من البحر الميت[5]، فقدم للسلطات 5 طلبات، كان الطلب الأول من الدكتورة أني هومر (Annie Homer) بالاشتراك مع المستر بكنل (Bick-nell)، وتقدم بالطلب الثاني المستر و. متلند إدواردس (W. Maitland Edwards) بالاشتراك مع الميجر هنري (Major Henry)، وكان هؤلاء بريطانيين، أما الطلب الثالث فتقدم به كل من موزس نوفومسكي (Moses Novomeysky)، والميجور طولوخ (Tulloch) وهما صهيونيان، وتقدم بالطلب الرابع الدكتور نورتن (Norton) من الولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك مع شركة أملاح البحر الميت، وهي شركة أمريكية، وأخيراً تقدم بالطلب الخامس الفرنسيان كارش وغانديون[6].

---

(1) البحر الميت هو أكبر بحيرة في بلاد الشام، حيث تبلغ مساحته 1050كم2، وينخفض عن سطح البحر 392 متراً، ومتوسط عمقه 399 متراً، وبذلك فإن قعره ينخفض بمقدار 791 متراً، كما يحتوي البحر الميت على العديد من الأملاح المعدنية ذات الأهمية الاقتصادية، ومن أهم تلك المعادن، الكلور، والمغنيسيوم، والكالسيوم، والصوديوم، والبوتاسيوم، والكبريت، والبروم. (النحال، محمد : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 95؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 43–44).

(2) وصلت اللجنة فلسطين؛ لاستثمار أملاح البحر الميت عام 1923م، بأمر من وزارة المستعمرات البريطانية، وقامت فور وصولها بدراسة المنطقة، وتقديم الدراسات والأبحاث حول مياه البحر الميت، وكيفية تنمية وتطوير مصادر المعادن فيها. (الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 234).

(3) سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 72؛ الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 234.

(4) سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 72.

(5) كانت الحكومة العثمانية قد منحت بفرمان سلطاني عام 1912م، امتيازاً؛ لاستخراج الأملاح من البحر الميت لثلاثة من الأتراك، ونتيجة للحرب البلقانية والحرب العالمية الأولى فيما بعد، توقفت الأعمال بذلك المشروع، وبيع ذلك الامتياز عام 1923م، إلى أحد البريطانيين، ويدعى المستر و. ميتلند إدواردس (W. Maitland Edwards). (الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 234).

(6) سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 72؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 44؛
ESCO foundation for Palestine, Vol. No. 1, P. 313.

رفضت سلطات الانتداب الطلبات السابقة، باستثناء الطلب الصهيوني، الذي قدمه نوفومسكي وطولوخ، وانطلاقة من المادة الثانية عشرة[1] من دستور فلسطين لعام 1922م، حصل نوفومسكي وطولوخ في آذار (مارس) عام 1927م، على امتياز استخراج أملاح البحر الميت بدعم، وتأييد من سلطات الانتداب، وتم تسجيل شركة البوتاس الفلسطينية لاستثمار المعادن، واستخراجها في عام 1929م، كشركة بريطانية برأسمال قدره 400 ألف جنيه، وكانت المنظمة الصهيونية قد قامت بإقناع العديد من الشركات الصهيونية لإمداد نوفومسكي بالأموال اللازمة[2].

وحصلت الشركة على الامتياز في الأول من كانون ثانٍ (يناير) عام 1930م، حين وقعه السير روبرت تشانسلور؛ المندوب السامي لفلسطين، وشرق الأردن بالنيابة عن حكومتي فلسطين، وشرق الأردن، وقد منحت المادة (2) من امتياز شركة البوتاس الفلسطينية، الشركة حق استخراج الأملاح المعدنية، والمعادن، والمواد الكيميائية من مياه البحر الميت، وبيعها في الأسواق، وفي حالة ارتداد مياه البحر عن حدودها، يسري الامتياز على جميع المنطقة التي تكشف نتيجة ذلك، وتكون مدة الامتياز 75 سنة، تدفع الشركة أجرة سنوية مقدارها 150 جنيهاً، تدفع على قسطين[3]، وأتاحت المادة (5) من الامتياز للشركة سلطة الاستيلاء والسيطرة على أية أرض إضافية غير مشمولة بمنطقة الامتياز وفق ما تقتضيه احتياجات الشركة، سواءً أكان للتبخر، أم الأشغال الفرعية، وذلك بناء على طلب كتابي من الشركة؛ لاستئجار تلك الأراضي، وإذا كانت تلك الأراضي ملكاً خاصاً، أو يشغلها أحد الناس، ولم يوافق أصحابها على بيعها، فيحق للحكومة في تلك الحالة نزع ملكيتها، شريطة أن تدفع الشركة تعويضاً لأصحابها[4]، وبموجب تلك المادة منحت سلطات الانتداب الشركة حوالي 75 ألف دونم في المناطق المجاورة للبحر الميت، كما أجَّرتها 64 ألف دونم بإيجار رمزي[5].

---

(1) تناط بالمندوب السامي كافة المناجم والمعادن على اختلاف أنواعها، وأوصافها سواء أكانت فوق اليابسة، أم تحتها، وسواء أكانت تلك المياه أنهراً داخلية أم بحيرات أم مياه ساحلية، على أن يراعى كل حق ممنوح لأي شخص لاستثمار تلك المعادن أو المناجم بمقتضى امتياز يكون نافذاً في تاريخ ذلك المرسوم. (زقوت، ناهض: وثائق القضية الفلسطينية، ج1، ص 229).

(2) سليم، محمد : الصناعة اليهودية، ص 63؛ الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين الاقتصادي، ص 120؛ ياسين، عبد القادر : كفاح الشعب الفلسطيني، ص 94؛ شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 44.

(3) امتياز استخراج الأملاح والمعادن من البحر الميت؛ صامد الاقتصادي، ع 92، عام 1993م، 236-237.

(4) النحال، محمد : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 96؛ الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين الاقتصادي، ص 120؛ سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 73.

(5) بويصير، صالح : جهاد شعب فلسطين، ص 119؛ زعيتر، أكرم : القضية الفلسطينية، ص 76؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1101؛ ياسين، عبد القادر : كفاح شعب فلسطين، ص 92.

وأوردت المادة (6) من الامتياز أنه لا يحق لسلطات الانتداب خلال السنوات العشر الأولى من توقيع الاتفاق أن تمنح رخصاً لاستخراج أملاح البوتاس، أو البرومين، أو كلوريد المغنيسيوم في منطقة تبلغ مساحتها 5كم عرضاً تقاس من خط شاطئ البحر الميت دون موافقة الشركة[1]، وبذلك أعطت سلطات الانتداب الحق للشركة في السيطرة على الأراضي المجاورة للبحر الميت.

كما نصت المادة (22) من عقد امتياز شركة البوتاس الفلسطينية بشأن التشغيل على أن: "يؤتى بالعمال من فلسطين، وشرق الأردن، ولكن يمكن استخدام عمال من الأجانب بتصريح من الحكومة"[2]، ويرى الباحث أن تلك المادة وضعت خصيصاً؛ لتسهيل إدخال المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين، بحجة العمل في تشغيل امتياز البحر الميت.

أما المادة (32) من الامتياز فأعطت المندوب السامي الحق في التخلي عن الصلاحيات والسلطات المخولة له بموجب الامتياز، إلى أي شخص، أو أشخاص آخرين[3]، جاءت تلك المادة غامضة إذ لم تحدد جنسية الأشخاص، بل تركت المجال مفتوحاً أمام المندوب السامي لاختيار الجهة التي ستتولى مراقبة الشركة؛ لتنفيذ بنود الامتياز، مما يؤدي إلى أن يصبح المشروع صهيونياً.

وعلاوة على ذلك تمكنت شركة البوتاس من خلال السلطة المخولة لها، من إقامة مستوطنة جديدة بالقرب من البحر الميت، عرفت باسم مستوطنة (كاليه)، وبذلك مكّن الامتياز الصهاينة من التوطن بمنطقة الامتياز[4].

4) امتياز تجفيف بحيرة الحولة لعام 1934م :

تطلع البارون روتشيلد الصهيوني عام 1910م، إلى تجفيف بحيرة الحولة[5]، ووضع مشروعاً سرياً لذلك الغرض؛ لاستثمارها في إنشاء المستوطنات الصهيونية على أرضها الخصبة[6]، وعندما وقعت أراضي الحولة عام 1920م، تحت الانتداب البريطاني والفرنسي،

---

(1) امتياز استخراج الأملاح والمعادن من البحر الميت؛ صامد الاقتصادي، ع 92، عام 1993م، ص 239-240.

(2) امتياز استخراج الأملاح والمعادن من البحر الميت؛ صامد الاقتصادي، ع 92، عام 1993م، ص 246.

(3) امتياز استخراج الأملاح والمعادن من البحر الميت؛ صامد الاقتصادي، ع 92، عام 1993م، ص 251.

(4) النحال، محمد : سياسة الانتداب البريطاني، ص 97؛ الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص 164.

(5) كانت الحولة بحيرة شكلها العام بين الدائرة، والمثلث تتعرض بعض سواحلها بزوايا بارزة تؤدي إلى نشوء خلجان صغيرة، ولا يخلو وسطها من الجزر الصغيرة، وترتفع الحولة 70م فوق سطح البحر، وتبلغ مساحتها 14كم2 من المياه العذبة التي يتفاوت عمقها بين 2-5م، ولا يتجاوز طولها 6كم، ويختلف عرضها بين 4.4كم في طرفها الشمالي، و0.8كم في طرفها الجنوبي. (الموسوعة الفلسطينية؛ القسم العام، ج2، ص 284).

(6) الموسوعة الفلسطينية؛ القسم العام، ج2، ص 285.

وأثناء تعديل الحدود أصبحت جميع أراضي الحولة تحت الانتداب البريطاني[1]، بذل الصهاينة جهدهم لأن تكون مناطق الحاصباني[2]، والليطاني[3]، وبانياس[4]، ضمن حدود فلسطين؛ لأنها تتطلع للسيطرة على منطقة المياه[5].

كما سعى الصهاينة لدى سلطات الانتداب لشراء منطقة الحولة والضواحي المحيطة بها، ونزع امتياز بيهم وسرسق؛ لتجفيف مستنقعات الحولة[6]، والذي منحته الدولة العثمانية لهما عام 1914م[7].

ونتيجة للضغط الصهيوني على سلطات الانتداب، أبلغ المندوب السامي هربرت صموئيل الشركة السورية العثمانية الزراعية القائمة على تجفيف بحيرة الحولة عام 1920م، عدم متابعة أعمال التجفيف، مدعياً أن امتياز الحولة يتعارض مع امتياز روتنبرغ للكهرباء[8].

كما حصلت اتصالات، ومراسلات بين الحكومة البريطانية والوكالة اليهودية؛ لتحويل الامتياز للصهاينة، لذلك طلب المندوب السامي هربرت صموئيل من نورمان بنتويتش؛ المستشار القانوني، دراسة مدى إمكانية تحويل الامتياز للصهاينة فقام بنتويتش بدراسة الاتفاقية، وقدم تقريراً

---

(1) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 252.

(2) يقع إلى الغرب من نهر الدان، وهو أطول ينابيع الأردن، يبلغ طوله حوالي 38.5كم، ويبلغ تصرفه السنوي 157 مليون متر مكعب، وينبع الحاصباني في لبنان من بركة قليلة الغور، ارتفاعها 1700 قدم عن سطح البحر. (الدباغ، مصطفى : موسوعة بلادنا فلسطين، ج1، ص).

(3) ينبع نهر الليطاني من منبع العليق في شمالي البقاع، ويصب في البحر على مسافة 7كم شمالي صور، ويعتبر أطول الأنهار اللبنانية. (الدباغ، مصطفى : موسوعة بلادنا فلسطين، ج1، ص).

(4) ينبع نهر بانياس من تحت كهف كلسي قديم بالقرب من قرية بانياس السورية أعلى علو 914متراً، عند قاعدة جبل الشيخ، وعلى مسافة 19كم من بحيرة الحولة، ثم ينفجر بين الصخور مندفعاً بين الغياض، والساتين، طوله نحو خمسة أميال ونصف، يقع منها 8 آلاف متر في سوريا، ويبلغ تصريفه السنوي 157 مليون متر مكعب. (الدباغ، مصطفى : موسوعة بلادنا فلسطين، ج1، ص).

(5) النحال، محمد : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 89.

(6) كان فكرة الدولة العثمانية في تجفيف بحيرة الحولة؛ بسبب كثرة المستنقعات، وانتشار الملاريا في أراضي الحولة، وما نتج عن ذلك من وفيات وأمراض، فتقدم ميشيل إبراهيم سرسق بطلب إلى ولاية بيروت لمنحه امتيازاً؛ لتجفيف مستنقعات الحولة، ثم اتفق مع عمر بيهم للاشتراك معه، فتقدم الاثنان بطلب جديد للدولة العثمانية على أن يشترك معهما سليم سلام، وأحمد مختار بيهم، وبالفعل حصلوا على امتياز تجفيف مستنقعات الحولة، وتم توقيع الاتفاق عام 1914م.

(Stein, kenneth: The land question in Palestine, P. 201).

(7) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 44؛

Stein, kenneth: The land question in Palestine, P. 201.

(8) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 252-253.

إلى المندوب السامي، ذكر فيه أنه حسب معاهدة لوزان فإن بريطانيا ملتزمة باحترام الاتفاقيات ذات الفائدة للبلاد، وأن تلك الاتفاقية غير مفيدة لفلسطين، ولا يوجد ما يجبر بريطانيا على تجديدها[1].

وفي عام 1925م، أجرى السير جوهان شكبرا (Sir John Shuckburah)؛ من وزارة المستعمرات البريطانية مفاوضات مع سليم سلام ممثل الشركة السورية العثمانية الزراعية، ومع حاييم وايزمان؛ عن الوكالة اليهودية؛ لنقل الامتياز للصهاينة، لكن المفاوضات فشلت؛ بسبب الاختلاف على سعر الامتياز، فقد طلب سلام 150 ألف جنيه، بينما دفعت الوكالة اليهودية 75 ألف جنيه، وبعد فشل المفاوضات بدأت سلطات الانتداب، والصهاينة يضعون العراقيل أمام الشركة السورية، حتى وصل بهم الأمر إلى أن كان لديهم في كل يوم دعوى لدى المحاكم في صفد، إضافةً لتعرضهم لبعض الهجمات المسلحة من الصهاينة[2].

كما حاول المندوب السامي تشانسلور في شباط (فبراير) عام 1931م، نزع ملكية الامتياز من العرب، بحجة عدم إنجاز المهام المطلوبة، لعرض الامتياز على المزاد العلني، فكانت فرصة ذهبية للصهاينة لشراء الامتياز[3]، وفي العام نفسه قدم الخبير البريطاني المستر فرنش تقريراً سرياً للمندوب السامي؛ تشانسلور، جاء فيه أن جميع مستنقعات الحولة يجب أن تعتبر وحدة لا تتجزأ من مشاريع التحسين؛ ولأجل تأمين ذلك التحسين فمن الضروري أن تدخل جميع الأراضي ضمن أعمال الحكومة[4].

ويرى الباحث، أن الهدف من ذلك التقرير هو نزع ملكية الأرض من العرب تمهيداً لنقلها للصهاينة.

وعقب ذلك أجرت الوكالة اليهودية ممثلة بشركة تطوير الأراضي الفلسطينية المحدودة (Palestine Land Development Company)[5]، مفاوضات مع الحكومة البريطانية للحصول على الامتياز، ومثَّل الصهاينة في المفاوضات كل من يهوشع خانكين، والدكتور يعقوب تون، والدكتور حاييم أرلوزورف، بينما كان المندوب السامي في فلسطين؛ السير آرثر واكهوب ممثلاً عن الحكومة، وقد قامت الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية في فلسطين ولندن

---

(1) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 253-254.

(2) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 253-254.

(3) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 260-261.

(4) النحال، محمد : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 90.

(5) هي شركة صهيونية، تأسست عام 1908م، على يد المهاجر الصهيوني روبين (Ruppin). (شبيب، سميح: الأصول الاقتصادية، ص 44).

بالمشاركة مع الدكتور حاييم وايزمان بالدعم السياسي للشركة الصهيونية خلال مفاوضاتها مع الحكومة[1].

وفي الثالث من تشرين أول (أكتوبر) عام 1934م، تمكن الصهاينة من شراء الامتياز من سليم سلام المفوض العام للشركة السورية العثمانية الزراعية، بمبلغ قدر 192ألف جنيه استرليني[2]، وفي العام نفسه صادقت الحكومة البريطانية على منح شركة تطوير الأراضي في فلسطين الصهيونية امتياز تجفيف بحيرة الحولة[3].

واستمراراً في سياسة المحاباة البريطانية للصهاينة، قدمت سلطات الانتداب مبلغ 75ألف جنيه للشركة الصهيونية مساعدة مالية، وأنقصت من قيمة المبلغ المطلوب 50 ألف جنيه بحجة فارق العملة، كما أعفت أصحاب الامتياز من دفع الضرائب لمدة 15 عاماً[4].

وقد برر المندوب السامي آرثر واكهوب منح الامتياز للصهاينة في اجتماعه مع اللجنة التنفيذية العربية في صيف عام 1934م، أن الحكومة لا يمكنها أن تقوم بالتجفيف المطلوب؛ وذلك لضخامة نفقات المشروع، وكذلك لامتلاك الصهاينة الخبرة والكفاءة في أعمال التجفيف، واستصلاح الأراضي أكثر من أصحاب الامتياز السابقين[5].

وبموجب ذلك الامتياز تمكن الصهاينة من السيطرة على حوالي 57 ألف دونم من الأراضي العربية، وطرد المزارعين العرب منها، لا سيما وأن حكومة الانتداب لم تعترف بحقوق المزارعين الذين شرعوا يزرعون ما جففوه منذ العهد العثماني[6]، كما منحت سلطات الانتداب أصحاب منطقة الحولة دون غيرهم اصطياد سمك بحيرة الحولة المشمولة في منطقة الامتياز، وأعفتهم من أية بدلات إيجار سوى دفع قيمة رخصة صيد السمك التي كانت 500مليم[7].

---

(1) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 262.

(2) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 44، عايد، خالد : التوسعية الصهيونية، ص 557؛ سليمان، محمد: القوانين البريطانية، ص 71؛

Nathan, Ropert, and Others: Palestine problem and promise, An economic study, P. 409.

(3) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 41؛

Stein, kenneth: The land question in Palestine, P. 201-202.

(4) الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين، ص 263.

(5) عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع، ص 124؛ سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 72.

(6) النحال، محمد : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 91، عايد، خالد : التوسعية الصهيونية، ص 557؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 614.

(7) سليمان، محمد : القوانين البريطانية، ص 72؛

Nathan, Ropert, and Others: Palestine problem and promise, An economic study, P. 409.

كما أعطى الامتياز الصهاينة السيطرة على موقع استراتيجي هو الجليل الشرقي، حيث عمل آلاف الصهاينة مزارعين، وأنشأوا مستوطنات جديدة، وبذلك تمكن الصهاينة من السيطرة على الجليل الشرقي[1].

ويتضح مما سبق أن التعاون الصهيوني البريطاني في المجالات الاقتصادية؛ الزراعية، الصناعية، التجارية من جهة، ومنح الصهاينة الامتيازات الاقتصادية من جهة أخرى، فقد سهلت تلك الخدمات سيطرة الصهاينة على الاقتصاد الفلسطيني؛ مما أضر بالاقتصاد العربي في فلسطين.

---

(1) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية، ص 41؛ النحال، محمد : سياسة الانتداب البريطاني، ص 92.

الفصل الرابع
دور بريطانيا في التطوير الاجتماعي والثقافي الصهيوني
(1918-1936م)

المبحث الأول : دور بريطانيا في التطوير الاجتماعي الصهيوني في فلسطين.

المبحث الثاني : دور بريطانيا في التطوير الثقافي الصهيوني في فلسطين.

المبحث الأول

دور بريطانيا في التطوير الاجتماعي الصهيوني في فلسطين

أولاً : دعم سلطات الانتداب لموجات الهجرة الصهيونية إلى فلسطين.

ثانياً : أساليب إدخال الصهاينة بطريقة سرية

ثالثاً : قانون الجنسية (المواطنة) لعام 1925م.

رابعاً : الاهتمام البريطاني بالخدمات الصحية للصهاينة.

خامساً : سياسة سلطات الانتداب في دعم الأشغال العامة، والمواصلات الصهيونية.

بدأ الصهاينة في أواخر القرن التاسع عشر، الهجرة لفلسطين؛ لبناء وطن (قـومي) لهـم فيها، وقد اتخذت تلك الموجات مراحل عدة، وزادت تلك الهجرة إلى فلـسطين، عقـب احـتلال بريطانيا فلسطين أواخر الحرب العالمية الأولى (1917-1918م)؛ نتيجة للدعم البريطاني لهـا، من خلال إصدار قانون الهجرة عام 1920م، وتطويره، ورغم ذلك لم يكتف الصهاينة بـالهجرة العلنية التي نفذتها سلطات الانتداب، فلجأت إلى الهجرة السرية، كما أصدرت سلطات الانتـداب قانون الجنسية (المواطنة) عام 1925م، ومن ناحية أخرى اهتمت سلطات الانتداب، بالخـدمات الصحية للصهاينة، ودعمت الأشغال العامة، والمواصلات الصهيونية.

أولاً : دعم سلطات الانتداب لموجات الهجرة الصهيونية إلى فلسطين :

مرت الهجرة الصهيونية في فلسطين بمرحلتين هما : الهجرة غير المنظمة (قبـل عـام 1882م)، والهجرة المنظمة منذ عام 1882م، وحتى عام 1948م.

1) الهجرة الصهيونية غير المنظمة (قبل عام 1882م) :

بدأت الهجرة اليهودية إلى فلسطين في أواخر القرن الخامس عشر بشكل غير منظم، من يهود وسط أوروبا؛ إما لأغراض دينية، مثل مجيء رجال الدين للتعبد، وإما هرباً مـن محـاكم التفتيش في أسبانيا بعد زوال الحكم الإسلامي فيها عام 1492م، وبلغـت أعـدادهم فـي عـام 1839م، نحو 6000 مهاجر يهودي، مقابل 300.000 ألف عربي، أي أن نسبة اليهود لم تتعـد 2% من مجموع السكان، لكن عدد اليهود ارتفع في عـام 1882م، إلـى 24 ألفـاً، وتركـزت الجماعات اليهودية في: القدس، وطبرية، وصفد، والخليل[1].

لم يشارك اليهود في فلسطين في تلك الفترة، في أنواع الإنتاج، وكان استيطانهم دون جذور اقتصادية، فعاش اليهود على الصدقات (الحالوكاة) [2]، ولم يشكل المـستوطنون اليهـود مجموعـة متجانسة، فقد اختلفت أجناسهم، ولغاتهم، وثقافاتهم، وانقسموا إلى جماعات متمايزة لكـل مجموعـة عالمها الخاص[3]، ولكن غلب على الجماعات اليهودية في فلسطين مجموعتان مختلفتـان، تميزتـا بتباين الأصل، والثقافة، والمذهب الديني، وهما: مجموعة اليهود "الاشكينازيم" (اليهود الغربيـون)، ولغتهم اليديش، ومجموعة اليهود "السفرديم" (اليهود الشرقيون) ولغتهم اللادينو(Ladino)[4]، وقـد

---

(1) فهمي، وليم : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ج1، ص144- 145.

(2) عبارة عن الصدقات، والمعونات المرسلة إلى اليهود المقيمين في فلسطين، قبـل عـام 1882م. (الـشناق، محمد: العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين 1876-1914م، ج1، ص202).

(3) فهمي، وليم : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ج1، ص144-145.

(4) لهجة مزيج من الأسبانية والعبرية، وكانت منتشرة بين اليهود والأسـبان. (القطـشان، عبـد الله : التعلـيم الخاص اليهودي، ج2، ص32).

حافظ المستوطنون اليهود في فلسطين، على علاقتهم مع بلدانهم الأصلية، وحملوا جنسياتها، وفي الوقت ذاته، تأثروا في تلك الفترة بالطابع العربي في الملابس، وشكل المنازل، وأثاثها، وأخذوا بعادات العرب في معيشتهم، حتى موجات الهجرة الصهيونية المنظمة[1]، لذلك لم يتمكن اليهود من إنشاء إلا مستوطنة واحدة، عرفت باسم بيتح تكفا عام 1878م[2]. وهذا يدل أن اليهود في تلك الفترة لم تكن لهم أهداف استيطانية في فلسطين.

2) الهجرة الصهيونية المنظمة (1882-1948م) :

بدأت الهجرة الصهيونية المنظمة إلى فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر على شكل موجات، ويمكن تقسيم تلك الهجرة إلى:

أ) الهجرة الصهيونية قبل الاحتلال البريطاني (1882-1914م) :

ظهر في تلك المرحلة جمعيات وحركات في روسيا، وشرق أوروبا، تدعو إلى هجرة اليهود إلى فلسطين، مثل جمعية أحباء صهيون (Lovers of Zion)[3]، وحركة بيلو (Bilon)[4]، وأبناء موسى(بني موشيه)، كانت تلك الجمعيات على صلة مباشرة بالأجهزة الاستعمارية البريطانية، وقد دخل فلسطين في تلك المرحلة موجتان من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين هما :

- الهجرة الأولى (1882-1903م)[5] :

قدر عدد اليهود الذين دخلوا فلسطين في تلك الموجة ما بين (20-30) ألف مهاجر يهودي، من روسيا، وبولندا، ورومانيا[6]، وقد حظيت تلك الهجرة بدعم من جمعية أحباء صهيون، وحركة بيلو، والبارون روتشيلد (Rothschild)[7].

---

(1) فهمي، وليم : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ج1، ص145.

(2) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج1، ص105.

(3) جمعية صهيونية انتشرت في شرق أوروبا، بشكل رئيسي، قبل تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية، وعملت تلك الجمعية على تشجيع الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وبناء المستوطنات فيها. (الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج1، ص74).

(4) رائدة الحركة الاستيطانية في فلسطين، انتحلت اسمها من الأحرف الأولى لعبارة دينية (أيا بيت يعقوب هيا نذهب)، وكان هدفها حث اليهود على الزراعة. (الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج1، ص657).

(5) غلب على عناصر الهجرة الأولى عنصر الشباب الذين ينتمون إلى الطبقات الوسطى وقد اهتموا بالزراعة، وأسسوا ما يسمى (المشاف) أو القرية الزراعية القائمة على نظام الملكية الخاصة، وكان من أول تلك المستوطنات ريشون ليتسيون، وروش بيتا، وزخرون يعقوب.

(Jewish Virtual Library: The First Aliyah; www.us-israel.org).

(6) إسرائيل، إعراف: هجرة واستيعاب (بالعبرية)، ص8؛ شاكر، محمود: موسوعة تاريخ اليهود، ص319.

(7) فهمي، وليم : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ج1، ص155.

واجه أفراد الهجرة الأولى بعض العقبات منها : أن السلطات العثمانية وضعت قيوداً ضد الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، فقد سمحت لليهود بالهجرة إلى أي جزء من أراضيها، عدا فلسطين، شرط أن يوافق المهاجرون على استبدال جنسياتهم الأصلية بالجنسية العثمانية، كما عارض اليشوف القديم[1] هجرة اليهود الجدد إلى فلسطين؛ خشية أن يؤدي ازدياد عددهم في فلسطين إلى المس بأموال التبرعات التي كانت ترسل لهم[2]، ورغم تلك المشاكل التي واجهت أفراد الموجة الأولى من المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين، إلا أنهم تمكنوا من تأسيس 23 مستوطنة صهيونية في فلسطين[3]، وسكنها نحو 6.500 نسمة[4].

وكان أغلب أفراد الهجرة الأولى من الشباب المتأثرين بالأفكار الاشتراكية والآمال (القومية)، واعتبروا قدومهم إلى فلسطين (عودة إلى الوطن القديم)، كما اهتموا بالحياة الزراعية[5]، وقد وصف الصهيوني موريس صاموئيل (Maurice Samuel) الهجرة الأولى بتجربة (الإرادة والعودة)[6].

- الهجرة الثانية (1904- 1914م) :

عملت المنظمة الصهيونية بعد إنشائها عام 1897م، على الإشراف على الهجرة والاستيطان في فلسطين، وقد تراوح عدد الوافدين فيها ما بين (35-40) ألف صهيوني، جاء معظمهم من روسيا ورومانيا[7]، وقد مول الهجرة منذ بدايتها كبار الرأسماليين اليهود مثل : البارون أدموند روتشيلد، والبارون دي هيرش (De Hirsch) الذي خصص نحو 10 مليون جنيه استرليني؛ للاستيطان الصهيوني في فلسطين[8].

---

(1) اليهود المتدينين الذين كانوا يقيمون في فلسطين قبل بداية الهجرة الصهيونية المنظمة. (جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج1، ص237).

(2) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج1، ص108-109.

(3) انظر ملحق رقم (13) ص 311.

(4) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج1، ص136.

(5) فهمي، وليم : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ج1، ص154.

(6) Dunner, Joseph: The Republic of Israel, p56.

(7) شريم، أسمهان: جذور الاستيطان الصهيوني في فلسطين، ص20؛ الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج7، ص72؛ بسيسو، فؤاد: الاقتصاد العربي في فلسطين، ص651؛ ياغي، إسماعيل: الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، ص65؛

Jewish Virtual Library: The Second Aliyah (1904 -1914); www.us-israel.org.

(8) خلة كامل، فلسطين والانتداب البريطاني، ص771.

مع بداية الهجرة الصهيونية الثانية إلى فلسطين، كان اليهود في فلسطين منقسمين اجتماعياً واقتصادياً، إلى شطرين : أولهما، اليشوف القديم، الذين كانوا يعيشون في فلسطين قبل بداية الهجرة الصهيونية الأولى(1882–1903م)، والذين كانوا مركزين بأكثريتهم في المدن، ويعيشون على صدقات نظام الحالوكاة، وبالتالي لم يكن للمهاجرين الجدد مكان بينهم، وثانيهما، اليشوف الجديد، الذين أقاموا في المستوطنات الصهيونية التي أقيمت خلال فترة الهجرة الأولى، ولم تكن أوضاعهم أحسن بكثير من أوضاع اليشوف القديم[1]؛ لذلك اضطر المهاجرون الصهاينة الجدد إلى الاعتماد على أنفسهم، وقد نجح أولئك المهاجرون في إنشاء المؤسسات في مجالات الصحة، والتعليم والاقتصاد، والأحزاب مثل (بوعالي تسيون)[2] عمال صهيون، و(هابوعيل هاتسعير) العامل الشاب، والعديد من التنظيمات المهنية، والعمالية، كما أنشأ أفراد تلك الهجرة المستوطنات الجماعية (الكيبوتز) والتعاونية (الموشاف) التي رفعت أفكار (العمل الجسدي) و(دين العمل)، كما أصر أولئك المهاجرون على جعل اللغة العبرية لغة التعليم لليهود في فلسطين، وأهم ما يميز تلك الهجرة أنها ضمت بعض الزعماء الصهيونيين البارزين، الذين لعبوا دوراً مهماً في دعم المشروع الصهيوني، مثل: دافيد بن غوريون، ويتسحاق بن تسفي، وليفي أشكول، وغيرهم[3]، وقد نجح المهاجرون الجدد في تأسيس 16 مستوطنة[4]، سكنها نحو 12,000 صهيوني، بذلك وصل عدد المستوطنات الصهيونية في فلسطين إلى 40 مستوطنة، إضافةً إلى ذلك ارتفعت نسبة الأرض التي سيطر عليها الصهاينة في فلسطين من220,700 دونماً عام 1900م، إلى 420,600 دونماً عام 1914م[5].

ونتيجة اختلاف تركيبة اليشوف القديم، عن اليشوف الجديد، واندلاع الحرب العالمية الأولى (1914–1918م)، تقلص عدد المهاجرين الصهاينة من 85 ألف في عام 1914م، إلى 55 ألف صهيوني عام 1918م[6]، وكان مهاجرو الموجة الثانية من العمال، الذين عملوا على

---

(1) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج1، ص237.

(2) حزب عمالي صهيوني، أنشئ امتداداً للحزب الذي أقيم في روسيا بعد معاداة البوند للصهيونية، وظهر هذا الحزب في فلسطين عام 1907م. (السنوار، زكريا : منظمة الهاغاناة الصهيونية، ص).

(3) فهمي، وليم : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ج1، ص156–157.

(4) أنظر ملحق رقم (14) ص 312.

(5) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج1، ص245.

(6) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج1، ص292؛ طربين، أحمد: فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ص1008؛ سعد، إلياس: الهجرة اليهودية، ص19.

إقامة المستوطنات الصهيونية، ومنعوا العمال العرب من العمل فيها، واقتصروا علـــى اســـتخدام العمال الصهاينة فقط[1]، ويعد ذلك مقاطعة اقتصادية تامة للسكان العرب أصحاب الأرض.

ب) الهجرة الصهيونية بعد الاحتلال البريطاني لفلسطين (1918-1936م) :

مرت الهجرة الصهيونية في تلك المرحلة بثلاث مراحل، هي :

- الهجرة الثالثة (1919-1923م) :

فتحت أبواب الهجرة الصهيونية إلى فلسطين من جديد مع الاحتلال البريطاني لفلسطين عام 1918م، على نطاق واسع، فقد بلغ عدد المهاجرين في الفترة ما بين (1919-1923م) حوالي 35 ألف مهاجر، وفدوا من روسيا وبولندا ورومانيا، إضافةً إلى أعداد قليلـــة مـــن لوتوانيـــا، وألمانيـــا والولايات المتحدة الأمريكية[2]، وتعد الهجرة الثالثة مشابهة في تركيبها للهجرة الثانية، مـــن حيـــث كون معظم أفرادها شباباً[3].

ومن بداية تلك الموجة ألقى الاستعمار البريطاني بثقله؛ لتحقيق فكـــرة الـــوطن (القـــومي) اليهودي الواردة في تصريح بلفور عام 1917م، وقد أرسل حاييم وايزمان رسالة فـــي 21 كـــانون أول (ديسمبر) عام 1919م، إلى الحاكم العسكري البريطاني في فلسطين؛ بولز، طالبه بجلب عدد كبير من المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين[4].

كما عمل هربرت صموئيل عقب تعيينه مندوباً سامياً على فلسطين في الأول مـــن تمـــوز (يوليو) عام 1920م، على تهويد فلسطين، فقد ذكر في خطابه الذي ألقاه في القدس في 7 تموز (يوليو) عام 1920م، المشروعات التي أراد تنفيذها، وأوضح أن تنفيذها لن يتم "بدون أناس آخرين يـــأتون من الخارج، وستفتح الموانئ والحدود عما قريب، لعدد محدود من المهاجرين (اليهود) يكون مناسباً للعمل الذي يحتاجهم، وما تساعد عليه المساكن، وسيصدر أمر في أقرب وقت يقرر وضع الهجرة تحت رقابة الحكومة، ويحدد الشروط التي بموجبها يسمح للمهاجرين بدخول فلسطين"[5]، وفي العام نفسه، منح هربرت صموئيل الصهاينة 175 ألف دونم؛ لاستغلالها في توطين المهاجرين الصهاينة[6].

---

(1) سعد، إلياس : الهجرة اليهودية، ص17؛ الصغير، زياد: ثورة فلسطين، ص14.

(2) شاكر، محمود : موسوعة تاريخ اليهود، ص321؛ الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة الـــسياسة، ج7، ص73؛ ليفشيتس، موشيه : الصراع العربي الإسرائيلي(بالعبرية)، ص20؛

Jewish Virtual Library: The Third Aliyah (1919 -1923); www.us-israel.org.

(3) الكيالي، عبد الوهاب : موسوعة السياسة، ج7، ص73.

(4) سليم، محمد : الوكالة اليهودية، ص 115.

(5) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، 772.

(6) ESCO foundation for Palestine, Vol. 1, P 315 -316.

وفي 26 آب (أغسطس) عام 1920م، أصدر هربرت صموئيل أول قانون للهجرة عرف باسم (قانون الهجرة لعام 1920م)[1]، منح بموجبه الصهاينة جواز سفر، وشهادة خلو من الأمراض المعدية[2]، كما سمح بدخول 16500 يهودي سنوياً بإشراف المنظمة الصهيونية[3] مصنفين حسب الفئات التالية :

1- الأشخاص الذين تضمن المنظمة الصهيونية إعالتهم لمدة عام.
2- الأشخاص الذين تتوافر لديهم الموارد المستقلة، أو الذين يقدمون الدليل على قدرتهم على إعالة أنفسهم.
3- رجال الدين الذين تتوافر وسائل إعاشتهم في فلسطين[4].

وضع ذلك القانون حجر الأساس للاستيطان الصهيوني في فلسطين، ويُعد أحد العوامل التي دفعت إلى اندلاع الثورات التي منذ عام 1920م.

في الأول من أيلول (سبتمبر) عام 1920م، أنشأ هربرت صموئيل دائرة الهجرة، برئاسة اليهودي الصهيوني ألبرت حايمسون[5] (A. Hyamson)[6]، وفي 3 حزيران (يونيو) عام 1921م، عدّل المندوب السامي؛ هربرت صموئيل قانون الهجرة لعام 1920م، وصنّف الصهاينة المسموح لهم الدخول إلى فلسطين، حسب الفئات التالية[7] :

أ- السياح الذين لا ينوون الإقامة في فلسطين أكثر من ثلاثة أشهر.
ب- ذوو الوسائل المستقلة الذين ينوون الإقامة في فلسطين بصورة دائمة.
ت- أصحاب المهن الذين ينوون العمل في فلسطين.
ث- نساء وأولاد الأشخاص القاطنين في فلسطين، وغيرهم من الأفراد الذين يعتمدون في معيشتهم على هؤلاء الأشخاص.
ج- الأشخاص الذين ينوى استخدامهم عند مخدومين معينين.

---

(1) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 645؛ سعد، إلياس : الهجرة اليهودية، ص 22.

(2) عوض، محمد : الأطماع الصهيونية في القدس، ص 852.

(3) العلمي، أحمد : الاجتياح البريطاني، ص 198؛ ياغي، إسماعيل : الجذور التاريخية، ص 62.

(4) شبيب، سميح ك الأصول الاقتصادية، ص 40؛ سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 116؛ ESCO foundation for Palestine, Vol. 1, P 315.

(5) استمر حايمسون رئيساً لدائرة الهجرة حتى عام 1934م. (خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 772).

(6) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1008.

(7) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 645؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1008؛ الصغير، زياد : ثورة فلسطين، ص 26.

ح- ذوو الوظائف الدينية إذا أثبتوا أن لديهم من الوسائل ما يكفي لمعيشتهم في فلسطين.
خ- العائدون إلى البلاد من سكانها الأصليين[1].

ويلاحظ أن الفئة (أ) من قانون 1920م، الأشخاص الذين تضمن المنظمة الصهيونية إعالتهم لمدة عام، قد ألغيت من تعديل عام 1921م.

وبذلك نجحت الموجة الثالثة من الهجرة اليهودية في دعم الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وسبب ذلك:

1- استغنت العناصر المدربة على الزراعة من مهاجري تلك الموجة، عن العمالة العرب في المستوطنات الزراعية اليهودية.
2- أدخل أفراد تلك الموجة شكلاً جديداً للمستوطنات اليهودية، عرفت باسم (الموشاف عوفديم) "قرية العمال"، وانتشر ذلك النوع من المستوطنات الزراعية بعد ذلك، بحيث أصبح قطاعاً مهماً للاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين.
3- نشطت تلك الموجة في شق الطرق وإنشاء السكك الحديدية، وتجفيف المستنقعات، وأنشأت الهستدروت عام 1920م، الذي وضع الأسس الاقتصادية لاستيعاب المهاجرين[2].

ولعب أفراد الهجرة الثالثة دوراً كبيراً في تغيير التركيبة الاجتماعية للصهاينة في اليشوف اليهودي، فقد نشأ خلافٌ بين أفراد تلك الهجرة، واليهود المقيمين في فلسطين، فقد دعا أفراد الهجرة الثالثة إلى التخلي عن نظام الكبوتساه الصغيرة، والعمل على إنشاء الكبوتساه الكبيرة؛ لأن الكبوتساه الصغيرة ذات العدد المحدود من الأعضاء، تحتاج إلى تشغيل عمال مستأجرين، عند جني المواسم، مثلاً، مما يمس أساس (العقيدة الاجتماعية)، أما الكبوتساه الكبيرة، فتكون مستعدة لاستيعاب المهاجرين الجدد، والذين كانوا يعملون في الزراعة، والصناعة، والحرف، وتسعى إلى الاكتفاء الذاتي، كما أنها ليست بحاجة إلى عمال مستأجرين؛ لأنها تستطيع أن تجند العمال أعضائها، كأن تطلب من النجارين، أو الخياطين، أو البنائين الانتقال إلى العمل في الزراعة، عند الضرورة، ثم العودة إلى عملهم الأصلي، بعد إنجاز الأعمال الضرورية، وعندما عرضت فكرة الكبوتساه الكبيرة على المؤتمر الصهيوني الثالث عشر الذي عقد في كرلسباد في تشيكوسلوفاكيا عام 1923م[3]، وافق عليها، واعتبرها أساساً لإقامة المستوطنات الصهيونية في فلسطين، ومع نهاية فترة الهجرة الثالثة عام 1923م، تمكن الصهاينة من إنشاء 23 مستوطنة صهيونية جديدة، بين كيبوتس، وموشاف، وبلدة، ومدينة[4].

---

(1) سليم، محمد : الوكالة اليهودية، ص 117.
(2) فهمي، وليم : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ج1، ص162-163.
(3) عقد المؤتمر الثالث عشر في مدينة كرلسباد ما بين 6-18 آب (أغسطس) عام 1923م، وخلال الاجتماع اقترح وايزمان توسيع الوكالة اليهودية، كما تقرر في ذلك المؤتمر افتتاح الجامعة العبرية. (تلمي أفرايم، ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص407).
(4) جريس، صبري، تاريخ الصهيونية، ج2، ص130-135.

فارتفع بذلك عدد المستوطنات الصهيونية في فلسطين، إلى 63 مستوطنة[1]، وأقام معظم أفراد تلك الموجة في المدن، وعملوا في التجارة والمهن المختلفة، وتركزت الأقلية التي عملت في الزراعة في السهل الساحلي[2].

- الهجرة الرابعة (1924-1931م) :

وصلت الهجرة الصهيونية الرابعة فلسطين ما بين عامي (1924-1931م)، وكان أغلبها من يهود بولونيا، من أصحاب الطبقة الوسطى، ولقبت باسم (هحرة غرابسكي) واستغل أصحاب تلك الموجة رؤوس الأموال الخاصة التي أحضروها معهم، في إقامة بعض المشاريع الصغيرة الخاصة، وقدّر عدد أفراد تلك الموجة بحوالي (82) ألف مهاجر صهيوني[3].

في آب (أغسطس) عام 1925م، وافق المستر أمرى؛ وزير المستعمرات البريطاني، على تعديل قانون الهجرة السابق[4]، وقد منح قانون الهجرة لعام 1925م، الوكالة اليهودية حق اختيار العمال اليهود، وفي الوقت نفسه، لم يضع أي قيد على حجم أو نوع الهجرة، كما خفض الدخل المالي للمهاجر الحرفي إلى 250 جنيه، وسمح لليهودي الذي يزيد دخله عن 60 جنيه فلسطيني سنوياً أن يدخل إلى فلسطين دون عوائق، كما منح رجال الدين، والطلبة واليتامى حق الدخول إلى فلسطين دون أي قيد مالي[5].

وإن كان القانون قد أورد بعض القيود المالية على الهجرة الصهيونية، فقد كان يتمشى مع اتجاه الاستيطان الصهيوني، إلى استقدام مهاجرين من الطبقة المتوسطة، لا يرهق استيعابهم المؤسسات الصهيونية التي عانت في تلك الفترة من الأزمات الاقتصادية، وارتفاع البطالة بين الصهاينة في فلسطين .

أدت الزيادة المفاجئة للهجرة الصهيونية من 13 ألف مهاجر عام 1924م، إلى 33800 مهاجر عام1925م، إلى انتشار البطالة في فلسطين، وظهور الأزمة الاقتصادية،فقد بلغ عدد العمال الصهاينة العاطلين عن العمل 8440 في عام 1927م[6]، الأمر الذي دفع عدداً كبيراً من

(1) انظر ملحق رقم (15) ص 313.

(2) فهمي، وليم : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ص163.

(3) إيلات، إلياهو : من خلال ضباب الأيام(بالعبرية)، ص79؛

Dunner, Joseph: The Republic of Israel, p56; Silverberg, Robert: If I forget Thee, p125-126.

(4) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 773.

(5) ESCO foundation for Palestine, Vol. 1, P 330.

(6) إسرائيل، إعراف : هجرة واستيعاب (بالعبرية)، ص10.

Bord, Mitchell: British restrictions of Jewish immigration, www.us.israel.org.

الصهاينة إلى مغادرة فلسطين، فزاد عدد الصهاينة الذين تركوا فلسطين 2358 على المهاجرين إليها، وتعادلت الهجرة الوافدة مع الهجرة العكسية في عام 1928م، وقدر إجمالي الهجرة العكسية في تلك الموجة حوالي 23 ألفاً، كما رفض المهاجرون في تلك الموجة حياة الزراعة القاسية، وأقبلوا على المعيشة في المدن؛ مما يفسر توجه أكثرية أولئك المهاجرين إلى العيش في المدن الرئيسة الأربعة: القدس ويافا، وحيفا، وتل أبيب التي ارتفاع عدد سكانها من 13 ألفاً في عام 1922م، إلى 46 ألف في عام 1925م [1]، وترتب على تلك الأوضاع نشوء طبقات جديدة من المستوطنات الصهيونية في فلسطين،مختلفة عن الفئات العمالية في منطلقاتها وتطلعاتها، وطريقة معيشتها، وسرعان ما سيطرت وجهات النظر اليمينية المتشدّدة بين تلك الفئات؛ فانقسم المهاجرون الصهاينة في فلسطين إلى شطرين: عمالي " يساري" ورأسمالي " يميني"، راح كلٌ منهما يقارع الأخر، ومنذ منتصف العشرينيات كان الصراع بين الفئتين أحد المميزات الرئيسة لحياة المستوطنين الصهاينة في فلسطين[2].

وفي كانون أول (ديسمبر) عام 1928م، عدّلت سلطات الانتداب قانون الهجرة مرة أخرى، وصُنِّف المهاجرون حسب الفئات الآتية :

أ- (1) الأشخاص الذين يملكون مبلغاً لا يقل عن 1000 جنيه وعائلاتهم.
(2) أصحاب الحرف والمهن الذين يملكون ما لا يقل عن 500 جنيه.
(3) الصناع المهرة الذين يملكون ما لا يقل عن 250 جنيهاً.
(4) الأشخاص الذين لهم إيرادٌ ثابتٌ لا يقل عن 4 جنيهات في الشهر.

ب- (1) الأيتام القادمون إلى ملاجئ في فلسطين.
(2) الرجال والنساء الذين يمارسون المهن الدينية والمضمونة معيشتهم ومعيشة عائلاتهم.
(3) الطلبة المضمون معيشتهم.

ج- (1) العمال من الرجال والنساء وعائلاتهم.
(2) الأشخاص الذين يعتمدون في معيشتهم على أقرباء لهم في فلسطين إن كان هؤلاء الأقرباء بحالة تمكنهم من إعالتهم[3].

على الرغم من أن ذلك القانون سمح للمهاجرين الصهاينة الدخول إلى فلسطين بأعداد كبيرة، إلا أن الصهاينة تمكنوا من التحايل عليه؛ لإدخال أعدادٍ أكبر، فقد تمكن عدد كبير من

(1) فهمي، وليم : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ج1، ص168.
(2) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص152.
(3) ملف وثائق فلسطين، ج1، ص 417-4718.

الصهاينة من دخول فلسطين، بعد استيفاء الشرط المالي من الفئات 1، 2، 3، من الفئة (أ)، ومن ثم إعادة المبلغ إلى الخارج، لإدخال مهاجرين جدد[1]، لكن عدد المهاجرين الصهاينة انخفض في نهاية الموجة الرابعة، فقد دخل 5 آلاف مهاجر بين عامي 1929–1931م، ثم انخفض العدد إلى نحو 4 ألاف مهاجر عام 1931م [2].

نجح الصهاينة في تلك الفترة في إنشاء 36 مستوطنة صهيونية جديدة[3]؛ فارتفع بذلك عدد المستوطنات الصهيونية في فلسطين، إلى 99 مستوطنة، أما عدد الصهاينة فقد ارتفع من 83790 نسمة، بموجب إحصاء سنة عام 1922م، إلى 151,656 نسمة عام 1928م [4].

وبذلك لعبت الهجرة الرابعة دوراً كبيراً في تقوية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وتطوير المجال الصناعي، فقد تمكن البارون روتشيلد من تأسيس مطاحن فلسطين الكبرى في حيفا عام 1923م[5]، كما أنشأ الصهاينة عام 1930م، شركة لصناعة المربى وعصير الفاكهة ومشتقاته، بموافقة من سلطات الانتداب[6].

- الهجرة الخامسة (1932–1936م) :

زادت الهجرة الصهيونية إلى فلسطين في بداية الثلاثينيات، خاصة بعد تعيين "أرثر واكهوب" مندوباً سامياً على فلسطين في الأول من تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1931م، الذي انتهج سياسة قائمة على تهويد فلسطين[7]، ومما زاد هجرة الصهاينة إلى فلسطين، وصول الحزب النازي إلى الحكم في ألمانيا عام 1933م[8]، وعلى أثر ذلك ضغطت المنظمة الصهيونية على سلطات الانتداب، لتعديل قوانين الهجرة، فتم سن قانون جديد في آب (أغسطس) عام 1933م، عرف باسم (قانون الهجرة لعام 1933م)[9]؛ لتسهيل هجرة الصهاينة إلى فلسطين، وقد صنف القانون المهاجرين إلى الفئات التالية :

---

(1) شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية، ص 40.

(2) Dunner, Joseph: The Republic of Israel, p57.

(3) انظر ملحق رقم (16) ص 314.

(4) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص150–151.

(5) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 669.

(6) لمزيد من المعلومات انظر الفصل الثالث.

(7) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية،ج2 ، ص247؛ طربين، أحمد: فلسطين في عهد الانتداب، ص1030.

(8) بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن (بالعبرية)، ص 78.

(9) Esco Foundation: a study of Jewish Arab and British Policies, vol. 1, p. 682.

أ- (1) أشخاص يمتلك كل منهم رأسمال لا يقل عن 1000 جنيه إسترليني.
(2) ذوو المهن الحرة، على أن يملك كل منهم رأسمال لا يقل عن 500 جنيه إسترليني.
(3) حرفيون مهرة يمتلك كل منهم ما لا يقل عن 250 جنيهاً إسترلينياً.
(4) أشخاص لكل منهم دخل مضمون بحد أدنى 4 جنيهات إسترلينية شهرياً.
(5) أشخاص يمتلك كل منهم رأسمال لا يقل عن 500 جنيه إسترليني.

ب- (1) طلاب العلم ورجال الدين، واليتامى الذين لا يتجاوز عمرهم 16 سنة.
ج- أشخاص لهم دخل ثابت في العمل.
د- المعالون الذين يعتمدون على أقارب لهم يقيمون في فلسطين[1].

وقد عقبت المنظمة الصهيونية، على ذلك القانون قائلة: "كان هناك تقدم ملحوظ في إجراءات منح شهادات الهجرة، خاصة بالنظر إلى المهاجرين الذين ينتمون إلى الفئة (أ)، وهي الفئة التي كشف تقرير سمبسون حالات كثيرة من التلاعب في تهجير المنتمين إليها[2].

وبموجب ذلك القانون، منح ضباط الهجرة في يافا، وحيفا الحق في الموافقة على قبول المهاجرين الصهيونية دون الرجوع إلى إدارة الهجرة التابعة لحكومة فلسطين في القدس للاعتماد، كما سهل القانون عملية انتقال الصهاينة من الفئة (أ)، من خلال منح القناصل البريطانيين في مختلف العواصم شهادات الهجرة، لمن يمتلكون رأسمال قدره 1000 جنيه استرليني، تمهيداً لتهجيرهم دون الرجوع إلى حكومة فلسطين في القدس[3].

كما سمح القانون للوكالة اليهودية باختيار المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين دون رقابة من حكومة الانتداب، كما منح القانون الوكالة اليهودية حقوق (صاحب العمل)، مما سمح بتهجير العمال الصهاينة إلى فلسطين بضمان الوكالة[4].

كما مكن القانون دخول أعداد كبيرة من فئة المعالين، عندما سمح لأي صهيوني له صلة قربى يقيم في فلسطين أن يجلب قريبه، ولم يقف شرط القرابة حائلاً أمام عملية التهجير، فلم يطلب من المهاجر سوى ادعاء تلك القرابة، وقد ذكرت المنظمة الصهيونية في تقريرها أن عدد الشهادات الممنوحة للنساء في نيسان (أبريل) عام 1934م، بلغت 450 شهادة، ووصلت إلى 1950 شهادة في تشرين أول(أكتوبر) من العام نفسه، ثم 1865 شهادة في نيسان (أبريل) عام 1935م[5].

---

(1) قانون المهاجرة لعام 1933م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 861-863.
(2) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 165.
(3) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 166.
(4) عدوان، عاطف : السياسة البريطانية، ص 93.
(5) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 167.

إضافةً إلى ذلك وافقت سلطات الانتداب على طلبات المنظمة الصهيونية التي طالبت بالسماح للمهاجرات حتى سن 45 عاماً الدخول إلى فلسطين، في الوقت الذي كان العمر المسموح به 35 عاماً، كما منحت لأعداد كبيرة من المهاجرين الدخول لفلسطين دون تقيد بالسن[1].

ويتضح مما سبق أنه لم يرد في ذلك القانون، أو غيره من قوانين الهجرة السابقة، أي تقييد على حجم الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وإن كانت توضع بعض القيود مثل : قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين، لكنها صيغت بطريقة يمكن التحايل عليها؛ لأن الأجهزة الحكومية الخاصة بأمور الهجرة كانت في أيدي صهاينة بريطانيين.

وإن كان قانون الهجرة لعام 1933م، قد رفع من النصاب المالي الذي يجب توافره لبعض الفئات، إلا أنه في الواقع يتمشى مع السياسة الصهاينة في استجلاب مهاجرين يتميزون بارتفاع مستواهم الاقتصادي والفني؛ لتوطيد الاستيطان الصهيوني، بحيث يكون قادراً على السيطرة على مقاليد الحياة الاقتصادية، والصناعية؛ تمهيداً لإنشاء الوطن القومي اليهودي.

أما البلدان التي وفدت منها تلك الموجة، فكانت بولندا في المقدمة، فقد بلغ عدد المهاجرين منها 91 ألف مهاجر، ثم ألمانيا والنمسا 40 ألف مهاجر، و16 ألفاً من الاتحاد السوفييتي، و11 ألفاً من رومانيا، و7 آلاف من اليمن، إضافةً إلى مهاجرين من اليونان وتشيكوسلوفاكيا، والمجر، وقد رفعت الموجة الخامسة عدد الصهاينة في فلسطين من 175 ألفاُ عام 1931م، إلى 411 ألفاً [2].

وتميزت الهجرة الخامسة بارتفاع أعداد المهاجرين من أصحاب رؤوس الأموال، والمهن الحرة،والعمال المتخصصين،ففي عام 1930م، ارتفع عدد المهاجرين الصهاينة المصرح لهم بدخول فلسطين حسب (قائمة العمل) من17,545 مهاجر، إلى 32.516 مهاجر، كما ارتفع عدد المهاجرين من أصحاب الموارد المستقلة تحت الفئة (أ) من 4,825 مهاجر، إلى 15,659 مهاجر[3].

وقد بلغت الهجرة الصهيونية ذروتها عندما دخل 62 ألف مهاجر لفلسطين عام 1935م، وكان معظم مهاجري تلك الفترة من أصحاب رؤوس الأموال والمهارات الفنية، والحرفيين[4].

ورغم أهمية الموجة الخامسة في تدعيم الاستيطان الصهيوني في فلسطين، إلا إنها كانت مصدر تفكيك في التجمعات الصهيونية في فلسطين، لأن مهاجري وسط أوروبا، وخاصةً الألمان

---

(1) سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص 167.

(2) فهمي، وليم : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ج1، ص172-173.

(3) فهمي، وليم : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ج1، ص172-173.

(4) إسرائيل، إعراف : هجرة واستيعاب (بالعبرية)، ص11.

Dunner, Joseph: The Republic of Israel, p57

الذين لم يندمجوا اجتماعياً، أو ثقافياً مع المستوطنين القدامى، وتعالوا عليهم ، كما حرص المهاجرون الجدد على لغتهم وثقافتهم الألمانية؛ لذا استاء المهاجرين القدامى منهم، وقد أدى ذلك إلى الهجرة العكسية في تلك الموجة، والتي تقدر بحوالي 19 ألفاً[1].

أما بالنسبة للمستوطنات التي أنشئت في تلك الفترة، فقد تمكن الصهاينة من إنشاء 53 مستوطنة جديدة[2]، وبذلك وصل عدد المستوطنات الصهيونية في فلسطين مع نهاية عام 1935م، إلى 152 مستوطنة، وأدى ارتفع عدد المستوطنات الصهيونية إلى ازدياد مساحة الأراضي الزراعية التي كان الصهاينة يستغلونها، وخصوصاً ما كان منها مغروساً بأشجار الحمضيات، التي بلغت عام 1936م، حوالي 102 ألف دونم، مقابل 106.4 آلاف دونم يملكها العرب[3].

ثانياً : أساليب إدخال الصهاينة بطريقة سرية :

لم يكتف الصهاينة بالهجرة العلنية التي نفذتها سلطات الانتداب، عبر موجات الهجرة الصهيونية، التي دخل من خلالها حوالي 258,200 صهيوني خلال الفترة 1918-1936م[4]، فعمدت إلى الهجرة السرية بعدة طرق، منها :

1) الهجرة السرية عن طريق البحر، وقد سبق الحديث عنها في الفصل الثاني.

2) الهجرة السرية عن طريق البَر :

استخدمت المنظمة الصهيونية طرقاً سرية، لإدخال الصهاينة وإخفائهم داخل المستوطنات منها :

أ) الزواج الصوري :

تمكن الصهاينة الموجودون في فلسطين من إدخال زوجاتهم الموجودات خارج فلسطين حسب المادة (د) من قانون الهجرة لعام 1933م، التي أتاحت إدخال المعالين الذين يعتمدون على أقاربهم في فلسطين، كما منح السائحات التي ترغب في الزواج من مقيم في فلسطين الجنسية الفلسطينية[5]، وبتلك الطريقة تم إبرام عقود زواج لكثير من الفتيات الصهيونيات، ثم حل ذلك

---

(1) فهمي، وليم : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ج1، ص174-176.

(2) انظر ملحق رقم (17) ص 316.

(3) جريس صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص281.

(4) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص118.

(5) قانون المهاجرة لعام 1933م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 861-863.

الزواج بعد الدخول إلى فلسطين، فقد بلغ معدل الطلاق بين الصهاينة في فلسطين 509 حـــالات في كل 1000 زواج عام 1936م[1].

كما أشار تقرير اللجنة الملكية عام 1937م، إلى الزواج الصوري قائلاً : " قيل لنـــا : إن هناك طبقة من الرجال تسمى بالأزواج المحترفين، وهؤلاء يرتبطون بسلسلة من عقود الـــزواج، والطلاق الصورية، ما دامت الأجرة مؤمنة لهم"[2].

ب) الاحتيال على القانون :

لم يحدد قانون الهجرة الذي وضعته سلطات الانتداب، أعداد الصهاينة الراغبين في الهجرة إلى فلسطين من فئة (أ)، وهم الذين يملكون ألف جنيه فأكثر[3]، وتمكن الصهاينة الذين لا يملكـــون ذلك المبلغ من الاحتيال على القانون، باستيلافهم المبلغ (ألف جنيه) مـــن أي شـــخص أو مـــن أي مصرف لمدة معينة، وأكدت جريدة المقطم ذلك في 12 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1934م، عنـــدما ذكرت : "اكتشفت شرطة فلسطين عصابة من السماسرة في تل أبيب، ثبت أن أفرادها كانوا يقدمون لمن يريد من المهاجرين اليهود، لقاء أجر معلوم، حساباً جارياً في أحد البنوك بمبلغ ألـــف جنيـــه، يسجل باسمه مدة معينة على أنه ملك له، ليدخل فلسطين بتلك الكيفية"[4].

ت) دورات الألعاب المكابية :

هي دورات رياضية، كان يقيمها الصهاينة كل عامين مرة[5]، وقد دخل بواسطتها ألـــوف من المشاهدين، وعقب انتهاء تلك الدورات كانوا يبقون فـــي فلـــسطين بتـــسهيل مـــن ســـلطات الانتداب، وقد أقيمت تلك الدورات خمس مرات في عام 1927م، وعام 1929م، وعام 1931م، وعام 1933م، وعام 1935م[6].

وفي عام 1935م، دخل فلسطين بتلك الطريقة 6 آلاف صهيوني، سلموا جوازاتهم إلـــى سلطات الانتداب ودفعوا التأمينات المطلوبة، ولكنهم ظلوا في فلسطين ولم يخرجوا منها[7].

---

(1) بن يهودا، وشوحط : الصراع على شكل دولة (بالعبرية)، ص 59؛ طهبوب، فائق : الحركة العمالية، ص 332.

(2) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 789.

(3) قانون المهاجرة لعام 1933م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص 681.

(4) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 788.

(5) تلمي أفرايم، ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص 277.

(6) تاؤور، مردخاي : الهجرة ب (بالعبرية)، ص 31؛ الصغير، زياد : ثورة فلسطين، ص 27؛
Dunner, Joseph: The republic of Israel, P. 57.

(7) السفري، عيسى : فلسطين العربية، ص 216.

ث) المعارض اليهودية :

أقام الصهاينة المعارض في فلسطين، مرة كل سنتين مـــرة، وأدخلـــوا بواســـطتها ألـــوف المهاجرين الصهاينة؛ بحجة المشاركة فيها أو مشاهدتها[1]، كما أدخلوا الكثير مـــن البـــضائع دون رسوم جمركية؛ بحجة أنها معروضات في المعرض، وقد أقيمت تلك المعارض في عـــام 1924م، وعام1926م، وعام 1928م، وعام 1930م، وعام1932م، وعام1934م، وعام1936م[2].

ويلاحظ أن أعوام إقامة المعارض الصهيونية، هي غير أعوام الدورات المكابية؛ لضمان استمرار الهجرة السرية إلى فلسطين.

ج) السياحة :

اهتمت سلطات الانتداب بالسياحة؛ لأنها أحد أهم الركائز التـــي كانـــت تقـــوي ميزانيـــة سلطات الانتداب، فقد كانت تتقاضى 60 جنيهاً عن كل سائح[3]، واستغل الصهاينة السياحة فـــي زيادة عددهم في فلسطين بطرق سرية، إذ أن قسماً من السياح الصهاينة كان يبقى في فلـــسطين بعد انتهاء المدة المحددة له[4]، ففي عام 1933م، وصل عدد السياح الصهاينة 6827 سائحاً، بقي منهم 2321 سائحاً، وفي عام 1934م دخل 26400 سائح، بقي منهم 2907 شخصاً، أما في عام 1935م، فقد دخل 36128 سائحاً، بقي منهم 4618 سائحاً[5].

مما سبق يلاحظ أن عدد السياح الصهاينة الذين دخلوا فلـــسطين خـــلال الفتـــرة (1933-1935م)، بلغ 69,355 سائحاً، بقي منهم 9.846 سائحاً داخل فلسطين، أي بنـــسبة 14.19% مـــن مجموع السياح الصهاينة الذين دخلوا فلسطين في تلك الفترة.

ح) قدرة الاستيعاب :

منذ بداية الانتداب أعلنت بريطانيا أنها ستسمح بالهجرة الصهيونية إلى فلـــسطين، لكـــن حسب مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب، فقد صرح وزير المستعمرات؛ تشرشل فـــي 15 شباط (فبراير) 1922م، بأن سياسة سلطات الانتداب بشأن الهجرة الصهيونية قائمة على مقـــدرة

(1) Dunner, Joseph: The republic of Israel, P. 57.

(2) السفري، عيسى : فلسطين العربية، ص 216؛ خلة، كامل : فلـــسطين والانتـــداب البريطـــاني، ص 790؛ الصغير، زياد : ثورة فلسطين، ص 27.

(3) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 790.

(4) السفري، عيسى : فلسطين العربية، ص 217.

(5) طهبوب، فائق: الحركة العمالية، ص 332؛ بن يهودا، وشوحط : الصراع على شكل دولة (بالعبرية)، ص 59.

البلاد الاقتصادية الاستيعابية[1]، وأوضح ذلك في الكتاب الأبيض الذي أصـــدره فـــي حزيـــران (يونيو) عام1922م، قائلاً : "إن الهجرة لا يمكن أن تكون كبيرة إلى حد يزيد في أيـــة ظـــروف كانت على مقدرة البلاد الاقتصادية، في قبول مهاجرين جدد، ومن الضروري عـــدم صـــيرورة المهاجرين عالة على أهالي فلسطين عموماً، وعدم حرمان أية فئة من السكان من أشغالها"[2].

كما أن صك الانتداب أكد على مقدرة البلاد الاقتصادية على الاســتيعاب، فقـــد نـــصت المادة السادسة على "إدارة فلسطين، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهـــالي الأخرى، أن تسهيل هجرة اليهود في أحوال ملائمة"[3]، كما حرصت سلطات الانتداب باستمرار، بعد عام 1922م، على إعلان تمسكها بمقدرة البلاد الاقتصادية على الاســتيعاب، فيمـــا يتعلـــق بالهجرة الصهيونية إلى فلسطين، ففي 21 أيار (مايو) عام 1930م، أعلن وكيـــل المـــستعمرات البريطاني؛ شيلز، أن سلطات الانتداب اتبعت سياسة الكتاب الأبيض لعام 1922م، بشأن الهجـــرة الصهيونية إلى فلسطين، والمقدراة الاقتصادية على الاستيعاب، وفي 19 حزيران (يونيـــو) عـــام 1934م، أكد وزير المستعمرات البريطاني؛ كنليف ليستر، أن "حكومـــة جلالتـــه تـــرى، تنفيـــذاً لسياسة الانتداب، أن تربط الهجرة إلى فلسطين بمقدرة البلاد الاقتصادية على الاســتيعاب، وأن المندوب السامي هو الذي يقدر تلك المسألة أحسن تقدير"، وبذلك لم تخضع إلا فئة العمال لمبـــدأ مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب، والتي أنيط تقديرها بيد المندوب السامي، لـــذا عكـــف الصهاينة على صياغة تقارير ودراسات صورية، طالبت فيها سلطات الانتداب، ضرورة السماح بدخول عمال صهاينة إلى فلسطين، بحجة حاجة المعامل وورش البناء لأولئك العمال[4]، وكانـــت سلطات الانتداب تصادق على تلك التقارير، وتصدر أوامرهـــا بإعطـــاء المهـــاجرين شـــهادات هجرة[5]، وقدر عدد الذين دخلوا فلسطين بتلك الطريقة عام 1934م، نحو 5,600 شخصاً، وفـــي العام التالي وصل العدد إلى 8,000 شخصاً[6].

خ) المغامرات :

تمكنت أعداد كبيرة من الصهاينة المغامرين الدخول إلى فلسطين، بطريقة ســرية، بهـــدف السيطرة على فلسطين، وكان معظم المهاجرين الذين قدموا إلى فلسطين في الهجـــرة الثالثـــة مـــن

---

(1) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 774.

(2) زقوت، ناهض : وثائق القضية الفلسطينية، ج1، ص219.

(3) ملف وثائق فلسطين؛ ج1، ص290.

(4) الصغير، زياد : ثورة فلسطين، ص 27.

(5) السفري، عيسى : فلسطين العربية، ص 216.

(6) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 777.

الصهاينة المغامرين المفلسين[1]، وقد دافع بن غوريون عن تلك المغامرة بقوله : "إن الصهيونية هي أعظم مغامرة في (التاريخ اليهودي)، وأن الهجرة السرية مغامرة عظمى"[2].

د) البيان الكاذب :

نسب الصهاينة المقيمون في فلسطين وخارجها، لأنفسهم أطفالاً، وأقارب معالين، وبذلك أصبح لأولئك الصهاينة المعالين الحق في دخول فلسطين، بناءً على قانون الهجرة[3].

ثالثاً: قانون الجنسية الفلسطينية (المواطنة) لعام 1925م :

سعى هربرت صموئيل بعد توليه منصب المندوب السامي لفلسطين عام 1920م، إلى إصدار قانون يمكّن الصهاينة من الحصول على الجنسية الفلسطينية؛ تمهيداً للمشاركة في الأنشطة السياسية في فلسطين؛ لذا قدم هربرت صموئيل مسودة قانون المواطنة إلى الحكومة البريطانية، في شباط (فبراير) عام 1921م، وقد علق مالكين (Malkin)؛ المسؤول في وزارة الخارجية، على ذلك بقوله: "من المهم جداً أن يصير اليهود الذين يستقرون بفلسطين مواطنين بسرعة من أجل المشاركة في الأنشطة السياسية لفلسطين"، وفي آب (أغسطس) عام 1921م، وافقت وزارة الداخلية البريطانية، ووزارة المستعمرات على قانون الجنسية[4].

وفي 24 تموز (يوليو) عام 1922م تُوِّجت الجهود البريطانية والصهيونية في إقناع عصبة الأمم بوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وقد منحت المادة السابعة من صك الانتداب سلطات الانتداب مهمة سن قانون الجنسية، ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم[5].

وقد وضعت تلك المادة خصيصاً لخدمة الصهاينة؛ لأنها خلت من ذكر غير اليهود، أي أن المقصود منها منح اليهود الوافدين إلى فلسطين الجنسية الفلسطينية.

وتوجت سلطات الانتداب مجهودها، في آب (أغسطس) عام 1925م، حينما أصدرت قانون الجنسية الفلسطينية[6] الذي منح الوافدين الصهاينة حق الحصول على الجنسية الفلسطينية عن طريق

---

(1) الكيالي، عبد الوهاب : موسوعة السياسة، ج7، ص 73؛

Jewish Virtual Library: The Third Aliyah, www.us-israel.org.

(2) طهبوب، فائق : الحركة العمالية، ص 333.

(3) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 789.

(4) الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي، ص 249–250.

(5) زقوت، ناهض : وثائق القضية الفلسطينية، ج1، ص 239؛

Documents And Papers On The Palestinian Question; vol. 2, p.122.

(6) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1018.

التجنس، شرط أن يكون قد أقام في فلسطين مدة سنتين[1] وأن يجيد اللغة العبرية قراءةً وكتابة، وأن ينوي الإقامة في فلسطين[2].

ويلاحظ من تلك الشروط، أنها وضعت لتسهيل حصول الصهاينة على الجنسية الفلسطينية، أما بالنسبة للشرط الثاني، فلا ينطبق إلا على الصهاينة؛ لأنهم انكبوا على دراسة اللغة العبرية ليتمكنوا من التخاطب؛ لأنهم من بلدان شتى يتحدثون لغات مختلفة[3].

وهنا يتساءل الباحث كيف يتم إصدار قانون يتعامل مع النوايا؟ حيث أنه اشترط نية الإقامة في فلسطين !.

رغم تلك التسهيلات، إلا أن الصهاينة ضغطوا على سلطات الانتداب لتوسيع مسألة التجنس، فأصدرت في 18 كانون ثانٍ (يناير) عام 1926م، مرسوماً فسّر مسألة (الإقامة) في فلسطين على النحو التالي :

أ- وجود طالب التجنس في فلسطين مدة سنتين على الأقل بين المدة الواقعة في أول أغسطس 1922م، حتى أول أغسطس عام 1925م.

ب- أن يكون للطالب، أو لامرأته بيت في فلسطين خلال تلك الفترة.

ت- أن يكون لوالدي الطالب، إذا كان عازباً دون سن الخامسة والعشرين، بيت في فلسطين خلال تلك المدة.

ث- وجود الطالب بالذات في فلسطين خلال ستة أشهر على الأقل قبل أول أغسطس عام 1925م[4]. ويلاحظ من ذلك مدى التساهل البريطاني في منح الصهاينة الجنسية الفلسطينية.

وتكمن خطورة قانون الجنسية أنه مكن الصهاينة من شراء الأراضي الفلسطينية دون عناء؛ لأن قانون انتقال الأراضي الذي أصدره صموئيل عام 1920م، منع الأجانب من شراء الأراضي الفلسطينية[5] ومن منطلق ذلك القانون أصبح الصهاينة من أصحاب البلاد، وليسوا غرباء عنها، وبذلك حقّ لهم امتلاك أراضٍ فلسطين.

---

(1) طلبت المنظمة الصهيونية من سلطات الانتداب في أيلول (سبتمبر) عام 1921م خفض مدة الإقامة اللازمة لمنح الجنسية من سنتين إلى سنة. (الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي، ص 250).

(2) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 306؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 613.

(3) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 33.

(4) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 307.

(5) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 33؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 613.

وبموجب قانون الجنسية، حرم 40 ألف فلسطيني من الحصول على الجنسية الفلسطينية؛ لأنهم كانوا يقيمون خارج البلاد، وقت صدور ذلك القانون رغم أنهم من مواليد فلسطين، ومن أبوين فلسطينيين، وكانت الغالبية العظمى منهم تملك عقارات فيها، ويدفعون ضرائب عنها لخزينة الدولة(1).

إضافةً إلى ذلك، لم تنشر الحكومة البريطانية قانون الجنسية الفلسطينية خارج فلسطين، كما أخّرت وصول المراسيم الخاصة بالجنسية الفلسطينية إلى سفاراتها وقنصلياتها في الخارج؛ بهدف حرمان أكبر عدد من العرب الفلسطينيين من جنسيتهم(2)، واعترف القنصل البريطاني في المكسيك؛ كالي (Kally)، في برقيته المؤرخة في 24 أيار (مايو) عام 1927م، والمرسلة إلى وزارة الخارجية البريطانية "بأن تلك المراسيم لم تصله إلا في كانون ثانٍ (يناير) عام 1926م، ولم يسمح لقنصليته بصرف أي مبلغ من النقود من أجل نشر تلك المراسيم بين الفلسطينيين المقيمين في المكسيك، والذين بلغ عددهم ما بين ثلاثة وأربعة آلاف شخص"(3).

وفي 21 أيلول (سبتمبر) عام 1926م، رفضت سلطات الانتداب طلب اللجنة التنفيذية العربية بشأن تمديد المدة المتاحة للحصول على الجنسية الفلسطينية(4)؛ ليتمكن الفلسطينيون المقيمون في الخارج من الحفاظ على جنسيتهم(5).

هكذا، أحكمت سلطات الانتداب حلقات التآمر على فلسطين بأن منحت اليهود حق التواجد الطبيعي بموجب قانون الجنسية الفلسطينية.

رابعاً : الاهتمام البريطاني بالخدمات الصحية للصهاينة :

قبل الاحتلال البريطاني لفلسطين عام (1917-1918م)، كانت الدولة العثمانية تشرف على الخدمات الطبية في فلسطين والتي قسمت الخدمات الطبية إلى ثلاثة أصناف :

1- الخدمات الطبية العسكرية : وتشمل إيواء المرضى المصابين بالأمراض المعدية، والتحري عن انتشار الأمراض.

---

(1) خلة، كامل : فلسطين والانتداب، ص 307-308؛ بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 613؛ الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 33.

(2) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1018.

(3) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 308.

(4) تأسست لجنة في فلسطين عرفت باسم "اللجنة التحضيرية للدفاع عن حقوق المهاجرين في الجنسية الفلسطينية"، أصدرت من بيت لحم نداء في 16 أيار (مايو) عام 1927م، بشأن الدعوة إلى عقد مؤتمر خاص بجنسية المهاجرين، كما أرسلت في اليوم الثاني من حزيران (يونيو) عام 1927م، مذكرة إلى المندوب السامي؛ بلومر طالبته بتعديل قانون الجنسية؛ ليتمكن الفلسطينيون في الخارج من الحصول على الجنسية لكن سلطات الانتداب رفضت ذلك. (خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص 308).

(5) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 34.

2- الخدمات المركزية : وقد شملت الحجر الصحي، ومعالجة الأمراض المعدية (السارية) في المستشفيات التي تديرها السلطة المركزية في الأستانة.
3- الخدمات البلدية الطبية : كانت مهامها توفير الوسائل اللازمة لإنشاء المستشفيات، والإنفاق عليها من التمويل المحلي، باعتبار أن إنشاء المستشفيات البلدية كان يعتمد إلى حد كبير على مبادرة رؤساء البلديات ومجالسهم، وكان يوجد مستشفى بلدي في كل من مراكز الولايات والمتصرفيات، وفي كثير من الأقضية، وكانت خدمات المستشفى تقدم للفقراء مجاناً، أما الأغنياء فكانوا يدفعون مقابلها رسوماً معقولة(1).

أنشأت الخدمات البلدية الطبية في فلسطين خمس مستشفيات بلدية في : القدس، ويافا، وغزة، وعكا، ونابلس، علاوة على عدد من المستشفيات الأجنبية التي أدارتها إرساليات دينية تنصيرية وهيئات خيرية، وكان في القدس عشرة مستشفيات، وهي المستشفى الإنجليزي، وضم 70 سريراً، بإشراف الإرسالية المسيحية البريطانية، والمستشفى الفرنسي وضم 150 سريراً، وقد تم بناؤه عام 1876م، والمستشفى الألماني وضم 80 سريراً، وكان مخصصاً لخدمة اليهود فقط، والمستشفى الإيطالي، وضم 60 سريراً، ومستشفى القديس يوحنا للعيون، وضم 45 سريراً، والمستشفى الروسي، والمستشفى اليوناني، إضافة إلى مستشفيين يهوديين، ومستشفى بلدي(2).

عقب إتمام الاحتلال البريطاني لفلسطين عام 1918م، أنشأت الإدارة العسكرية البريطانية، إدارة للصحة العامة تحت إشراف (إدارة بلاد العدو المحتلة)، كما سمحت الإدارة العسكرية للصهاينة بإنشاء بعض المستشفيات، مثل : مستشفى روتشيلد في القدس(3)، والوحدة الصحية الصهيونية الأمريكية (هداسا)(4)، التي باشرت أعمالها في مواجهة الأوبئة(5).

ومنذ عام 1920م، أصبحت إدارة الصحة العامة تعرف باسم (دائرة الصحة العامة)، وقد تولت مهام السلطة المحلية في إدارة الشؤون الصحية، وتشكلت من :

1- إدارة الصحة في القدس : وتكونت إدارة الصحة في القدس من قسم الإدارة المالية والذاتية والمستودعات، وتخطيط المدن، وتزويد القرى بالمياه، والمشاريع الجديدة، والقسم الطبي،

---

(1) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1141-1142.
(2) الموسوعة الفلسطينية؛ القسم العام، ج4، ص 198-202.
(3) نقابة صهيونية، أقيمت في الولايات المتحدة الأمريكية عام1912م، في نيويورك بمبادرة من السيدة هنرياتا سالد؛ بهدف اقامة نشاطات صهيونية، اجتماعية، وثقافية بين اليهوديات في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 1913م، بدأت نقابة هداسا عملها في فلسطين، وقد نشطت كثيراً في مجال تطوير المؤسسات الصحية والطبية في فلسطين، وفي عام 1939م، أقامت هداسا المستشفى الجامعي على جبل المكبر، وفي عام 1960م، افتتحت هداسا في عين كارم المركز الطبي الكبير والمتطور، الذي شمل على مستشفى للتدريب تابع للجامعة العبرية. (تلمي أفرايم، ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص 119).
(4) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص 225.
(5) العلمي، أحمد : الاجتياح البريطاني، ص 181-182.

وضم المستشفيات، والعيادات والمستوصفات الحكومية، ومدرسة الخدمة الطبيــة، وصــحة السجون، والخبراء والصيدليات، وقسم الأوبئة، وضم المهندســين الــصحيين فــي المــدن والريف، والمراقبة الصحية للسلع الصناعية، والتجارية والمواد الغذائية، وقــسم الأمــراض المستوطنة مثل : السل، والأمراض التناسلية، إضافة إلى القسم المخبري، وشــمل المخبــر الحكومي الصيدلي الكيماوي، وأجزاء المخبر الزراعي ومؤسسات أو مراكز التلقــيح ضــد جدري البقر، والأمصال المضادة لمرض الكَلَب[1].

2- إدارة الصحة في الألوية : تكونت إدارة الصحة في الألوية من خمسة أقسام موزعــة علــى مناطق فلسطين، وأشرف عليها خمسة من كبار الموظفين الطبيين.
3- خدمة طبية لركاب السكة الحديد.
4- خدمة طبية للأمراض المستوطنة والجلدية مثل : أمراض العين والسل والزهري ونحوهــا، ووضعت تحت تصرف كل من الموظفين الخمسة الطبيين الكبار[2].

لم تقم دائرة الصحة العامة بمهامها في خدمة العرب على أكمل وجه، بحجة أنها تــدخر القسم الأكبر من فعالياتها للوقاية من الأمراض المعدية، ولتحسين الصحة العامــة، وللإشــراف الصحي في المدارس ورعاية الطفولة[3].

وفي الوقت نفسه، اهتمت دائرة الصحة العامة، بالجانب الصحي للصهاينة في فلــسطين، فقد كان في فلسطين عام 1921م، 28 مستشفى خاصاً، و31 صيدلية خاصة، تتبــع المنظمــات الصهيونية، أو البريطانية، أو الفرنسية، أو الأمريكية، منها مستشفى (أزرات ناشــيم) اليهــودي للأمراض العقلية في بيت لحم، وقد اهتم بتقديم الخدمة الطبية للصهاينة[4].

كما أن الصهاينة نالوا النصيب الأكبر من الخدمات الصحية الحكومية، فقد اســتفاد مــن تلك الخدمات عام 1921م، 5022 صهيونياً، وارتفع العدد إلى 6718 عام 1922م، رغم أنهــم كانوا يحتفظون لأنفسهم بدائرة صحية خاصة بهم، أنفقوا عليها ما بــين عــامي 1921-1923م نحو 200000 جنيه فلسطيني، أما بالنسبة للعرب (مسلمون ومسيحيون) فوصل عدد المــستفيدين منهم 170 شخصاً عام 1921م، وفي عام 1922م وصل عددهم إلى 188 شخصاً[5].

---

(1) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1142.
(2) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1142.
(3) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1143.
(4) العلمي، أحمد : الاجتياح البريطاني، ص 180-185.
(5) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 222.

ويتضح مما سبق أن الصهاينة حصلوا على النصيب الأكبر من الخدمات الصحية الحكومية، فقد وصل عدد الصهاينة المستفيدين من تلك الخدمات خلال عامي (1921-1922م) 11.740 شخصاً، بينما وصل عدد العرب المستفيدين من الخدمات الصحية الحكومية في الفترة نفسها 358 شخصاً.

ومنذ بداية الانتداب البريطاني على فلسطين، سعت سلطات الانتداب إلى زيادة عدد الأسرّة في المستشفيات للمرضى، فقد وصلت نسبة الأسرّة التي امتلكتها سلطات الانتداب في عام 1925م،(14%) من مجموع الأسرّة في المستشفيات، وقد ترتب على تلك النسبة الضئيلة في عدد الأسرة بالمستشفيات؛ عجز سلطات الانتداب عن توفير طلبات الأهالي، وظهرت العيادات والمستوصفات والمستشفيات الخصوصية لسد ذلك النقص، وزاد نشاط العيادات والمستوصفات، والمستشفيات الخصوصية ما بين عامي 1930-1936م، حين هاجر عدد كبير من الأطباء الصهاينة من أوروبا إلى فلسطين، وكان معظمها صهيونية، باستثناء مستشفى الدجاني الجراحي في يافا الذي أُسس عام 1934م، وضم 44 سريراً[1]، ومما سبق اتضح أن سلطات الانتداب اهتمت بالخدمات الصحية الصهيونية على حساب العرب.

خامساً : سياسة سلطات الانتدابية في دعم الأشغال العامة، والمواصلات الصهيونية :

سعت سلطات الانتداب منذ البداية إلى الاهتمام بالأشغال العامة، والمواصلات؛ لتسخيرها في بناء الوطن (القومي) اليهودي في فلسطين.

1) سكك الحديد :

تألفت السكك الحديد في فلسطين في عهد الانتداب، من خطوط تصل بين المناطق والمدن، وتم إنشاؤها في أوقات متباينة، بهدف خدمة الجيش، ولتسهيل عملية التنقل، ومنها خط يافا-القدس الذي أنشأته شركة فرنسية أواخر القرن التاسع عشر بعرض متر وطول 86كم[2]، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، أرادت المنظمة الصهيونية شراء سكة حديد يافا-القدس، من الشركة الفرنسية، وقبل أن تقدم المنظمة الصهيونية على تلك الخطوة، أخذت تستوضح الأمر من الحكومة البريطانية بشأن مطالب الشركة، والتعويضات التي تطالب بها تلك الشركة، وفي النهاية رفضت المنظمة الصهيونية شراء سكة حديد يافا-القدس، بسبب التعويضات الباهظة التي طالبت بها الشركة الفرنسية، وفي عام 1922م أصبح ذلك الخط ملكاً لسلطات الانتداب[3].

---

(1) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1143.

(2) الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص 223-224؛ طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1137.

(3) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية، ص 220-221.

2) طرق مواصلات المستوطنات :

بدأ التعاون البريطاني الصهيوني في شق طرق المواصلات للمستوطنات بعـدما أتمـت بريطانيا احتلال فلسطين عام 1918م، ومن أهم الطرق التي اهتم بها الجيش البريطاني طريـق (بئر السبع – الخليل – القدس)، وطريق (يافا – القدس – أريحا – نهر الأردن)[1].

ومنذ قدوم البعثة الصهيونية إلى فلسطين عام 1918م، أولت اهتماماً خاصـاً بـالطريق المؤدية إلى المستوطنات الصهيونية، ففي 30 تشرين أول (أكتوبر) عام 1919م، أرسلت البعثـة الصهيونية تقريراً إلى المنظمة الصهيونية في لندن جاء فيه ضرورة شق الطرق البريـة لتـربط أولاً بين المستوطنات الصهيونية في فلسطين، ثم العمل على ربط تلـك المـستوطنات بـالطرق البرية الرئيسة في فلسطين وبخطوط السكك الحديدية، كما اقترح التقرير إقامة جسر آخر في قناة السويس، لأن الجسر الذي يربط بين الخطوط المصرية وفلسطين هو جسر متحرك أقـيم أثنـاء الحرب، فهو بذلك لا يخدم الأغراض التجارية بين مصر وفلسطين[2].

وفي عام 1920م، تسلمت الإدارة المدنية مسؤولية الطرق في فلسطين، وهي طريق (يافا – القدس)، وطريق (بئر السبع – الخليل – القدس)، وطريق (القدس – نابلس – جنـين، الناصـرة)، وطريق (القدس، أريحا)، وطريق (حيفا – الناصرة – طبريا)، وبلغت تكلفة الطرق التي تـسلمتها الإدارة المدنية من السلطات العسكرية مع الطرق التي مولتها بعد ذلـك حـوالي 137,000 جنيـه إسترليني[3]، ويلاحظ أن معظم تلك الطرق كانت تقع في النصف الشمالي من فلسطين، الذي كـان محط أنظار الصهاينة، واعترف السكرتير العام لإدارة الانتـداب؛ ونـدهام ديـدس (Windham Deeds)، أن سلطات الانتداب عندما أنشأت طريق عيون قارة (ريـشون ليتـسيون)–رحوبـوت، استخدمت فقط العمال الصهاينة، مع إعطائهم أجوراً أعلى من أجور العرب الذين كـانوا يقومـون بعمل مماثل، ومع العلم أن إنشاء ذلك الطريق لا يعود بالفائدة بالدرجة الأولى إلا على المستوطنات الصهيونية، وكانت أجور العمال الصهاينة غير المهرة أعلى بنسبة من مستوى الأجور في فلسطين، وقد اعترفت اللجنة الملكية في تقريرها عام 1937م، أن النسبة بين أجـرة العامـل الـصهيوني، والعامل العربي كانت 5 إلى 3 تقريباً[4]، وفي عام 1925م، أمر المندوب الـسامي، بلـومر شـق طريق روش بينا حتى متولة؛ لتسهيل تنقل الصهاينة[5].

---

(1) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1135–1136.

(2) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية، ص 225.

(3) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1136.

(4) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1139.

(5) روجل، نيكديمون : المتجهون نحو أرض الشمال (بالعبرية)، ص 158.

واتضح تحيز إدارة الانتداب حين قررت في بداية عام 1933م، أن تكون نسبة العمال الصهاينة في الأشغال العامة ما بين 30% إلى 33%، وجعلت تلك النسبة على أساس الأجور لا على أساس مجموع أيام العمل، وعبرت اللجنة الملكية عام 1937م، في تقريرها عن ذلك بأن "العمال الصهاينة، لهم في سنة 1935م/1936م المالية من المقاولات 84248 يوماً من أيام العمل، وبلغ مجموع الأجور التي تقاضاها أولئك العمال 38367 جنيهاً فلسطينياً، أما باقي العمال الذين نالهم نصيب من المقاولات، فقد بلغ ما اشتغلوه 413763 يوماً من أيام العمل، وبلغت الأجور التي تقاضوها 74173 جنيهاً فلسطينياً"[1]، أي أن أجرة يوم العمل الصهيوني 0.455 جنيه فلسطيني، وأجرة يوم العمل العربي 0.179 جنيه فلسطيني، ومعنى ذلك أن أجرة يوم العمل الصهيوني بلغت 2.54 أجرة يوم العمل العربي تقريباً.

3) البريد والتلغراف :

استخدمت الإدارة العسكرية مكاتب البريد العثماني، ولم تعمل في أول الأمر على استحداث مكاتب أخرى، فقد أصدرت تعليماتها منذ بداية احتلالها للقسم الجنوبي من فلسطين عام 1917م، بأن يتولى الحاكم العسكري مهمة الإشراف على عملية افتتاح مكاتب البريد سواء في المناطق التي احتلت، أم المناطق التي ستحتل، كما كلفت الحاكم العسكري القيام بمهمة جرد شامل لمكتب البريد الموجود في المدينة لمعرفة المتطلبات اللازمة لإعادة افتتاحه[2].

بدأ العمل في الخدمات البريدية التي كانت تنقل عبر السكك الحديدية أو السيارات، أو الخيل أو البغال، وكانت الاتصالات مع مصر عبر السكك الحديدية والسفن، ومع سوريا بالسفن، ومع بريطانيا بالسفن من بورسعيد، وهناك خدمات تلغرافية عبر مدن فلسطين وعبر فلسطين والقاهرة وبيروت باستعمال جهاز المورس، أما الخدمات اللاسلكية فكانت عبر السفن عبر مصر[3].

وظهر التعاون الصهيوني البريطاني في مجال البريد والتلغراف، عندما كتبت سلطات الانتداب كلمة فلسطين على الطوابع باللغات الثلاث؛ العربية والإنجليزية والعبرية، إضافةً إلى أول حرف من كلمتي أرض إسرائيل، كما وضعت سلطات الانتداب صورة (قبر راحيل) على طوابع البريد[4].

---

(1) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص 1139.

(2) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية، ص 221.

(3) العلمي، أحمد : الاجتياح البريطاني، ص 194.

(4) كمرلنغ، باروخ، ومفدال، يوئيل شوئيل : الفلسطينيون صيرورة شعب، ص 124.

ومما سبق ذكره اتضح أن سلطات الانتداب البريطاني لعبت دوراً بارزاً في تقديم الخدمات الاجتماعية للصهاينة؛ من خلال السماح للصهاينة بالهجرة إلى فلسطين، سواء كانت علنية، أم سرية، والتي توجت بتأسيس 152 مستوطنة في فلسطين، وإصدار قانون الجنسية عام 1925م، والاهتمام بالخدمات الصحية للصهاينة على حساب الخدمات الصحية العربية، إضافةً إلى شق الطرق المؤدية للمستوطنات الصهيونية.

المبحث الثاني

الدور البريطاني في التطوير الثقافي الصهيوني في فلسطين

أولاً : التعليم الصهيوني في فلسطين.

ثانياً : الموافقة البريطانية على استقلال التعليم الصهيوني في فلسطين.

ثالثاً : سماح الانتداب البريطاني بإنشاء مؤسسات التعليم العالي الصهيوني في فلسطين.

رابعاً : دور الانتداب البريطاني في تطوير المسرح الصهيوني في فلسطين.

خامساً : دعم الانتداب الصحف الصهيونية في فلسطين.

سعى الصهاينة منذ بداية قدومهم إلى فلسطين إلى السيطرة على الحياة الثقافية في فلسطين؛ لترسيخ الوجود الصهيوني في فلسطين، وقد نشطت تلك المساعي عقب سيطرة بريطانيا على فلسطين منذ عامي(1917-1918م)، بفضل المساعدات، والتسهيلات التي قدمتها بريطانيا للصهاينة في المجالات المختلفة، منها الثقافية؛ والتي تمثلت في السماح للصهاينة بإنشاء المدارس، ومؤسسات التعليم العالي، والمسارح، والصحف، ودور النشر.

أولاً : التعليم الصهيوني في فلسطين :

منذ بداية الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بدأت محاولات اليهود لإقامة المؤسسات التعليمية، والمدارس، وخاصةً تعليم اللغة العبرية؛ لتوحيد المهاجرين تحت لغة واحدة، ويمكن تقسيم التعليم اليهودي في فلسطين إلى قسمين هما :

1) التعليم الصهيوني قبل الحرب العالمية الأولى عام 1914م :

سعى الصهاينة منذ اللحظة الأولى لقدومهم إلى فلسطين للتعلم؛ ليتمكنوا من تحقيق أهدافهم في أسرع وقتٍ ممكن، ويمكن تقسيم المدارس اليهودية قبل عام 1914م، إلى ثلاثة أقسام:

أ- المدارس الدينية :

كان أهم المدارس التي اعتمد عليها اليهود هي: مدرسة الحيدر (Heder)، وهي عبارة عن غرفة صغيرة يتولى التدريس في داخلها معلم واحد، وضمت عدداً قليلاً من التلاميذ، تراوح عددهم بين 8 إلى 10 أطفال، ومدرسة اليشوف (Ycehivah)[1]، وهي مدرسة تجمع فيها عدد قليلٌ من التلاميذ ليتلقوا دروساً في المشناة (Mishna)[2]، والجمارا (Gemera)[3]، والحالوكاة (Halakah)، والقوانين والشرائع اليهودية، وتستغرق موضوعات التوراة معظم الوقت[4]، ومدرسة التوراة[5] –

---

(1) كلمة عبرية معناها الاستيطان، وتطلق على التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين، قبل قيام الكيان الصهيوني. (الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج7، ص488).

(2) هي متن التلمود، ومكونة من مجموعة قوانين اليهود السياسية، والدينية، والحقوقية. (الموسوعة الفلسطينية؛ القسم العام، ج1، ص572).

(3) مجموعة شروح، وحواش تبسط قواعد المشناة، وترسم تطبيقها على حالات واقعية، أو افتراضية، لم يعالجها رجال الدين من قبل، وتعرضها مصحوبة بأمثلة، أو حكايات. (الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج1، ص784).

(4) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2 ، ص16.

(5) التوراة: يطلق عليه المسيحيون العهد القديم (Old Testament)، ويُعد الكتاب المقدس الأول عند اليهود، ويتكون من 39 سفراً مقدساً، تناولت التعاليم والأحكام الدينية، وقواعد السلوك بين الناس، كما اشتمل على مجموعة من القوانين، والعادات والتقاليد، وأنماط الحياة عند اليهود. (الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج1، ص801).

التلمود[1] (Talmud Torah)، تُعد أفضل من مدارس الحيدر، وقد احتل التعليم الديني فيها قاعدة الهرم في مقررات التعليم، وبصفة عامة كان التعليم الديني قائماً على التلقين والتكرار، والحفظ[2].

ب- مدارس المؤسسات الأجنبية :

شهد التعليم اليهودي تحولاً خطيراً عندما بدأ التخلص من قبضة التعليم الديني التقليدي، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على أيدي المؤسسات اليهودية الأجنبية، ومن أهم المؤسسات الأجنبية التي أشرفت وأنفقت على شبكة حديثة من المدارس :

- الاتحاد الإسرائيلي العالمي (Alliance Israelite Universalle) :

الاتحاد الإسرائيلي العالمي منظمة يهودية فرنسية تأسست في مدينة باريس عام 1860م، وتولت افتتاح عدد كبير من المدارس في شمال أفريقيا، وسوريا، وتركيا، وإيران، وبنت المنظمة أول مدرسة زراعية في فلسطين عام 1870م، وعرفت تلك المدرسة باسم مكافيه إسرائيل (أمل إسرائيل)،وكان الهدف من تأسيسها بث الروح الزراعية بين اليهود في فلسطين، واستخدمت المدارس اللغة العبرية في تدريس المواد الدينية، بينما استخدمت اللغة الفرنسية في تدريس باقي المواد[3].

- منظمة الهليفسرين اليهودية الألمانية (The Hilfsverinder Deutschen Judan) :

تشكلت عام 1900م، في مدينة برلين، وتُعد من أكبر المنظمات اليهودية الأجنبية، أسست المنظمة شبكة واسعة من رياض الأطفال، والمدارس الابتدائية، والثانوية في مختلف المدن والقرى التي سكنها الصهاينة في فلسطين، وكان الهدف الأساس من تأسيسها؛ مساعدة اليهود الوافدين من شرق أوروبا، والمجتمعات الشرقية، وبدأت نشاطها التعليمي في فلسطين عام 1911م[4].

- الجمعية اليهودية الانجليزية (Angli Jewish Association) :

تأسست الجمعية عام 1871م، وفي عام 1898م، تولت الإشراف على مدرسة روتشيلد للبنات (Evelindde Rothschild)، التي أسسها اليهود الإنجليز في فلسطين عام 1882م[5].

---

(1) عبارة عن شروح، وتفاسير، وإكمال للتوراة، ويتكون من 63 سفراً، تعالج قضايا الدين، والشريعة، والتأملات الميتافيزيقية، والتاريخ، والآداب، والعلوم الطبيعية، كما تضمن فصولاً في الزراعة، وفلاحة البساتين، والصناعة، والمهن التجارية، والربا، والضرائب، وقوانين الملكية، والدين، والرق، والميراث، وأسرار الأعداد والفلك، والتنجيم، والقصص الشعبي، وينقسم التلمود إلى قسمين هما: المشناة، والجمارا. (الموسوعة الفلسطينية؛ القسم العام، ج1، ص572).

(2) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2 ، ص16.

(3) Esco Foundation: a study of Jewish Arab and British Policies, vol. 1, p. 51.

(4) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2، ص18.

(5) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2، ص18.

ت- المدارس العبرية :

عملت الحركة الصهيونية منذ البداية على إحياء اللغة العبرية لغةً للتخاطب، والتداول بين اليهود؛ لأن تعليم اللغة العبرية يُعد من أبرز العوامل التي تبث الروح (القومية) بين اليهود القادمين إلى فلسطين، وبفعل انتشار الصهيونية بين اليهود في معظم بلدان شرق أوروبا، أنشأت الحركة الصهيونية المدارس العبرية[1].

2) التعليم الصهيوني في فلسطين، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام1918م :

كان نظام التعليم في فلسطين قبل الاحتلال البريطاني قائماً على أساس قانون التعليم العثماني الصادر عام 1869م الذي قسم المدارس إلى قسمين هما ؛ المدارس الخاصة ، والمدارس العمومية الحكومية التي تتكون من أربع مراحل :

1- ابتدائية دنيا : كان التعليم فيها إجبارياً مجانياً لمدة أربع سنوات .

2- ابتدائية عليا (رشدية) : كان التعليم فيها مجانياً لمدة أربع سنوات أخرى، وقد وأنشئت تلك المدارس في المدن الصغيرة .

3- مدارس ثانوية دنيا (إعدادية) : مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات مجاناً، وكان في فلسطين ثلاث مدارس في القدس، ونابلس، وعكا[2].

4- مدارس ثانوية عليا (سلطانية) : مدة التعليم فيها ثلاث سنوات، وكان في فلسطين مدرسة واحدة في القدس، والدراسة فيها ليست مجانياً[3].

كان من بين المدارس الحكومية، مدارس الإرساليات الأجنبية التي كانت تتفوق على سابقاتها في الجوانب العلمية، إضافةً إلى بعض المدارس اليهودية التي كانت تديرها هيئات أجنبية كالأليانس، ومدارس ابتدائية في المستوطنات الصهيونية تابعة لجمعية الاستعمار اليهودي، وتعلم بالعبرية ، وقد كونت تلك المدارس نواة المدارس العبرية العامة، وقبل اندلاع الحرب العالمية الأولى كان لدى الصهاينة 60 مدرسة في فلسطين ، سيطرت عليها المنظمة الصهيونية ووجهتها وفق خطط صهيونية (قومية)[4].

---

(1) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2، ص19-21.

(2) الكيالي، عبد الوهاب : موسوعة السياسة، ج1، ص 529.

(3) الكيالي، عبد الوهاب : موسوعة السياسة، ج1، ص529.

(4) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص1125.

وفي عام 1914م، نشب نزاع بين أنصار تعليم اللغة العبرية الحديثة، وإحدى المنظمات اليهودية الألمانية الهليسفرين (Hilfsverein) [1]، التي كانت تدير شبكة من المدارس التي تعلم اللغة الألمانية، والتي حاولت إدخال اللغة الألمانية لغةً للتعليم في معهد التخنيون[2]، الذي أسس في حيفا[3]، وعارض عدد كبير من اليهود إدخال اللغة الألمانية في المعهد الفني، وتلقى أنصار اللغة العبرية التأييد من المنظمة الصهيونية، وفي العام نفسه تشكل (الفايد هاخنوخ) "مجلس التعليم الصهيوني" (Board of Education vaad Hinnukh)؛ للإشراف على المدارس الصهيونية، وتكون من عضوين يمثلان الإدارة التعليمية الحكومية، وخمسة يمثلون الوكالة اليهودية، وثلاثة يمثلون المجلس الملّي ليهود فلسطين، وثلاثة آخرين يمثلون اتحاد المعلمين، إضافةً إلى مدير إدارة التعليم التابعة للوكالة اليهودية[4]، الذي أشرف على إدارة 12 مدرسة صهيونية تعلم اللغة العبرية[5].

سعت سلطات الانتداب منذ توليها إدارة فلسطين في تموز (يوليو) عام 1920م على تنفيذ ما ورد في المادة 15 من صك الانتداب، التي نصت على حق كل طائفة في الحفاظ على مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها[6]، وكان الظهور السريع للمدارس الصهيونية دليل على ذلك، ومن أهم تلك المدارس : رياض الأطفال، التي كانت حجر الأساس الذي قام عليه التعليم الصهيوني في فلسطين، وكانت تستقبل الأطفال ما بين سن الرابعة، والسادسة[7]، أما في المستوطنات الزراعية كان الأطفال يلتحقون بها في سن الثانية، والثالثة من أعمارهم، وكانت تدار من المؤسسات الخاصة والمجالس المحلية، وتلقى الأطفال فيها التعليم باللغة العبرية، وبلغ عدد الأطفال الذين التحقوا برياض الأطفال التابعة للتعليم الصهيوني الذي يديره و يموله مجلس التعليم الصهيوني (الفايد هاخنوخ) بلغ 2525 طفلاً وشكلوا نسبة 25% من مجموع التلاميذ الصهاينة في المدارس الصهيونية خلال عامي 1918- 1919م[8].

---

(1) منظمة يهودية ألمانية أقامت شبكة واسعة من المدارس لليهود في فلسطين، وفي عام 1914م، وجهت العناصر الصهيونية انتقادات عنيفة للهلسيفرين. (القطشان، عبد الله: التعليم الخاص اليهودي، ج2 ، ص28).

(2) أول معهد للصهاينة في فلسطين، تأسس عام 1912م، في حيفا؛ بهدف رعاية الدراسات العلمية والتكنولوجية في فلسطين، وتطوير المستوطنات الصهيونية. (Jewish Virtual Library: Technion; www.us-israel.org).

(3) تلمي أفرايم، ومناحيم : معجم المصطلحات اليهودية، ص214؛
Jewish Virtual Library: Technion; www.us-israel.org.

(4) سليم، محمد : الوكالة اليهودية، ص355.

(5) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2، ص30.

(6) Documents And Papers On The Palestinian Question; vol. 2, p.124.

(7) سليم، محمد : الوكالة اليهودية، ص358.

(8) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2، ص25.

كما حرصت الوكالة اليهودية على إنشاء قسم خاص بالإدارة التعليمية التابعة لها، لمتابعة رياض الأطفال، وأشرفت في عام 1927م على 84 روضة، ضمت 3400 طفل صهيوني، كان اهتمام الوكالة اليهودية بذلك النوع من المدارس؛ لأنه كان يمثل أفضل السبل لتعليم الأطفال الصهاينة اللغة العبرية؛ لأن معظمهم كانوا منحدرين من أجناس متباينة، ويتكلمون لغات مختلفة[1].

كانت المرحلة التعليمية التالية تمثل التعليم الابتدائي، وتقبل التلاميذ الصهاينة في سن السادسة من أعمارهم، ومدة التعليم فيها ثماني سنوات[2]، ويتخرج منها في سن الرابعة عشرة، وكان التلاميذ يتدربون في تلك المرحلة على العمل الجماعي، وقد زودت المدارس الابتدائية بمطابخ كانت تقدم وجبات غذائية كاملة للأطفال الفقراء[3] .

وكان التعليم الابتدائي الصهيوني اختيارياً، وليس إلزامياً، ورغم ذلك فان 90% من الأطفال الصهاينة الذين كانوا في سن التعليم التحقوا بالمدارس الابتدائية، ويُعد التعليم الابتدائي العمود الفقري في التعليم الصهيوني، فقد بلغ عدد المدارس التابعة للمنظمة الصهيونية في عامي (1923/1924م) 120 مدرسة، من بينها 65 مدرسة ابتدائية ضمت 8289 تلميذا[4] .

أما المدارس الثانوية فكانت هناك ثلاث مدارس ثانوية صهيونية في القدس، وتل أبيب، وحيفا، ضمت في عام 1929م، 2500 طالباً وطالبة، وكانت مدة الدراسة بكل منها ثماني سنوات، تضمنت مناهجها تدريس الطبيعة، والكيمياء، واللغتين العربية والفرنسية[5]، وتدار المدارس الثانوية من مؤسسات خاصة اعتمدت في نفقاتها بشكل رئيسي على رسوم التعليم التي يدفعها التلاميذ، ولا تتلقى العون المادي من (المجلس القومي اليهودي) "الفايد ليئومي" إلا في حدود ضيقة للغاية، وشملت تقديم عدد من المنح الدراسية للطلاب المتفوقين، بينما أشرف (الفايد ليئومي) على الامتحانات النهائية للدراسة الثانوية، والتي ترتب على نتائجها حصول الطالب على شهادة الدراسة الثانوية التي تؤهل حامليها للالتحاق بمعهد التخنيون، والجامعة العبرية[6].

(1) سليم، محمد : الوكالة اليهودية، ص359.
(2) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2، ص25.
(3) سليم، محمد : الوكالة اليهودية، ص359.
(4) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2، ص26.
(5) سليم، محمد : الوكالة اليهودية، ص359.
(6) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2، ص26.

إضافةً إلى ذلك، كان هناك أربع مدارس تدريبية للمعلمين اثنتان عامتان، واثنتان للمتدينين (الأرثوذكس)، والتحق بها في عام 1929م، نحو 400 طالب، وطالبة وكان الطالب يلتحق بها بعد إتمام مرحلة الدراسة الثانوية، ومدة الدراسة بها خمس سنوات.

أما بالنسبة لمرتبات المعلمين في المدارس الصهيونية، فكانت تزيد على مرتبات أقرانهم في المدارس العربية، وكان الحد الأدنى لمرتب المعلم بالمدرسة الابتدائية الصهيونية 108 جنيه فلسطيني في السنة، وقد انتظم معظم المعلمين الصهاينة في فلسطين في مؤسسة عبرية للمعلمين، كانت تضم 513 معلماً في عام 1927م، وكان مركزها القدس ويتبعها ثمانية فروع في المدن، والمستوطنات الصهيونية الكبيرة[1] .

يلاحظ مما سبق، أن التعليم الصهيوني في فلسطين وضعت أسسه على أساس تحقيق أهداف الحركة الصهيونية، فالمناهج رسمت لصبغ التلاميذ بالروح الصهيونية، ووجهت المناهج لخدمة بناء الوطن (القومي) اليهودي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.

ثانياً : الموافقة البريطانية على استقلال التعليم الصهيوني في فلسطين :

مع بداية الحكم العسكري البريطاني لفلسطين عينت الحكومة البريطانية الضابط البريطاني وليمز (Williams) مشرفاً على التعليم في أواخر نيسان (أبريل) عام 1918م، ثم عينت في تشرين أول (أكتوبر) من العام نفسه، الموظف البريطاني تادمن (Tadman) مديراً للمعارف، وكانت مهامه القيام بجولات تفتيشية على المدارس في فلسطين[2].

وبدأت الإدارة العسكرية تسعى إلى استقلال التعليم الصهيوني في فلسطين، فلم تتدخل في شؤونه، وتركت مهمة الإشراف المباشر على التعليم العبري للمنظمة الصهيونية؛ فساهمت المنظمة خلال عامي 1918-1919م، بحوالي 65844 جنيهاً، أي بنسبة 88.7% من مجموع تكاليف التعليم العبري، كما سمحت الإدارة العسكرية باستقدام المعلمين الصهاينة إلى بعض مدارسهم في القدس، ونتيجة لذلك التحيز امتلك الصهاينة في تلك الفترة حوالي 110 مدارس، ضمت 11220 طالباً، وطالبة، و584 معلما ومعلمة[3] .

لكن الاستقلال الحقيقي للتعليم الصهيوني في فلسطين، بدأ بعد تولي هربرت صموئيل منصب المندوب السامي في فلسطين عام 1920م، الذي أخذ على عاتقه دعم المؤسسات

(1) سليم، محمد : الوكالة اليهودية، ص359.

(2) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص229-231.

(3) صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص233.

التعليمية، والثقافية في فلسطين[1] مستنداً إلى المادة 22 من صك الانتداب، التي اعترفت باللغة العبرية لغةً رسمية، والمادة (15) التي نصت على حق كل طائفة في الحفاظ على مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها[2]، وبدأ المندوب السامي؛ هربرت صموئيل، بالتنسيق مع الصهاينة تنفيذ تلك المواد ليتمكنوا من الإشراف على مدارسهم دون تدخل سلطات الانتداب[3].

في عام 1921م، بدأت سلطات الانتداب تقديم منحة مالية للمدارس اليهودية صهيونية، وغير صهيونية على أساس 200 مليم لكل تلميذ في المرحلة الابتدائية، و500 مليم سنوياً لكل تلميذ في المرحلة الثانوية؛ لأن المدارس اليهودية كانت تصنف ضمن المدارس الحكومية، أو ما عرف بالمدارس الخصوصية، مثل المدارس المسيحية، والمدارس الإسلامية، وعلى أسس تلك القاعدة، فان سلطات التعليم اليهودي تلقت 2100 جنيه منحة مالية[4]، رغم ذلك، كان اليهود يشعرون أن سلطات الانتداب لم تكن منصفة في توزيع ميزانية التعليم الحكومي بين العرب، واليهود؛ لذا ناشد مجلس التعليم الصهيوني (الفايد هاخنوخ) سلطات الانتداب، ضرورة توزيع ميزانية التعليم الحكومي على أساس نسبة الطلاب الذين يلتحقون في المدارس الحكومية، واليهودية، وطالب اليهود صراحة الحصول على 50% من ميزانية التعليم الحكومية؛ لأن عدد الطلاب في المدارس اليهودية يساوي عدد التلاميذ في المدارس الحكومية[5].

رأى الصهاينة أن موقف سلطات الانتداب يتعارض مع مهمتها المنصوص عليها في بنود صك الانتداب، وارتفعت بعض الأصوات الصهيونية مطالبة بضرورة عدم قبول المنحة المالية الحكومية، واعتبارها إهانة موجهة للمطالب الأساسية للصهاينة[6] .

احتجت الوكالة اليهودية في تقريرها السنوي لعام 1926م، إلى سلطات الانتداب مطالبة زيادة المنح المالية للمدارس اليهودية، ويبدو أن الوكالة اليهودية كانت تريد فرض نوع من التعليم الخاص اليهودي في فلسطين، على أن تتكفل سلطات الانتداب بأعباء ميزانيته[7].

وتلبية لضغوط الصهاينة، اعترفت سلطات الانتداب في السنة الدراسية (1926/1927م) بالمدارس التي يشرف عليها مجلس التعليم الصهيوني، على أنها تمثل التعليم العبري العمومي

---

(1) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص1124.

(2) Documents And Papers On The Palestinian Question; vol. 2, p.124-127.

(3) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص1124.

(4) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2 ، ص33.

(5) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2 ، ص33-34.

(6) Esco Foundation: a study of Jewish Arab and British Policies, vol. 1, p. 322.

(7)سليم، محمد: الوكالة اليهودية، ص353-354.

(Hebrew public schools system) وشرعت سلطات الانتداب منذ ذلك الوقت فـــي تقـــسيم ميزانية التعليم بين العرب، واليهود على أساس نسبة السكان بالنـــسبة لمجمـــوع الـــسكان فـــي فلسطين، وحصلت المدارس الصهيونية على 20.000 جنيه[1] وقدمت للجنة التنفيذية الصهيونية دفعة واحدة، وكانت في ذلك الوقت تشرف على 191 مدرسة ضمت 17,700 تلميـــذاً، أي مـــا يعادل 66.02% من التلاميذ اليهود، أو 26.08% من مجموع التلاميـــذ فـــي جميـــع مـــدارس فلسطين، واستطاعت دائرة التعليم الحكومية أن تعين عضوين يمثلانهـــا فـــي مجلـــس التعلـــيم الصهيوني (الفايد هاخنوخ)، وذلك لحضور جلساته مقابل تلك الزيادة الهائلة في الأمـــوال التـــي تلقتها المدارس الصهيونية[2].

في عام 1927م اعترفت سلطات الانتداب في تقريرها إلـــى مجلـــس عـــصبة الأمـــم أن تخصيص منح متزايدة القيمة للمدارس التي تديرها الوكالة اليهودية، قد زاد مـــن انجـــازات إدارة التعليم التابعة لسلطات الانتداب في مجال السياسة التعليمية العامة التي تتبعها الوكالة اليهوديـــة[3]، وكانت المدارس التي تتلقى من سلطات الانتداب خاضعة لنظام التفتيش الحكومي من وقت لآخـــر، عن طريق مفتشين تابعين لسلطات الانتداب، بينما كان جهاز التفتيش في المدارس اليهودية مكونـــاً من مفتشين يهود[4]، ويتضح من ذلك، أن المدارس العربية كانت خاضعة للرقابة البريطانية، أمـــا المدارس اليهودية فكانت مستقلة تفعل ما تشاء لتحقيق أسس الوطن (القومي) اليهودي.

كانت المدارس اليهودية تتمتع بقدر كبير من الحرية والسلطة[5] في توظيف المـــراقبين، والإداريين، والمعلمين التابعين لمدارسهم، والتدخل في تقرير السياسة المنهجيـــة، علـــى عكـــس المدارس الحكومية العربية التي كانت خاضعة للمراقبة البريطانية على الدوام[6].

خلال العام الدراسي (1926/1927م) كانت ميزانية إدارة التعليم التابعة للوكالة اليهودية في حدود 112,656 من الجنيهات الفلسطينية، ساهم فيها الصندوق التأسيسي (الكيرين هايـــسود)

---

(1) Esco Foundation: a study of Jewish Arab and British Policies, vol. 1, p. 394.

(2) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2 ، ص34.

(3) سليم، محمد : الوكالة اليهودية، ص354.

(4) طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب، ص1125.

(5) كانت المدارس الصهيونية تدار من قبل جهازين رئيسيين هما: دائـــرة التعلـــيم التابعـــة للجنـــة التنفيذيـــة الصهيونية(p.z.e)، والتي تكونت من المدير العام، وثلاثة مفتشين، واحد لرياض الأطفـــال، وآخـــر للتعلـــيم الابتدائي، وآخر للتعليم الثانوي، يتولى أحدهما التفتيش على مدارس الاتجاه العمومي، بينمـــا يتـــولى الآخـــر التفتيش على مدارس المزراحي، أما الجهاز الثاني، فهو مجلس التعليم الصهيوني(الفايد هاخنوخ). (القطشان، عبد الله: التعليم الخاص اليهودي، ج2 ، ص34).

(6) Mathew, Rodric and Akrawi, Matta: Education in Arab Countries, p. 261-262.

بمبلغ 47 ألف جنيه، وغطي المبلغ الباقي عن طريق الإعانة الحكومية، ومساهمات المؤسسة اليهودية الاستعمارية لفلسطين، والتنظيمات اليهودية المحلية، ومنها المجلس الملي ليهود فلسطين، والمصارف المدرسية المقررة على التلاميذ، وكانت المدارس التابعة للوكالة اليهودية مصنفة حسب التنظيمات اليهودية المحلية وهي : مدارس المزراحي (Mizrahi schools)[1] ومدارس العمل (labour schools)[2]، والمدارس العمومية[3] (The general schools)[4].

في العام الدراسي (1929/1930م)، قُدر عدد التلاميذ اليهود في سن التعليم نحو 30 ألف نسمة، أتيحت فرص التعليم الابتدائي أمام 26400 طفل، أي ما يعادل 88% من الأطفال اليهود الذين في سن التعليم[5]، أما عن إنشاء المدارس فقد بلغ عدد ما صرف على إنشاء مدارس الوكالة اليهودية 160,000 جنيه فلسطيني، حتى عام 1929م، تحملت الوكالة اليهودية النصف، كما تحملت الحكومة نحو 20 ألف جنيه، وجُمع الباقي من التبرعات اليهودية في الداخل والخارج[6].

اتضح تحيز سلطات الانتداب للتعليم اليهودي على حساب التعليم العربي من خلال ما ذكره الصهيوني البريطاني نورمان بنتويتش عام 1931م، أن الإحصاء الرسمي لسلطات الانتداب أوضح أن 75% من الذكور المسلمين في سن السابعة فما فوق لا يعرفون القراءة والكتابة، وارتفعت تلك النسبة إلى 90% بين الإناث المسلمات، أما على الجانب اليهودي فإن الوضع كان مختلفاً بصورة واضحة فقد بلغت نسبة الذين عرفوا القراءة والكتابة بين الذكور ما يقارب 90% ، وبين الإناث ما يقارب 80%[7] .

في أكتوبر عام 1932م طرأ تغير خطير له مغزاه على نظام التعليم العبري العمومي، فقد تقرر نهائياً نقل مسؤولية نظام التعليم العبري العمومي في فلسطين من أيدي المنظمة الصهيونية

---

(1) مدرسة تمثل وجهة نظر الأرثوذكسية ذات الطابع الديني اليميني، والتي أولت الدراسات الدينية اهتماماً كبيراً. (سليم، محمد: الوكالة اليهودية، ص355).

(2) مدارس تعكس وجهة نظر الحركة العمالية، وعدد من الأحزاب الاشتراكية الصغيرة، ذات الاتجاه اليساري، وتقع معظم تلك المدارس في المستوطنات الزراعية.(القطشان، عبد الله: التعليم الخاص اليهودي، ج2 ، ص37).

(3) مدارس تمثل وجهة نظر الغالبية العظمى من السكان اليهود ذات الاتجاه الكبير، وهي تضم الطبقة الوسطى بمختلف شرائحها الاجتماعية. (القطشان، عبد الله: التعليم الخاص اليهودي، ج2 ، ص37).

(4) سليم، محمد : الوكالة اليهودية، ص355.

(5) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2 ، ص38.

(6) سليم، محمد : الوكالة اليهودية، ص358.

(7) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2 ، ص38-39.

التي كانت الوكالة اليهودية في فلسطين تتولى عملية إدارة، وتمويل المدارس العمومية العبرية، إلى أيدي المجلس القومي اليهودي "الفايد ليـؤمي" (the Jewish national council vaad leumi) وهو المجلس المنتخب ليهود فلسطين (اليوشف)[1]، وأبدت الوكالة اليهودية استعداداتها لدفع مبلـغ مالي معين محدود للفايد ليؤمي، وذلك لسد العجز المالي في ميزانية التعليم، وفي بعـض الأوقـات كانت الوكالة اليهودية تسارع إلى تقديم المساعدات المالية في حالات الطوارئ[2]، وبذلك أصـبحت نفقات التعليم في المدارس العبرية العمومية تقع على كاهل اليوشف.

استمر التحيز البريطاني للتعليم اليهودي على حساب التعلـيم العربـي، فقـد أصـدرت سلطات الانتداب عام 1933م، قانون المعارف الذي خول سـلطات الانتـداب تفتـيش جميـع المدارس والإشراف عليها، كما خولها سلطة عدم التصريح لمعلم بالتدريس إلا بـإذن منهـا[3]، لكنها قلما استعملت ذلك الحق فيما يخص المعلمين اليهود، وبذلك أعطت إدارة المعـارف فـي فلسطين نظام التربية المطبق على اليهود استقلالية فعلية تامة، واكتفت بتلقي تقارير فنيـة عـن سير الدراسة في مدارس (الفايد ليؤمي)، وكانت بالمقابل تمنحه الجـزء الأكبـر مـن الإعانـة الحكومية لمدارسه دفعة واحدة تاركة له حرية التصرف بما يراه مناسباً[4] .

في عام1935م منحت سلطات الانتداب التعليم اليهودي نحو 38 ألف جنيه فلسطيني، أي بمعدل نحو 44.96% من مجموع النفقات الحكومية لمختلف قطاعات الحياة التي بلغـت نحـو 84505 جنيه فلسطيني[5] .

بذلك استطاع اليوشف (الطائفة اليهودية في فلسطين) أن تتولى مهمة إدارة مدارسها بفاعلية ونجاح، وحافظت على قدرتها في تلبية الاحتياجات المستمرة، والعاجلة للقادمين الجدد من الأطفـال اليهود، ففي السنة الدراسية 1934–1935م، بلغ مجموع المدارس اليهودية 497 مدرسة، عمل بها 1380 معلماً، و1118 معلمة، وضمت 51359 تلميذ من بينهم 26691 ولداً، و24668 بنتاً[6].

---

(1) البرغوثي، عبد اللطيف : التربية في عهد الانتداب، ص52؛ طربين، أحمد: فلسطين فـي عهـد الانتـداب، ص1125؛

Mathew, Rodric and Akrawi, Matta: Education in Arab Countries, p. 217.

(2) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2 ، ص40؛

Mathew, Rodric and Akrawi, Matta: Education in Arab Countries, p. 217.

(3) قانون المعارف؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج1 ، ص693–704 .

(4) البرغوثي، عبد اللطيف : التربية في عهد الانتداب، ص38.

(5) عدوان، عاطف : السياسة البريطانية، ص105.

(6) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2 ، ص40.

ثالثاً: سماح الانتداب البريطاني بإنشاء مؤسسات التعليم العالي الصهيوني في فلسطين:

تمكن الصهاينة بمساعدة البريطانيين من تأسيس مؤسسات التعليم العالي الصهيوني في فلسطين، وأهمها :

1) الجامعة العبرية :

خطط الصهاينة لإنشاء جامعة عبرية في القدس؛ لتكون مركزاً للحياة العلمية الاستيطانية في فلسطين، وكان أول يهودي دعا إلى ضرورة تأسيس جامعة عبرية في القدس الدكتور ليون مندلستان (leon mandelstan)[1]، وقد وضع الدكتور هيرمان شابيرا (Herman Shapira)[2] أول خطة واضحة لإنشاء جامعة يهودية في فلسطين، ووجدت فكرته التأييد، والعطف من مختلف الأوساط اليهودية، نتيجة للعراقيل، والقيود التي وضعتها الجامعات، والمعاهد العليا في عدد من الدول الأوروبية على دخول الطلاب اليهود، وتمكن شابيرا من عرض وجهة نظره، أمام المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بال (Bazle)عام 1897م[3]، وكان حاييم وايزمان من أشد المتحمسين لفكرة إنشاء جامعة عبرية في القدس، وقد اقترح هرتزل على السلطان عبد الحميد الثاني عام 1902م، إنشاء جامعة في القدس، وحاول تصوير الأمر، وتزيينه ليبدو وكأنه عرض من الزعيم الصهيوني على "تلقي شباب حكومة جلالته العلم في البلاد، بدلاً من الخارج، وأن الجامعة ستقدم أفضل ما تقدمه الجامعات، ومدارس التدريب المهني، والزراعة، في خدمة طلاب العلم" لكن السلطان رفض ذلك العرض[4].

في عام 1908م، نوه الدكتور إسرائيل برهام بأهمية تأسيس جامعة يهودية في القدس تتولى التعليم باللغة العبرية[5]، واستمرت الجهود الصهيونية الداعية لإنشاء الجامعة العبرية، فقد دعا المؤتمر الحادي عشر المنعقد في فينا عام 1913م، إلى إنشاء الجامعة العبرية في القدس[6]، وبدأت أولى الخطوات العملية لبناء تلك الجامعة عام 1914م، حينما زار الدكتور جوديا ماغنس

---

(1) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2 ، ص22.

(2) أحد زعماء حركة أحباء صهيون، ومؤسس فكرة الصندوق القومي اليهودي، وُلد في ليتوانيا في أسرة فقيرة، واشتغل تاجراً للسلاح أثناء الحرب التركية الروسية عام 1877ـــ1878م، فكسب مبالغ طائلة، ومن ثم عاد للدراسة في ألمانيا، وعُيِّن محاضراً في جامعة هايدبرج في ألمانيا عام 1883م، في قسم الرياضة.
(Mathew, Rodric and Akrawi, Matta: Education in Arab Countries, p.291).

(3) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2، ص22.

(4) الأزعر، عبد الله : المشروع الصهيوني، ص161–162.

(5) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2، ص22.

(6) صبري، جريس : تاريخ الصهيونية، ج1، ص212.

(Judah Magnes) فلسطين، وقام بشراء قطعة الأرض على جبل المشارف (سكوبس)، ولكن اندلاع الحرب العالمية الأولى عام1914م، حال دون تنفيذ مشروع بناء الجامعة [1].

قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى ببضعة أشهر، طلب الجنرال اللنبي من حكومته في لندن، السماح له بوضع الأساس للجامعة العبرية في القدس، وبالفعل تلقى أمراً مباشراً من الخارجية البريطانية بالموافقة على إقامة الجامعة في القدس[2]، ففي24 تموز (يوليو) عام 1918م، وضع حاييم وايزمان حجر الأساس للجامعة العبرية بحضور الجنرال اللنبي على جبل سكوبس في القدس[3].

بذلك، كان تأسيس الجامعة العبرية خطوة بعيدة المدى على طريق تحقيق الأطماع الصهيونية في فلسطين.

بدأت الدراسة في الجامعة العبرية عام 1923م، بعد تأسيس معهد الكيمياء، وقبل أن يجري افتتاحها رسمياً عام 1925م[4]، على يد بلفور الذي أصر على حضور الافتتاح بنفسه، رغم بلوغه في ذلك الوقت، السابعة والسبعين من عمره[5]، وأثناء الافتتاح صرح بلفور بأن الجامعة ستكون مركز إشعاع سياسي، وقومي للحركة الصهيونية[6]، وفي الوقت نفسه صرح المندوب السامي؛ هربرت صمويل أنه:" قد تم توطيد اللغة العبرية لغةً للسكان اليهود في فلسطين... وهي لغة التعليم الوحيدة في المدارس اليهودية تقريباً، وتصدر كل الصحف اليهودية بالعبرية"، كما أعلن أن اللغة العبرية لغةٌ رسمية في فلسطين، إلى جانب الإنجليزية، والعربية[7].

وعين الدكتور ماغنس (Maganes) أول رئيس للجامعة، وتقلد وايزمان منصب رئيس مجلس الأمناء، وفي العام الذي تم فيه افتتاح الجامعة العبرية، تم افتتاح معهد التاريخ الطبيعي

(1) Jewish Virtual Library: Hebrew University; www.us-israel.org.

(2) الأزعر، عبد الله : المشروع الصهيوني، ص162.

(3) صيري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ص254.

(4) قام العرب بالمظاهرات احتجاجاً على ذلك، وطالبوا سلطات الانتداب بإقامة جامعة عربية فلسطينية بالقدس؛ لمواجهة الجامعة العبرية، وجمعوا ما يلزم لذلك، لكن سلطات الانتداب، والمنظمة الصهيونية رفضا ذلك، باعتباره يشكل تهديداً للثقافة العبرية في فلسطين. (الأزعر، عبد الله: المشروع الصهيوني، ص162).

(5) البرغوثي، عبد اللطيف : التربية في عهد الانتداب، ص57؛ عوض، محمد: الأطماع الصهيونية في القدس، ص852؛

Mathew, Rodric and Akrawi, Matta: Education in Arab Countries, p.291; Jewish Virtual Library: Hebrew University; www.us-israel.org.

(6) الأزعر، عبد الله : المشروع الصهيوني، ص163.

(7) المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية سنة 1947م، إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين؛ تاريخ فلسطين السياسي، ص16.

الفلسطيني[1]، وفي عام 1926م، افتتحت دائرة الدراسات الشرقية، ودائرة الصحة، وشملت قسم الجراثيم، وفي عام 1927م، افتتح معهد الدراسات الإنسانية، وزودت الجامعة بمعهد الفيزياء، والكيمياء[2]، وفي العام الجامعي 1927-1928م، بلغت نفقات الجامعة 43000 جنيه، وارتفعت إلى 50,000جنيه فلسطيني عام 1928-1929 م، وبلغ أعضاء هيئة التدريب 40 عضواً، والتحق فيها 166 طالباً منتظماً، وارتفع إلى 710 طلاب عام 1935م[3] .

2) المعهد الفني العبري (التخنيون) :

يعد المعهد الفني العبري (التخنيون) أول معهد للصهاينة في فلسطين، فقد وضع حجر الأساس له عام 1912م، في حيفا بدعم من ألمانيا، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية[4]؛ بهدف رعاية الدراسات العلمية، والتكنولوجية في فلسطين، وتطوير المستوطنات الصهيونية، وقبل أن يكتمل البناء عام 1914م، ثار جدل حول اللغة التي ستستخدم في التدريس، فقد رأت أغلبية الهيئة الإدارية أن اللغة الألمانية هي الأنسب للتدريب، ولكن عدداً من الأعضاء احتجوا على ذلك، مدعين أن اللغة العبرية هي التي يجب أن تستخدم، ولكن اندلاع الحرب العالمية الأولى أجّل الصراع، ومع بدء الانتداب البريطاني تمكن الهستدروت من شراء المعهد[5]، وأكمل بناء المعهد، وتم فتحه للتدريس في 9 شباط (فبراير) عام 1925م، ولعبت سلطات الانتداب دوراً كبيراً في دعم المعهد الفني، فكانت تقدم له الكثير من المنح إضافةً إلى تبرعات من جهات أخرى[6].

ضم المعهد عدداً من الأقسام الرئيسة أهمها: قسم الهندسة المدنية، وقسم الهندسة المعمارية، وقسم الهندسة الكهربائية، وقسم الهندسة الكيميائية، وأُلحقت بالمعهد المدرسة الثانوية الفنية التي أنشئت عام 1933م، وكانت مدة التدريب فيها 4 سنوات، وكانت تمنح طلبتها من سن الرابعة عشرة ثقافة الثانوية، مع إعداد مهني عملي ونظري، كما ضم المعهد مدرسة مسائية انتسب إليها الطلبة الذين يشتغلون في النهار[7].

---

(1) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2، ص52.

(2) الأزعر، عبد الله : المشروع الصهيوني، ص162؛

Mathew, Rodric and Akrawi, Matta: Education in Arab Countries, p.192.

(3) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2، ص52.

(4) تلمي، أفرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص213.

(5) Jewish Virtual Library: Technion; www.us-israel.org.

(6) Mathew, Rodric and Akrawi, Matta: Education in Arab Countries, p.295.

(7) تلمي أفرايم، ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص214.

استخدم قادة الصهاينة المعهد في بث أفكارهم الصهيونية، فقد ألقى دافيد بن غوريون؛ السكرتير العام للهستدروت عام 1933م، خطاباً في معهد التخنيون دعا فيه الصهاينة إلى ضرورة تهويد العمل، ومنع تشغيل العرب، ولو بالقوة في المشاريع الصهيونية الصناعية، والزراعية[1].

وبذلك أصبح المعهد الفني من أهم مؤسسات التعليم الفني اليهودي في فلسطين.

3) المعهد الزراعي الجامعي القومي :

تأسس عام 1920م، وافتتح عام 1922م، وأشرفت عليه المنظمة الصهيونية العالمية وارتبط المعهد بالجامعة العبرية عام 1924م، وضم عدداً من الأقسام، هي قسم الحشرات، الدواجن، والألبان، والتربة، والري، والهندسة الزراعية[2].

4) معهد التوراة العبري :

تأسس عام 1927م، في مدينة القدس وكان يتبع معهد التوراة اليهودي في ايطاليا، واحتوى متحف المعهد على قطع أثرية تعود لما قبل التاريخ ، وأصدر المعهد العديد من الأبحاث حول نشاطه في عمليات التنقيب، كما اهتم بتعليم ودراسة جغرافية وتاريخ فلسطين القديم والتوراة[3].

5) معهد وايزمان للعلوم :

تأسس عام 1934م، وأسسه حاييم وايزمان، في مستوطنة رحبوت، وكان يعرف باسم مؤسسة دانيال زيف (DANIEL STEFF) للبحث العلمي، وبدأ المعهد بعشرة علماء، وعشرة تقنيين[4]، وكان يضم مختبراً خاصاً بحاييم وايزمان ، وقد استدعى علماءً مشهورون إلى معهد وايزمان للبحث والتعليم، ووجه المعهد أبحاثه لخدمة المشروع الصهيوني، وفي عام 1949م، تم تغيير اسم المعهد إلى معهد وايزمان للعلوم بالاتفاق مع عائلة الدكتور زيف[5].

---

(1) شبيب، سميح: الأصول الاقتصادية، ص 49

(2) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2، ص51.

(3) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2، ص51.

(4) بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص641؛
Jewish Virtual Library: Weizmann Institute of Science; www.us-israel.org

(5) تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص279؛
Jewish Virtual Library: Weizmann Institute of Science; www.us-israel.org.

6) مدرسة الحقوق والاقتصاد :

تأسست في تل أبيب عام 1935م، وعملت المدرسة على إعطاء الدروس في الحقوق والعلوم الاجتماعية، والعلوم السياسية، والمحاسبة وإدارة الأعمال[1].

رابعاً : دور الانتداب في تطوير المسرح الصهيوني في فلسطين:

تزامنت بدايات السينما اليهودية مع بدايات وصول الصهيونية في فلسطين، حيث تناولت التاريخ الصهيوني، وزاد اهتمامهم بالموسيقى، والفن خلال الحرب العالمية الأولى 1914م-1918م؛ لنشر أفكارهم الرامية إلى إنشاء الوطن (القومي) اليهودي في فلسطين، عندما بدأ أول صانع أفلام يهودي يدعى يكوي بن دوي (YAAKOY BEN DOY) في تدوير كاميراته لإنتاج فيلم يلفت انتباه العالم نحو المشروع الصهيوني في فلسطين[2]، وكان فيلم بن دوي الصامت موجها بالأخص ليهود أوروبا، وأمريكا الشمالية، ولضمان نجاح الفيلم ساهمت المؤسسات الداعمة للصهيونية في دعمه، إضافةً إلى الأفلام الإخبارية القصيرة، وقد وزع الفيلم على نطاق واسع؛ ليكون دعايةً لتوجيه الصهيونية اليهودية إلى فلسطين، ولجمع الأموال من التجمعات اليهودية الخارجية، ولتحقيق تأثير سياسي فاعل من الأوساط السياسية في أوروبا وأمريكا[3].

مع بداية العشرينيات، دعمت سلطات الانتداب الصهاينة في المجال الفني، فتنامى عدد الأطفال الذين نشأوا على اللغة العبرية الغربية، مما آثار جدلاً حول إمكانية استمرار استخدام النغمات الغربية؛ لذا اختفى الاعتماد على الأغاني الثقافية الخارجية بفضل التشجيع على إدماج الطابع العبري داخل الثقافة الصهيونية[4].

كما اهتم الهستدروت بالجانب المسرحي والفني، فقد أنشا مراكز لتعليم اللغة والثقافة والفنون، ووضع لها لجاناً خاصة بها[5]، ومع بداية عام 1925م، كان الصهاينة يمتلكون 7 مسارح فاعلة في فلسطين[6]، وكان منها مسرح أوهل (الخيمة)، التي أنشاها الهستدروت في العام نفسه؛ بهدف إنشاء مسرح للعمال الاشتراكيين في المستوطنات الصهيونية[7]، وكان أول مسرح صهيوني ناطق في فلسطين هو مسرح سوني بوي (SONY BOY) عام 1929م[8].

---

(1) القطشان، عبد الله : التعليم الخاص اليهودي، ج2، ص51

(2) Leora, Batnitzky: Idolatry and Representation, p. 223.

(3) Leora, Batnitzky: Idolatry and Representation, p. 223.

(4) Hirshberg, Joseph: Music in The Jewish Community, p. 152.

(5) طهبوب، فائق : الحركة العمالية، ص322.

(6) Leora, Batnitzky: Idolatry and Representation, p. 259.

(7)طهبوب، فائق: الحركة العمالية، ص322.

(8) Leora, Batnitzky: Idolatry and Representation, p. 359.

أما مسرح الهابيما (Habimah) فكان من أهم أهدافه التشجيع على تعليم الفنون الدراسية، والاجتماعية التي تمس الصهاينة، أما أهم الفرق الموسيقية فكانت فرقة الموشحات الدينية اليهودية والتي ضمت 70 عازفاً، وقد تلقت دعما واسعا من سلطات الانتداب والمنظمات الصهيونية[1].

خلال فترة الثلاثينيات، وصل عدد المقتطفات المختارة، التي عكست الثقافة العبرية نحو207، بينما وصل عدد مجموع الأغاني المختارة نحو 200 أغنية، معظمها الفكرة الصهيونية[2]، وفي عام 1934م بدأ مسرح أوهل (الخيمة) تقديم التمثيليات الدينية، وقام برحلات خاصة لمناطق عدة في أوروبا، كان أولها إلى لندن بتوجيه من سلطات الانتداب، وعرضوا فيها مسرحيات عدة، بهدف ترويج السياسة الصهيونية ذات الطابع الديني التراجيدي، والسياسي معا[3].

خامساً : دعم سلطات الانتداب الصحف الصهيونية في فلسطين :

كانت الصحافة في فلسطين إحدى الأدوات الرئيسة لخدمة أهداف الحركة الصهيونية في بلورة الوجود الاستيطاني في فلسطين، وتوجيهه إلى مجتمع ذي خصائص محددة، ولغة موحدة، ويمكن تقسيم تطور الصحافة الصهيونية إلى قسمين هما :

1) الصحافة الصهيونية قبل الاحتلال البريطاني لفلسطين :

كان ظهور نشاط الصحافة في تلك الفترة بظهور أول صحيفة عبرية هي صحيفة (المنحة الجديدة)، التي أصدرها البريت كوهين في القدس عام 1856م، وفي عام 1863م، أصدر كل من موشيه سالمون، وميخائيل كوهين[4]، صحيفة (هلبانون) الأسبوعية، في القدس؛ بهدف تحقيق الأرباح جراء نشر الإعلانات في الصحيفة، وبالتالي كانت الدوافع وراء إقامة أول صحيفة عبرية في فلسطين اقتصادياً خالصاً، وفي العام نفسه صدرت صحيفة (حبصليت) الأسبوعية[5]، وصحيفة "حافتسيلت" (اسم زهرة)، والتي أصدرها الحاخام يسرائيل باك، الذي أنشأ أول دار طباعة في فلسطين، وكانت الصحيفة ناطقةً باسم الجناح الحسيدي في التيار الديني الأشكنازي اليهودي في فلسطين[6].

---

(1) Mathew, Rodric and Akrawi, Matta: Education in Arab Countries, p. 296.

(2) Hirshberg, Joseph: Music in The Jewish Community of Palestine, p. 152

(3) طهبوب، فائق : الحركة العمالية، ص322.

(4) شابان يهوديان ينتميان إلى التيار الديني الأرثوذكسي المتشدد. (النعامي، صالح: العسكر والصحافة في فلسطين، ص19).

(5) Mathew, Rodric and Akrawi, Matta: Education in Arab Countries, p.192.

(6) مقدادي، إسلام : العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين (1936-1948م)، ص260.

وفي عام 1869م، حدث تطور مهم في أثر على الصحافة العبرية في فلسطين، عندما أقنع أحد المستشارين اليهود القيصر النمساوي؛ فرانس يازيف، تزويد أحد الشبان اليهود الذي كان قد هاجر لفلسطين بأحدث مطبعة أنتجت في أوروبا في ذلك الوقت، وبعد ذلك توالى جلب المطابع للتجمعات اليهودية في فلسطين، الأمر الذي أدى إلى انتشار الصحف العبرية في فلسطين، وفي عام 1872م تم إصدار صحيفة "شعارى تسيون" (بوابات صهيون)؛ هدفت إلى تثقيف الشبان اليهود، وتعميق إدراكهم بتراثهم اليهودي، إضافةً إلى حث اليهود على نبذ الخلافات الحزبية، والعمل على تعزيز الوجود اليهودي في فلسطين، وفي عام 1874م، صدرت صحيفة (هاربان) التي كانت أول صحيفة تدعو إلى تكثيف الاستيطان اليهودي في فلسطين، والسيطرة على الأرض فيها[1]، وفي عام 1877م، ظهرت جريدتان عبريتان هما: (يهودا) و(أورشليم) للغرض نفسه[2]، وفي العام نفسه، ظهرت أول صحيفة عبرية ذات توجهات اشتراكية، عرفت باسم صحيفة "هاإيمت" (الحقيقة)، وقد أصدرها اليهودي ليبرمان[3].

وفي عام عام 1884م، بدأ عهد جديد في الصحافة العبرية، بصدور المجلة الأسبوعية "هاتسفي" (الغزال) التي حررها إليعازر بن يهودا[4]، والتي أصبحت المتحدث الرسمي باسم الاستيطان اليهودي في فلسطين، فقد أدخلت تجديدات لغوية في المواضيع اليومية[5]، وفي عام 1897م، أكد المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بال بسويسرا على أهمية الصحافة في توجيه الاستيطان إلى فلسطين[6].

ومع قدوم الهجرة الصهيونية الثانية[7] إلى فلسطين، نشطت الصحف العبرية، فظهرت صحيفة "هاحيروت" (الحرية)، وصحيفة "موريا"[8] التابعتين لليهود المتدينين، كما ظهرت أول

---

(1) النعامي، صالح : العسكر والصحافة في فلسطين، ص19.

(2) مقدادي، إسلام : العلاقات الصهيونية البريطانية، ص261.

(3) تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص386.

(4) يوصف بأنه "أبو اللغة العبرية"، وقد هاجر إلى فلسطين قادماً من روسيا عام 1881م.(مقدادي: إسلام: العلاقات الصهيونية البريطانية، ص261).

(5) تلمي، أفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ص387.

(6) النعامي، صالح : العسكر والصحافة في فلسطين، ص17.

(7) بدأت موجات الهجرة الصهيونية الثانية القدوم إلى فلسطين، ما بين عامي (1904-1914م) وقد تراوح عدد المهاجرين فيها ما بين (35-40) ألف، جاء معظمهم من روسيا ورومانيا. (شريم، أسمهان: جذور الاستيطان الصهيوني في فلسطين، ص20).

(8) اسم جبل في القدس ورد في (التناخ)؛ أحد كتب اليهود المقدسة. (النعامي، صالح: العسكر والصحافة في فلسطين، ص19).

صحف الحركة العمالية الجديدة في فلسطين، وعرفت باسم صحيفة "هابوعيل هاتسعير" (العامل الشاب)، وكان يقوم بتحريرها يوسف دهرونوفنتش، ولوفبن، وكوهن، وفي عام 1910م، أسست حركة "أحدوت" (الوحدة) صحيفتها الخاصة بها والتي حملت اسم الحركة، وقد حررها، كلٍ من: دافيد بن غوريون، ويتسحاق بن تسفي، وزروبابل، وراحيل بن تسفي، وراحيل ينائيت، وغيرهم، وقد عبرت تلك الصحيفة عن الحاضر الجديد للهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وتجسيدها العمل، والحراسة، والأمن، والدفاع [1]، لكن الصحف العبرية توقفت مع اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)؛ لأن السلطات العثمانية أغلقت الصحف العبرية التي كانت تصدر خلال الحرب[2].

2) الصحافة الصهيونية بعد الاحتلال البريطاني لفلسطين :

تميزت الصحافة الصهيونية عقب الاحتلال البريطاني بالطابع الحزبي الأيديولوجي، فقد ركزت على الفروق الأيديولوجية بين الأحزاب، والحركات السياسية الصهيونية في فلسطين[3].

تعد جريدة (حدشوت هآرتس) "أخبار الأرض" التي صدرت في القدس عام 1918م، أول صحيفة صهيونية عقب الاحتلال البريطاني لفلسطين، وهي الطبعة العبرية لنشرة الأخبار الأسبوعية التي كانت تصدرها هيئة أركان الجيش البريطاني في فلسطين، إلا أن المنظمة الصهيونية وجدت أن هنالك ضرورة ماسة لإصدار جريدة يومية صهيونية مستقلة غير مرتبطة بسلطات الانتداب، فاشترت جريدة (حدشوت هآرتس)، ودفع ثمن امتيازها جماعة من صهيونيي روسيا على رأسهم يتسحاق ليف غولدبرغ، وتحولت إلى صحيفة عبرية يومية سميت (حدشوت هآرتس) ثم تحولت فيما بعد إلى هآرتس[4].

كما صدرت صحيفة "دوآر هيوم" (بريد اليوم) عام 1919م، وكانت تحمل اسم (Daily Mail) البريطانية، ولتشددها أصبح رئيسها زئيف جابوتنسكي؛ مؤسس الحركة الصهيونية التصحيحية، وتبنت الصحيفة خطاً يمينياً متطرفاً[5].

---

(1)تلمي أفرايم، ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص387-388.

(2)النعامي، صالح: العسكر والصحافة في فلسطين، ص17-19.

(3) Esco Foundation: a study of Jewish Arab and British Policies, vol. 1, p. 341.

(4) الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج1، ص18.

(5)النعامي، صالح: العسكر والصحافة في فلسطين، ص21.

لضمان حماية الصحف الصهيونية، أخضعت سلطات الانتداب عام 1921م[1]، الصحافة الفلسطينية لرقابة دائرة التحقيقات الجنائية، المرتبطة بالسكرتير العام للحكومة البريطانية؛ لإجماع الصحافة الفلسطينية على رفض تصريح بلفور[2]، بذلك خضعت الصحافة الفلسطينية لأشخاص غير متخصصين، وفي عام 1922م، أسست نقابة الهستدروت صحيفة "دافار" (شئ)، وتُعد تلك الصحيفة نقلة نوعية في تاريخ الصحافة الحزبية في الصادرة في التجمعات الصهيونية في فلسطين، وكانت الجريدة تنشر يومياً باللغة العبرية؛ لمساعدة الوافدين الجدد على تتبع الأخبار والمعلومات الجديدة[3].

استمرت سلطات الانتداب في التضييق على الصحافة العربية، فقد عملت ما بين عامي 1927-1929م، على تقليص الصحف الفلسطينية، والتشديد عليها، خوفاً من اندلاع ثورة ضدها، كما نكلت بالصحفيين العرب باعتبارهم "أشخاص ملقحين بفيروس الشعب الذي يشجع الاستياء"، ولتشديد الرقابة على الصحافة العربية، نسقت سلطات الانتداب عام 1930م، مع السلطات البريطانية في مصر، والأردن، والعراق؛ لوضع أنظمة مشتركة لرقابة أية صحيفة تعالج القضية الفلسطينية، ومنع دخولها إلى فلسطين، بغية عزل الصحافة الفلسطينية، والحركة الوطنية الفلسطينية عن العالم[4].

في عام 1931م، أسست الحركة التصحيحية صحيفة "هعام" (الشعب)، لكن سلطات الانتداب أغلقت الصحيفة؛ لأنها هاجمت السلطة، الأمر الذي دفع الحركة إلى إصدار صحيفة جديدة أطلقت عليها اسم "هياردين" (الأردن)[5]، وفي العام نفسه قدم فلورنس؛ مبعوث بريطانيا إلى فلسطين مقترحات بخصوص إعادة تنظيم إشراف سلطات الانتداب على الصحافة إلى وزارة المستعمرات، والتي جاء فيها "إن أخذنا بعين الاعتبار، النزعات المثيرة والهدامة للصحف المحلية، وتأثيرها على الأفراد الحزبيين الساخطين، والسكان العاطفيين، فيجب على الحكومة أن تسلح نفسها بقانون قوي للمطبوعات"[6].

---

(1) في بداية العام نفسه، أصدرت سلطات الانتداب في القدس جريدة عرفت باسم (جريدة حكومة فلسطين الرسمية) واحتفظت بذلك الاسم حتى نهاية عام 1931م، حيث غدا اسمها الوقائع الفلسطينية، اعتباراً من الأول من كانون ثانٍ (يناير) عام 1932م، وكانت تصدر مرة كل شهر، باللغات الثلاث العربية، والعبرية، والانجليزية.(أسعد، منى: التشريعات الصحافية، ص18).

(2) أسعد، منى : التشريعات الصحافية، ص19.

(3) النعامي، صالح : العسكر والصحافة في فلسطين، ص21.

(4) أسعد، منى : التشريعات الصحافية، ص18-20.

(5) النعامي، صالح : العسكر والصحافة في فلسطين، ص21.

(6) أسعد، منى : التشريعات الصحافية، ص21.

بناءً على مقترحات المبعوث البريطاني إلى فلسطين؛ فلورنس، أصدرت سلطات الانتداب في كانون ثانٍ (يناير) عام 1933م، قانوناً لتقييد الصحافة الفلسطينية، عرف باسم (قانون المطبوعات)[1]، وقد فوض القانون المندوب السامي أن يأمر بإنذار صاحب الجريدة التي تُصدر أنباء من شأنها تعريض الطمأنينة العامة للخطر، وأن استمراره في نشر تلك المواد يعرض جريدته للتعطيل، وأن أي قرار يتخذه المندوب السامي بشأن الصحافة والعاملين فيها، وما يتصل بها غير خاضعة للمراجعة من قبل أية محكمة، مهما بلغت درجتها، كما منح ذلك القانون المندوب السامي الحق في إلغاء رخصة الصحيفة في حال عدم صدورها في الوقت المحدد، كما منع دخول الصحف الأجنبية الصادرة خارج فلسطين إلى البلاد، إضافةً لذلك، أخضع قانون المطبوعات الصحف الفلسطينية للمراقبة مرتين قبل الصدور وبعده، إذ ألزم صاحب الصحيفة بضرورة إرسال نسختين إلى السكرتير العام، وإلا تعرض صاحب الصحيفة للإدانة والتغريم، وألزمت سلطات الانتداب محرر الصحيفة بأن ينشر بلا مقابل تكذيباً للخبر الذي كانت صحيفته قد نشرته سابقاً، طالما أن المصلحة العامة تقتضي ذلك التكذيب[2].

لم تكتف سلطات الانتداب بفرض القيود على الصحافة والمطبوعات العربية دون الصهيونية، بل تدخلت في عمل المطبوعات بحيث ألزمت كل محرر صحيفة بنشر البلاغات التي تردهُ من المندوب السامي، أو من ينوب عنه وفق صياغتها الكاملة، وبلا مقابل[3].

يتضح مما سبق أن سلطات الانتداب بذلت كل ما في وسعها لدعم الصحافة الصهيونية، التي لعبت دوراً كبيراً في تحفيز الصهاينة للهجرة إلى فلسطين؛ تمهيداً لإنشاء الوطن (القومي) اليهودي.

---

(1) أسعد، منى : التشريعات الصحافية، ص20.

(2) قانون المطبوعات؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص1393-1420.

(3) أسعد، منى : التشريعات الصحافية، ص21.

الخاتمة

كان التعاون البريطاني الصهيوني لإقامة الوطن (القومي) اليهودي في فلسطين والتي برزت معالمه عقب الاحتلال البريطاني لفلسطين، وقد تناول الباحث التعاون والتنسيق الصهيوني البريطاني في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فتوصل إلى نتائج وتوصيات عدة.

أولاً : النتائج :

1- لعبت اللجنة الصهيونية التي أوفدتها بريطانيا إلى فلسطين عام 1918م، دوراً كبيراً في وضع حجر الأساس للوطن (القومي) اليهودي في فلسطين.

2- استفادت الحركة الصهيونية من السياسة البريطانية الرامية إلى تهويد أجهزة الحكم في فلسطين، عندما عينت بريطانيا كبار الصهاينة في المناصب الحساسة على رأس الهرم الوظيفي.

3- هدفت الحكومة البريطانية من إرسال لجان التحقيق في الثورات الفلسطينية في الفترة (1918-1936م)، إلى امتصاص غضب الفلسطينيين؛ ولضمان إنشاء الوطن (القومي) اليهودي في فلسطين.

4- تغاضت سلطات الانتداب عن قيام منظمة الهاغاناة بسرقة وتهريب وشراء الأسلحة، رغم تظاهرها برفض وجودها.

5- سعى الصهاينة منذ بداية الاحتلال البريطاني لفلسطين التجنيد في الشرطة الفلسطينية ونشطوا في ذلك.

6- اتضحت السياسة البريطانية الهادفة إلى إنشاء الوطن (القومي) اليهودي في وقت مبكر من الاحتلال البريطاني لفلسطين، وذلك من خلال إصدارها قوانين أراضٍ جديدة؛ بهدف تسهيل انتقال الأراضي من العرب إلى الصهاينة، وقد تزامنت تلك الإجراءات مع زيادة الهجرة الصهيونية إلى فلسطين.

7- تمكن الصهاينة من خلال المشاريع والامتيازات الاقتصادية التي منحتها سلطات الانتداب البريطاني لهم، من نزع ملكية أجزاء واسعة من الأراضي العربية، وطرد سكانها، إضافةً إلى إحكام السيطرة الصهيونية على مصادر الطاقة والثروة المعدنية في فلسطين.

8- عملت سلطات الانتداب على ترسيخ الوجود الصهيوني في فلسطين، عن طريق إصدار القوانين التي تربطهم بفلسطين، مثل قانون الجنسية (المواطنة) عام 1925م.

9- استغل الصهاينة تغاضي سلطات الانتداب عن الهجرة السرية، فأدخلوا أعداداً كبيرة من المهاجرين إلى فلسطين، إضافة إلى المهاجرين الذين سمحت لهم السلطات بالدخول بشكل قانوني.

10- عملت الحكومة البريطانية منذ بداية الاحتلال البريطاني لفلسطين (1917-1918م) على الاهتمام بالناحية الصحية للصهاينة، دون العرب.

11- اهتمت سلطات الانتداب بخدمات البنية التحتية للمستوطنات الصهيونية؛ وذلك بشق الطرق المؤدية إلى المستوطنات لضمان تسهيل عملية التنقل، والوصول السريع لتلك المستوطنات متذرعة بوقوع هجمات عربية على تلك المستوطنات.

12- لعبت سلطات الانتداب دوراً كبيراً في استقلال التعليم الصهيوني في فلسطين، من خلال رصد ميزانية خاصة للتعليم عند الصهاينة، والسماح بجعل اللغة العبرية لغة التعليم الصهيوني.

13- منحت سلطات الانتداب الحرية الكاملة للصحافة الصهيونية، بينما كانت تفرض قيوداً على الصحافة العربية.

ثانياً : التوصيات :

يوصي الباحث بما يلي :

1- أن تخصص الجامعات الفلسطينية قسماً خاصاً لدراسة الشؤون الصهيونية والإسرائيلية.

2- أن تهتم المكتبات الفلسطينية، بجلب المصادر والمراجع العبرية والإنجليزية، التي تناولت موضوع الصهيونية، والقضية الفلسطينية.

3- أن تهتم المراكز العلمية بترجمة المصادر، والمراجع، التي تناولت الصراع العربي الإسرائيلي.

4- تعميم الدراسات العلمية ذات الصلة على جميع الوزارات والدوائر الحكومية الرسمية، للاستفادة منها في صنع القرار.

5- إعداد المؤتمرات الأكاديمية التي تُعنى بالصراع العربي الإسرائيلي.

6- العمل على نشر الدراسات والأبحاث العلمية الخاصة بالشأن الصهيوني (الإسرائيلي) وتعميمها على الجامعات ومراكز الدراسات العلمية.

7- تشكيل لجان رسمية سياسية واقتصادية تطالب بريطانيا بتقديم تعويضات مادية ومعنوية، لما سببته من نكبة للمجتمع العربي الفلسطيني.

8- الاهتمام بفتح مراكز التوثيق ودراسات التاريخ الشفوي.

الملاحــــق

ملحق رقم (1)

عدد سكان فلسطين العرب والصهاينة ونسبهم[1]

السنة	عدد السكان العام[2]	عرب				صهاينة		غيرهم	
		مسلمون		مسيحيون		عدد	%	عدد	%
		عدد	%	عدد	%				
1922	752048	589177	78.3	71464	9.6	83790	11.1	7617	1.0
1923	778989	609331	78.2	72090	9.3	89660	11.5	7908	1.0
1924	804962	627660	78.0	74094	9.2	94945	11.8	8263	1.0
1925	847238	641494	72.7	75512	8.9	121725	14.4	8507	1.0
1926	898442	663693	73.9	76467	8.5	149500	16.6	8782	1.0
1927	917315	680725	74.2	77880	8.5	149789	16.3	8921	1.0
1928	935951	695280	74.3	79812	8.5	151656	16.2	9203	1.0
1929	960043	712343	74.2	81776	8.5	156481	16.3	9443	1.0
1930	992559	733149	73.9	84986	8.6	164796	16.6	9628	0.9
1931	1033314	759700	73.5	88907	8.6	174606	16.9	10101	1.0
1932	1073827	778803	72.5	92520	8.6	192137	17.9	10367	1.0
1933	1140941	798506	70.0	96791	8.5	234967	20.6	10677	0.9
1934	1210554	814379	67.3	102407	8.4	282975	23.4	10793	0.9
1935[3]	1308112	836688	64.0	105236	8.0	355157	27.2	11031	0.8

(1) جريس، صبري : تاريخ الصهيونية، ج2، ص 241.

(2) كانت عملية الإحصاء تُجرى في 30 حزيران (يونيو) من كل عام، بالنسبة للأعوام (1923–1930م)، وفي 31 كانون الأول (ديسمبر) من كل عام، بالنسبة إلى السنوات (1932–1935م)

(3) بلغ مجموع العرب (مسلمون، ومسيحيون) حتى عام 1935م نحو 941924 نسمة، بمعدل 72%.

ملحق رقم (2)

صك الانتداب على فلسطين[1]

أعلن مشروعه من قبل عصبة الأمم المتحدة بتاريخ 6 يوليو سنة 1921 و صودق عليه في 24 يوليو سنة 1922 ووضع موضع التنفيذ في 29 سبتمبر.

المقدمة :

مجلس عصبة الأمم

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يعهد بإدارة فلسطين التي كانت تابعة فيما مضى للمملكة العثمانية بالحدود التي تعينها تلك الدول إلى دولة منتدبة تختارها الدول المشار إليها تنفيذاً لنصوص المادة (22) من ميثاق عصبة الأمم.

ولما كانت دول الحلفاء قد وافقت أيضًا على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة 1917 وأقرته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين على أن يفهم جليًا أنه لن يؤتَى بعمل من شأنه أن يضير بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين أو بالحقوق والوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى.

ولما كان قد اعترف بذلك بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد.

ولما كانت دول الحلفاء قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية ليكون منتدبًا على فلسطين، ولما كان الانتداب على فلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس عصبة لإقراره، ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل الانتداب على فلسطين وتعهد بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الأمم طبقًا للنصوص والشروط التالية.

ولما كانت الفقرة الثامنة من المادة (22) المتقدمة الذكر تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المنتدبة سيحددها بصراحة مجلس عصبة الأمم إذا لم يكن هناك اتفاق سابق بشأنها بين أعضاء عصبة الأمم.

لذلك فإن مجلس عصبة الأمم بعد تأييده الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يلي:

المادة الأولى :

يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والإدارة باستثناء ما يكون قد قيد في نصوص هذا الصك.

المادة الثانية :

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقًا لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك وترقية مؤسسات الحكم الذاتي وتكون مسؤولة أيضًا عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين.

(1)Documents and Papers on The Palestinian Question, vol. 2, p. 120.

المادة الثالثة :

يترتب على الدولة المنتدبة أن تعمل على تشجيع الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الظروف.

المادة الرابعة :

يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعًا دومًا لمراقبة الإدارة.

يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة مادامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض ويترتب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن اليهودي.

المادة الخامسة :

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان عدم التنازل عن أي جزء من أراضي فلسطين إلى حكومة دولة أجنبية وعدم تأجيره إلى تلك الحكومة أو وضعه تحت تصرفها بأية صورة أخرى.

المادة السادسة :

على إدارة فلسطين مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة، حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية.

المادة السابعة :

تتولى إدارة فلسطين مسؤولية سن قانون للجنسية ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقامًا دائمًا لهم.

المادة الثامنة :

إن امتيازات وحصانات الأجانب بما فيها مزايا المحاكم القنصلية والحماية التي يتمتع بها الرعايا الأجانب في السابق بحكم الامتيازات أو العرف في المملكة العثمانية لا تكون نافذة في فلسطين.

غير أنه متى انتهى أجل الانتداب تعاد هذه الامتيازات في الحال برمتها أو مع التعديل الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول صاحبة الشأن إلا إذا سبق للدول التي كان رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة في أول آب سنة 1914 أن تنازلت عن حق استرجاع تلك الامتيازات أو وافقت على عدم تطبيقها لأجل مسمى.

المادة التاسعة :

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل النظام القضائي القائم في فلسطين ضامناً تمام الضمان لحقوق الأجانب والوطنيين على السواء.

ويكون احترام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية لمختلف الشعوب والطوائف مضموناً تمام الـضمان أيضًا وبصورة خاصة تكون إدارة الأوقاف خاضعة للشرائع الدينية وشروط الواقفين.

المادة العاشرة :

تكون المعاهدات المبرمة بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الأجنبية بشأن تـسليم المجـرمين مرعيـة الإجراء في فلسطين إلى أن تعقد اتفاقات خاصة بذلك فيما يتعلق بفلسطين.

المادة الحادية عشرة :

تتخذ إدارة فلسطين جميع ما يلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور فيمـا يتعلـق بترقيـة الـبلاد وعمرانها ويكون لها السلطة التامة في وضع ما يلزم من الأحكام لاستهلاك أي مورد من موارد البلاد الطبيعية أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة في البلاد أو التي ستؤسس فيما بعد أو السيطرة عليها بـشرط مراعاة الالتزامات التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها. ويترتب عليهـا أن توجـد نظامًـا للأراضـي يلائـم احتياجات البلاد مراعية في ذلك من بين الأمور الأخرى الرغبة في تشجيع حشد السكان في الأراضي وتكثيـف الزراعة.

ويمكن لإدارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تقوم هذه الوكالـة بإنشاء أو تسيير الأشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بـشروط عادلـة ومنـصفة مادامت الإدارة لا تتولى هذه الأمور مباشرة بنفسها. غير أن كل اتفاق كهذا يجب أن يشترط فيـه ألا تتجـاوز الأرباح التي توزعها الوكالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقدار الفائدة المعقولة التي يعود بهـا رأس المـال المستثمر وأن كل ما يزيد على هذه الفائدة من الأرباح يجب أن يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الإدارة.

المادة الثانية عشرة :

يعهد إلى الدولة المنتدبة بالإشراف على علاقات فلسطين الخارجية وحق إصدار البراءات إلى القناصل الذين تعينهم الدول الأجنبية ويكون لها الحق أيضًا في أن تشمل رعايا فلسطين وهم خـارج حـدود منطقتهمـا بحماية سفرائها وقناصلها.

المادة الثالثة عشرة :

تضطلع الدولة المنتدبة بجميع المسؤوليات المتعلقة بالأماكن المقدسة والمباني أو المواقع الدينيـة فـي فلسطين بما في ذلك مسؤولية المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول إلى الأماكن المقدسة والمبـاني والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات النظام العام والآداب العامة. وتكون الدولة المنتدبـة مسؤولة أمام عصبة الأمم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك بشرط ألا تحول نصوص هذه المـادة دون اتفـاق الدولة المنتدبة مع إدارة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة ملائمًا لتنفيذ نصوص هذه المادة وبـشرط ألا يفـسر شيء من هذا الصك تفسيرًا يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض أو التدخل في نظام أو إدارة المقامات الإسلامية المقدسة الصرفة المصونة حصانتها.

المادة الرابعة عشرة :

تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتحديد وتقرير الحقوق والادعاءات المتعلقة بالأماكن المقدسة والحقوق والادعاءات المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين وتعرض طريقة اختيار هذه اللجنة وقوامها ووظائفها على مجلس عصبة الأمم لإقرارها ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها دون موافقة المجلس المذكور.

المادة الخامسة عشرة :

يترتب على الدولة المنتدبة أن تضمن جعل الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتين للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب العامة فقط ويجب ألا يكون ثمة تمييز مهما كان نوعه بين سكان فلسطين على أساس الجنس أو الدين أو اللغة وألا يحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط.

ويجب ألا تُحْرَم أية طائفة كانت من حق صيانة مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة وألا تنتقص من هذا الحق مادام ذلك مطابقًا لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الإدارة.

المادة السادسة عشرة :

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ممارسة ما يقتضيه أمر المحافظة على النظام العام والحكم المنظم من الإشراف على الهيئات الدينية والجزئية التابعة لجميع الطوائف المذهبية في فلسطين ومع مراعاة هذا الشرط لا يجوز أن تتخذ في فلسطين تدابير من شأنها إعاقة هذه الهيئات أو التعرض لها أو إظهار التحيز ضد أي ممثل من ممثليها أو عضو من أعضائها بسبب دينه أو جنسيته.

المادة السابعة عشرة :

يجوز لإدارة فلسطين أن تنظم على أساس التطوع القوات اللازمة للمحافظة على السلام والنظام والقوات اللازمة للدفاع عن البلاد أيضًا بشرط أن يكون ذلك خاضعًا لإشراف الدولة المنتدبة ولكن لا يجوز لإدارة فلسطين أن تستخدم هذه القوات في غير الأغراض الآنفة الذكر إلا بموافقة الدولة المنتدبة وفيما عدا ذلك لا يجوز لإدارة فلسطين أن تؤلف أو أن تستبقي أية قوة من القوات العسكرية أو البحرية أو الجوية.

ليس في هذه المادة ما يمنع إدارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوات التي تكون للدولة المنتدبة في فلسطين.

ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية ومرافئها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات.

المادة الثامنة عشرة :

يجب على الدولة المنتدبة أن تضمن عدم التمييز في فلسطين بين رعايا أية دولة من الدول الداخلة في عصبة الأمم (ومن جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدولة) ورعايا الدولة المنتدبة أو رعايا أية دولة أجنبية أخرى في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطي البضائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطيارات المدنية وكذلك يجب ألا يكون هناك تمييز في فلسطين ضد البضائع التي

يكون أصلها من بلاد من بلدان الدول المذكورة أو تكون مرسلة إليها وتطلق حرية مـرور البـضائع بطريـق التوسط (الترانسيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة.

ومع مراعاة ما تقدم وسائر أحكام صك الانتداب هذا يجوز لإدارة فلسطين أن تفرض بالتـشاور مـع الدولة المنتدبة ما تراه ضروريًا من الضرائب والرسوم الجمركية وأن تتخذ ما تراه صالحًا من التدابير لتنـشيط ترقية المرافق الطبيعية في البلاد وصيانة مصالح السكان فيها ويجوز لها أن تعقد بالتشاور مع الدولـة المنتدبـة اتفاقًا جمركيًا خاصًا مع أية دولة من الدول التي كانت جميع أملاكها في سنة 1914 داخلة في تركيا الآسيوية أو شبه جزيرة العرب.

المادة التاسعة عشرة :

تنضم الدولة المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين إلى كل ميثاق من المواثيق الدولية العامة التـي سـبق عقدها أو التي تعقد فيما بعد بموافقة عصبة الأمم بشأن الاتجـار بـالرقيق والاتجـار بالـسلاح والـذخيرة أو بالمخدرات أو فيما يتعلق بالمساواة التجارية وحرية مرور البضائع بطريـق التوسـط (الترانـسيت) والملاحـة والطيران والمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية أو بالممتلكات الأدبية والفنية والصناعية.

المادة العشرون :

تتعاون الدولة المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة مشتركة تقررها عصبة الأمم لمنع انتشار الأمراض ومكافحتها بما في ذلك أمراض النباتات والحيوانات بقدر مـا تـسمح بـه الأحـوال الدينيـة والاجتماعية وغيرها من الأحوال.

المادة الحادية والعشرون :

يترتب على الدولة أن تؤمن وضع وتنفيذ قانون خاص بالآثار القديمة على أساس القواعد المذكورة فيما يلي خلال الاثني عشر شهرًا الأولى من هذا التاريخ ويكون هذا القانون ضامنًا لرعايا جميع الدول الداخلـة فـي عصبة الأمم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الأثرية :

1- تعني عبارة (الآثار القديمة) كل ما أنشأته أو أنتجته أيدي البشر قبل سنة 1700 ميلادية.
2- يسن التشريع المتعلق بحماية الآثار القديمة على أساس التشجيع لا التهديد وكل من اكتـشف أثـرًا دون أن يكون مزودًا بالتصريح المذكور في الفقرة الخامسة وأبلغ الأمر إلى أحد موظفي الدائرة المختـصة يكافـأ بمكافأة تتناسب مع قيمة ما اكتشفه.
3- لا يجوز بيع شيء من الآثار القديمة إلا للدائرة المختصة ما لم تتنازل تلك الدائرة عن شـرائه ولا يجـوز إخراج شيء من الآثار القديمة من البلاد إلا بموجب رخصة تصدير صادرة من تلك الدائرة.
4- كل من أتلف أو ألحق ضررًا بقطعة من الآثار القديمة عن سوء نية أو إهمال يعاقب بالعقوبة المعينة.
5- يحظر إجراء الحفر أو التنقيب للبحث عن الآثار القديمة إلا بتصريح من الدائرة المختصة ويغرم المخـالف بغرامة مالية.
6- توضع شروط عادلة لنزع ملكية الأراضي ذات القيمة التاريخية أو الأثرية سواء أكان نزع الملكية مؤقتًا أم دائمًا.

7- يقتصر في إعطاء التصريح لإجراء الحفريات على الأشخاص الذين يقدمون أدلة كافية على خبـرتهم فـي الآثار ويترتب على إدارة فلسطين ألا تسير عند إعطاء هذه التصاريح علي طريقة تؤدي إلى استثناء علماء أية أمة من الأمم من التراخيص بدون سبب مبرر.

8- يقسم ناتج الحفريات بين المكتشف والدائرة المختصة على أساس النسبة التي تعينها تلك الدائرة فإذا تعذرت القسمة لأسباب علمية يعطى للمكتشف تعويض عادل بدلاً من إعطائه قسمًا من الآثار المكتشفة.

المادة الثانية والعشرون :

تكون الإنكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين وكل عبارة أو كتابة بالعربية وردت علـى طوابع أو عملة تستعمل في فلسطين يجب أن تكرر بالعبرية وكل عبارة أو كتابـة بالعبريـة يجـب أن تكـرر بالعربية.

المادة الثالثة والعشرون :

تعترف إدارة فلسطين بالأيام المقدسة (الأعياد) عند كل طائفة من الطوائف في فلسطين كأيـام عطلـة قانونية لأفراد تلك الطائفة.

المادة الرابعة والعشرون :

تقدم الدولة المنتدبة إلى عصبة الأمم تقريرًا سنويًا بصورة تقنع المجلس يتناول التدابير التـي اتخـذت أثناء تلك السنة لتنفيذ نصوص الانتداب وترسل نسخ من جميع الأنظمة والقوانين التي تسن أو تصدر أثناء تلـك السنة مع التقرير.

المادة الخامسة والعشرون :

يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عصبة الأمم أن ترجىء أو توقف تطبيق ما تراه من هذه النصوص غير قابل التطبيق على المنطقة الواقعة ما بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيعين فيما بعد بالنـسبة للأحوال المحلية السائدة في تلك المنطقة وأن تتخذ ما تراه ملائمًا من التدابير لإدارة تلك المنطقة وفقًا لأحوالهـا المحلية بشرط ألا يُؤْتَى بعمل لا يتفق مع أحكام المواد (15، 16، 18).

المادة السادسة والعشرون :

توافق الدولة المنتدبة على أنه إذا وقع خلاف بينها وبين عضو آخر من أعضاء عصبة الأمـم حـول تفسير نصوص صك الانتداب أو تطبيقها وتعذر حله بالمفاوضات يعرض على محكمة العدل الدوليـة الدائمـة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم.

المادة السابعة والعشرون :

إن كل تعديل يُجْرَى في شروط هذا الانتداب يجب أن يكون مقترنًا بموافقة مجلس عصبة الأمم.

المادة الثامنة والعشرون :

في حالة انتهاء الانتداب الممنوح للدولة المنتدبة بموجب هذا الصك يتخذ مجلس عصبة الأمم ما يـــراه ضروريا من التدابير لصون استمرار الحقوق المؤمنة بموجب المادتين (13، 14) على الدوام بضمان العـــصبة ويستعمل نفوذه لأن يكفل بضمان الجمعية احترام حكومة فلسطين للالتزامات المالية التي تحملتها إدارة فلـــسطين بصورة مشروعة في عهد الانتداب احترامًا تامًا وفي جملة ذلك حقوق الموظفين في رواتب التقاعد أو المكافآت.

ملحق رقم (3)

تقرير لجنة هيكرافت[1]

نظرة عامة :

إن الشغب الحقيقي الذي نبحث عنه ليس شغبًا اعتياديًا لأنه دام عدة أيام وقد ازداد يومًا بعد يوم إلى أن عم قضاء يافا بأجمعه وهوجمت المستعمرات اليهودية بشدة والحقيقة أن مظاهرة البولشفيك كانت الشرارة التي أشعلت حنق العرب القابل للانفجار وأحدثت الهياج الذي آل إلى سفك دماء العرب واليهود.

ونحن متيقنون بأن ليس هناك دافع لوقوع الاضطرابات غير الشعور السائد في البلاد ضد اليهود وهو ناشئ عن خطة الحكومة فيما يتعلق بالوطن القومي اليهودي وقد أكد لنا الكثيرون وتحققنا نحن بأنفسنا أنه لولا وجود القضية اليهودية في فلسطين لما لاقت الحكومة أقل صعوبة في إدارة الشؤون المحلية ونعتقد أن كره العرب للحكومة البريطانية نشأ عن مساعدتها للسياسة الصهيونية.

ولا أساس للتهمة التي كان اليهود يوجهونها للعرب أنهم قد دبروا هذه الاضطرابات هم أو قادة الأفكار بينهم ورتبوا وقوعها في اليوم الأول من أيار. إن يوم أيار كان عيد الفصح عند العرب الأرثوذكس الذين كانوا صباح ذلك اليوم في كنائسهم وأخذوا بعدئذٍ يتقبلون زيارات المعايدات الاعتيادية من أصدقائهم المسلمين وبناءً عليه يكون بعيد الاحتمال أن ينتخب المسلمون والمسيحيون ذلك اليوم للقيام بفتنة عمومية.

وعندما ندقق النظر في الهجوم على المستعمرات اليهودية مليس والخضيرة وديران واليهودية نجد أن السبب الأول في ذلك كان الإشاعات عن قتل اليهود للعرب في حوادث يافا وكذا كانت كل الغارات نتيجة الحنق على اليهود المسبب عن هذه الإشاعات.

وما دام اليهود أقلية لا أهمية لها كما كانوا في عهد الحكومة التركية فلا يضايقهم ويكرههم أحد ولكن عندما بدأ العرب يعتقدون أن اليهود أصبحوا ذوي نفوذ عظيم على الحكومة نشأ شعور في البلاد لم يحتج إلا إلى تحرش قليل من جانب عدد صغير من اليهود الممقوتين لإضرام نار السخط العام ضد اليهود عمومًا.

وقد تقدم إلينا طوعًا أشخاص يمثلون كافة فئات الشعب غير اليهود ليشرحوا لنا لماذا ثار الشعور العام ضد اليهود وكان هؤلاء الشهود من المسلمين والأرثوذكس واللاتين والموارنة والروم الكاثوليك والإنجلكان بما في ذلك كهنة الطوائف المسيحية المذكورة فاستنتجنا أن كل الشعب غير اليهود تقريبًا كان متحدًا في العداء لليهود.

شكاوى العرب :

إن شكاوى العرب التي كان لها دخل عظيم في الاضطرابات هي كما يلي:

1- أن الصهيونيين جعلوا حكومة بريطانيا العظمى عند استلامها زمام إدارة فلسطين تتخذ خطة موجهة في الغالب نحو تأسيس وطن قومي لليهود وليس لمنفعة كافة الفلسطينيين على السواء.

2- أن حكومة فلسطين وفقًا لهذه الخطة قد اتخذت كهيئة استشارية رسمية لها جمعية صهيونية مرتبطة بها تهتم بالمصالح اليهودية قبل غيرها ومؤلفة بموجب امتيازاتها العديدة كحكومة داخل حكومة.

3- أنه يوجد في خدمة الحكومة عدد كبير من اليهود تزيد نسبتهم على عدد طائفتهم.

---

(1) زقوت، ناهض: وثائق القضية الفلسطينية، ج1، ص 187.

4- أن قسمًا من خطة الصهيونيين هو غمر فلسطين بشعب ذي مقدرة في الأمور التجارية والإدارية أكثر من العرب فينتج عن ذلك تفوقهم على بقية الأهالي.
5- أن المهاجرين خطر اقتصادي على أهالي فلسطين بسبب مزاحمتهم ولأن المزاحمة تسهل عليهم.
6- أن اليهود والمهاجرين يسيئون للعرب بتعجرفهم واحتقارهم العادات الاجتماعية العربية.
7- أنه بالنظر للاحتياطيات غير الكافية فقد سمح لليهود والمتشربين بالأفكار البلشفية الدخول إلى البلاد وأن هؤلاء الأشخاص قد سعوا لإحداث نزاع اجتماعي واضطراب اقتصادي في فلسطين وبث المبادئ البلشفية ومن جملة أسباب تهيج العرب في يافا ضد اليهود العجرفة التي كان شبان وشابات " الحالونسيم " يظهرونها في شوارعها مرتدين لباسًا خارجًا عن اللياقة متأبطين بعضهم بعضًا ذراعًا بذراع ينشدون الأناشيد ويعيقون حركة السير. وعلى العموم كانوا يسلكون سلوكًا مخالفًا لمبادئ التأدب والحشمة عند العرب.

وبديهي أن الانتقال من أحوال الشدة التي كانوا يقاسونها في البلاد التي جاءوا منها إلى حرية " وطنهم القومي " محط أحلامهم وآمالهم قد ضاعت وأنعش روحهم ومن جهة أخرى بديهي أيضًا أن يتهيج العرب من تبجح أولئك اليهود القادمين حديثًا إذ ليس من السهل صب الخمر الجديد في أوعيته القديمة.

ونحن نعتقد أنه لولا البواعث المذكورة أعلاه لما كان حقد على اليهود ولما وجد ميل غريزي ضدهم Anti..Semitism في البلاد جنسيًا كان أو دينيًا.

ومن المهم أن يدرك أن ما يكتبه الصهيونيون ومن يعطف عليهم في أوربا يقرأه العرب في فلسطين ويبحثون فيه لا في المدن فقط بل في القرى أيضًا ونذكر على سبيل المثال فقرة مهيجة قدمها لنا أحد الشهود من كتاب عنوانه "إنكلترا وفلسطين" تأليف هـ. سايدبوتام طبع في لندن سنة 1918م، ويرغب في تشجيع المهاجرة اليهودية بكل وسيلة وفي ذات الوقت عدم تنشيد مهاجرة العرب ونقتطف ما يأتي من مقالة افتتاحية للجويش كرونيكل في عددها 2720 بتاريخ 25 مايو 1921 : "إن الحل الوحيد لمسألة فلسطين هو إعطاء اليهود كيهود تلك الحقوق والامتيازات في فلسطين التي تمكنهم من جعلها يهودية كما أن إنكلترا إنكليزية وكندا كندية ".

ولم تدرك اللجنة إلى أي حد يصادق الصهيونيون المسؤولون على التعابير التي ذكرناها آنفًا إلى أن بدأت باستنطاق الدكتور أيدر نائب رئيس الجمعية الصهيونية الذي كان معتدلاً بالنسبة إلى غيره فهو لم يحبذ مطلقًا فكرة الوطن القومي كما صرح بها وزير المستعمرات والمندوب السامي. وفي رأيه : "ليس من الممكن أن يكون في فلسطين سوى وطن قومي واحد هو الوطن اليهودي ومن المستحيل أن تكون ثمة مساواة في الشركة بين اليهود والعرب .. وينبغي أن تكون هناك سيادة يهودية حالما يزداد عدد هذا العنصر ازديادًا كافيًا".

ولا يخفى أن تصريحات الدكتور "أيدر" بصفته محيطًا بأفكار الصهيونيين واعتقاداتهم الرسمية من جميع وجوهها تعتبر ذات شأن عظيم.

وقد قال أيضًا بصريح العبارة " إنه يجب أن يسمح لليهود لا العرب بحمل السلاح وأكد أن تسلح اليهود يحسن العلاقات بينهم وبين العرب وأنه يجب أن يسمح للجمعية الصهيونية بتقديم الاعتراضات على تعيينات الحكومة وأن تقدم إليها أسماء الذين ترغب في ترشيحهم لمنصب المندوب السامي فتنتخب الحكومة منهم واحدًا".

ملحق رقم (4)

خلاصة تقرير جون هوب سمبسون عن الهجرة ومشاريع الإسكان والعمران

22 أغسطس سنة 1930م[1]

لقد وصل السرجون هوب سمبسون إلى فلسطين يوم 20 مايو سنة 1930 وبعد درس الأمور التي كلف بحثها وضع تقريرًا مفصلاً رفعه إلى وزارة المستعمرات بتاريخ 22 آب سنة 1930 وهذه خلاصة ما جاء فيه :

1- المهاجرة :

إن قانون المهاجرة الأساسي وضع موضع الإجراء سنة 1920 وصرح بموجبه للجمعية الصهيونية أن تدخل سنويًا إلى فلسطين 16.500 مهاجر بشرط أن تكون مسؤولة عن إعالتهم مدة سنة كاملة غير أن هذه الخطة لم تنجح. وفي مايو سنة 1921 صدر أمر بتوقيف المهاجرة ريثما تعدل شروط المهاجرة في القانون على كيفية يمكن تطبيقها.

وقد عدل قانون المهاجرة عدة مرات في سنة 1921 و1924 و1925 ثم عدل هذا القانون بقانون آخر صدر في سنة 1928 وهو القانون الذي لا يزال مَرْعي الإجراء حتى الآن وهو يقسم المهاجرين إلى الأصناف التسعة الآتية :

أ- الأشخاص الذين يملكون مبلغًا لا يقل عن الألف جنيه وعائلاتهم.

ب- ذوو المهن والحرف الذين يملكون لا أقل من 500 جنيه.

ت- الصناع الماهرون الذين يملكون لا أقل من 250 ج. م.

ث- الأشخاص الذين لهم إيراد ثابت لا يقل عن 4 جنيهات في الشهر.

ج- الأيتام القادمون إلى ملاجئ فلسطين.

ح- الرجال والنساء الذين يتعاطون الأشغال الدينية والمضمونة معيشتهم ومعيشة عائلاتهم.

خ- الطلبة المضمونة معيشتهم.

د- العمال من الرجال والنساء وعائلاتهم.

ذ- الأشخاص الذين يعتمدون في معيشتهم على أقرباء لهم في فلسطين - إن كان هؤلاء الأقرباء بحالة تمكنهم من إعالتهم.

وفضلاً عن المهاجرين من ذوي الأصناف المصرح بها لمن يريدون الاستيطان في فلسطين بدخل البلاد سنويًا عدد وافر من الناس بصفة سائحين يبلغ أحيانًا بضعة آلاف ولا تتنبه الحكومة إلا للقليل منهم وفضلاً عما تقدم عدد ليس بالقليل إلى البلاد بطريق التهريب والتخلص من المراقبة الواقعة على الحدود ولا يمكن مراقبة المهاجرة إلى فلسطين بصورة جدية ما لم تتخذ الإجراءات للضرب على أيدي الذين يدخلون البلاد خلافًا للقانون.

فمن الواضح إذن أن الوكالة اليهودية هي المسؤولة عن جميع الحوادث المخالفة للقانون غير أن ذلك لا يجعل من السهل تلافي الحال بعدما يصل المهاجر إلى فلسطين.

وأمام هذه الحالة لا مناص لنا من الاستدلال بأن البطالة بين العرب في الوقت الحاضر أصبحت من المظاهر الخطرة في حياة البلاد الاقتصادية وأن هناك عددًا كبيرًا من العرب بلا عمل وأن ذلك قد أفضى إلى

(1) ملف وثائق فلسطين، ج1، ص417.

انخفاض جلي في مستوى المعيشة بين طبقة العمال منهم وهناك دلائل أيضًا على ازدياد البطالة بين اليهود في الوقت الحاضر.

ومن الجلي أن كل تدخل في حرية المهاجرة سيؤدي حتمًا إلى تقليل عدد اليهود الذين يرغبون في أن يكون لهم نصيب في هذا الوطن. ولكن المادة السادسة من صك الانتداب تقضي بضمان عدم الإجحاف بحقوق ووضعية سائر الطوائف من جَرَّاء الهجرة اليهودية فمن الواضح إذن أنه إذا أسفرت هذه الهجرة عن حرمان العرب من الحصول على الأشغال اللازمة لإعالتهم وجب على الحكومة المنتدبة بمقتضى ذلك الصك أن تخفض أو توقف عند الضرورة تلك المهاجرة حتى لا تلحق المهاجرة بمصالح العرب ضررًا في الحصول على الأشغال.

2- الأراضي :

لقد ثبت ثبوتًا قاطعًا أنه لا يوجد في الوقت الحاضر نظرًا للطرق والأساليب الزراعية التي يتبعها العرب أية أرض إضافية يستطاع إقرار المزارعين من المهاجرين الجدد فيها إذا استثنينا الأراضي غير المعمرة التي تملكها الوكالات اليهودية المختلفة على سبيل الاحتياط كما أنه ليس عند الحكومة أراضٍ أميرية لتعطى لليهود.

إن لليهود جمعيات خاصة لشراء الأراضي في فلسطين منها "الكارن كايمث" و"الكارن هيسون" و"شركات إعمار الأراضي الفلسطينية" ولكن هذه الجمعيات تسير كلها على نظام خاص وضعت أسسه وغاياته في دستور الوكالة اليهودية. فقد جاء في المادة الثالثة من هذا الدستور ما نصه : "تملك الأراضي كملك لليهود وتسجل باسم صندوق رأس المال القومي اليهودي وتبقى مسجلة باسمه إلى الأبد كما تظل هذه الأملاك مكًا للأمة اليهودية غير قابل الانتقال وتنشط الوكالة الاستعمار الزراعي بواسطة العامل اليهودي والمبدأ العام الذي يتبع في جميع الأشغال والمشاريع التي تقوم بها الوكالة وتنشطها هو استخدام اليهود ".

وإليك نص المادة (23) من عقود الإيجار التي تحررها جمعية "الكيرن كايمت" لليهود الذين يستأجرون منها بعض الأراضي.

"يتعهد المستأجر بأن يجري جميع الأشغال المختصة بفلاحة الأرض وزراعتها بواسطة عمال من اليهود وإذا خالف المستأجر هذا الشرط فإنه يدفع عشرة جنيهات فلسطينية عن كل مخالفة ويعتبر استخدام عمال من غير اليهود دليلاً قاطعًا على الإخلال بهذا العقد" لقد ظهر لنا أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين (إذا استثنيت منطقة بئر السبع) تبلغ 6.544.000 دونم وبينما تحتاج عائلة الفلاح إلى 130 دونمًا من الأرض للقيام بأودها في مستوى لائق من العيش نجد أنه لو قسمت جميع الأراضي الزراعية الميسورة – إذا استثنيت الأراضي التي في أيدي اليهود بين المزارعين العرب الحاليين لنال العائلة الواحدة منهم ما لا يزيد على 90 دونمًا وكي يتسنى إعطاء العائلة الواحدة 130 دونمًا من الأرض وهذا المعدل يحتاج إلى ثمانية ملايين دونم من الأراضي الزراعية ويلوح أيضًا أن من العائلات العربية القومية التي يبلغ عددها 86.980 عائلة 29.4 في المائة بلا أرض.

إن حالة الفلاح العربي قلما تحسنت عن حالته في عهد الحكومة العثمانية ذلك أنه لم تتبع سياسة مقررة لتحسين الأراضي التي يملكها العرب تحسينًا زراعيًا يساعد على رفع مستوى معيشتهم وقد زاد عددهم بسرعة فائقة في الوقت الذي نقصت فيه الأراضي الميسورة لإعاشتهم بنحو مليون دونم انتقلت إلى أيدي اليهود.

إن من واجب الإدارة بمقتضى صك الانتداب أن تكفل عدم إلحاق أي حيف أو ضرر بحقوق العرب من جَرَّاء مهاجرة اليهود كما أنه من واجبها أيضًا بمقتضى صك الانتداب أن تشجع استقرار اليهود بكثرة في أراضى البلاد مراعية في ذلك على الدوام الشرط المتقدم ذكره ومن الصعب التوفيق بين هذين الواجبين المتناقضين حسب الظاهر، إلا باتباع سياسة فعالة للعمران الزراعي يكون هدفها استقرار كلا العرب واليهود بكثرة في الأراضي وتوسيع زراعتهم ومن الضروري اتخاذ إجراءات فعالة للوصول إلى هذا الهدف.

ملحق رقم (5)

الكتاب الأبيض الذي أصدره وزير المستعمرات البريطانية "مستر تشرشل" في يونيو سنة 1922م[1]

نظر وزير المستعمرات مجددًا في الحالة السياسية الحاضرة في فلسطين برغبة صادقة بغية الوصول إلى حل للمسائل المعلقة التي أفسحت مجالاً للغموض والقلق اللذين استحوذا على بعض طبقات من السكان. وقد وضع البيان التالي بعد استشارة المندوب السامي لفلسطين وهو يتضمن خلاصة الأجزاء المهمة من المخابرات التي دارت بين وزير المستعمرات ووفد الجمعية الإسلامية المسيحية في فلسطين الذي مضى على وجوده بعض الزمن في إنكلترا وغير ذلك من الاستنتاجات الأخرى التي تم الوصول إليها منذ ذلك الحين.

إن التوتر الذي ساد فلسطين من حين إلى آخر يعزى معظمه إلى مخاوف أخذت تساور بعض طبقات من السكان العرب واليهود. أما مخاوف العرب فبعضها مبني على تفاسير مبالغ فيها لمعنى التصريح الذي أُعْطي بالنيابة عن حكومة جلالته في اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة 1917 والذي يحبذ إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. ذلك لأنه نشرت بيانات غير رسمية بأن الغاية المنشودة هي جعل فلسطين يهودية برمتها واستعملت عبارات قيل فيها إن فلسطين ستصبح يهودية كما أن إنكلترا إنكليزية.

فحكومة جلالته تعتبر هذه الآمال غير قابلة للتحقيق وتعلن أنها لا ترمي إلى مثل هذه الغاية وأنها لم تفكر قط في إخضاع أو محو السكان العرب أو القضاء على لغتهم وآدابهم في فلسطين كما يتخوف الوفد العربي – وهى تلفت النظر إلى أن عبارات التصريح المنوه بها لا تشير إلى تحويل فلسطين بجملتها وجعلها وطنيًا قوميًا لليهود بل إنها تعنى بأن وطنًا كهذا يؤسس في فلسطين. ومما يلاحظ بسرور فيما يتعلق بهذا الأمر أن المؤتمر الصهيوني الذي عقد في كارلسباد في شهر أيلول سنة 1921 وهو المجلس الأعلى المسيطر على الجمعية الصهيونية اتخذ قرارًا أعرب فيه رسميًا عن المقاصد الصهيونية جاء فيه :

"إن الشعب اليهودي عقد النية على أن يعيش مع الشعب العربي باتحاد واحترام متبادلين وأن يسعيا معًا لجعل هذا الوطن المشترك زاهرًا بحيث يضمن تجديده الرقي القومي لكل من الشعبين بسلام".

وهنالك أمر آخر لابد من لفت النظر إليه وهو أن اللجنة الصهيونية في فلسطين المعروفة الآن باللجنة التنفيذية الصهيونية لا ترغب في أن يكون لها كما أنها لا تملك أي قسط في إدارة البلاد العامة والمركز الخاص الذي تشغله الجمعية الصهيونية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب لا يخولها صلاحية تولي هذه الوظيفة وإنما ينحصر لأحكام المادة (81) من مشروع دستور فلسطين حق استئناف أي مسألة يرى أن حكومة فلسطين لم تجر فيها على أحكام صك الانتداب إلى جمعية الأمم بواسطة المندوب السامي ووزير المستعمرات.

أما بشأن الدستور المنوي تطبيقه في فلسطين والذي نشر مشروعه فمن المرغوب فيه إيضاح بعض النقاط بشأنه. ففي الدرجة الأولى ليس الأمر كما ادعى الوفد العربي بأن حكومة جلالة الملك أعطت في أثناء الحرب تعهدًا بأن ينشأ حالاً حكومة وطنية مستقلة في فلسطين. إن هذا القول يستند في الغالب إلى كتاب أرسله في 24 أكتوبر سنة 1915 السير هنري مكماهون الذي كان عندئذٍ مندوبًا ساميًا في مصر إلى شريف مكة الملك حسين ملك الحجاز اليوم. وقد ادعى أن هذا الكتاب يتضمن وعدًا لشريف مكة بالاعتراف باستقلال العرب ضمن البلاد التي اقترحها الشريف وتأييده. غير أن هذا الوعد أُعْطي معلقًا على تحفظ ورد في نفس الكتاب وهذا

---

(1) زقوت، ناهض: وثائق القضية الفلسطينية، ج1، ص217.

التحفظ يستثني في جملة ما يستثنيه من المناطق ذلك القسم من سوريا الواقع غربي ولاية الشام. وقد اعتبرت حكومة جلالته على الدوام أن هذا التحفظ يشمل ولاية بيروت وسنجق القدس المستقل وبناءً عليه تكون فلسطين برمتها غربي الأردن مستثناة من تعهد السير هنري مكماهون.

ومع ذلك ففي عزم حكومة جلالته تأسيس حكومة ذاتية واسعة النطاق في فلسطين ولكنها ترتئي بالنظر للظروف الخاصة في تلك البلاد أن يتم ذلك تدريجيًا لا طفرة وقد خطت الخطوة الأولى في هذا السبيل حين تأسيس الإدارة المدنية فعينت المجلس الاستشاري الحالي وذكر المندوب السامي وقتئذٍ أن هذه الخطوة هي الخطوة الأولى في سبيل ترقية مؤسسات الحكم الذاتي وفي النية الآن اتخاذ خطوة ثانية بتأليف مجلس تشريعي تكون أكثرية أعضائه منتخبة على أساس انتخابي واسع.

وقد اقترح في مشروع الدستور أن يكون ثلاثة من أعضاء المجلس غير موظفين يعينهم المندوب السامي. ولكن بالنظر للاعتراضات التي وجهت إلى هذا النص المستند إلى اعتبارات قوية فإن وزير المستعمرات مستعد لأن يحذفه من الدستور.

وسيؤلف المجلس التشريعي برئاسة المندوب السامي من اثني عشر عضوًا منتخبًا وعشرة أعضاء من الموظفين. وفي رأي وزير المستعمرات أن من الحكمة أن يمر وقت ما قبل توسيع الحكم الذاتي في فلسطين وقبل تخويل المجلس صلاحية المراقبة على السلطة التنفيذية وبعد بضع سنوات يعاد النظر في حالة البلاد فإذا أسفر الاختيار في سير النظم الدستورية التي يراد تأسيسها الآن عن نجاح تعطى إذ ذاك صلاحية أوفر لنواب الشعب المنتخبين.

ويود وزير المستعمرات أن يلفت النظر إلى أن الإدارة الحالية قد نقلت للمجلس الإسلامي الأعلى المنتخب من الطائفة الإسلامية في فلسطين حق الرقابة على الأوقاف الإسلامية والمحاكم الشرعية. وقد أعادت الإدارة لهذا المجلس أيضًا اختيارًا منها إيرادات كبيرة لأوقاف قديمة كانت الحكومة العثمانية قد ضبطتها. ولدائرة المعارف لجنة استشارية تمثل جميع طبقات الأهالي كما أن دائرة التجارة والصناعة تستفيد من تعاون الغرف التجارية التي تأسست في المدن الكبرى. وتنوي الإدارة أيضًا إشراك أمثال هذه اللجان التمثيلية مع دوائر الحكومة المختلطة بصورة أعم.

ويعتقد وزير المستعمرات أن سياسة تُبْنَى على مثل هذه الخطط مع المحافظة على أوسع معاني الحرية الدينية في فلسطين والمحافظة التامة على حقوق الطوائف كافة فيما يتعلق بأماكنها المقدسة لا يمكن إلا أن تكون مقبولة لدى جميع طبقات السكان وأنه على هذا الأساس يمكن أن يُبْنَى روح التعاون الذي يتوقف عليه لدرجة كبرى رقي ورخاء الأرض المقدسة في المستقبل.

ملحق رقم (6)

خطاب وايزمان إلى تشرشل ردًا على الكتاب الأبيض

18 يونيه سنة1922م[1]

"بالإشارة إلى كتابكم بتاريخ الثالث من يونيو، لي الشرف أن أبلغكم أن اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية درست البيان الذي أصدرته حكومة جلالته عن سياستها في فلسطين، واتخذت القرارات التالية :

تؤكد اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية، بعد أن أخذت بعين الاعتبار البيان الصادر عن حكومة جلالته عن سياسة بريطانيا في فلسطين، والمبلغ إليها بمذكرة وزارة المستعمرات بتاريخ الثالث من يونيو عام 1922، لحكومة جلالة الملك، بأن سياسة المنظمة الصهيونية ستسير طبقًا للسياسة التي أعلنت عنها الحكومة.

وتلاحظ اللجنة الصهيونية بكثير من الرضا، أن حكومة جلالته في تحديدها لسياستها المقبلة في فلسطين، اهتبلت الفرصة من جديد لتأكيد الوعد الصادر في الثاني من نوفمبر عام 1917، وأنها قد عرضت على مسامع الرأي العام العالمي واهتمامه أن من واجب الشعب اليهودي أن يعرف أن وجوده في فلسطين أمر يمت إلى الحق لا إلى شيء آخر.

وتلاحظ اللجنة الصهيونية أيضًا أن حكومة جلالته، قد اعترفت إلى جانب هذا الحق، وكشيء مكمل له، بأن من الضروري أن يتمكن اليهود من زيادة عددهم في فلسطين، عن طريق الهجرة، وهي تفهم من بيان الحكومة أن حجم هذه الهجرة سيتقرر على ضوء طاقة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب من وقت إلى آخر، وقدرتها على قبول مهاجرين جدد. وتثق اللجنة التنفيذية أنه مهما كانت الترتيبات التي ستوضع لتنظيم هذه الهجرة، فإن حكومة جلالته وإدارتها في فلسطين، ستضعان دائمًا هذا المبدأ نصب أعينهما.

وكانت المنظمة الصهيونية جد راغبة دائمًا للسير بالتعاون الصادق مع جميع الطوائف الأخرى في فلسطين. وقد سبق لها أن أوضحت دائمًا، قولاً وعملاً، أن ليس ما هو أبعد عن أهدافها من أن تنزل الضرر مهما كان قليلاً بالحقوق المدنية والدينية أو المصالح المادية للسكان من غير اليهود في البلاد.

وستواصل المنظمة الصهيونية بذل كل جهد في طاقتها لتعزيز روح الثقة التي أشارت إليها حكومة جلالته، كالأساس الثابت الوحيد لازدهار فلسطين في المستقبل. وتأمل اللجنة التنفيذية في أن تؤدي السياسة التي ستعلن عنها حكومة جلالته إلى تبديد كل ما هناك من مخاوف باقية حتى الآن، وأن تسجل هذه السياسة التي سيقبل بها جميع الفرقاء المعنيين، بداية عهد جديد من التقدم السلمي".

التوقيع

حاييم وايزمان

(1) ملف وثائق فلسطين، ج1، ص329.

ملحق رقم (7)

الكتاب الأبيض لسنة 1930م بيان الخطة السياسية لحكومة جلالته البريطانية(1)

قد كان تقرير اللجنة المخصوصة برئاسة السير ولتر شو الذي نشر في شهر نيسان مبعثًا لجدال عنيف ظهر في أثنائه أن هنالك سوء فهم كبير حول ما قامت به حكومة جلالته في الماضي عن الأعمال في إدارة فلسطين وما تقصد القيام به في المستقبل وأصبح من المؤكد أن الحالة تستدعي الإسراع في نشر بيان واضح شامل عن الخطة السياسية يرمي إلى إزالة سوء الفهم هذا وما نشأ عنه من التباس وتخوف غير أن إعداد مثل هذا البيان اقتضى اتخاذ تدابير أولية ضرورية أفضت حتمًا إلى تأخير إتمامه.

1- وقد لفت تقرير لجنة شو النظر إلى بعض نواحٍ من المشكلة رأت حكومة جلالته أنها تستدعي إجراء تحقيق عاجل شامل بالنظر لما لها من صلة وثيقة بالسياسة المقبلة. ولذلك تقرر أن يوفد إلى فلسطين محقق كبير الاختبار (هو السير جون هوب سمبسون) للتداول مع المندوب السامي بشأن تسوية الأراضي والمهاجرة وترقية الشؤون الاقتصادية وتقديم تقرير بذلك إلى حكومة جلالته. وبالنظر لأهمية هذه المواضيع البارزة ولتماسك بعضها ببعض تأكد لحكومة جلالته بأن ليس في الاستطاعة وضع بيان عن الخطة السياسية قبل أن تأخذ بعين الاعتبار تقريرًا وافيًا مفصلاً عن الحالة في فلسطين فيما يتعلق بهذه الأبواب الثلاثة الهامة مما في استطاعة السير جون هوب سمبسون وصفه بجدارة وقد ألح على حكومة جلالته بشدة أن يتقدم استلام تقرير السير جون هوب سمبسون إصدار تصريح عن السياسة المقبلة التي تود السير عليها. غير أن حكومة جلالته رغمًا عن تقريرها للحاجة الماسة التي تستدعي الإسراع في إصدار مثل هذا التصريح رأت أنها ملزمة بالتمسك بقرارها من حيث انتظار تقرير السير هوب سمبسون معتبرة في ذلك على الأخص ما تجمع لديها من الأدلة بشأن صعوبة المشكلة وتعقدها الحاجة إلى تحقيق وافٍ في جميع الحقائق الواقعية قبل الوصول إلى أية استنتاجات حاسمة.

وقد قدم الآن السير جون هوب سمبسون تقريره ووضع هذا البيان بعد إمعان التدقيق في مضمون ذلك التقرير وفي غيره من المعلومات التي نشرت في المدة الأخيرة عن الحالة في فلسطين.

2- وفي بلاد كفلسطين حيث تتغاير في الوقت الحاضر بل تصطدم من بعض الوجوه أماني فريقي السكان ليس من المنتظر أن يأتي أي بيان عن السياسة مهما كانت صيغته موافقًا كل الموافقة لأماني أي فريق غير أن حكومة جلالته تود أن تأمل بأنه سيكون لإزالة سوء الفهم السائد الآن ولتفسير مقاصدها تفسيرًا أتم وأوفى الأثر الطيب في إزالة القلق وإعادة الطمأنينة لكلا الفريقين.

وستبذل حكومة جلالته جهودها ليس عن طريق هذا البيان الحالي فحسب بل بما يليه من الأعمال الإدارية لإقناع العرب واليهود بتصميمها علي ترقية مصالح الشعبين الأساسية بكل ما أوتيت من قوة على العمل بكل ثبات حتى تتوصل إلى تكوين شعب ميسور الحال في فلسطين يعيش في أمان واطمئنان تحت لواء إدارة غير متحيزة راقية ومع ذلك فمن الضروري في هذا الصدد إيضاح نقطة واحدة هي من الأهمية بمكان كبير ذلك أنه في الظروف الخاصة المحيقة بفلسطين لا يمكن لأية سياسة مهما كانت نيرة جلية أو مهما بذل من جهد في سبيل لتنفيذها أن يقيد لها النجاح ما لم تنل التأييد من جميع الطوائف التي وضعت لمنفعتها وخيرها ليس بقبولها فحسب بل بتعاونها عن طيب خاطر.

---

(1) ملف وثائق فلسطين، ج1، ص 423.

ليس من حاجة في هذا المقام للبت في الحوادث المشؤومة التي وقعت في العام الماضي وفي الأحوال المؤسفة التي نشأت عنها. غير أن حكومة جلالته ترى نفسها مضطرة لأن تلاحظ أنها لم تنل من الجانبين سوى مساعدة طفيفة في سبيل إزالة التنابذ الذي ساد بينهما في أثناء الأشهر التي توترت فيها العلاقات وزاد فيها القلق بعد اضطرابات آب سنة 1929 وبأن هنالك عقبة أخرى خطرة أضيفت إلى الصعوبات التي نشأت عن الريب والخصومة المتبادلة بين الشعبين ألا وهي خطة عدم الثقة بحكومة جلالته التي غذتها حملة صحافية ساعدت على طمس حقائق الحالة وتشويهها. ولا حاجة إلى التأكد بأن توطيد السلام والرفاهية في البلاد في المستقبل اللتين يتوق إليهما كلا الشعبين يتوقف على تحسين العلاقات بين العرب واليهود.

تلك هي الغاية التي ما فتئت تصبو إليها حكومة جلالته وهي تشعر أن في الإمكان الوصول إليها إن تعاون كلا الفريقين عن طيب خاطر مع الحكومة ومع إدارة فلسطين وتأكد من أن حكومة جلالته يمكن الاعتماد عليها عند قيامها بالالتزامات المرتبة عليها في صك الانتداب بل في جميع صلاتها بفلسطين بالمحافظة على مصالح كلا الشعبين والعمل على ترقيتها.

3- ويلوح أن كثيرًا من سوء الفهم الذي أخذ يساور لسوء الحظ كلا الفريقين نشأ عن العجز عن فهم الواجب الملقى على عاتق حكومة جلالته بموجب أحكام صك الانتداب ولذلك فإن النقطة الثانية التي تشعر حكومة جلالته بوجود تأكيدها بأقوى حجة مستطاعة هي أن هنالك على حد البيان الذي أدلى به رئيس الوزارة في مجلس العموم البريطاني في اليوم الثالث من شهر نيسان سنة 1930: " تصريح يتضمن تعهدًا ذا شقين الشق الواحد منهما للشعب اليهودي والشق الآخر للأهالي غير اليهود في فلسطين، ويظهر أن كثيرًا من القلق الذي ساور النفوس في السنة الماضية نشأ عن عدم التأكد من أهمية هذه الحقيقة الأساسية للتأكد. وقد وجه كلا العرب واليهود إلى الحكومة سيلاً من المطالب والملامة المستند على الظن الفاسد بأن من واجب حكومة جلالته أن تنفذ خططًا سياسية يحظر عليها في الواقع تنفيذها بموجب أحكام صك الانتداب الجلية ".

وقد أعلن رئيس الوزراء في البيان المشار إليه أعلاه بعبارة غاية في الوضوح والجلاء بأن حكومة جلالته قد استقر قرارها على الاستمرار في إدارة فلسطين وفقًا لأحكام صك الانتداب كما أقره مجلس جمعية الأمم إذ أن ذلك الصك على حد قول المستر رمي مكدونالد " تعهد دولي لا يمكن العدول عنه " ويلوح أنه رغمًا عن هذا البيان الصريح خامر البعض آمال أنه في الاستطاعة بطريقة من الطرق اجتناب الحدود التي تفرضها بكل وضوح وجلاء أحكام صك الانتداب. فيجب والحالة هذه أن يتأكد الجميع بصورة باتة نهائية بأن من العبث للزعماء اليهود من الجهة الواحدة أن يلحوا على حكومة جلالته لأن تسير في سياستها فيما يتعلق بالمهاجرة والأراضي مثلاً حسب أماني طبقات الرأي العام الصهيوني الأكثر تصلبًا إذ أن قيامها بذلك ليس سوى تجاهل منها للواجب الملقى على الدولة المنتدبة إزاء غير اليهود من أهالي فلسطين ذلك الواجب الذي لا يقل عنه أهمية. كما أنه من العبث أيضًا من الجهة الأخرى للزعماء العرب أن يصروا على مطالبهم لوضع نوع من الدستور يجعل قيام حكومة جلالته أوفى قيام بالتعهد ذي الشقين المشار إليه أعلاه في حكم المستحيل. إن لدى حكومة جلالته ما يدعوها للظن بأن من الأسباب التي آلت إلى بقاء التوتر في العلاقات والقلق بين كلا الفريقين ذلك الأمل الفاسد الذي أوجده المستشارون المضللون بأن في بذل المجهودات لتخويف حكومة جلالته والضغط عليها ما ينجم عنه في النهاية إجبارها على اتباع سياسة تكون في صالح الفريقين الواحد أو الآخر.

ولذلك أصبح من الضروري أن توضح حكومة جلالته بادئ ذي بدء بأنها لن تحيد بالضغط أو بالتهديد، عن النهج المبينة حدوده في صك الانتداب كما أنها لن تنحرف عن اتباع سياسة ترمي إلى ترقية مصالح أهالي فلسطين العرب واليهود بكيفية تتفق مع الالتزامات المفروضة عليها في صك الانتداب.

4- ليست هذه بالمرة الأولى التي بذلت فيها حكومة جلالته جهدها لإيضاح سياستها في فلسطين ففي سنة 1922 نشرت بيانًا وافيًا بلغته للوفد العربي الفلسطيني الذي كان عندئذٍ في لندن وللجمعية الصهيونية. أما الوفد العربي فقد قابل ذلك البيان بالرفض بينما اتخذت اللجنة التنفيذية للجمعية الصهيونية قرارًا أكدت فيه لحكومة جلالته بأن أعمال الجمعية الصهيونية ستسير طبقًا للخطة السياسية التي يتضمنها البيان. وفضلاً عن ذلك فقد ذكر الدكتور وايزمان في الكتاب الذي أرفق به هذا القرار لحكومة جلالته ما يلي :

" لقد كانت الجمعية الصهيونية ترغب بإخلاص على الدوام في أن تسير في أعمالها بالتعاون الودي مع جميع طبقات الأهالي في فلسطين. وقد أوضحت مرارًا وتكرارًا قولاً وفعلاً بأنه لن يخطر لها ببال الإجحاف بأقل درجة بحقوق غير الأهالي اليهود المدنية أو الدينية أو بمصالحهم المادية ".

وكان من نتيجة الاختبار الذي اكتسب في هذه السنوات التي مرت منذ ذلك الحين أن كشف القناع حتمًا عن بعض نقائص إدارية ومشاكل اقتصادية خاصة يجب أخذها بعين الاعتبار عند النظر في مصالح جميع طبقات الأهالي ومع ذلك فإن بيان الخطة السياسية الذي صدر في سنة 1922 بعد إمعان النظر والتوفيق المطول يعتبر الأساس الذي يجب أن تبنى عليه السياسة البريطانية المقبلة في فلسطين.

5- وفضلاً عن الاقتراحات لوضع نظام حكم دستوري في فلسطين التي يتناولها البحث في الفقرات التالية توجد ثلاث نقاط هامة بحث فيها هذا البيان وهي:

ب) المعنى الذي تعلقه حكومة جلالته على عبارة "الوطن القومي لليهود" الواردة في صك الانتداب.

أما بشأن هذه النقطة ففي الاستطاعة اقتباس الفقرة التالية من بيان الخطة السياسية الواردة سنة 1922 :

" وقد أعاد اليهود في الجيلين أو الأجيال الثلاثة الأخيرة إنشاء طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفًا ربعهم تقريبًا مزارعون أو عمله في الأرض، ولهذه الطائفة إدارات سياسية خاصة منها مجمع منتخب لإدارة شؤونها الداخلية ومجالس منتخبة في المدن ورئاسة حاخامين ومجلس رباني لإدارة شؤونها الدينية.

وتداول أعمال هذه الطائفة باللغة العبرية كلغتها الوطنية ولها صحف عبرية تفي بحاجاتها وهي تتبع نمطًا تهذيبيًا يميزها عن سواها وتبدي نشاطًا كبيرًا في الحركة الاقتصادية. فهذه الطائفة بسكان المستعمرات والمدن وهيئاتها السياسية والدينية والاجتماعية ولغتها الخاصة وعوائدها وطرق معيشتها الخاصة لها في الحقيقة مميزات قومية. ومتى سأل سائل ما هو معنى ترقية الوطن القومي اليهودي في فلسطين يمكن أن يجاب على ذلك بأنه لا يعني فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين إجمالاً بل زيادة رقي الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في جميع أنحاء العالم حتى تصبح مركزًا يكون فيه للشعب اليهودي برمته اهتمام وفخر في الوجهتين الدينية والقومية ولكن حتى يكون للطائفة اليهودية أمل وطيد في تقدمها الحر ويفسح للشعب اليهودي مجال وافٍ كي يظهر فيه مقدرته كان من الضروري أن يعلم بأن وجوده في فلسطين هو كحق وليس كمنة. ذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان إنشاء الوطن القومي لليهود ضمانًا دوليًا والاعتراف رسميًا بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة".

إذن هذا هو التفسير الذي تفسر به حكومة جلالته تصريح سنة 1917 – ويرى وزير المستعمرات أن هذا التصريح إن فهم على هذا الوجه لا يتضمن صراحة أو ضمناً شيئًا من شأنه أن يثير مخاوف عرب فلسطين أو يسبب استياء اليهود.

ت) المبادئ التي يجب أن تسير المهاجرة بموجبها : وقد ورد في ذلك البيان بشأن هذه النقطة ما يلي :

"ومن الضروري لأجل تطبيق هذه السياسة تمكين الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها بالمهاجرة. ولكن هذه المهاجرة لا يمكن أن تكون كبيرة إلى حد يزيد في أي ظروف كانت على مقدرة البلاد الاقتصادية إذ ذاك على استيعاب مهاجرين جدد ومن الضروري ضمان عدم صيرورة المهاجرين عالة على أهالي فلسطين عمومًا وعدم حرمان أية فئة من السكان الحاليين من أشغالها. وقد جرت المهاجرة حتى الآن على هذه الشروط وبلغ عدد المهاجرين منذ الاحتلال البريطاني 25 ألف مهاجر. ومن الضروري أيضًا ضمان عدم إدخال الأشخاص غير المرغوب فيهم سياسيًا إلى فلسطين وقد اتخذت الإدارة وستتخذ جميع الاحتياطات لهذه الغاية".

يلاحظ أن المبادئ المبينة أعلاه تجعل من الضروري عند تقرير مقدرة البلاد على استيعاب مهاجرين جدد في أي وقت كان أن يؤخذ بعين الاعتبار عدد العاطلين من العرب واليهود لتقرير نسبة المهاجرين التي يجب السماح بها وفي نية حكومة جلالته أن تتخذ التدابير التي من شأنها أن تضمن بصورة أوفى تطبيق هذه المبادئ تطبيقًا تامًا في المستقبل.

ث) مركز الوكالة اليهودية : نشير إلى الفقرة المقتبسة أدناه للدلالة على القيود الواردة ضمناً في صك الانتداب والمقيدة بحكم الضرورة لواجبات الوكالة اليهودية التي ورد النص عليها في المادة الرابعة من صك الانتداب.

"وهنالك أمر آخر لابد من لفت النظر إليه وهو أن اللجنة الصهيونية في فلسطين المعروفة الآن باللجنة التنفيذية الصهيونية لا ترغب في أن يكون لها كما أنها لا تملك أي قسط في إدارة البلاد العامة. كما أن المركز الذي تتمتع به الجمعية الصهيونية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب لا يخولها صلاحية هذه الوظيفة وإنما ينحصر مركزها الخاص في التدابير التي تتعلق باليهود ومساعدة البلاد على تقدمها دون أن يخولها ذلك حق الاشتراك في حكومتها في أي حال من الأحوال".

6- ترغب حكومة جلالته في أن تؤيد بوجه عام السياسة المتضمنة في البيان الصادر سنة 1922 وعلى الأخص الفقرات الثلاث التي اقتبست منه أعلاه. ويظن بأن كل محاولة لتوسيع المعنى المفهوم من هذه النقاط الثلاث الهامة لن يكون نصيبها سوى جدال عقيم الفائدة. ومع ذلك فإن من المعترف به في نور الاختبار السابق أنه لا يزال هنالك متسع للعمل على تحسين كيفية تطبيق المبادئ المعلنة في الفقرات السابقة تطبيقًا فعليًا.

وفي نية حكومة جلالته بالإشارة مع إدارة فلسطين أن تتخذ التدابير الفعالة لإيجاد وسائل إدارية وافية لأجل تلاقي احتياجات العرب واليهود من جهة هذه النقاط الثلاث.

ومن المعترف به بوجه خاص أن الضرورة تستدعي زيادة مجهودات المندوب السامي في سبيل إيجاد طريقة للتعاون والاستشارة أوثق وأكثر امتزاجًا بين إدارة فلسطين والوكالة اليهودية على أن يكون ذلك متفقًا على الدوام مع المبدأ الذي يجب اعتباره أساسًا وهو أن مركز الوكالة اليهودية الخاص الذي يخولها تقديم النصح والمعونة لا يخولها بصفتها هذه الاشتراك في إدارة حكومة البلاد وعلى نفس المنوال يجب إيجاد الوسائل الإدارية التي يكفل في الوقت ذاته صيانة المصالح الأساسية للطبقات الأخرى من السكان

غير اليهود تمام الصيانة وأن يتاح لتلك الطبقات فرصة وافية للاستشارة مع إدارة فلسطين حول الأمور المتعلقة بتلك المصالح.

7- ومن المرغوب فيه في هذا الصدد إزالة أي سبب لسوء الفهم مما يكون قد علق بالأذهان من جَرَّاء الفقرات الواردة في صك الانتداب التي تبحث في ضمان حقوق الطوائف غير اليهودية في فلسطين أما الأحكام التي تتناول هذه النقطة بوجه خاص فهي واردة في مواد صك الانتداب الثانية والسادسة والتاسعة والحادية عشرة والثالثة عشرة والخامسة عشرة.

8- ومما يلاحظ من الجهة الأولى أن المادة الثامنة تجعل الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع أهالي فلسطين بقطع النظر عن الأجناس والأديان ومن الجهة الثانية أن التعهد الوارد في المادة السادسة الذي يقضي بتسهيل الهجرة اليهودية واستقرار اليهود بكثرة مشترط فيه وجوب ضمان عدم إلحاق أي حيف وضرر بحقوق ومركز سائر طبقات الأهالي. وفضلاً عن ذلك فإن المادة الحادية عشرة تقتضي أن تتخذ حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لصون مصالح الجمهور في كل ماله علاقة بترقية البلاد.

ويتضح من نص هذه المادة أن سكان فلسطين على الإطلاق لا فئة منهم فحسب هم الذين يجب أن يكونوا موضعًا لعناية الحكومة. ومما يلاحظ بهذا الشأن أن النص القائل باتخاذ التدابير مع الوكالة اليهودية لإقامة أو إدارة الأعمال والمصالح والمنافع العمومية هو نص اختياري فقط لا إجباري وليس من الجائز أن يتعارض مع مصلحة الأهالي المطلقة. وقد أوردت هذه النقاط بالنظر للادعاءات التي وجهت بالنيابة عن الوكالة اليهودية بأن لهذه الوكالة مركزًا يخولها الاشتراك في إدارة البلاد العمومية تلك الادعاءات التي وجهت بالنيابة عن الوكالة اليهودية بأن لهذه الوكالة مركزًا يخولها الاشتراك في إدارة البلاد العمومية تلك الادعاءات التي لا تستطيع حكومة جلالته إلا أن يعتبرها قد تجاوزت كل التجاوز مقاصد صك الانتداب الصريحة. وفضلاً عن ذلك فقد حاول البعض أن يجادل تأييدًا للادعاءات الصهيونية بأن الفقرات المتعلقة بالوطن القومي اليهودي هي الأساس الرئيسي لصك الانتداب وبأن الفقرات التي ترمي إلى صيانة مصالح غير اليهود إنما هي اعتبارات ثانوية تقيد نوعًا ما ما يُدَّعَى بأنه القصد الرئيسي الذي وضع صك الانتداب من أجله. إن حكومة جلالته ما فتئت تعتبر أن من الخطأ الكلي فهم هذه الأحكام على هذا الوجه وهي ترى أن من المستحيل أن تحاول حل المشكلة باعتبار أن أي من هذين الالتزامين هو أقل أهمية من الآخر حلاً يتفق مع مقاصد صك الانتداب الصريحة مهما كانت الصعوبة التي تعترضها في هذا السبيل.

وقد حاول المندوب البريطاني المفوض في البيان الذي أدلى به أمام لجنة الانتدابات الدائمة في اليوم التاسع من شهر حزيران الماضي أن يوضح موقف حكومة جلالته إزاء الصعوبات المستقرة في صك الانتداب. وفي التقرير الذي رفعته لجنة الانتدابات الدائمة لجمعية الأمم المتضمن مطالعاتها على هذا البيان وردت العبارة التالية وهي من الأهمية بمكان. "ومن جميع هذه البيانات يظهر لنا أمران يجب ذكرهما هنا وهما :

1) أن الالتزامات المفروضة في صك الانتداب بشأن فريقي السكان هي من درجة متساوية.
2) أن الالتزامين المفروضين على الدولة المنتدبة ليسا مما لا يمكن التوفيق بينهما من أي وجه من الوجوه.

وليس لدى لجنة الانتدابات ما تعترض به على هذين التأكيدين اللذين يعربان في رأيها تمام الإعراب عما تدركه من روح صك الانتداب على فلسطين وضمانًا لمستقبلها".

إن حكومة جلالة الملك لعلى تمام الاتفاق مع روح هذا البيان وكأنه لمن دواعي اغتباطها أن يكون هذا البيان قد اكتسب الصيغة النهائية باقترانه بموافقة مجلس جمعية الأمم.

إنه لواجب شاق ودقيق ذلك الواجب المفروض على حكومة جلالته الذي يقضي عليها استنباط الوسائل لإعطاء نفس الاعتبار في جميع الأحيان عند تنفيذ سياستها في فلسطين لكلا الالتزامين اللذين يفرضهما عليها صك الانتداب بشأن فريقي السكان والتوفيق بينهما هذين الالتزامين حيثما تتعارض حتمًا مصلحة الفريقين.

ومن المأمول أن يؤول إيضاح الواجب المفروض على عاتق حكومة جلالته على هذا الوجه إلى بيان ضرورة تعاون زعماء العرب واليهود عن طيب خاطر على إدارة فلسطين وحكومة جلالته تلك الضرورة التي أعرب عنها فيما تقدم.

9- إن الفقرات المتقدمة توضح المبادئ التي يجب اعتبارها السياسة الشاملة في فلسطين والشروط المقيدة التي يجب أن تسير تلك السياسة بموجبها ولذلك وجب الآن البحث في المشاكل العملية التي تواجهها حكومة جلالته في فلسطين.

وهذه المشاكل يمكن حصرها بوجه التقريب تحت الأبواب الثلاثة التالية :

1- الأمن العام.

2- التطورات الدستورية.

3- التطورات الاقتصادية والاجتماعية.

1) الأمن العام :

10- إن من أولى واجبات الإدارة توطيد أركان السلام والنظام وحسن انتظام الحكم في فلسطين وقد أعلنت حكومة جلالته في مقام آخر بأنها لن تحيد عن القيام بواجبها بعامل الضغط أو التهديد.

إن الاضطرابات التي وقعت فيما مضى قد أخمدت فورًا. واتخذت تدابير خاصة لمعالجة أية حالة اضطرارية قد تنشأ في المستقبل. ويجب أن يفهم تمامًا أن التحريض على الاضطراب أو الشقاق مهما كان مصدره سينال أشد عقوبة وستتوسع سلطات الإدارة بقدر ما تستوجبه الضرورة كي يتمكن بصورة أوفى وأتم من معالجة مثل هذه المحاولات الخطرة التي لا مسوغ لها.

وقد قررت حكومة جلالته أن التحفظ في فلسطين في الوقت الحاضر بفرقتين من المشاة وفضلاً عن ذلك سيكون سربان من الطيارات وأربعة فرق من السيارات المسلحة ميسورة في فلسطين وشرقي الأردن. كما هو معلوم كان المستر دبجن مفتش البوليس العام في سيلان قد أوفد إلى فلسطين للتحقيق في نظام قوة البوليس الفلسطيني وقد رفع تقريرًا مفصلاً قيمًا وهو الآن موضع النظر الدقيق وقد وضع البعض من تواصيه موضع التنفيذ ومن ذلك زيارة فرقتي البوليس البريطاني والفلسطيني ووضع مشروع للدفاع عن المستعمرات اليهودية أشير إليه في الفقرة التاسعة من بيان خطة السياسة البريطانية في فلسطين الذي نشر بصيغة كتاب أبيض تحت رقم (3582) وهنالك تواصي كثيرة أخرى وردت في تقرير السير دوبجن لا تزال موضع البحث والتدقيق بالاشتراك مع المندوب السامي لفلسطين وستُجْرَى تغييرات أخرى متى اتخذت قرارات بشأنها. وتغتنم حكومة جلالته هذه الفرصة كما تؤكد تصميمها على اتخاذ جميع التدابير المستطاعة لقمع الجرائم وتوطيد النظام في فلسطين.

وترغب في أن تؤكد في هذا الصدد أنها عند تقرير نوع وكيفية تأليف قوات الأمن العـام فـي فلـسطين الضرورية لهذه الغاية تسترشد برأي مستشاريها الاختصاصيين وأنها في كل ذلك سترمي إلى تأمين كون القوات المستخدمة ملائمة للواجبات التي ستقوم بقطع النظر عن أية اعتبارات سياسية.

2) التطورات الدستورية:

11- أشير فيما تقدم إلى المطالب التي وجهها الزعماء العرب لإيجاد شكل دستوري يتنافى مـع الالتزامـات المترتبة على حكومة جلالته بصفتها الدولة المنتدبة ومع ذلك فإن حكومة جلالته ترى بعد التبصر الدقيق أن الوقت قد حان للسير في مسألة منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي تلك المسألة الهامة لمصلحة جميع السكان على الإطلاق بدون أي تأخير آخر وقد يكون من المناسب في بادئ الأمر إيراد خلاصة مـوجزة عن تاريخ هذه المسألة منذ تشكيل الإدارة المدنية.

ففي شهر تشرين الأول سنة 1920 شكل في فلسطين مجلس استشاري ألف من عدد متساوٍ من الأعضاء الموظفين وغير الموظفين. وقد كان من العشرة الأعضاء غير الموظفين، أربعة من المسلمين وثلاثة من المسيحيين وثلاثة من اليهود.

وفي اليوم الأول من شهر أيلول سنة 1922 صدر دستور فلسطين وهو يقضي بتأليفه حكومة فلـسطين توقيتًا لأحكام قانون الاختصاص الأجنبي. وقد قضى الفصل الثالث من هذا الدسـتور بتـشكيل مجلـس تشريعي يؤلف من المندوب السامي رئيسًا ومن عشرة أعضاء من الموظفين واثني عشر عضوًا منتخبًـا من غير الموظفين. وقد وضعت أصول انتخاب الأعضاء غير الموظفين في الأمر الصادر في المجلـس الخاص بشأن تأليف المجلس التشريعي لسنة 1922 وفي شهري شباط وآذار من سـنة 1923 حاولـت الحكومة إجراء انتخابات توفيقًا لتلك الأصول فأخفقت تلك المحاولة بسبب رفض الأهالي العرب التعـاون مع الحكومة (يراجع في هذا الصدد التقرير المفصل الذي صدر عن هذه الانتخابات المتضمن في الكتاب الأبيض رقم 1889 بشأن انتخابات المجلس التشريعي سنة 1923) وعندئذ أوقف المندوب السامي تأليف المجلس التشريعي المقترح واستمر على تسيير الإدارة باستشارة المجلس الاستشاري كالسابق.

وقد سنحت فرصتان أخريان لزعماء العرب في فلسطين للتعاون مع الإدارة على حكم البلاد:

أولاً : بإعادة تأليف مجلس استشاري يعين تعيينًا على أن يكون عدد أعـضائه مـساويًا لعـدد أعـضاء المجلس التشريعي الذي كان في النية تشكيله.

ثانيًا : بالاقتراح الذي عرض عليهم لتأليف وكالة عربية وكان المقصود أن ينـاط بهـذه الوكالـة نفـس الواجبات المناطة بالوكالة اليهودية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب.

غير أن زعماء العرب رفضوا قبول كلا هاتين الفرصتين وبناءً على رفضهم هذا تألف في شهر كـانون الأول سنة 1923 مجلس استشاري من أعضاء موظفين فقط. ولا تزال الحالة كذلك حتى الآن وكل مـا طرأ عليها من تغيير هو أن عدد أعضاء المجلس الاستشاري قد زيد بإضافة أعضاء مـوظفين آخـرين اقتضى تقدم الإدارة إضافتهم إلى المجلس.

ومما يذكر في هذا الصدد أن حكومة جلالته مسؤولة بموجب أحكام المادة الثانية من صك الانتداب عـن جعل البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومي اليهودي وترقية أنظمة الحكم الذاتي والمحافظة على الحقوق المدنية والدينية لجميع الأهالي.

قد أوضحت فيما تقدم المجهودات التي بذلت في السنين الأولى المدنية بشأن التطور الدستوري.

ورغبة في تمكين أهالي فلسطين من الحصول على اختبار فعلي في الطرق الإدارية ونظم الحكومة والتدرب على حسن التمييز في اختيار ممثليهم أدخل اللورد بلومر الذي شغل منصب المندوب السامي في فلسطين من سنة 1925 إلى سنة 1928 درجة من الحكم الذاتي المحلي أوسع مما كانت عليه الحال في عهد الإدارة البريطانية فيما مضى.

وعند تسلم السير جون تشانسلور زمام منصب المندوب السامي في شهر كانون الأول سنة 1928 نظر في مسألة التطور الدستوري وأخذ رأي ممثلي مختلف طبقات الأهالي.

وبعد إنعام النظر في الحالة رفع بعض اقتراحات في شهر حزيران سنة 1929 غير أنه تأجل النظر في هذه المسألة بسبب الاضطرابات التي وقعت في شهر آب سنة 1929.

ومع ذلك فإن حكومة جلالته ترى بعد التبصر الدقيق أن الوقت قد حان للسير في مسألة منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي تلك المسألة الهامة لمصلحة جميع السكان على الإطلاق بدون أي تأخير آخر وقد يكون من المناسب في بادئ الأمر إيراد خلاصة موجزة عن تاريخ هذه المسألة منذ تشكيل الإدارة المدنية.

ففي شهر تشرين الأول سنة 1920 شكل في فلسطين مجلس استشاري ألف من عدد متساوٍ من الأعضاء الموظفين وغير الموظفين. وقد كان من العشرة الأعضاء غير الموظفين، أربعة من المسلمين وثلاثة من المسيحيين وثلاثة من اليهود.

وفي اليوم الأول من شهر أيلول سنة 1922 صدر دستور فلسطين وهو يقضي بتأليفه حكومة فلسطين توقيتًا لأحكام قانون الاختصاص الأجنبي. وقد قضى الفصل الثالث من هذا الدستور بتشكيل مجلس تشريعي يؤلف من المندوب السامي رئيسًا ومن عشرة أعضاء من الموظفين واثني عشر عضوًا منتخبًا من غير الموظفين. وقد وضعت أصول انتخاب الأعضاء غير الموظفين في الأمر الصادر في المجلس الخاص بشأن تأليف المجلس التشريعي لسنة 1922 وفي شهري شباط وآذار من سنة 1923 حاولت الحكومة إجراء انتخابات توفيقًا لتلك الأصول فأخفقت تلك المحاولة بسبب رفض الأهالي العرب التعاون مع الحكومة (يراجع في هذا الصدد التقرير المفصل الذي صدر عن هذه الانتخابات المتضمن في الكتاب الأبيض رقم 1889 بشأن انتخابات المجلس التشريعي سنة 1923) وعندئذ أوقف المندوب السامي تأليف المجلس التشريعي المقترح واستمر على تسيير الإدارة باستشارة المجلس الاستشاري كالسابق.

12- وقد أمعنت الآن حكومة جلالته النظر في هذه المسألة في نور درجة التقدم والرقي الحالي معتبرة على الأخص الالتزام الملقى على عاتقها الذي يقضي عليها بجعل البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل ترقية أنظمة الحكم الذاتي. وقررت أن الوقت قد حان للتقدم خطوة أخرى في سبيل منح أهالي فلسطين درجة من الحكم الذاتي تتلاءم مع أحكام صك الانتداب.

وبناءً على ذلك تنوي حكومة جلالته أن تشكل مجلسًا تشريعيًا ينطبق عمومًا على الأصول المبينة في بيان الخطة السياسية الذي أصدره المستر تشرشل في شهر حزيران سنة 1922. ونشر كذيل خاص لتقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التي وقعت في شهر آب سنة 1929.

وتأمل حكومة جلالته أنها ستنال في هذه المرة معاونة جميع طبقات السكان في فلسطين وترغب في أن تعلن بكل وضوح وجلاء بأنها بينما تأسف كل الأسف لأية محاولة قد يقوم بها أي فريق من السكان للحيلولة دون تنفيذ قرارها لتتخذ جميع التدابير المستطاعة لقمع كل محاولة كهذه إن وقعت إذ أنها ترى أن من مصلحة أهالي البلاد على الإطلاق ألا تؤجل قط الخطوة التي تنوي الآن أن تخطوها.

وتود حكومة جلالته أن تبين بأنه لو تم تشكيل هذا المجلس التشريعي عندما عقدت النية على تشكيله في المرة الأولى لكان أهالي فلسطين قد نالوا الآن درجة أوفر من الاختبار في كيفية تسيير النظم الدستورية. ذلك أن مثل هذا الاختبار لا مفر منه لنجاح التطور الدستوري فكلما أسرع جميع طبقات الأهالي في إبداء رغبتهم في المعاونة مع حكومة جلالته في هذا الصدد كان في الإمكان إجراء هذا التطور الدستوري الذي تتوق حكومة جلالته لمشاهدته في فلسطين.

إن هنالك فوائد جلية يجتنيها جميع طبقات السكان من جَرَّاء تشكيل مثل هذا المجلس ذلك أنه قد يأتي بفائدة مخصوصة للأهالي العرب الذين ليس لديهم الآن وسائل دستورية تمكنهم من وضع آرائهم حول الأمور الاجتماعية والاقتصادية أمام الحكومة. وبالطبع إن ممثليهم في المجلس الذي يراد تشكيله سيتمكنون ليس من أبداء آراء الأهالي العرب في شأن هذه الأمور وخلافها فحسب بل من الاشتراك أيضًا في البحث والتداول فيها. وهنالك فائدة أخرى تجتنيها البلاد على الإطلاق من تشكيل المجلس التشريعي إذ أن اشتراك ممثلي الفريقين من الأهالي بصفتهم أعضاء المجلس التشريعي سيؤول إلى تحسين العلاقات بين اليهود والعرب.

13- إن المجلس التشريعي الجديد سيؤلف كما ذكر فيما تقدم على النحو المعين في بيان الخطة السياسية الذي صدر سنة 1922. وسيشكل من المندوب السامي ومن اثنين وعشرين عضوًا منهم عشرة أعضاء موظفين واثنا عشر عضوًا من غير الموظفين وسينتخب الأعضاء غير الموظفين بطريق الانتخاب الأولى والثانوي. ومع ذلك ترى حكومة جلالته أن من الأهمية بمكان لاجتناب إعادة حبوط الانتخابات كما حدث في سنة 1923 استنباط تدابير تؤمن تعيين العدد المطلوب من الأعضاء غير الموظفين للمجلس فيما إذا لم يتمكن عضو واحد أو أكثر من الانتخاب بسبب موقف عدم التعاون الذي قد تقفه أية فئة من السكان أو لأي سبب آخر. وسيبقى المندوب السامي متمتعًا بالصلاحية الضرورية التي تضمن تمكين الدولة المنتدبة من القيام بالالتزامات المترتبة عليها إزاء جمعية الأمم ومن ذلك صلاحية وضع أي تشريع تقتضيه الحاجة الماسة وتوطيد النظام. ومتى نشأ خلاف حول قيام حكومة فلسطين بأحكام صك الانتداب يستطاع تقديم عريضة بذلك إلى جمعية الأمم توفيقًا لأحكام المادة (85) من دستور فلسطين لسنة 1922.

3) التطور الاقتصادي والاجتماعي:

14- إن المشاكل العملية التي يجدر البحث فيها في هذا الباب هي مسائل الأراضي والمهاجرة والبطالة على الإجمال. فهذه المسائل الثلاث مرتبطة معًا كل الارتباط مع مالها من وجوه سياسية واقتصادية وعلى حلها يجب أن يتوقف كل تقدم يرتجى فيما يتعلق بتوطيد السلم واستقرار اليسر والرخاء في فلسطين.

إن هذه الأمور ما زالت منذ أن لفت النظر إليها في تقدير لجنة شو موضع تحقيق دقيق محلي من قبل لجنة عينها المندوب السامي في شهر نسيان الماضي للتحقيق في أحوال المزارعين الاقتصادية وطريقة استيفاء الضرائب منهم ومن قبل السيرجون هوب سمبسون الذي توجه إلى فلسطين في شهر أيار الماضي بناءً على تكليف وزير المستعمرات للبحث في مسائل المهاجرة وتسوية الأراضي واقتصاديات البلاد.

15- وكان من نتيجة هذه التحقيقات الواسعة المطولة أن كونت بعض استنتاجات وكشف القناع عن بعض حقائق ذكرت فيما يلي بإيجاز :

1) الأراضي :

في الاستطاعة الآن القول بكل حزم إنه لا يوجد في فلسطين في الوقت الحاضر نظرًا للطـرق الإداريـة الحالية التي يتبعها العرب أية أرض ميسورة لاستقرار المزارعين من المهـاجرين الجـدد إذا اسـتثنيت الأراضي التي تملكها الوكالات اليهودية المختلفة على سبيل الاحتياط.

وقد وجه فيما مضى انتقاد شديد بشأن الأراضي الأميرية القليلة المساحة التي وضعت تحـت تـصرف المزارعين اليهود. إلا أنه من الخطأ أن يتبادر إلى الذهن أن حكومة فلسطين تملك مساحات شاسعة مـن الأراضي المحلولة التي في الإمكان وضعها تحت تصرف اليهود لاستعمارها. ذلك أن مساحة الأراضـي المحلولة التي تملكها ليست مما يعتد بها. فالحكومة تدعى بمساحات كبيرة من الأراضي التي يتـصرف العرب فيها في الواقع ويفلحونها. غير أنه حتى ولو سلم بملكية الحكومة لهذه الأراضي وملكيتها مختلف فيها في كثير من الأحوال فليس في الإمكان وضعها تحت تصرف اليهـود لاسـتقرارهم فيهـا بـالنظر لوجودها في أيدي المزارعين العرب ولضرورة إيجار أراضي إضافية أخرى لإسكان المزارعين العرب الذين أصبحوا الآن بلا أرض.

إن إيجاد أراضٍ يمكن وضعها تحت تصرف المستعمرين اليهود يتوقف على ما يتم من التقدم في زيـادة قوة إنتاج الأراضي المشغولة الآن.

16- ويتراءى الآن في ضوء أفضل التقديرات الميسورة أن مساحة الأراضي القابلة للزراعة في فلسطين (إذا استثنيت منطقة بئر السبع) تبلغ 6.544.000 دونم. وهذه المساحة هي أقل بكثير من التقديرات الرسـمية بين عشرة وأحد عشر مليون دونم.

ويلوح أيضًا أنه بينما تحتاج عائلة الفلاح إلى 130 دونما من الأراضي على الأقل للقيام بـأود معيـشتها معيشة لائقة في الأراضي البعل (غير المسقية) نجد أنه لو قسمت الأراضي الزراعية الميسورة في البلاد إذا استثنيت الأراضي التي في أيدي اليهود بين المزارعين العرب الحاليين لنـال العائلـة الواحـدة 90 دونمًا.

ولكي يتسنى إعطاء العائلة الواحدة من جميع المزارعين 130 دونمًا من الأرض وهو المعدل الذي يحتاج إلى ثمانية ملايين دونم أخرى من الأراضي الزراعية ويظهر أيضًا أنه من بين العائلات العربية القروية التي يبلغ عددها 86980 عائلة يوجد 29.4 في المائة بلا أراضٍ. وليس المعلوم عدد العائلات التي كانت تزرع أرضًا فيما مضى ثم فقدتها إذ أن هذه النقطة هي من جملة النقاط التي ليس فـي الاسـتطاعة الآن حصرها بتأكيد بل يؤمل التثبت منها في أثناء الإحصاء الذي سيُجْرَى في السنة القادمة.

17- إن حالة الفلاح العربي تحتاج إلى كثير من العناية ومن المقتضى وضع سياسة خاصة بالأراضي إن كان يراد تحسين أحوال معيشته.

وقد كانت الهيئات الاستعمارية اليهودية العمومية منها والخصوصية الوكالات الوحيدة التي اتبعت لغايـة الآن سياسة ثابتة في تحسين الأراضي.

وكان لأهالي المستعمرات اليهود كل فائدة يمكنهم اجتناؤها مما تيسر لهم من رأس المال والعلم والتنظيم. فإلى ذلك وإلى نشاط أهالي المستعمرات أنفسهم يرجع الفضل في هذا النجاح الفائق. ومن الجهة الأخرى فإن الأهالي العرب بينما تعوزهم هذه الفوائد التي يتمتع بها أهالي المستعمرات اليهود قـد زاد عـددهم بسرعة فائقة من جَرَّاء زيادة المواليد على الوفيات في الوقت الذي نقصت فيـه الأراضـي الميـسورة لإعاشتهم بنحو مليون دونم انتقلت إلى أيدي اليهود.

18- قد سبقت الإشارة فيما تقدم إلى النشاط والنجاح الفائقين اللذين تما في ميدان استعمار اليهود للأراضـــي. وليس من العدل في شيء أن يقبل الادعاء الذي أُدْلِيَ به في معرض الخلاف الناشئ بشأن العلاقات بـــين اليهود والعرب في فلسطين بأن نتيجة استعمار اليهود على السكان العرب كانت فـــي جميـــع الأحـــوال مضرة بمصالح العرب فهذا الادعاء لا يمكن التسليم به إجمالاً. لكنه من الضروري عند البحث في هـــذه الناحية من المشكلة أن يميز بين الاستعمار الذي تقوم به جمعيـــة الاســـتعمار اليهـــودي فـــي فلـــسطين (المعروفة عمومًا بالبيكا) وبين الاستعمار الجاري تحت رعاية الجمعية الصهيونية.

فبقدر ما يتعلق الأمر بالسياسة الماضية التي اتبعتها جمعية (البيكا) لا ريب أن العرب قد استفادوا كثيـــرًا من إنشاء المستعمرات اليهودية وقد كانت العلاقات حسنة فيما مضى بين أهالي المستعمرات وجيـــرانهم العرب والحالات التي تستند عليها المراجع اليهودية في تأييد ادعائها بأن نتيجة استعمار اليهـــود كانـــت مفيدة لمجاوريهم العرب فهي فيما يختص بالمستعمرات التي أنشأتها جمعيـــة (البيكـــا) قبـــل أن يـــشرع الاستعمار من صندوق رأس المال الفلسطيني الذي هو الآن المصدر المالي الرئيسي للوكالة اليهودية.

أما المحاولات التي أجريت لإثبات أن الاستعمار الصهيوني لم ينتج عنه انضمام مـــستأجري الأراضـــي التي باعها أصحابها إلى الطبقة التي لا أرض لها، فقد ثبت بالتحقيق أنها غير مقنعة إن لم تكن مضللة.

19- وفضلاً عن ذلك فإن نتيجة الاستعمار اليهودي على الأهالي الحاليين تتأثر تأثرًا كليًا بالشروط التي تمتلك الهيئات اليهودية المختلفة بموجبها الأراضي وتستغلها وتؤجرها فقد نص دستور الوكالة اليهودية الموسعة الموقع في زيورخ في اليوم الرابع عشر من آب سنة 1929 (الفقرتان "د" و"هـ" من المادة الثالثة) علـــى أن الأراضي التي تمتلك تعتبر ملك الشعب اليهودي وملكيتها غير قابلة الانتقال، وعلى وجوب مراعـــاة مبدأ تشغيل العمال اليهود في جميع الأشغال والمشاريع وفضلاً عن ذلك فقد ورد في المادة (23) من عقد الإيجار الذي في النية تنظيمه بشأن الأراضي التي تمنحها جمعية رأس المال القـــومي اليهـــودي، تعهـــد يقضي على المستأجر بأن يقوم بجميع الأشغال المتعلقة بزراعة الأراضي بواسطة العمال اليهـــود فقـــط وفرضت شروط شديدة لتأمين مراعاة التعهد.

وهنالك تعهد يرتبط به أهالي المستعمرات الواقعة في السهل الساحلي يقضي علـــيهم باســـتئجار العمـــال اليهود فقط كلما اضطروا إلى استئجار عمال، وهذا التعهد يدرج في الاتفاقات التي تعقد بـــين صـــندوق رأس المال الفلسطيني والذين يستغلون أموالاً منه وورد نفس هذا الحكم في الاتفاقـــات المـــستعملة فـــي مستعمرات مرج ابن عامر.

إن من الصعب أن تتفق هذه الأحكام المشددة مع التصريح الذي أُدْلِيَ به في المؤتمر الصهيوني المنعقـــد سنة 1921 بأن " الشعب اليهودي يرغب في أن يعيش مع الشعب العربي بـــصلات صـــداقة واحتـــرام متبادلين وأن يعمل بالاشتراك مع الشعب العربي على ترقية البلاد المشتركة بينهما بحيث تؤمن رفاهيـــة كلا الشعبين ".

20- وقد كان الزعماء اليهود صريحين كل الصراحة في تبرير سياستهم هذه. فقد ادعـــت اللجنـــة التنفيذيـــة لجمعية العمال اليهود التي لها نفوذ كبير في تكييف السياسة الصهيونية بأن هذه القيود ضرورية لتـــأمين إدخال أكبر عدد مستطاع من المهاجرين اليهود وللمحافظة على أسلوب معيشة العمال خـــشية أن يـــنحط إلى أسلوب معيشة العمال العرب.

ومهما كانت هذه الحجج منطقية من وجهة الحركة الوطنية الصرفة فيجب القول بأنها لم تراع فيها أحكام المادة السادسة من صك الانتداب التي تشترط صراحة على حكومة فلسطين عند تسهيلها الهجرة اليهودية

واستقرار اليهود بكثرة في أراضي البلاد أن تكفل " عدم إلحاق أي حيف أو ضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الأهالي الأخرى ".

2) التحسين الزراعي:

21- إن من واجب الإدارة بموجب صك الانتداب على نحو ما ورد في الفقرة السابقة أن تكفل عدم إلحاق أي حيف أو ضرر بمركز " سائر طوائف الأهالي الأخرى " من جَرَّاء المهاجرة كما أنه من واجبها أيضًا بموجب صك الانتداب أو تشجيع استقرار اليهود بكثرة في أراضي البلاد مراعية في ذلك على الدوام الشرط المتقدم ذكره.

22- وقد اقتنعت حكومة جلالته من نتيجة التحقيقات الأخيرة بأن الضرورة تقضي رغبة في الوصول إلى هاتين الغايتين بإجراء تحسين فعلي في أساليب الزراعة المتبعة الآن بقصد تأمين زيادة الاستفادة من الأرض.

23- فباتباع مثل هذه السياسة قد يستطاع استقرار مزارعين آخرين من اليهود في الأراضي بصورة تتفق مع الشروط المقررة في المادة السادسة من صك الانتداب والنتيجة المتوخاة لا يمكن نيلها إلا بعد مرور سنوات من الجد والعمل. ولذا فمن حسن الحظ أن يكون لدى الهيئات اليهودية أراضٍ واسعة احتياطية لم يستقر فيها المستعمرون بعد ولم تعمر. وعلى ذلك يمكنهم الاستمرار في عملهم بدون توقف ريثما توضع تدابير عمومية أخرى لتحسين الأراضي يستطيع الاستفادة منها كلا العرب واليهود.

ومع ذلك فمن الواجب بحكم الضرورة أن تناط مراقبة التصرف بالأراضي بالمرجع القائم بهذا التحسين فلا يسمح بانتقال الأراضي إلا متى كان ذلك الانتقال لا يتعارض مع خطط ومشاريع ذلك المرجع.

وإذا اعتبرت المسؤوليات المترتبة على عاتق الدولة المنتدبة اتضح أن هذا المرجع يجب أن يكون حكومة فلسطين.

24- ومن جملة المشاكل التي تستوجب النظر مسائل الري وجعل هذا التحسين مع أعمال دائرة الزراعة وغيرها من دوائر الحكومة وتقرير مجال العمل لكل منها رغبة في اجتناب الاحتكاك والاختلاف والتجاوز في العمل وبغية الحصول على أعظم فائدة مما يبذل من مجهود مشترك.

ويجب إنعام النظر أيضًا في حماية المستأجرين بمنحهم حقًا من حقوق الإجارة بأية وسائل أخرى لتأمين عدم إخراجهم من الأرض أو تعريضهم لإجارات فاحشة.

ثم إن هنالك مسألة ذات صلة وثيقة بمثل هذا التحسين هي الإسراع في أعمال التسوية والتثبت في الملكية وتسجيل عقود الإيجار. وهنا تخرج إلى حيز الوجود مشكلة هامة بسبب وجود مساحات واسعة من الأراضي في القرى العربية مملوكة بطريق المشاع ذلك أن نصف القرى العربية بوجه التقريب مملوك بطريق المشاع وهنالك اتفاق في الرأي أن مثل هذا النظام هو عقبة كبرى في سبيل ترقية الزراعة في البلاد.

ويلوح أن تأليف جمعيات تعاون بين الفلاحين هو من الأمور الأولية المهمة في سبيل تقدمهم ورقيهم. وقد قام مؤخرًا خبير ذو اختبار واسع بإجراء تحقيق في هذه المسألة برمتها بالنيابة عن حكومة فلسطين.

25- وقد وقع على كاهل مالية فلسطين عبء ثقيل من جَرَّاء الضرورة التي دعت إلى زيادة قوات الأمن العام زيادة كبرى. إلا أن هذه الزيادة اعتبرت ضرورية في نور الحوادث التي وقعت في خريف سنة 1929 وليس في الاستطاعة التنبؤ الآن بالزمن الذي يصح فيه تخفيض النفقات في هذا الباب تخفيضًا محسوسًا؛

إذ أن التخفيض يجب أن يتوقف لدرجة كبرى على ما يطرأ من التحسين في العلاقات المتبادلة بين العرب واليهود ذلك التحسين الذي تأمل حكومة جلالته بأن يكون من إحدى نتائجه.

إن السياسة العمومية التي تتبعها حكومة جلالته ترمي فيما ترمي إليه إلى جعل فلسطين قادرة على سد نفقاتها بنفسها فالتحسين المنوي إجراؤه في الطرق والأساليب الزراعية لن يستغرق وقتًا فحسب بل يستلزم نفقات باهظة أيضًا. مع أنه يؤمل أن يكون بعض النفقات التي تصرف في هذا السبيل قابلة الاسترداد. وحكومة جلالته تنظر بكل تدقيق في المركز المالي الذي ينبلج عن هذه الحالة وتبحث الآن في اتخاذ التدابير الضرورية لوضع سياستها هذه موضع التنفيذ.

3) المهاجرة:

26- قد وضع مؤخرًا النظام الذي تتبعه حكومة فلسطين في مراقبة المهاجرة إلى فلسطين على بساط البحث والتدقيق من جميع وجوهه. وفي شهر أيار الماضي رأت حكومة جلالته أن من الضروري توقيف إصدار شهادات لإدخال المهاجرين بموجب جدول العمال أي الأشخاص الذين يشتغلون عند الغير (زيادة على ال 950 شخصًا الذين سبقت الموافقة على إدخالهم) في الستة أشهر التي تنتهي في 30 أيلول سنة 1930 دون أن تتعرض لأصناف المهاجرين الآخرين وذلك ريثما تظهر نتيجة هذا التحقيق وتقرر الخطة السياسية المقبلة. وقد أسفر هذا التحقيق عن إظهار بعض العجز في النظام الحالي وثبت أنه بموجب هذا النظام أدخل كثير من الأشخاص ممن لم يكن في استطاعتهم أن يحصلوا على التأشير على جوازاتهم (فيزا) لو كانت جميع الحقائق عنهم معلومة. والحكومة لا تباشر مراقبة فعالة فيما يتعلق باختيار المهاجرين من الخارج إلى فلسطين يستند على إيجاد مستعمرات مشتركة وعلى مبدأ " اشتغال العامل بنفسه " (أي أن كل إنسان يجب أن يشتغل بنفسه ويتجنب تشغيل العمال المستأجرين) وإن لم يكن في استطاعة العامل " الاشتغال بنفسه " فهي تحتم عليه استخدام وتشغيل العمال اليهود دون غيرهم.

ونظرًا للمسؤولية المترتبة على الدولة المنتدبة من الضروري أن تكون حكومة فلسطين بصفتها وكيلة عنها المرجع الذي يفصل في جميع الأمور السياسية المتعلقة بالمهاجرة وتتضح ضرورة ذلك على الأخرى متى أخذت بعين الاعتبار درجة صلة المهاجرة بالبطالة وسياسة تحسين الأراضي. غير أنه لا يمكن استنباط أية تحسينات وافية في الإدارة الحالية إلا إذا حصلت موافقة بين الحكومة من جهة والوكالة اليهودية من جهة أخرى فمما يتعلق بواجبات كل منهما وأخذ بعين الاعتبار التام ذلك النفوذ الذي تصرفه نقابة العمال اليهود العمومية في تكييف سياسة الوكالة.

27- أما فيما يتعلق بصلة المهاجرة بالبطالة فهنالك صعوبات جمة في الوقت الحاضر بسبب عدم وجود وسيلة وافية يمكن بواسطتها تقدير درجة البطالة في أي وقت ما.

ويصدق ذلك على الأخص فيما يتعلق بالأهالي العرب. ورغمًا عن عدم وجود إحصاءات يصح الاعتماد عليها فقد أبديت بيانات كافية تحمل على الاعتقاد بأن درجة البطالة بين الأهالي العرب قد وصلت حدًا خطرًا وأن البطالة بين اليهود قد أدت إلى نواحٍ غير مرضية بالمرة وفي الاستطاعة القول بأنه قد ثبت بصراحة أن تحضير جدول العمال يجب أن يُبْنَى على التثبت من مجموع عدد العمال العاطلين في فلسطين ويلي ذلك وجوب التأكد تمام التأكيد من مقدار عدد العمال العاطلين وستنظر حكومة جلالته بكل إمعان وتدقيق في إيجاد وسيلة لهذا الغرض ولذلك يجب الحكم على مقدرة فلسطين الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد بالاستناد إلى مركز فلسطين إجمالاً فيما يتعلق بالبطالة ويجب بذل كل عناية عند التأكد من مقدرة البلاد الاقتصادية بحيث يؤخذ بعين الاعتبار أي طلب على العمال يمكن اعتباره مؤقتًا

بسبب زيادة التداول في السوق المالية الناشئة عن الأموال المنفقة على التعمير والتحسين أو عن أية أسباب أخرى.

28- تفرض المادة السادسة من صك الانتداب عدم إلحاق أي حيف أو ضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الأهالي من جَرَّاء الهجرة اليهودية. فمن الواضح أنه إذا كانت مهاجرة اليهود تسبب حرمان السكان العرب من الحصول على الأشغال الضرورية لمعيشتهم أو إذا كانت حالة البطالة بين اليهود تؤثر في مركز العمال على العموم تحتم على الدولة المنتدبة توفيقًا لأحكام صك الانتداب إما أن تخفض المهاجرة أو توقفها إذا استدعت الضرورة ذلك ريثما يتسنى للعاطلين من (الطبقات الأخرى) إيجاد عمل لهم. ومما يلاحظ بهذا الصدد أن حكومة جلالته في نور التحقيق الذي جرى في مشكلتي المهاجرة والبطالة تعتبر بأن توقيفها المهاجرة بموجب جدول العمال في شهر أيار الماضي كان مبررًا تمامًا.

وقد ادُّعيَ بأن موافقة المندوب السامي على شهادات المهاجرة بموجب جدول العمال يفيد ضمنًا وجود مجال لإدخال مهاجرين من طبقة العمال، وبأن حكومة جلالته بالتالي كانت مدفوعة بعوامل سياسية عندما أوقفت إصدار هذه الشهادات. غير أن الحال ليست كذلك.

ذلك أن حكومة جلالته عندما قررت توقيف إصدار هذه الشهادات أخذت بعين الاعتبار الآراء التي أعرب عنها في تقرير لجنة شو من جهة عدم وجود أراضٍ كافية ومن جهة ضرورة تشديد المراقبة على المهاجرة. وقد ثبت أن هذه الأمور تستوجب تحقيقًا بواسطة خبير غير أن حكومة جلالته شعرت أنه ريثما يتم التحقيق فيها على هذا الوجه لا يجوز اتخاذ أية تدابير من شأنها أن تؤكد في سوء الحالة الاقتصادية التي كانت مدعاة للقلق في رأي أكثرية لجنة شو.

وكل قرار يتخذ لإدخال المهاجرين اليهود دون اعتبار هذه القيود يجب استنكاره ليس فقط بالنظر إلى مصالح سكان فلسطين عمومًا وإنما بالنظر إلى مصالح الطائفة اليهودية المخصوصة أيضًا.

وما زال الريب يساور الأهالي العرب – وهذا مما لا شك فيه – من أن الضائقة الاقتصادية أسفرت عن عدم وجود احتياطات تحول دون وقوع الاحتلال في إصدار شهادات المهاجرين غير المرغوب فيهم.

وهناك ناحية أخرى غير مرضية هي أن عددًا كبيرًا من المسافرين الذين يدخلون البلاد بالاستناد على إذن يخولهم الإقامة مدة محدودة يبقون في البلاد بدون موافقة ويقدر عدد الذين دخلوا من هذا الصنف في السنوات الثلاث الأخيرة بنحو 7800 شخص ثم يلي ذلك ناحية خطيرة أخرى هي عدد الذين يدخلون البلاد مجتنبين أماكن المراقبة على الحدود.

وفي كل محاولة تُجْرَى لاستنباط وسيلة حكومية وافية لمراقبة المهاجرة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الدور المهم الذي تلعبه في الوقت الحاضر نقابة عمال اليهود العمومية فيما يتعلق بمهاجرة اليهود. إن نفوذ هذه النقابة واسع المدى وأعمالها مضاعفة. فهي تكون عاملاً هامًا ضمن الحركة الصهيونية في العالم. وفي مؤتمر زيوريخ الأخيرة كان أكثر من ربع الأعضاء الذين نابوا عن الدوائر الصهيونية سواء في فلسطين أو في الخارج ممن ينتسبون لهذه النقابة... ويظهر النفوذ الذي تستطيع هذه النقابة أن تبذله إزاء المهاجرين بتحريمها على أي عضو من أعضائها الرجوع إلى المحاكم للفصل في أي خلاف يقع بينه وبين عضو آخر ذلك أن لها محاكمها المخصوصة من الدرجتين الابتدائية والثانوية ومحكمة عليا للعمال تستأنف إليها الأحكام التي تصدرها المحاكم الابتدائية.

وقد اتبعت هذه النقابة سياسة ترمي إلى إدخال نظام اجتماعي للحالة التي يقاسونها الآن هي بلا شك ناشئة بالأكثر عن مهاجرة اليهود الزائدة وما زالت هنالك أسباب يمكن أن يظهر منها بوضوح من أن

هذا الريب متأصل تمامًا فلا يبقى هنالك سوى أمل ضعيف لأي تحسين في العلاقات المتبادلة بين الشعبين.

غير أنه على مثل هذا التحسين في العلاقات يتوقف بالأكثر إيجاد الطمأنينة والرفاهية في فلسطين.

ومن المأمول أن يُجْرَى تعديل في طريقة تحضير جداول العمال يؤول إلى إنماء العلاقات الودية بين المراجع اليهودية في فلسطين ودائرة المهاجرة. ومن الجلي أن من المرغوب فيه توثيق التعاون بين المراجع اليهودية والحكومة إذ كلما كان التعاون وثيقًا ووديًا كلما سهل جدول للاتفاق مبني على أساس حسن إدراك احتياجات البلاد الاقتصادية من كلا الجانبين.

29- وقد سبق القول في الفقرات السابقة إن مشاكل تحسين الأراضي والمهاجرة والبطالة متصلة بعضها ببعض وبأن مستقبل فلسطين يجب أن يتوقف على إيجاد سياسة تؤخذ فيها بعين الاعتبار التام جميع هذه العوامل الثلاثة. ولا يمكن تحقيق تصورات الوطن القومي اليهودي بأي وجه من الوجوه إلا متى كانت فلسطين متمتعة بالطمأنينة والسلام والرخاء.

فبالتعاون الودي بين العرب واليهود والحكومة يمكن أن يخيم الرخاء في البلاد. ويظهر من الحالة التي كشف القناع عنها التحقيق الدقيق في العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة أن فلسطين تواجه دوراً عصيبًا في رقيها وتقدمها ويمكن القول إن الحكومة فيما مضى تركت القوى الاقتصادية والاجتماعية تعمل عملها بأقل تداخل أو رقابة منها. غير أنه قد اتضح كل الاتضاح أنه لا يمكن الاستمرار في هذه السياسة فبالتعاون الوثيق بين الحكومة وزعماء العرب واليهود قد يستطاع الحيلولة دون سقوط فلسطين إلى حالة قد تقضي من الجهة الواحدة على العمل المجيد الذي قام به أولئك الذين وضعوا نصب أعينهم بناء الوطن القومي اليهودي ومن الجهة الأخرى على مصالح أكثرية الأهالي الذين يملكون في الوقت الحاضر موارد طفيفة تمكنهم من الكفاح لحفظ كيانه. والأمر الذي تدعو الحاجة إليه هو أن يتفق كلا الشعبين على العيش معًا وأن يحترم كل شعب منهما احتياجات ومطالب الشعب الآخر.

لذلك فإن حكومة جلالته تدعو العرب إلى الاعتراف بحقائق الحالة وإلى بذل الجهد المستمر في التعاون على الوصول بالبلاد على الإطلاق إلى حالة من الرخاء واليسر تشمل فائدتها الجميع. كما أن حكومة جلالته تطلب من الزعماء اليهود أن يعترفوا بضرورة إجراء بعض التنازل من جهتهم عن التطورات الاستقلالية الانفصالية التي أخذت تنشأ في بعض الدوائر فيما يتعلق بالوطن القومي اليهودي وأن يعتبروا أن من العوامل الفعالة في تكييف سياستهم أن يتم رقي البلاد بكيفية تضمن نوال مصالح العرب واليهود الاعتبار الوافي بقصد إنماء الرفاهية في كافة أنحاء البلاد وذلك في أحوال لا تبعث إلى إيجاد أسباب للاتهام بالتحيز لفريق دون آخر بل تمكن كلا الشعبين العربي واليهودي من الرقي، والتقدم بوفاق وقناعة.

ملحق رقم (8)

كتاب رسمي من رئيس الوزراء رمزي ماكدونالد إلى الدكتور وايزمان رئيس الوكالة اليهودية لفلسطين 13 فبراير 1931م[1]

عزيزي الدكتور وايزمان،

1- يسرني أن أبعث إليكم البيان التالي عن موقفنا الذي سيعتبر التفسير الرسمي للكتاب الأبيض في الشؤون التي تتناولها هذه الرسالة وذلك للعمل على إزالة بعض ما أسيء إدراكه وفهمه مما ظهر بشأن سياسة حكومة صاحب الجلالة فيما يختص بفلسطين كما هو مبين في الكتاب الأبيض الصادر في أكتوبر سنة 1930 والذي أصبح موضوع نقاش مجلس العموم في 17 نوفمبر وكذلك لمواجهة الانتقادات التي قدمتها الوكالة اليهودية.

2- لقد قيل بأن سياسة حكومة صاحب الجلالة تتضمن خروجًا جديًا عن التزامات الانتداب كما فهمت حتى الآن وأنها تتجاهلها وترمي إلى سياسة لا تتفق والتزامات الانتداب نحو الشعب اليهودي.

3- إن حكومة جلالته لا ترى من الضروري بأن تذكر بإسهاب تصريحاتها السياسية التي سبق وأفضت بها ولكنها تود أن تلفت النظر إلى الواقع وهو أن الكتاب الأبيض الصادر في 1930 لا يشير إلى الكتاب الأبيض لسنة 1922 – الذي كانت الوكالة اليهودية قد قبلته – ولا يقره فحسب بل يعترف بأن التزامات الانتداب هي التزامات للشعب اليهودي وليست التزامات للسكان اليهود في فلسطين. وقد وضع الكتاب الأبيض في مقدمة بيانه خطابي الذي ألقيته في مجلس العموم في الثالث من إبريل سنة 1930 والذي أعلنت فيه بكلمات لا يمكن أن تكون أكثر وضوحًا بأن رغبة حكومة جلالته هي الاستمرار في إدارة فلسطين بما يتفق وشروط الانتداب كما أقره مجلس عصبة الأمم.

وقد أعيد تأكيد هذا الموقف كما أوضحه مرة أخرى خطابي في مجلس العموم في تاريخ 17 نوفمبر وفي خطابي الواقع في الثالث من شهر إبريل استعملت اللغة الآتية :

"إن حكومة جلالته ستستمر بإدارة فلسطين بما يتفق وشروط الانتداب كما وافق عليه مجلس عصبة الأمم. وهذا الالتزام دولي لم يعد التراجع عنه موضع بحث".

"وبموجب شروط الانتداب تعتبر حكومة جلالته نفسها مسؤولة عن تشجيع إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين على أن يكون معلومًا بألا يتم أي شيء من شأنه أن كون مجحفًا بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين أو بالحقوق والوضع السياسي التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر".

"وهناك في صك الانتداب التزام مزدوج أحدهما إلى الشعب اليهودي من جهة وآخر إلى سكان فلسطين من غير اليهود من جهة أخرى وقد أصبح قرار حكومة جلالته الحازم تنفيذ كلا الشقين من هذا التصريح بقدر متساوٍ خص جميع طوائف شعب فلسطين بالعدالة المتساوية. وتعتبر حكومة جلالته هذا واجب لن تتخلى عنه وأنها في سبيل القيام به ستستخدم جميع الموارد التي تحت تصرفها".

"إن ذلك التصريح لا يتفق وموارد الانتداب فحسب بل أيضًا ومقدمة صك الانتداب حتى يعاد تأكيده بوضوح".

---

(1) Documents and Papers on The Palestinian Question, vol. 2, p. 191.

4- وفي تطبيق سياسة الانتداب لا يمكن للدولة المنتدبة أن تتجاهل وجود مصالح ووجهات نظر متـضاربة. ولكن هذه المصالح ووجهات النظر ليست في حد ذاتها مستحيلة التوفيق، لكن حلها لا يمكن أن يتم إلا إذا توافر هنالك إدراك صحيح يقر بأن الحل التام للمشكلة يتوقف على تفاهم بين اليهود والعرب. وإلى أن يتم هذا يجب أن ندخل -بصورة أكيدة- اعتبارات التوازن في تفسير السياسة.

5- لقد وجهت انتقادات كثيرة إلى الكتاب الأبيض على أنه يحتوي بصورة أكيدة على مزاعم تمس حق الشعب اليهودي ومنظمة العمل اليهودية في حين أنه من السهل دحض أي قصد كهذا يمكن أن ينسب إلى حكومة جلالته. إنه لمن المعترف به بأن الوكالة اليهودية قد تعاونت دائمًا وعن طيب خاطر في تنفيذ سياسة الانتداب وبأن العمل الإنشائي الذي تم على يد الشعب اليهودي في فلسطين كان له أثر مفيد في تقدم البلاد ورفاهيتها بصورة عامة.

وتعترف حكومة جلالته أيضًا بقيمة الخدمات والعمل التي قامت بها منظمة نقابات العمال اليهودية في فلسطين والتي تستحق أن تمنح كل تشجيع.

6- وقد ظهرت هنالك مشكلة بشأن المعنى الذي يجب أن يتصل بكلمات "حفظ حقوق جميع سكان فلسطين المدنية والدينية بغض النظر عن الجنس والدين" مما ورد في المادة الثانية من صك الانتداب وكذلك الكلمات التي تؤكد عدم الإجحاف بحقوق بقية طوائف السكان ومركزهم مما ورد في المادة السادسة من الصك المذكور.

كما أن الكلمات التي تؤكد ما يحفظ الحقوق المدنية والدينية الواردة في المادة الثانية لا يمكن تفسيرها بأنها تعني أن حقوق أفراد المواطنين المدنية والدينية لا يمكن تغييرها وفي قضية سليمان مرة الذي أشير إليه، قال مجلس الملك الخاص في صدد تفسير هذه الكلمات في المادة الثانية: إن هذا لا يعني أن جميع الحقوق السياسية لكل فرد من سكان فلسطين التي كانت قائمة عند تاريخ الانتداب من شأنها أن تبقى بلا تغيير طيلة بقاء هذا الانتداب.

إذا لو كان هذا شرط لازم لصلاحية الانتداب لأصبح من الممكن سن تشريع فعال. ولذلك فالكلمات يجب أن تقرأ بمعنى آخر والوسيلة لإدراك الغرض الحقيقي للجملة ومعناها يجب أن تقع عليها في الكلمات الختامية للمادة : "بغض النظر عن الجنس والدين" إن هذه الكلمات تدل على أن الانتداب -فيما يختص بالحقوق المدنية والدينية- لا يجوز له أن يميز بين الأشخاص على أساس الدين أو الجنس كما أن هذا الشرط الوقائي ينطبق بالتساوي على اليهود والعرب وكذلك جميع أقسام السكان.

7- إن كلمات "حقوق ومركز بقية طوائف السكان" الواردة في المادة السادسة تشير بوضوح إلى الطائفة غير اليهودية. وإن ما أشرنا إليه من مركز وحقوق لا يجوز الإجحاف بها أي لا يجوز إزالتها أو تحويلها إلى أسوأ. ولذلك فإن أثر سياسة الهجرة والاستيطان على الوضع الاقتصادي للطائفة غير اليهودية لا يمكن إلا أن يؤخذ بعين الاعتبار. ومع ذلك فالكلمات لا يجوز أن تقرأ كأنها تجميد للأوضاع الاقتصادية القائمة في فلسطين بل على العكس من ذلك؛ فإن الالتزام بتسهيل الهجرة اليهودية وتشجيع استيطان اليهود المكتظ في الأراضي يبقى التزامًا إيجابيًا للانتداب يمكن إنجازه دون الإجحاف بحقوق الطوائف الأخرى من سكان فلسطين ومركزها.

8- ويمكننا أن ننتقل إلى الادعاء القائل بأن الانتداب قد أعيد تفسيره بصورة مجحفة جدًا بمصالح اليهود فيما يختص بقضيتي استيطان الأراضي والهجرة الحيويتين.

لقد قيل بأن سياسة الكتاب الأبيض من شأنها أن تقيم العراقيل في وجه الهجرة كما أنها تعطل إن لم تنـــهِ فعلاً استيطان اليهود المكتظ للأراضي مما هو غرض الانتداب الأول ولدعم هذا الادعاء وجهت أهميـــة خاصة إلى الفقرة التي تشير إلى الأراضي الأميرية المذكورة في الكتاب الأبيض والتي تنص على : أنـــه لمن غير الممكن جعل هذه المساحات ميسورة للاستعمار اليهودي وذلك أولاً بالنظر لإشغالها فعلاً مـــن قبل المزارعين العرب من جهة ثم لأهمية العمل على جعل أراضٍ أخـــرى مهيـــأة لاســـتيطان هـــؤلاء المزارعين الذين لا أرض لهم الآن.

9- إن لغة هذه الفقرة يجب أن تقرأ على ضوء السياسة كمجموع – إنه لمن المرغوب فيه أن يصبح واضحًا بأن العرب الذين لا أرض لهم والذين كان الغرض من الإشارة إليهم في الفقرة المذكورة هم العرب الذين يعتبرون قد أخرجوا من ديارهم – أي من الأراضي التي كانوا يقيمون فيها – على أثر انتقالها إلى أيدي اليهود ثم لم يحصلوا على غيرها ليتمكنوا من الاستقرار فيها أو الحصول على عمل مُرْضٍ مماثـــل. إن عدد هذا النوع من العرب يجب أن يكون موضوعًا لتحقيق دقيق. كما أن حكومة جلالتـــه تـــشعر بأنهـــا ملزمة بتسهيل توطين هذه الطبقة من العرب الذين لا أرض لهم. وإن الاعتراف بهذا الالتزام لا يحط ولا بصورة من قدر أغراض التحسين العظيم التي تعتبرها حكومة جلالته أكثر الوسائل فعالية لتشجيع إنشاء الوطن القومي اليهودي.

10- وبوضع سياسة لتسوية مشكلة الأراضي من الضروري أن تأخذ حكومة جلالته بعين الاعتبار كل حالـــة تمت إلى الغرض الأساسي من الانتداب.

فمساحة الأراضي القابلة للزراعة وإمكانيات الري وقدرة البلاد الاستيعابية فيما يختص بالهجرة جميعهـــا عناصر تتلائم والنتائج التي يجب أن توضح كما أن إهمال أي واحد منها من شأنه أن يكون مجحفًا عنـــد وضع سياسة عادلة وثابتة.

"وفي نية حكومة جلالته أن تقوم بأقرب ما يمكن بتحقيق للتأكيد في أمور كثيرة منها مـــشكلة الأراضـــي الأميرية وغيرها من الأراضي الصالحة أو التي يمكن جعلها صالحة للإسكان الكثيف من قبـــل اليهـــود المشار إليهم في الالتزام المفروض على الحكومة المنتدبة بموجب المادة السادسة.

إن هذا التحقيق سيكون شاملاً في مداه كما يتضمن جميع موارد الأراضي في فلسطين وفي أثناء إجـــراء تحقيق كهذا ستؤخذ بعين الاعتبار جميع المصالح يهودية كانت أم عربية بصورة تجعل اقتراحات كهـــذه تتقدم كما يمكن أن يكون مرغوبًا فيها.

11- إن قضية ازدحام الفلاحين في المناطق الجبلية من فلسطين تنظر إليه حكومة جلالتـــه بعـــين الاعتبـــار الدقيق. وينتظر أن تتخذ تدابير لتحسين الأراضي وتنميتها تنمية واسعة ولإدخال مناطق – ربما كانت قد بقيت حتى الآن غير مزروعة ضمن – المنطقة الزراعية مما سيؤمن للفلاحـــين مـــستوى أحـــسن مـــن المعيشة تغنيهم عن الالتجاء إلى الانتقال إلا في حالات شاذة.

12- وفي حالة تنفيذ سياسة لتسوية مشكلة الأراضي كما هي مبنية في المادة الحادية عشرة من الانتداب مـــن الضروري –إذا ما أردنا تجنب الفوضى وإعطاء هذه السياسة الفرصة لتنتج– أن يكون هنالـــك إشـــراف مركزي على الصفقات المختصة بتملك الأراضي وتحولها خلال فترة الانتقال الـــذي يمكـــن أن يكـــون ضروريًا في حدود المعقول لوضع مشروع التحسين على أساس متين.

والسلطة المنتظر تكوينها مهمتها تنظيمية لا تحريمية برغم أنها تشتمل على سلطة تمكنها مـــن الحيلولـــة دون الصفقات المناقضة لفحوى المشروع. لكن استخدام هذه السلطة سيكون محدودًا. كما أنه لن يكـــون

ولا في أي حالة تعسفيًا. وستشترط في كل حالة اعتبارات من شأنها أن تعمل على أحسن طريقة لتحقيق أغراض الانتداب. إن كل رقابة منتظرة ستكون محاطة بالتحفظات اللازمة لضمان أقل ما يمكن من التدخل في انتقال الأراضي بصورة حرة.

وسيسري مفعول هذه الرقابة المركزية منذ ذلك التاريخ الذي تبدأ فيه السلطة الموكولة إليها مهمة تنفيذ سياسة تحسين الأراضي القيام بعملها. وإلى أن يتم قيام رقابة مركزية كهذه سيتمتع المندوب السامي بالسلطات الكاملة لاتخاذ جميع الخطوات الضرورية لحماية حقوق المزارع والمشغل من ضمنها حق وضع اليد في جميع أنحاء فلسطين.

13- وما عدا ذلك فبيان سياسة حكومة جلالته لا يتضمن منع امتلاك اليهود لأراضٍ إضافية فهو لا يحتوي على تحريم كهذا كما أنه ليس هنالك أية نية من هذا القبيل. إن كل ما يرمي إليه هو نوع الرقابة المؤقتة على تلك الأراضي وانتقالها مما يمكن أن يكون ضروريًا لعدم الإضرار بتنسيق وفعالية مشروع الأراضي الذي سيعمل به. إن حكومة جلالته تشعر بأنها ملزمة بأن تشير إلى أنها وحدها – من الحكومات التي كانت مسؤولة عن إدارة فلسطين منذ قبول الانتداب هي التي أعلنت عزمها النهائي على الشروع بسياسة تحسين فعالة يعتقد بأنها ستثمر عن فائدة أساسية ودائمة لكل من اليهود والعرب.

14- ومما هو ذو صلة بهذه المسألة هو مراقبة الهجرة وقبل كل شيء يجب الإشارة إلى أن مراقبة كهذه لا تعتبر – ولا بصورة – خروجًا على السياسة السالفة. فمنذ سنة 1920 وما بعدها أي عندما أصبح قانون الهجرة الأصلي في حيز التنفيذ كانت تصدر من وقت لآخر أنظمة لمراقبة الهجرة غرضها منع الهجرة غير المشروعة وتحديد الهجرة المرخص بها وتسهيلها. إن هذا الحق في تنظيم الهجرة لم يكن في يوم ما موضوع اعتراض.

15- ولكن على ما يظهر قد فهم من قصد حكومة جلالته "بألا يسمح لأية هجرة يهودية ما دامت تحول دون حصول أي عربي على عمل يعتاش منه".

إن حكومة جلالته لم تقترح أصلاً اتباع سياسة كهذه. لقد كانت مهتمة لتوضح بأنه من الضروري لتنظيم الهجرة اليهودية – تطبيق المبادئ الآتية :

أولاً : ضرورة التأكد من ألا يصبح المهاجرون عبئًا على شعب فلسطين كمجموع ثم ألا يحرم أي فريق من السكان الحاليين عملهم. فإذا كان يترتب على حكومة جلالته من جهة ألا تتسى تسهيل الهجرة اليهودية تحت ظروف ملائمة وتشجيع استعمار اليهود للأراضي فمن جهة أخرى يجب عليها أيضًا ألا تنسى واجبها الذي يفرض عليها أن تتأكد بألا يتولد عن ذلك أضرار تمس الطائفة غير اليهودية ومركزها. وبسبب هذا التعارض الظاهر في الالتزامات شعرت حكومة صاحب الجلالة بأنها ملزمة بتأكيد ضرورة تطبيق مبدأ القدرة الاستيعابية بصورة صحيحة. إن هذا المبدأ حيوي لأي مشروع إعماري يكون غرضه الأول إفساح المجال لاستيطان كل من اليهود والعرب الذين طردوا من أراضيهم. ولهذا السبب كانت حكومة جلالته قد ألحت كما أنها مضطرة لأن تلح على ضرورة المحافظة على مراقبة الحكومة للهجرة وعلى ضرورة تطبيق أنظمة الهجرة تطبيقًا صحيحًا. أما الاعتبارات المختصة بحدود القدرة الاستيعابية فهي اعتبارات اقتصادية محضة.

16- إن حكومة جلالته لم تأمر كما لا تفكر أصلاً بوقف الهجرة اليهودية أو منعها مهما كان نوعها. إن عادة الموافقة على قائمة "المهاجرين من العمال" الذين يعيشون على الأجرة ستستمر. وفي كل حالة سيؤخذ بعين الاعتبار الاحتياج السابق إلى العمال وذلك للأعمال التي تعتمد على رأسمال يهودي أو أكثره

يهودي مما لن يتم القيام بها إلا إذا توافر وجود العمال من اليهود. وأما فيما يختص بالأعمال العامة وأعمال البلديات التي تحول من الأموال العامة فإن ادعاء العمال اليهود بحقهم في قسط معين من الاستخدام المتيسر –على أساس المساهمة اليهودية بالدخل العام– سيؤخذ بعين الاعتبار. أما فيما يختص بأنواع أخرى من الاستخدام فمن الضروري أن يحسب حسابًا في كل وضع للعوامل التي لها علاقة بالحاجة إلى عمل ومن ضمنها عامل البطالة بين كل من اليهود والعرب.

والمهاجرون الذين يأملون في الحصول على عمل غير العمل ذي الطابع المؤقت فإنهم لم يحرموا منه وذلك لسبب واحد وهو أن الاستخدام لا يمكن ضمانه على أن يكون لمدة غير محدودة.

17- في حالة تحديد المدى الذي يسمح فيه للهجرة في أي وقت ما فمن الضروري أيضًا الاهتمام بالسياسة التي صرحت بها الوكالة اليهودية والتي تنص "على أنه في كل الأعمال والمشاريع التي تقوم بها الوكالة اليهودية أو تعقدها يجب أن تعتبر قضية توظيف العامل اليهودي قضية مبدأ". إن حكومة جلالته لا تتحدى ولا بصورة حق الوكالة اليهودية في وضع سياسة كهذه أو الموافقة عليها وتصديقها. إن مبدأ تفضيل وقصر استخدام المؤسسات اليهودية للعامل اليهودي هو مبدأ من حق الوكالة اليهودية أن تقرره. ولكن من الضروري الإشارة إلى أنه فيما إذا كان العامل العربي – كنتيجة لهذه السياسة قد طرد من عمله أو ازدادت البطالة القائمة تحرجًا عندها يظهر هناك عامل في الموقف يحتم على حكومة الانتداب أن تنظر إليه بعين الاعتبار.

18- وأخيرًا ترغب حكومة جلالته في أن تقول كما أكدت مرارًا وبصورة قاطعة بأن الالتزامات الملقاة على عاتق الحكومة المنتدبة –عند قبولها الانتداب– هي التزامات دولية مقدسة لم يخطر على بالها اليوم ولا في يوم ما أن تتخلى عنها وقد صممت حكومة جلالته على القيام بالواجبات الملقاة عليها من قبل الانتداب ولن تحيد عنها.

ولكن إذا ما أردنا أن تكون جهودها ناجحة فهنالك حاجة ماسة للتعاون والثقة والاستعداد لدى كل الجهات وذلك لتقدير صعوبات هذه القضية وتعقيداتها كما أنه من الواجب – قبل كل شيء – أن يكون هناك اعتراف مطلق بأن لا حل يمكن أن يكون مرضيًا أو دائمًا إلا إذا كان قائمًا على إنصاف كل من الشعب اليهودي وطوائف فلسطين غير اليهودية.

وإني يا عزيزي دكتور وايزمان المخلص لكم جدًا.

(التوقيع) ج. رمزي مكدونلد.

ملحق رقم (9)

قانون الأراضي الموات

قانون يقضي بتعديل التشاريع العثمانية فيما يتعلق بالأراضي (الموات)[1]

(16 شباط سنة 1921م)

المادة 1 : يطلق على هذا القانون اسم قانون الأراضي (الموات).

المادة 2 : تستبدل الفقرة الأخيرة من المادة 103 من قانون الأراضي العثماني بما يلي :

"كل من نقب أرضاً مواتاً أو زرعها دون أن يحصل على موافقة مدير الأراضي لا يحق له أن يحصل على سند ملكية بشأن تلك الأرض ويعرض نفسه فضلاً عن ذلك للمحاكمة لتجاوزه على الأرض".

(1) قانون الأراضي (الموات) لعام 1921م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2 ، ص 970.

ملحق رقم (10)

قانون استملاك الأراضي للجيش وقوة الطيران لسنة 1925م[1]

وهو قانون ينص على استملاك الأراضي للجيش وقوة الطيران لحكومة جلالة الملك في فلسطين وعلى تقدير التعويض عن الأراضي التي تستملك

يسن المندوب السامي لفلسطين بعد استشارة المجلس الاستشاري ما يلي :

1- يعرف هذا القانون بقانون استملاك الأراضي للجيش وقوة الطيران لسنة 1925 وسيكون مرعي الإجراء ابتداءً من

2- يكون للاصطلاح التالية المعنى المخصص لها في هذا القانون إلا إذا اقتضى سياق الكلام عكس ذلك.
تشمل لفظة "الأرض" أي بناء أو شجرة أو شيء ثابت في الأرض وأي قسم من البحر أو الشاطئ، أو النهر وحق المرور في أو على أي أرض ومن جملة ذلك حق إطلاق النار فيها وغير ذلك من الحقوق التي يتمتع بها المتصرف في الأرض وحق التداخل.
وتعني عبارة "القائد" الضابط قائد الجيش أو قوة الطيران لجلالة الملك حسبما تكون الحال أو قائد الجيش وقوة الطيران معاً إذا كانت هاتان القوتان تحت قيادة واحدة.
وتفيد عبارة "مجلس التحكيم" المجلس المشكل بموجب هذا القانون.

3- مع مراعاة نصوص هذا القانون، يحق للقائد أن يتفاوض ويتفق مع صاحب أو أصحاب أية أرض يحتاج إليها الجيش أو قوة الطيران سواء لشرائها شراء قطعياً أو للتصرف بها أو لاستعمالها لمدة معينة، أو المدة التي تقضي بها المصلحة أو لاستملاك حق المرور في أي أرض مع حق إطلاق النار فيها، وسوى ذلك من الحقوق الممنوحة للمتصرف في الأرض وأي حق من حقوق التداخل.

4- (1) إذا عجز القائد عن الوصول إلى اتفاق مع صاحب أو أصحاب الأرض التي يحتاج إليها بموجب الفقرة السابقة فإنه (أ) يرفع إلى المندوب السامي، لموافقته، إعلان أو إعلانات المفاوضة المنوه عنها في الفقرة التالية وللمندوب السامي السلطة أن يرفض الموافقة أو يمنحها بعد إجراء التعديلات التي يراها مناسبة. وبعد ذلك يأمر القائد (ب) بتبليغ إعلان أو إعلانات المفاوضة بالشكل الذي يوافق عليه المندوب السامي كما في الفقرة السابقة إلى أصحاب أو مستأجري تلك الأرض أو الأشخاص المعروف عنهم بأنهم أصحابها أو مستأجروها أو إلى المتصرفين فيها.

(2) يذكر في الإعلان الأرض التي يحتاج إليها وأن القائد مستعد للمفاوضة بشأن دفع تعويض أو إيجار لقاء شراء الأرض أو التصرف بها أو استعمالها أو في مقابل حق المرور فيها أو بشأن دفع تعويض عن الضرر الذي قد يصيبها من جراء المنع الذي ينوي وضعه على ممارسة أي حق يتعلق بملكيتها.

(3) يتطلب كل إعلان كهذا من الشخص المبلغ له أن يقدم كتابة تفاصيل ما له من الحقوق أو العلاقات بتلك الأرض والمبلغ الذي يقبله كتعويض وتفاصيل ذلك التعويض.

---

(1) قانون استملاك الأراضي للجيش ولقوة الطيران لعام 1925م، قوانين فلسطين، ج2، ص932.

(4) يبلغ هذا الإعلان لمن ذكر من الأشخاص أعلاه بالذات أو يترك لهم في محل إقامتهم الأخير المعروف، فإذا كانوا غائبين عن فلسطين أو لا يمكن العثور عليها فيها، فيبلغ الإعلان إلى مختار القرية أو المحلة التي يقطنون فيها، ويعلق في محل ظاهر في الأرض المذكورة وينشر في صحيفة تصدر في القضاء.

5- يمكن تعيين مبلغ التعويض عن الأرض المذكورة في الإعلان وذلك باتفاق بين القائد والفرقاء الذين لهم علاقة أو حق فيها.

6- إذا عجز الشخص المبلغ في 15 يوماً من بعد تبليغه الإعلان عن تقديم تفاصيل الحق الذي يدعيه في تلك الأرض أو المخابرة مع القائد بشأن مبلغ التعويض الواجب دفعه، أو إذا لم يتفق القائد وذلك الشخص على مبلغ التعويض في خلال 15 يوماً.

(أ) يحق للقائد أن يتصرف حالاً بالأرض المذكورة في الإعلان بشرط أن يجوز له (أي القائد) إذا رفض أصحاب الأرض أو المتصرفون بها السماح له بوضع اليد عليها، أن يقدم طلباً إلى رئيس المحكمة المركزية الواقعة تلك الأرض في منطقة صلاحيتها، لإصدار أمر يخوله التصرف بها فإذا اقتنع الرئيس بأن للقائد حق التصرف بها بمقتضى هذه المادة فإنه يصدر له أمراً بتوقيعه بالتصرف بالأرض.

(ب) ويقرر مبلغ التعويض من قبل مجلس التحكيم وفقاً للنصوص المبينة فيما يلي :

7- عند عدم الوصول إلى اتفاق بشأن مبلغ التعويض عن الأرض المذكورة في الإعلان يعين المبلغ مجلس تحكيم يشكل من ثلاثة أعضاء على الوجه الآتي :

(أ) رئيس محكمة الأراضي أو المحكمة المركزية	رئيساً
(ب) أحد ضباط الجيش أو قوة الطيران	مميز
(ج) أحد أهالي فلسطين	مميز

أما المميزان فيعينهما المندوب السامي ويكون للرئيس السلطة لدعوة الشهود للحضور أمام المجلس لأداء الشهادة على المسائل المختلف عليها حسبما يرى موافقاً.

فإذا لم يقبل أحد ما بحكم مجلس التحكيم فإنه يحق له خلال 15 يوماً من تبلغه الحكم أن يستأنف إلى المندوب السامي ويكون قراره قاطعاً.

ويقرر الرئيس كيفية تحمل مصاريف التحكيم وفي جملتها الأجرة التي تدفع للمميز الفلسطيني.

8- يحق لأصحاب الأرض المبينة في الإعلان والمتصرفين بها وأي شخص آخر ثبت للمجلس أن له فيها حقاً ما أن يحضر أمام المجلس بنفسه أو بنفسه أو أن يوكل محامياً عنه.

وعلى من يرغب الحضور أن يقدم تفاصيل حقه إلى المجلس قبل اجتماعه.

9- يراعي المجلس القواعد الآتية في تقدير التعويض

(1) لا يدفع أي تعويض كان إذا كان الاستملاك إجبارياً.

(2) تعتبر قيمة الأرض، مع مراعاة النصوص الواردة أدناه، المبلغ الذي ينتظر البائع الحصول عليه فيما لو بيعت الأرض بيعاً علنياً.

بشرط أن يقدر المجلس التعويض حسب قيمة الأرض على الأساس المذكور في الوقت الذي تصرف القائد في تلك الأرض أو كان يمكنه أن يتصرف بها بموجب نصوص هذا القانون بقطع النظر عن أية تحسينات أو إشغال عملها الجيش أو قوة الطيران في تلك الأرض.

ويشترط أيضاً بأن يكون للمجلس، عند تقديره مبلغ التعويض، الحق بتدقيق جميع الكشوف وأوراق تخمين قيمة الأرض أو بدل إيجارها لأجل تقدير الضرائب التي يكون قد وضعها المدعي نفسه أو قبل بها.

(3) لا تعتبر موافقة أو مناسبة الأرض الخصوصية لأية غاية ما إذا كانت تلك الغاية مما يمكن استعمال الأرض لها فقط بمقتضى سلطات قانونية أو إذا لم يكن عليها طلب بقطع النظر عن احتياج شارٍ مخصوص لها أو احتياجات الجيش أو قوة الطيران أو أية دائرة من دوائر الحكومة أو أية سلطة محلية أو عمومية

بشرط أن ينظر بعين الاعتبار في كل طلب لشراء أرض قدم حقيقة قبل إبرام هذا القانون ولُفت نظر المجلس إليه

(4) إذا كانت الأرض مكرسة لغاية تمنع وقوع طلب شراء عليها ولولا استملاكها استملاكاً إجبارياً لبقيت مكرسة لتلك الغاية بقدر التعويض، إذا اقتنع المجلس بأنه ينوي استبدالها بقطعة أخرى في مكان آخر، بنسبة الثمن المعقول للقطعة التي استبدلت بها.

(5) لا تؤثر نصوص الفقرة (2) من هذه المادة في تقدير التعويض بسبب فتنة أو أي أمر آخر ليس مبيناً مباشرة على قيمة الأرض.

(6) على المجلس عند تقديره بدل الإيجار الواجب دفعه في مقابل التصرف بالأرض أو استعمالها، أن يقدر بدل الإيجار كتعويض معقول لصاحب الأرض عن قيمة تلك الأرض المقدرة حسب نصوص الفقرة السابقة.

(7) على المجلس أن يقدر التعويض الواجب دفعه كتضمينات في مقابل وضع قيود على مباشرة أي حقوق تتعلق بملكية الأرض على أساس المبلغ الذي ينقص من قيمة تلك الأرض المقدرة حسب الفقرة المتقدمة لسبب وضع تلك القيود.

10- (1) إذا استملك أو أُشغل، بموجب هذا القانون، قسم من أرض داخل في عقد إيجار أو رهن ما أو يدفع عنه إيجار أو مبلغ سنوي أو غير ذلك أو عرضة لحق آخر يمكن توزيع ذلك الإيجار أو المبلغ السنوي أو الرهن باتفاق بين القائد والأشخاص المستحقين له أو أصحاب الأرض، أو إذا لم يمكن الوصول إلى اتفاق على ذلك فيوزع بدل الإيجار أو المبلغ السنوي أو الرهن من قبل مجلس التحكيم.

(2) بعد إجراء التوزيع كما ذكر أعلاه يدفع القسط من توزيع بدل الإيجار أو الدفع المبلغ أو الرهن مما يتبقى من الأرض المذكورة وتبقى جميع الشروط والاتفاقات والسلطات إلخ بشأن بدل الإيجار أو المبلغ السنوي والرهن مرعية الإجراء فيما يختص ببقية الأرض المذكورة.

11- (1) إذا تضررت أرض استملكت أو أشغلت بموجب هذا القانون حسب نص الفقرة (ب) من المادة (15) بسبب أشغال أقيمت عليها ولم يتفق على التضمينات يدفع تعويض عند الانتهاء من الأشغال المذكورة ويعين ذلك التعويض من قبل مجلس التحكيم بالكيفية المنصوص عليها بموجب هذا القانون أبو بصورة تقرب منها حسبما تسمح الظروف.

(2) عند تعيين مبلغ التعويض الواجب دفعه يؤخذ بعين الاعتبار أية زيادة دخلت على قيمة الأرض بسبب تحسين مجار المياه فيها وغير ذلك من المنافع التي تنجم عنها.

12- (1) إذا عرض القائد كتابة، دون شرط أو قيد، أي مبلغ من المال تعويضاً لأي مدع وكان المبلغ المحكوم به من قبل مجلس التحكيم ذلك المدعي لا يتجاوز المبلغ المعروض عليه، يأمر المجلس المدعي بأن

يتحمل المصاريف التي تكبدها هو وأن يدفع لمصاريف التي تكبدها القائد بعدما عرض التعويض عليه، إلا إذا رأى المجلس لأسباب خصوصية عدم صوابية ذلك.

(2) إذا اقتنع المجلس بأن مدعياً ما عجز عن القيام بمطالب القائد كما هو مبين في الفقرة (3) من المادة 4 في وقت كافٍ يتمكن به القائد من عرض تعويض مناسب، فإن نصوص الفقرة السابقة تسري كما لو أن القائد عرض تعويضاً غير شرطي في الوقت الذي كان يجب، في رأي المجلس، تقديم تفاصيل كافية بالادعاء وحكم للمدعي بمبلغ لا يتجاوز المبلغ المعروض عليه.

(3) إذا قدم المدعي كتابة طلباً غير شرطي لقبول أي مبلغ ما كتعويض وقام بنصوص الفقرة (3) من المادة 4 وكان المبلغ المحكوم به لا يساوي ذلك المبلغ أو يزيد عليه فإن مجلس التحكيم يأمر القائد بأن يتحمل النفقات التي أنفقها وأن يدفع النفقات التي تكبدها المدعي بعد تقديم طلبه، إلا إذا رأى المجلس، لأسباب خصوصية، عدم صوابية ذلك.

(4) مع مراعاة النصوص السابقة يرجع الحكم بمصاريف التحكيم للمجلس وله أن يعين الشخص الذي يجب عليه أن تدفع له ومن يدفعها وكيفية ذلك
بشرط أن تكون هذه النفقات حسب الفئة التي قد تعين بموجب المادة 23.

(5) إذا أمر مجلس التحكيم المدعي بدفع مصاريف التحكيم أو أي قسم من النفقات التي تكبدها القائد، فللقائد أن ينزل المبلغ الذي يدفعه المدعي من مبلغ التعويض المستحق له.

13- يمكن للقائد عند أو بعد مرور ثلاثة أشهر على الوقت الذي تم فيه الاتفاق على مبلغ التعويض عن أي أرض أو تحقق ذلك المبلغ بصورة أخرى، أن يدفع التعويض إلى المحكمة المركزية الكائنة تلك الأرض في منطقة صلاحيتها إذا لم يمكن وجود الأشخاص المستحقين له أو إذا عجزوا عن المطالبة به، ودفع المبلغ إلى المحكمة يعفي القائد من كل مسؤولية بشأنه.

14- إن الأراضي التي يحتاج إلى استملاكها بمقتضى هذا القانون تناط الحقوق المكتسبة بها، بعد دفع التعويض عنها، بالمندوب السامي بالنيابة عن وزير حربية حكومة جلالة الملك أو رئيس مجلس الطيران حسب الحالة التي فيها تكون استملكت هذه الأرض للجيش أو لقوة الطيران.

15- اعتباراً من تبليغ إعلان المفاوضة لأصحاب الأرض التي يقتضي إبقائها خالية من الأبنية وغير ذلك من الحواجز تطبق على تلك الأرض القيود والسلطات الآتي ذكرها :

(أ) لا يجوز إنشاء بناية أو إقامة حاجز ي الأرض خلافاً للقيود المبينة في إعلان المفاوضة دون الحصول على موافقة القائد أولاً.

(ب) يحق للقائد في كل حين بعد مرور 14 يوماً على تبليغ ذلك الإعلان أن يدخل إلى الأرض ويهدم ما فيها من الأبنية والإنشاءات الموجودة عندئذٍ أو التي ستقام فيما بعد وأن يقطع أو يقتلع ما فيها من الأشجار ويزيل أو بغير السياجات والأسوار والسور والحفر الموجودة فيها وأن يحفر أقنية ومصارف للماء تحت سطح تلك الأرض أو فوقه وله عموماً أن يسوّي سطحها ويزيل ما عليه وأن يعمل كل ما يلزم للوصول إلى هذه الغاية حسبما يرى له ضرورياً أو موافقاً وذلك لتنفيذ القيود المبينة في الإعلان ولكن على أن تبقى حدود الأرض التي يملكها أشخاص متعددون ظاهرة واضحة.

16- إذا تراءى للقائد بعد تبليغه إعلان المفاوضة أن من الموافق سحب الإعلان سواء فيما يتعلق بجميع الأرض أو بقسم منها فيحق له أن يسحبه وذلك بإرسال إعلان آخر وعندئذٍ تعفى جميع الأرض المذكورة في إعلان السحب من قيود إعلان المفاوضة ويعفى القائد من أي تعهد تعهد به بشأن الأرض المذكورة

في إعلان السحب ومن التعهد بدفع تعويض عنها بدون إجحاف يطلب صاحب الأرض أو مستأجرها أو المتصرف بها أي تعويض عن الأضرار التي يكون قد تكبدها من جراء تبلغه إعلان المفاوضة، ويقرر مبلغ التعويض بنفس الكيفية التي تقرر فيها التعويضات التي تدفع بموجب هذا القانون.
بشرط أن يوافق المندوب السامي على إعلان السحب وأن يصير تبليغه خلال ثلاثة شهور من تبليغ إعلان المفاوضة أو في ظرف ستة أسابيع من تسليم المدعي الطلب المذكور في الفقرة (3) من المادة 4 أيهما يقع بعد الآخر.

17- يحق للقائد، دون اتخاذ إجراءات قانونية، أن يعمل ما يلي :

(أ) أن يسد أو يحول أو يغير مستوى أي طريق عام أو خاص أو أي مجرى صرف أو قناة أو قسطل إذا وجد ذلك ضرورياً لأي الأعمال، المنوي إجراؤها في أي أرض استملكت أو أشغلت بموجب هذا القانون ويشترط في ذلك (إذا كان ضرورياً) أن يبني أولاً طريقاً آخر وينشئ مجرى صرف أو قناة أو يمد قسطلاً بصورة جيدة وكافية بدلاً من الطريق أو المجرى أو القناة التي سدها أو القسطل الذي حوله.

(ب) وأن يغير للأسباب نفسها مجرى أو مستوى أي نهر أو جدول أو مسلك مائي بشرط أن يدفع تعويضاً يقرر بالكيفية المعينة بهذا القانون عن الأشراف التي تحصل من مباشرة هذه السلطة.

18- لا يفوض المندوب السامي عقد إيجار إجباري لمدة تزيد على 21 سنة أو عقد وتجديد أي إيجار لمدة تزيد، مع مدة إشغال الأرض التي تكون قد انتهت عندئذٍ، على 21 سنة.

19- (1) متى استملكت أرض ما من قبل الجيش أو قوة الطيران بسبب مقتضيات المصلحة لمدة عشرين سنة يجوز لصاحب الأرض أو أصحابها بعد ذلك أن يطلبوا إلى المندوب السامي إصدار أمر إلى القائد إما بإخلاء الأرض أو بشرائها في ظرف سنة واحدة، وللمندوب السامي أن يجيب طلبهم أو يرفضه كما يرى له مناسباً.

(2) إذا أجاب المندوب السامي طلب أصحاب الأرض وقرر القائد شرائها ولكن لم يتفق معهم على مبلغ التعويض فإنه "أي القائد" يعمل بنصوص المادة 4 ويقرر التعويض حسب نصوص هذا القانون.

(3) متى أشغلت أرض من قبل الجيش أو قوة الطيران بسبب مقتضيات المصلحة ثم إخلاها القائد فيحق له أن يزيل جميع الأبنية والإنشاءات وغيرها من التحسينات التي أنشأها أو أقامها فيها خلال تلك المدة على أن يدفع لأصحابها تعويضاً عن الأضرار التي تكون قد حصلت للأرض بسبب تلك الأبنية أو الإنشاءات حسب الاتفاق الذي يتم بينه وبين أصحابها وعند عدم الوصول إلى اتفاق يقدر التعويض قبل مجلس التحكيم.

20- (1) إذا رأى القائد في أي وقت أن الأراضي المستملكة لمصلحة الجيش أو قوة الطيران لا يحتاج إليها فيما بعد لتلك المصلحة، أو إذا لم ترغب حكومة فلسطين في تملك تلك الأرض من القائد بحسب الشروط التي قد يتم الاتفاق عليها يحق للقائد أن يفاوض أي شخص لبيعها له وأن يتفق معه على ذلك.
ويشترط أن يكون لصاحب ثلث الأرض السابق إذا لم يزل حياً حق الشفعة في اشترائها بعد دفع المبلغ المتفق عليه أو المحكوم به كتعويض مع قيمة أية تحسينات أدخلت على تلك الأرض منذ أشغلها الجيش أو قوة الطيران على أن يقرر هذه القيمة مدير الأشغال العمومية عند عدم الاتفاق بين الفريقين.
ويطلب صاحب الأرض السابق الشفعة في خلال شهر واحد من إعلان القائد له عن بيعها ويبلغ إعلان البيع بالكيفية المبينة في المادة 4 لتبليغ إعلان المفاوضة.

(2) يحق للقائد أن يشترط عند بيع أي أرض بموجب هذه الفقرة أن تبقى الأرض دائماً خالية من الأبنيــة وغيرها من الحواجز أو من الأبنية والحواجز الوارد ذكرها في شروط البيــع، فــإذا بيعــت الأرض عرضة لهذه الشروط تسري عليها القيود والسلطات والشروط المنوه عنها في المادة 15.

21- (1) للمندوب السامي، بناء على طلب القائد، أن يضع أنظمة بشأن استعمال الأرض المستملكة أو المشغلة بموجب هذا القانون للمقاصد المخصصة لها ولتأمين سلامة العموم ضــد أي خطــر ينــشأ عــن ذلــك الاستعمال مع السلطة لمنع وقوع أي تعدٍ على تلك الأرض وكل مخالفة في استعمالها.

(2) إذا كانت أي أرض يمكن وضع نظام لاستعمالها بارزة على البحر أو إذا كان التمرين على إطــلاق النار من الطيارات أو إطلاق نار المدافع من تلك الأرض يؤدي إلى أبعد من شــاطئ البحــر يجــوز وضع أنظمة لذلك البحر أو الشاطئ كما لو كان قسماً من تلك الأرض بشرط أن يحــق لأي كــان إذا كانت الأنظمة تحدث ضرراً له أو تعيقه عن مباشرة أية حقوق خصوصية لــه فــي ذلــك البحــر أو الشاطئ أن يطلب تعويضاً عن ذلك، فإذا اختلف على مبلغ التعويض فإنه يقرر من قبل مجلس التحكيم.

(3) إذا كانت الأنظمة الموضوعة بموجب هذه المادة تجيز للعموم استعمال الأرض لأيــة غايــة كانــت عندما لا يستعملها الجيش أو قوة الطيران للمقاصد المخصصة لها يمكن أن تنص تلك الأنظمــة علــى حفظ النظام وحسن السلوك في تلك الأرض ومنع إقلاق الراحة فيها والتعدي عليهــا ومنــع حــدوث الأضرار لها أو لأي مزروعات فيها أو إنشاءات عليها.

(4) يأمر المندوب السامي بشنر مشروع أنظمة كهذه في الجريدة الرسمية قبل وضعها موضــع التنفيــذ بخمسة عشر يوماً على الأقل وكل من يرغب في الاعتراض على الأنظمة المذكورة يمكنــه أن يقــدم اعتراضه إلى مكتب حاكم اللواء الكائنة فيه الأرض، ويرفع الحاكم الاعتراضات إلى مكتب الــسكرتير العام ثم ينظر المندوب السامي فيها قبل التصديق على الأنظمة.

(5) جميع الأنظمة التي يصدق عليها المندوب السامي تنشر في الجريدة الرسمية وله أن يتخــذ التــدابير التي يراها ضرورية لإعلانها للعموم في المنطقة الكائنة الأرض فيها ويأمر بوضع علامــات لحــدود الأرض التي تسري عليها الأنظمة بشرط أنه إذا كانت الأنظمة تسري على بحر مــا أو شــاطئه ولا يمكن في رأي المندوب السامي تعيين الحدود تعييناً مناسباً فتوصف تلك الحدود في الأنظمة.

(6) إذا ارتكب شخص ما جرماً ضد أي نظام فيجازى بعد إدانته بدفع غرامة لا تزيد علــى 5 جنيهــات مصرية ويمكن لأي رجال البوليس أو أي ضابط مفوض أن يخرجه من المنطقة الساري عليها النظام ويلقى القبض عليه بدون أمر بالقبض ويمكن له أيضاً أن يخرج أية مركبة وأي حيوان أو مركــب أو شيء وجد في المنطقة خلافاً لأي نظام وبعد إثبات المخالفة تصادرها المحكمة لحكومة فلسطين.

22- في تطبيق هذا القانون على الأراضي الوقفية يخول للمتولي، وفي غيابه لإدارة الأوقاف، جميع السلطات ويكون خاضعاً لميع التعهدات والشروط التي يفرضها هذا القانون على صاحب الأرض أو المتصرف بها ويسلم ثمن الأرض إلى خزينة الأوقاف باسم الوقف المختص بها.

23- للمندوب السامي أن يضع أنظمة للأمور الآتية :

(أ) النماذج التي يجب أن تستعمل بموجب هذا القانون.

(ب) فئة مصاريف التحكيم بموجب هذا القانون.

(ج) كيفية سماع ادعاءات متعددة في وقت واحد بشأن أرض واحدة.

(د) الأجرة التي يجب دفعها إلى المميزين الفلسطينيين في مجلس التحكيم.

24- ألغي قانون امتلاك الأراضي من قبل الجيش لسنة 1920

بشرط (أ) أن لا يؤثر هذا الإلغاء أو يبطل أي بيع أو شراء أو إيجار أو اتفاق أو حكم أو أي عمل آخر أو أمر أو شيء عمل أو نفذ بموجب القانون المذكور، أو تقرير أي مسألة من مسائل التعويض إذا كانت مسألة كهذه قد أحيلت قبل تاريخ سريان هذا القانون إلى مجلس التحكيم الدائم المنشأ بمقتضى القانون الملغي.

(ب) وأن يصحح التسجيل إذا كانت الأرض قد استملكت بموجب القانون المذكور لاستعمال قوة الطيران وسجلت باسم حكومة فلسطين بالنيابة عن وزير الحربية لحكومة جلالة الملك وتناط الأرض من بعد ذلك بالمندوب السامي للحق المكتسب فيها بالنيابة عن رئيس مجلس الطيران.

ملحق رقم (11)

قانون الغابات لسنة 1926م[1]

وهو قانون يلغي قانون الأحراش والغابات لسنة 1920

الفصل الأول

يسن المندوب السامي لفلسطين بعد استشارة المجلس الاستشاري ما يلي :

1- يطلق على هذا القانون اسم "قانون الغابات لسنة 1926".

2- في هذا القانون يكون للاصطلاحات التالية المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دل سياق النص على عكس ذلك.

تعني لفظة "الغابة" كل أرض مشجرة سواء كانت تلك الأشجار نابتة نبتاً طبيعياً أو مغروسة.

وتطلق كلمة "الشجرة" على كل الأشجار في جميع أدوار نموها وعلى النخل والخيزران والشجيرات الصغيرة والأغصان المقطوعة وقرم الأشجار.

وتعني عبارة "الشجرة المثمرة" كل شجرة تعطي ثمراً التي تغرس بقصد استهلاك ثمرها وهي تشمل جميع الأشجار التي تطعم عادة.

وتشمل كلمة "الحطب" الأشجار الساقطة أو المقطوعة وجميع أنواع الحطب سواء كان مقطوعاً أو بشكل آخر أو لم يكن كذلك.

وتشمل عبارة "نتاج الغابة" المواد التالية سواء كانت موجودة في غابة ما أو جلبت منها.

الحطب والفحم والراتنج والصمغ والصمغ الهندي (غوتا بوشا) وزيت (الخشب)، والورنيش الطبيعي والعشب والنبات المتسلق أو المعرش والورق والثمر والبذور والجذور وقشر الشجر والألياف والقصب وجميع أقسام الشجر والنبات المختلفة ونتاجها والمواد النباتية التي تستعمل وقوداً والتراب والمعادن خلاف المعادن حسب المعنى المخصص لها في أي قاون ينص على استثمار المعادن.

وتشمل كلمة "أخذ" فيما يتعلق بنتاج الغابة، قطع الحطب أو نقله وقطع أو جمع أو نقل أي نوع آخر من نتاج الغابات.

وتطلق كلمة "المواشي" على الثور والبقرة والعجل والعجلة والجاموس والحصان كبيراً كان أو صغيراً والبغل والحمار والجمل والغنم والماعز والخنزير وصغارها.

وتعني عبارة "موظف الغابات" أي موظف يعينه المندوب السامي من وقت إلى آخر سواء بذكر اسمه أو منصبه، لتنفيذ الغاية من هذا القانون.

وتشمل كلمة "الشخص" أية شركة أو نقابة أو جمعية أو أهالي القرية.

وتعني كلمة "المعينة" ما عُين بهذا القانون أو بأي نظام صادر بمقتضاه.

(1) قانون الغابات؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج1، ص811.

الفصل الثاني

في الغابات المحفوظة

3- للمندوب السامي بمنشور ينشر في الجريدة الرسمية، أن يضع أية غابة ليست من الأملاك الخصوصية تحت إشراف وإدارة الحكومة ويعلن عنها أنها غابة محفوظة. وعند صدور منشور كهذا تسري أحكام هذا القانون على أية غابة ورد ذكرها في المنشور.

4- (1) لا يعتبر أي حق في غابة محفوظة استعمل للمرة الأولى منذ شهر تموز سنة 1920 أو قد يستعمل بعد الآن إلا إذا كان قد منح من حكومة فلسطين أو استحصل عليه بموجب عقد عُقد مع حكومة فلسطين أو بالنيابة عنها.

(2) لا يُنقل أو يحول حق ما في غابة محفوظة بطريق الهبة أو الإيجار أو الرهن أو أية معاملة أخرى بدون موافقة المندوب السامي.

الفصل الثالث

إدارة الغابات المحفوظة

5- (1) كل من عمل أحد الأعمال المبينة أدناه في أية غابة محفوظة أو جعل شخصاً آخر يقوم بها أو سمح له، عن علم منه، بالقيام بها خلافاً لشروط الرخصة الممنوحة بموجب هذا القانون أو للمادة 6 منه يعاقب بعد إدانته بغرامة لا تزيد على 100 جنيه مصري أو بالحبس لمدة لا تتجاوز اثني عشر شهراً أو بكلا هاتين العقوبتين، وفضلاً عن ذلك يكلف بدفع أي تعويض تحكم به المحكمة عن الضرر الناشئ عن عمله.

أ- أخذ أي نوع من نتاج الغابة.

ب- قلع أية شجرة أو حرقها أو سلخ قشرتها أو قطع أوراقها أو أوقع بها ضرراً آخر.

ت-أحرق أي حشيش أو عشب أو أشعل ناراً دون أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لمنع سريانها.

ث-دخن أو أشعل ناراً في أي قسم من غابة محفوظة مُنع فيها التدخين أو إشعال النار بأمر من المندوب السامي.

ج- رعى مواشياً فيها أو سمح للمواشي بالتعدي عليها.

ح- حفر أو قلب التراب.

خ- تعدى على أي قسم من غابة محفوظة منع التعدي عليها بأمر من المندوب السامي أو خلال وقت عينه المندوب السامي بأمر منه.

د- أقام سداً على نهر أو جدول أو عطل بطريقة أخرى مجرى أي نهر أو جدول.

ذ- قطن في غابة محفوظة أو أقام بناء فيها.

(2) وكل من اشترى نتاج غابة محفوظة وكان عالماً أو لديه ما يدعوه للاعتقاد بأن ذلك النتاج قد أخذ من غابة محفوظة خلافاً لأحكام هذا القانون يعاقب أيضاً، بعد إدانته، بنفس العقوبة المبينة في الفقرة السابقة.

6- (1) ليس في المادة الخامسة من هذا القانون ما يمنع من جمع ونقل الحطب والأغصان المقطوعة اليابسة من الغابات المحفوظة (عدا عن الغابات المحظورة) لاستعمالها خصيصاً للوقود من قبل أهالي القرى الذين اعتادوا أخذ احتياجاتهم هذه من الغابات الواقعة بالقرب من قراهم غير أنه لا يجوز لهم أن ينقلوا جذور الشجر وقرمها أو أن يقطعوا الأشجار القائمة أو أغصانها.

(2) إن أهالي القرى الذين اعتادوا فيما مضى بموجب حق مشروع أو بمقتضى العادة أن يأخذوا نتاج الغابة، خلاف حطب الوقيد، لبناء البيوت أو لمقاصد بيتية أو زراعية من أية غابة محفوظة واقعة ضمن حدود قراهم أو بجوارها يجوز لهم الاستمرار في أخذه مراعين الشروط التالية :
يجب عليهم أن يقدموا إلى موظف الغابات طلباً كتابياً للسماح لهم بجمع ما يحتاجون إليه من نتاج الغابة وأن يؤيدوا طلبهم هذا بتصريح من المختار بأن طلبهم معقول وعليهم أن يذكروا في طلبهم التفاصيل التالية :

أ- مقدار نتاج الغابة الذي يحتاجون إليه ونوعه ووصفه.

ب- الغاية التي يحتاجون نتاج الغابة لها.

ج- المكان الذي يرغب في أخذه منه.

د- ما يقتضي من الوقت لنقله من الغابة.

(3) على موظف الغابات، بعد إجراء التحري التام واعتبار وجوب صيانة الغابة، إما أن يمنح أو يرفض الطلب بأجمعه أو قسم منه فإذا وافق على الطلب، يصدر رخصة بالشكل المعين.

(4) على حامل الرخصة أن يبرز رخصته عند طلب أي بوليس أو موظف غابات أو قائمقام قضاء.

(5) إذا عجز حامل الرخصة عن القيام بشروط الرخصة المعطاة له أو بأي عمل نصت عليه يجوز لموظف الغابات أن يلغي تلك الرخصة ويصادر منه نتاج الغابة الذي لم يراع بشأنه شروط الرخصة أو لم يقم بالعمل المعين فيها.

(6) يجوز لموظف الغابات بيع نتاج الغابة الذي جرت مصادرته بمقتضى هذا المادة ويحسب ثمنه للحكومة.

7- يجوز لموظف الغابات أن يمنح خلاف المشار إليهم في المادة السابقة رخصة يأخذوا بموجبها من غابة محفوظة نتاجاً للمقاصد المبينة سابقاً أو لأية مقاصد أخرى مع مراعاة الشروط التي تعين في الرخصة، وكل من خالف شروط رخصته يعتبر أنه ارتكب جرماً بمقتضى هذا القانون ويعاقب، بعد إدانته، بالعقوبات المبينة في المادة 5 من هذا القانون.

8- جميع الأشخاص الذين يتمتعون بأي حق كان في غابة محفوظة شبت فيها النار وأهالي القرى المجاورة التي لا تبد عن المكان الذي شبت فيه النار أكثر من خمسة كيلو مترات مجبورون على التعاون على إطفائها. وكل من رفض ذلك يؤخذ منه بعد إدانته جزاء لا يتجاوز 5 جنيهات مصرية أو يسجن لمدة لا تزيد على أربعة عشر يوماً أو يجازى بكلا العقوبتين ويحرم من حقه لمدة لا تزيد على السنة.

9- يجوز لموظف الغابات، رغماً عما جاء في هذا القانون، أن يرخّص لأهالي القرى أو لأفراد القبائل القاطنين بجوار غابة محفوظة أن يطلقوا مواشيهم لترعى فيها على الشروط الآتية :

(أ) على مختار كل قرية أو شيخ كل قبيلة ترغب في رعي مواشيها أن يقدم إلى موظف الغابات كل سنة قبل الزمان الذي يعلن عنه هذا الموظف، بياناً خطياً يذكر فيه عدد المواشي ونوعها والمكان الذي يرغب أن ترعى فيه، ويجوز لموظف الغابات، إذا كانت هناك مناطق مناسبة لرعي المواشي أن يمنحه رخصة على الشكل المعين يبين فيها المناطق التي يسمح للمواشي بالدخول إليها والمدة التي ترعى فيها.

(ب) المواشي التي تخص أهالي قرية أو قبيلة ما تسلم لراعٍ عليه أن يحمل دائماً الرخصة المعطاة بها وأن يبرزها بناء على طلب موظف الغابات أو البوليس أو القائمقام.

10- يجوز لموظف الغابات، حسب اختياره، أن يعطي رخصاً لأشخاص خلاف المنوه عنهم في المادة السابقة برعي مواشيهم في غابة محفوظة على أن يدفعوا الرسوم التي تعين بنظام صادر بموجب هذا القانون وعلى أن يقوموا بالشروط المعينة في الرخصة.

11- إذا وجدت في غابة محفوظة مواشٍ لم يعط رخصة بشأنها بالرعي فيها أو لم يكن معها راعٍ، أو إذا كان وجودها في الغابة مخالفاً لشروط الرخصة يعاقب صاحبها بعد إدانته، بغرامة لا تزيد على 5 غروش صاع عن كل رأس منها ويجوز للمحكمة أن تأمره بدفع تعويض عما أوقعه من الضرر.

12- إذا شبت نار في غابة محفوظة وثبت أن شبوبها كان عن إهمال راعٍ ما يجازى ذلك الراعي بغرامة لا تزيد على 10 جنيهات مصرية أو بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بكلا العقوبتين ويجوز للمحكمة أن تأمر أهالي القرية أو رجال القبيلة أو الأشخاص الذين يستخدمون ذلك الراعي بدفع تعويض عما وقع من الضرر.

13- يجوز للمندوب السامي لأجل صيانة الغابات صيانة أتم أو لأجل وقاية الأشجار الصغيرة أو لأية غاية أخرى يرغب في منع الجمهور من الدخول إلى الغابات أو قسم منها أن يعلن في الجريدة الرسمية أن غابة ما أو قسماً من غابة يذكر موقعها وحدودها في الإعلان هي غابة محظورة فإذا كانت تلك الغابة أو القسم منها ضمن حدود أراضي قرية ما تعلق نسخة من ذلك الإعلان في الغابة.

14- كل من تعدى على غابة محظورة أو رعى المواشي فيها أو سمح لها بالرعي فيها بعد نشر ذلك الإعلان وتعليقه، إذا كان تعليقه ضرورياً، يعتبر أنه ارتكب جرماً بمقتضى هذا القانون ويعاقب بعد إدانته بالعقوبات المعينة في المادة الخامسة من هذا القانون.

15- إذا ثبت ادعاء ملكية غابة ما كانت تحت إشراف وإدارة الحكومة كغابة محفوظة، لا يحصل من الحكومة ما جنته من الدخل من تلك الغابة قبل إثبات ملكيتها.

الفصل الرابع

وقاية الأشجار

16- للمندوب السامي بإعلان ينشر في الجريدة الرسمية، أن يعلن وجوب وقاية الأشجار المذكورة في ذلك الإعلان في جميع أنحاء فلسطين أو في أي لواء أو قسم من لواء للمدة المبينة في الإعلان ولا يجوز لأي كان أن يقطع تلك الأشجار أو حطباً منها إلا إذا كان حاملاً رخصة بمقتضى المادة 17 من القانون.

17- لا يجوز لأي كان أني قطع شجرة زيتون أو خروب أو خلافها من الأشجار التي أعلن عن وجوب وقايتها بموجب المادة 16، أينما كانت، أو أن يقطع حطباً منها إلا إذا استحصل على رخصة بذلك على الشكل المبين من موظف الغابات.

18- كل من قطع شجرة زيتون أو خروب أو أية شجرة أعلن عن وقايتها أو نقل حطباً من شجرة كهذه بدون رخصة بذلك من موظف الغابات، يعاقب بعد إدانته، بغرامة لا تزيد على 50 جنيهاً مصرياً أو بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بكلا العقوبتين.

19- (1) كل من أحرق شجرة أو سلخ قشرتها أو قطعها أو قلعها أو أوقع بها ضرراً خلاف ذلك تعمداً وعن قصد سيء يعاقب بعد إدانته بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنين، ويجوز للمحكمة أن تأمره بدفع تعويض لصاحب تلك الأشجار عما أتلفه منها أو أوقع من الضرر.

(2) كل ممن سمح عن إهمال منه للحيوانات بإيقاع الضرر بأية شجرة كانت يعاقب بعد إدانته بغرامة لا تزيد على 5 جنيهات مصرية أو بالحبس لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً أو بكلا العقوبتين. ويجوز للمحكمة أن تأمر صاحب هذه الحيوانات بدفع تعويض عن الضرر الذي أوقعته الحيوانات، فإذا كانت لأكثر من شخص واحد يؤمر أصحابها متضامنين ومتكافلين بدفع تعويض كهذا.

الفصل الخامس

الإشراف على الغابات الخصوصية

20- (1) للمندوب السامي، سعياً وراء المصلحة العامة، أن يخول موظف الغابات أن يضع تحت حمايته وإشرافه الغابات التي هي من الأملاك الخصوصية والتي يظهر أن قطع أشجارها قد آل إلى تقليل موارد المياه أو يحتمل أن يؤول إلى ذلك أو يضر بالأحوال الزراعية في الأراضي المجاورة أو يعرض للخطر احتياج أهالي القرى المستمر بجوار هذه الغابات لنتاجها، وينشر كل تخويل كهذا في الجريدة الرسمية، وتتخذ التدابير الضرورية لوقاية تلك الأشجار، حسب قرار موظف الغابات الذي يكون قاطعاً، وذلك من قبل صاحب الغابة أو على حسابه وعليه أن يدفع للحكومة المصارفات المعقولة التي تتكبدها توصلاً لهذه الغاية.

(2) وكل غابة وضعت تحت حماية الحكومة تعتبر غابة محفوظة حسب المعنى المخصص لها في هذا القانون أو في أي نظام صادر بموجبه بشأن الغابات المحفوظة.

الفصل السادس

متفرقات

21- متى فرضت المحكمة جزاء ما على جرم ارتكب خلافاً لنصوص هذا القانون، جاز لها أن تأمر بدفع أي قسم منه لا يتجاوز نصفه لمن تمكنت المحكمة بواسطة إخباره من تجريم المجرم.

22- يجوز للمحكمة علاوة على ما تفرضه من الجزاء النقدي أو عقوبة الحبس بموجب هذا القانون أو أي نظام صادر بموجبه، أن تأمر بمصادرة نتاج الغابة والعدد أو الأدوات التي ارتكب الجرم ×××× أبو بسببها والتصرف بها حسبما تراه، وللمحكمة أن تأمر أيضاً بمصادرة أية رخصة كان المجرم يحملها بموجب هذا القانون.

23- يحق لموظف الغابات أن يلقي، بدون مذكرة، القبض على شخص اشتبه اشتباهاً معقولاً بأن له دخلاً في جرم ارتكب بموجب هذا القانون إذا رفض إعطاء اسمه ومكان إقامته أو أعطى اسماً أو عنواناً يظن أنه غير صحيح أو كان لديه ما يدعوه للاعتقاد بأنه سيفر على أن يرسل كل من ألقي عليه القبض على هذه الكيفية إلى حاكم الصلح أو إلى أقرب مخفر بوليس دون أدنى تأخير.

24- من وجد في حيازته نتاج غابة ما يقع عليه وحده إثبات أن ذلك النتاج لم يؤخذ خلافاً لنصوص هذا القانون.

25- (1) للمندوب السامي، بإعلان ينشر في الجريدة الرسمية، أن يعين أمكنة تبين حدودها في ذلك الإعلان كمحطات يجلب إليها النتاج الذي ينقل من الغابات للاتجار به.

(2) لا تكون الحكومة مسؤولة عن أية خسارة أو ضرر يصيب نتاج الغابة في أثناء وجوده في المحطة.

26- (1) للمندوب السامي أن يصدر أنظمة لتنفيذ غايات هذا القانون عموماً وللأمور الآتي بيانها على وجه خاص وله أن يحورها ويعدلها.

(أ) تعيين موظفي الغابات الذين يجوز لهم أن يمنحوا الرخص ويلغوها بموجب هذا القانون وتعيين شكل الرخص ومدة العمل بها وشروطها.

(ب) تعيين الطرق الواجب اتباعها لاستخراج وتبديل ونقل النتاج من الغابات المحفوظة والغابات الخصوصية.

(ج) تعيين الرسوم التي تدفع عند تقديم طلبات الرخص ومنحها.

(د) تعيين الرسوم على نقل النتاج من الغابات المحفوظة ومن الغابات الخصوصية للاتجار به.

(هـ) تكليف حاملي الرخص بتقديم كشوف وحسابات وعرض دفاترهم للاطلاع عليها.

(و) إدارة الغابات المحفوظة ووقايتها.

(ز) تنظيم نقل نتاج الغابات بالترانسيت إلى محطة معينة والنص على معاينته وفحصه ووسمه بعلامات.

(ح) تنظيم وسم الحطب وصنع واستعمال وإحراز الأدوات التي يوسم بها.

(2) كل من أدين بمخالفة نظام صادر بموجب هذا القانون يجازى بعد إدانته بغرامة لا تتجاوز 100 جنيه مصري أو بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بكلا العقوبتين.

27- (1) ألغي قانون الغابات والأحراش لسنة 1920 على أن لا يؤثر هذا الإلغاء في صحة أي رخصة أو إذن أو شهادة أو مستند وضع أو منح أو صدر بموجبه.

(2) لا تسري بعد الآن في فلسطين أحكام أي قانون أو نظام بشأن الغابات.

ملحق رقم (12)
قانون النقد الفلسطيني
(استبدال) النقد الفلسطيني[1]

قانون يقضي بالاستعاضة عن النقد المصري وسائر النقود الوارد ذكرها في التشاريع المعمول بها في فلسطين بالنقد الفلسطيني

(1 تشرين ثانٍ سنة 1927)

المادة 1 : يطلق على هذا القانون اسم قانون (استبدال) النقد الفلسطيني.

المادة 2 : كل إشارة إلى جنيهات مصرية وليرات تركية وردت في أي قانون أو تشريع معمول به في فلسطين في تاريخ نفاذ هذا القانون تقرأ وتفسر كأنها إشارة إلى جنيهات فلسطينية وكل إشارة إلى غروش مصرية أو تركية تقرأ وتفسر كأن الغرش المصري أو التركي قد استبدل بعشرة ملات :

ويشترط في ذلك أن لا تؤثر أحكام هذا القانون في سريان أي تشريع عثمان أو أصول محاكمات تتعلق بأوراق النقد التركية.

(1) قانون (استبدال) النقد الفلسطيني؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، ص1188.

ملحق رقم (13)

المستوطنات التي أنشأها الصهاينة في فلسطين خلال موجة الهجرة الأولى (1882-1903م)[1]

م.	اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء (ميلادي)
1-	بتيح تكفا[2]	1878
2-	ريشون ليتسيون	1882
3-	زخرون يعقوب	1882
4-	روش بينا	1882
5-	يسود هامعلة	1883
6-	نس تسيونة (راية صهيون)	1883
7-	عكرون (فركيت باتيه)	1883
8-	غديرة	1884
9-	بئير طوفيا	1887
10-	بات شلومو	1889
11-	مئير شافيه	1889
12-	مشمار هايرون	1890
13-	الخضيرة	1890
14-	رحوفوت	1890
15-	حوتسا	1894
16-	غاف شموئيل	1896
17-	المطلة	1896
18-	محانا يم	1899
19-	لفنيئيل	1900
20-	كفار تابور	1901
21-	الشجرة (إيلانيا)	1902
22-	منحاميا	1902
23-	غفعات عيدة	1903
24-	كفار سابا	1903

(1) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج1، ص104-135.

(2) أنشئت مستوطنة بتيح تكفا عام 1878م، قبل بدء موجات الهجرة الصهيونية المنظمة إلى فلسطين، التي بدأت عام 1882 .

ملحق رقم (14)

المستوطنات التي أنشأها الصهاينة في فلسطين خلال موجة الهجرة الثانية (1904-1914م)[1]

م.	اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء (ميلادي)
1-	عتليت	1904
2-	بئير يعقوب	1907
3-	بن شيمن	1907
4-	حولده	1907
5-	كنيرت (كبوتساه)	1908
6-	متسبيه	1908
7-	داغاينا	1909
8-	كنيرت (موشافاه)	1909
9-	أحوزات بايت (تل أبيب)	1909
10-	مغدال	1910
11-	كفار ميلال	1911
12-	مرحفياه	1911
13-	روحامة	1911
14-	كفار أوريا	1912
15-	كركور (بارديس حانه)	1913
16-	نحلات يهودا	1914

(1) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج1، ص244-245

ملحق رقم (15)

المستوطنات التي أنشأها الصهاينة في فلسطين خلال موجة الهجرة الثالثة (1918–1923م)[1]

م.	اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء (ميلادي)
1-	آييليت هاشامار	1918
2-	كريات عنافيم	1920
3-	دغانيا ب	1920
4-	نهلال	1921
5-	كفار يحزقيل	1921
6-	غيفع	1921
7-	تل يوسف	1921
8-	عين حارود (أ)	1921
9-	رعاناناة	1921
10-	رامات غان	1921
11-	عين جارود (م)	1921
12-	بيت آلفا	1922
13-	حفتسي باه	1922
14-	ياغور	1922
15-	بلفوريا	1922
16-	مرحفياه	1922
17-	بنيامينا	1922
18-	غفعاتايم	1922
19-	غنيفار	1922
20-	مزرع	1923
21-	كفار جدعون	1923
22-	تل عدشيم	1923
23-	رامات هاشارون	1923

(1) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج1، ص 133– 134.

ملحق رقم (16)

المستوطنات التي أنشأها الصهاينة في فلسطين خلال موجة الهجرة الرابعة (1924–1928م)[1]

م.	اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء (ميلادي)
1-	غفعات برينر	1924
2-	بني براك	1924
3-	هرتسليا	1924
4-	مفديئيل (هود هاشارون)	1924
5-	كفار حسيديم	1924
6-	العفولة	1925
7-	كريات آتا	1925
8-	نيشر	1925
9-	رامات يشاي	1925
10-	غفعات هاشلوشاه	1925
11-	عينات	1925
12-	عفات	1926
13-	يعفات	1926
14-	مشمار هاعيمك	1926
15-	رامات دافيد	1926
16-	رامات راحيل	1926
17-	ساريد	1926
18-	كفار باروخ	1926
19-	غات ريمون	1926
20-	بات يام	1926
21-	بيت زيراع	1927
22-	غان شلومو	1927
23-	عين شيمر	1927
24-	كفار يهوشواع	1927
25-	سديه يعقوب	1927
26-	بن شيمن	1928
27-	ناتانيا	1929
28-	تل موند	1929
29-	بيت حانان	1930

(1) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج1، ص 149–240.

1930	حيروت	-30
1930	عين فيرد	-31
1930	ناعان	-32
1930	عيانوت	-33
1931	غان يفنيه	-34
1931	عين هاحوريش	-35
1931	خضوري	-36

ملحق رقم (17)

المستوطنات التي أنشأها الصهاينة في فلسطين خلال موجة الهجرة الخامسة (1932–1935م)[1]

م.	اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء (ميلادي)
1-	أفيحايل	1932
2-	يركونة	1932
3-	كفار أزار	1932
4-	كفار بيلو	1932
5-	كفار يعبتس	1932
6-	نطاعيم	1932
7-	أفيكيم	1932
8-	غفعات حاييم	1932
9-	رامات هاكوفيش	1932
10-	رامات يوحانا	1932
11-	أيفن يهودا	1932
12-	كفار يوناه	1932
13-	حولون	1933
14-	كديماه	1933
15-	موتسا عيليت	1933
16-	بيت حبروت	1933
17-	ألياشيف	1933
18-	بيت ياناي	1933
19-	بيت عوفيد	1933
20-	غفعات حين	1933
21-	غقنون	1933
22-	هادار عام	1933
23-	حيفات تسيون	1933
24-	مغله	1933
25-	كفار هس	1933
26-	كفار فيتكين	1933
27-	كفار حاييم	1933
28-	كفار بينس	1933
29-	تسوفيت	1933

(1) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج1، ص 279–281.

30-	راموت هاشافيم	1933
31-	أشدوت يعقوب	1933
32-	كفار هاحوريش	1933
33-	معباروت	1933
34-	مشمار هاشارون	1933
35-	مشماروت	1933
36-	نهاريا	1934
37-	كريات بياليك	1934
38-	كريات موتسكين	1934
39-	غان شومرون	1934
40-	غاني عام	1934
41-	كفار بياليك	1934
42-	كفار هاروئيه	1934
43-	عين عيرون	1934
44-	كريات حروشت	1935
45-	بيتسارون	1935
46-	غان حاييم	1935
47-	حفتصيليت هاشارون	1935
48-	يديد ياه	1935
49-	يكنعام	1935
50-	ماعاس	1935
51-	بيت هاشيطان	1935
52-	شاعار مكيم	1935
53-	شفاييم	1935

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق العربية :

1- امتياز استخراج الأملاح والمعادن من البحر الميت؛ صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمّان، ع92، عام1933م.

2- جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع132، الأول من شباط (فبراير) عام 1925م.

3- جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع232، الأول من نيسان (أبريل) عام 1929م.

4- جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع247، 16 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1929م.

5- زعيتر، أكرم : وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939م، بيان الحوت (إعداد)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط2، 1984م.

6- زقوت، ناهض : وثائق القضية الفلسطينية من 636-1935م، ج1، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، ط1، 2003م.

7- قانون (استبدال) النقد الفلسطيني؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2، (جمع درايتون)، مطبعة الروم، القدس، 1936م.

8- قانون إخفاء المحصولات؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج1.

9- قانون استبدال الأعشار لعام 1927م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2.

10- قانون استملاك الأراضي للجيش، ولقوى الطيران لسنة 1925م؛ جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع137، 15 نيسان (أبريل) عام 1925م.

11- قانون الأراضي الموات لعام 1921م، مجموعة قوانين فلسطين، ج2.

12- قانون التبغ لعام 1925م؛ جريدة حكومة فلسطين الرسمية، عدد ممتاز، 6 كانون ثانٍ (يناير) عام 1925م.

13- قانون الرسوم الجمركية؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج1.

14- قانون المطبوعات؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2.

15- قانون المعارف لعام 1933م، قوانين فلسطين، ج1.

16- قانون المهاجرة لعام 1933م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2.

17- قانون امتياز الكهرباء؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج1.

18- قانون انتقال الأراضي لعام 1920م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2.

19- قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي لعام 1928م، قوانين فلسطين، ج2.

20- قانون دستور فلسطين المعدّل لعام 1933م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج4.

21- قانون ضريبة العُشر المعدل؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2.
22- قانون محاكم الأراضي لعام 1921م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2.
23- قانون نزع ملكية الأراضي لعام 1926م؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2.
24- قانون نظام تخمين الأعشار؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج3.
25- قانون وقاية النباتات؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2.
26- قانون ينابيع أرطاس؛ جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع ممتاز، 25 أيار (مايو) عام 1925م.
27- قانون (مثمني الراضي) لعام 1922؛ مجموعة قوانين فلسطين، ج2.
28- مذكرة حكومة البريطانية سنة 1947م إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين؛ تاريخ فلسطين السياسي، فاضل حسين (ترجمة)، دار المعلمين العالمية، بغداد، 1956م.
29- مرسوم دستور فلسطين لعام 1922م، قوانين فلسطين، ج4.
30- نصار، فتحي : وثائق فلسطين من العهدة العمرية إلى وعد بلفور 637-1917م، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1، 2003م.
31- هيئة الاستعلامات العامة : ملف وثائق فلسطين637-1949م ، ج1، د. ط، د. ت.
32- وثائق وتقارير بريطانية عن شرقي الأردن وفلسطين، تقرير الحكومة البريطانية عن إدارة فلسطين في الفترة من تموز 1920م حتى كانون أول 1921م، ج1.

ثانياً : الموسوعات العلمية العربية :

33- بسيسو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني من 1920-1948م، الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج1، بيروت، ط1، 1990م.
34- الدباغ، مصطفى مراد : بلادنا فلسطين، الديار اليافية، ق1، ج1، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1972م.
35- شاكر، محمود : موسوعة تاريخ اليهود، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2002م.
36- طربين، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج2، بيروت، ط1، 1990م.
37- عايد، خالد : التوسعية الصهيونية وإسرائيل الكبرى، الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج6، بيروت، ط1، 1990م.
38- الكيالي، عبد الوهاب؛ وآخرون : موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1989م.
39- المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1999م.

40- ـــــــــــــ : موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية؛ الموسوعة الموجزة في جزأين، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1999م.
41- الموسوعة الفلسطينية: القسم العام، أربع أجزاء، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، 1984م.
42- أبو النمل، حسين: الاقتصاد الإسرائيلي، الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج6، بيروت، ط1، 1995.

ثالثاً: الرسائل الجامعية :

1- السنوار، زكريا: منظمة الهاغاناة الصهيونية منذ إنشائها وحتى صدور قرار التقسيم من 1920-1947م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، غزة، 2006م.
2- الشيخ خليل، نهاد : دور بريطانيا في بلورة المشروع الصهيوني 1656-1917م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2003م.
3- مقدادي، إسلام : العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1936-1948م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009م.

رابعاً : المراجع العربية :

43- بدر، حمدان : تاريخ منظمة الهاغاناة في فلسطين من 1920 إلى 1945م، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ط1، 1981م.
44- ـــــــــــــ : دور منظمة الهاغاناة في إنشاء إسرائيل، دار الجليل للنشر، عمان، ط1، 1985م.
45- البرغوثي، عمر، وطوطح، خليل :تاريخ فلسطين، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، د. ط، د. ت.
46- توما، إميل : جذور القضية الفلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ط1، 1973م.
47- جرار، حسني : شعب فلسطين أمام التآمر البريطاني والكيد الصهيوني 1920-1939م، دار الفرقان للطباعة والنشر، عمّان، 1992م.
48- جريس، صبري : تاريخ الصهيونية 1862-1917م، ج1، القدس، د. ط، 1987م.
49- ـــــــــــــ : تاريخ الصهيونية 1918-1939، ج2، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا، 1986م.
50- الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين إبان الانتداب البريطاني، دار الكرمل، عمّان، ط1، 1986م.
51- ـــــــــــــ : سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين 1922-1939م، دار الكرمل، عمان، 1986م.
52- الحاجري، ضياء : إسرائيل من الداخل، مكتبة أبن سينا، القاهرة، د. ط، د. ت.

53- الحزماوي، محمد : ملكية الأراضي في فلسطين 1918-1948م، مؤسسة الأسوار، عكا، 1998.

54- حسونة، خليل : الثورة الشعبية الفلسطينية ثورة 1936م نموذجاً، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، ط1، 2001م.

55- حلاق، حسن : موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1987م، الدار الجامعية، بيروت، 1986م.

56- حمودة، سميح : الوعي والثورة؛ دراسة في حياة وجهاد الشهيد عز الدين القسام 1882-1935م، مكتبة مركز الأبحاث والدراسات، القدس، ط2، 1986.

57- الحوت، بيان : فلسطين القضية الشعب الحضارة؛ التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين 1917، دار الاستقلال، بيروت، 1991م.

58- الخالدي، وليد : الصهيونية في مئة عام من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي 1897-1997م، دار النهار للنشر، بيروت، ط1، 1998م.

59- خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939م، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس الغرب، ط2، 1982م.

60- دروزة، محمد عزت : القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، المكتبة العصرية، صيدا، 1950م.

61- زعيتر، أكرم : القضية الفلسطينية، دار المعارف، القاهرة، د. ط، 1955م.

62- الزغبي، أمجد: هربرت صموئيل وتأسيس إمارة شرق الأردن 1920-1925م، وزارة الثقافة، عمّان، د. ط، 2002م.

63- سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، دار الاتحاد للطباعة والنشر، حيفا، ط1، 1985م.

64- سعد، إلياس : الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة 1882-1968م، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، د. ط، 1969م.

65- السعدي، غازي : الأحزاب والحكم في إسرائيل، دار الجليل للنشر، عمان، ط1، 1989م.

66- السفري، عيسى : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، مكتبة فلسطين الجديدة، يافا، ط1، 1937م.

67- سكيك، إبراهيم خليل : تاريخ فلسطين الحديث منذ الفتح العثماني، مطبعة قاصد خير، ط1، 1964م.

68- سليم، محمد عبد الرؤوف : نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل 1922-1948م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1982م.

69- السنوار، زكريا : مشاريع تسوية قضية فلسطين من 1920-1991م، غزة، ط1، 1992م.

70- شبيب، سميح : الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين 1920-1948م، مؤسسة الأسوار، عكا، رام الله، ط1، 1999م.
71- الشريف، ماهر : تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي، دار ابن خلدون، بيروت، ط1، 1985م.
72- الشناق، محمد : العلاقات بين العرب واليهود ي فلسطين 1876-1914م، ج1، مطبعة بابل الفنية، فلسطين، حلحول، د. ط، 2005م.
73- شوفاني، إلياس : الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1986م.
74- صالح، محسن : القوات العسكرية والشرطة في فلسطين ودورها في تنفيذ السياسة البريطانية 1917-1939م، دار النفائس، عمان، ط1، 1996م.
75- ـــــــــــ : دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الإعلام العربي، مصر، ط1، 2003م.
76- ـــــــــــ : سكان فلسطين ديموغرافياً وجغرافياً، دار الشروق، عمان، 1985م.
77- صبري، بهجت : فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها، جمعية الدارسات العربية، القدس، 1982م.
78- الصغير، زياد : ثورة فلسطين 1936-1939م وأثرها على لبنان، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، ط1، 1984م.
79- طهبوب، فائق : الحركة العمالية والنقابية في فلسطين 1920-1948م، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ط1، 1982م.
80- الطويل، يوسف : الصليبيون الجدد؛ الحملة الثانية؛ دراسة في أسباب التحيز الأمريكي والبريطاني لإسرائيل، المؤلف، ط1، 1995م.
81- ظاظا، حسن، وآخران : الصهيونية العالمية وإسرائيل، د.م، د.ط، د.ت.
82- عارف، العارف : تاريخ القدس، دار المعارف، القاهرة، د. ط، 1951م.
83- عبد الظاهر، محمود : الصهيونية وسياسة العنف، زئيف جابوتنسكي وتلاميذه في السياسة الإسرائيلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979م.
84- عدوان، عاطف : دراسات في القضية الفلسطينية، الجامعة الإسلامية، غزة، ط4، 2006م.
85- العسلي، بسام : ثورة الشيخ عز الدين القسام، الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلام، د.م، د.ط، د.ت.
86- علقم، نبيل: الانتداب البريطاني في ذاكرة الشعب الفلسطيني، مؤسسة الأسوار، عكا، ط1، 2002م.
87- العلمي، أحمد : الاجتياح البريطاني لفلسطين 1917-1918م، مؤسسة الأسوار، عكا، د.ط، 1998م.

88- عوض الله، محمد: القضية الفلسطينية؛ دراسة واقتراحات للحل، دار الأرقم، غزة، ط1، 2006م.
89- عوض، محمد : الأطماع الصهيونية في القدس؛ دراسة واقتراحات للحل، دار الأرقم، غزة، ط1، 2006م.
90- العويسي، عبد الفتاح : جذور القضية الفلسطينية 1799-1922م، دار الحسن للطباعة والنشر، الخليل، ط2، 1992م.
91- غنيم، عادل حسن : الحركة الوطنية الفلسطينية من 1917-1939م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974م.
92- فهمي، وليم : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ج1، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ط1، 1975م.
93- قاسمية، خيرية : النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه 1909-1918م، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1973م.
94- القطشان، عبد الله عبد السلام : التعليم الخاص اليهودي والمسيحي والإسلامي 1920-1948، ج2، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، 1988م.
95- الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط10، 1990م.
96- الكيلاني، هيثم : المذهب العسكري الإسرائيلي، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1969م.
97- مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، ط1، 1983م.
98- محارب، عبد الحفيظ : هاغاناة وإتسل وليحي، العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة 1937-1948م، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ط1، 1981م.
99- محمود، أمين : مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، د. ط، 1978م.
100- المهتدي، عبلة : القدس والحكم العسكري البريطاني 1917-1920م، المؤسسة العبرية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2003م.
101- النتشة، رفيق، وآخران : تاريخ فلسطين وجغرافيتها، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1991م.
102- النحال، محمد : سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ط2، 1981م.
103- ــــــــــــ : فلسطين أرض وتاريخ، دار الجليل للنشر، عمان، ط1، 1984.

104- النعامي، صالح : العسكر والصحافة في إسرائيل، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2005م.
105- ياسين، عبد القادر : كفاح الشعب الفلسطيني حتى عام 1948م، دار الجليل للطباعة والنشر، دمشق، ط3، 1984م.، 1975م.
106- ياغي، إسماعيل : الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، دار المريخ للنشر، الرياض، د.ط، 1983م.
107- بو يصير، صالح مسعود : جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، غزة، ط2، 2001م.

خامساً : المراجع الأجنبية المترجمة :

108- تلمي أفرايم، ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، أحمد العجرمي (ترجمة)، دار الجليل للنشر، عمان، ط1، 1988م.
109- جفرير : فلسطين إليكم الحقيقة، أحمد خليل الحاج (ترجمة)، ج1، الهيئة العامة للتأليف والنشر، مصر، د. ط، 1971م.
110- رفيف، موشيه : إسرائيل في الخمسين؛ خمسة عقود من الكفاح في سبيل السلام، محمود عباس (ترجمة)، دار الشرق، شفا عمرو، د. ط، 1999م.
111- الشريف، روجينا : الصهيونية غير اليهودية؛ جذورها في التاريخ الغربي، أحمد عبد العزيز (ترجمة)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، د. ط، 1985م.
112- عبوشي، واصف : فلسطين قبل الضياع؛ قراءة جديدة في المصادر البريطانية، علي الجرباوي (ترجمة)، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1985م.
113- عيلام، يغآل : ألف يهودي في التاريخ الحديث، عدنان أبو عامر (ترجمة)، مؤسسة فلسطين للثقافة، دمشق، ط1، 2006م.
114- كتن، هنري : قضية فلسطين، رشدي الأشهب (ترجمة)، مطبوعات وزارة الثقافة، ط1، 1999م.
115- كمرنج، باروخ، ومفيدال، يوئيل شموئيل: الفلسطينيون صيرورة شعب، محمد حمزة غانم (ترجمة)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، د. ط، 2001م.
116- الهنيدي، سحر : التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي؛ فترة هربرت صموئيل 1920-1925م، عبد الفتاح الصبحي (ترجمة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2003م.
117- هيرست، دافيد : البندقية وغصن الزيتون، جذور العنف في الشرق الأوسط، عبد الرحمن إياس (ترجمة)، شركة رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط1، 2003م.

سادساً : الدوريات العربية :

118- الأزعر، محمد : المشروع الصهيوني والقدس في عهد الانتداب؛ محاولة لصناعة عاصمة، شؤون فلسطينية عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ع96، د. ط، 1998م.

119- أسعد، منى : التشريعات الصحفية الفلسطينية من العهد العثماني إلى الاحتلال الإسرائيلي، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمّان، ع102، د. ط، 1995م.

120- بدران، نبيل : تطور هيكلية الاقتصاد العربي في ظل الاستعمار البريطاني والمشروع الصهيوني، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمّان، ع1981،29م.

121- البرغوثي، عبد اللطيف : التربية في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين 1920-1948م، الأسوار، ع5، عكا، 1989م.

122- جريس، صبري : تأسيس الوطن القومي اليهود في فلسطين 1917-1923م، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمو التحرير، بيروت، ع96، 1979م.

123- الجندي، إبراهيم : أوضاع التجارة في فلسطين قبل عام 1948م، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمّان، ع77، تموز (يوليو)، 1989م.

124- حداد، بربارة : فلاديمير جابوتنسكي، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع5، 1971م.

125- الخالدي، وليد : بناء الدولة اليهودية 1897-1948م، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع39، بيروت، صيف 1999م.

126- سليم، محمد عبد الرؤوف : الحيازة الفردية في الزراعة اليهودية في فلسطين حتى قيام دولة إسرائيل، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، ع100، آذار(مارس) عام 1980م.

127- ـــــــــــــــــــ : الصناعة اليهودية في فلسطين في عهد الانتداب، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ع96، تشرين ثانٍ (نوفمبر)، 1979م.

128- ـــــــــــــــــــ : أوضاع التجارة في فلسطين حتى قيام دولة إسرائيل، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، ع72، تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1977م.

129- سليمان، محمد : القوانين البريطانية واستملاك الصهيونيين في فلسطين 1920-1930م، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، بيروت، ع148-149، د. ط، 1958م.

130- شريم، أسمهان : جذور الاستيطان الصهيوني في فلسطين، صامد الاقتصادي، دار الكرول للنشر والتوزيع، عمّان، ع111، 1998م.

131- عبد الخالق، نبيل : النظام النقدي والمصرفي في فلسطين أثناء الانتداب البريطاني، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمّان، ع73، د. ط، 1988م.

132- عدوان، عاطف : السياسة البريطانية تجاه الهجرة الصهيونية 1930-1935م، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، مج3، ع2، 1995م.

133- قاسمية، خيرية : الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلث القرن الحالي، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع41-42، 1974م.

134- محارب، عبد الحفيظ : نشأة التنظيمات الصهيونية المسلحة، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع105، د. ط،1980م.

135- موسى، صابر : نظام ملكية الأراضي في فلسطين 1917-1937م، شؤون فلسطينية، ع101، نيسان (أبريل)، 1980م.

سابعاً : المراجع الإنجليزية :

136- Ben-Gurion, David: Rebrith and density of Israel, Murdekhai Nurock (Edit/trans), Philosophical Library, New York, 1954.

137- Biger, Gideon: The boundaries of the Modern Palestine, 1840-1947, Routledge, London, 2004.

138- Documents and Papers on The Palestinian Question, vol. 2.

139- Dunner Joseph: The Republic of Israel, It's history and It's promise, Whittles house, New York, 1950.

140- Ellis, Harry: Israel and the Middle East, Ronald press, New York, 1957.

141- ESCO Foundation for Palestine (Author), Palestine: A study of Jewish, Arab and British Policies, Vol. No. 1-2, Yale University press, New York, CT, 1947.

142- Geddes, Charles: Documentary history of the Arab Israeli conflict, Praeger, New York, 1991.

143- Hirshberg, Joseph: Music in the Jewish community of Palestine 1880-1948; Asocial History, Oxford University, Oxford, 1996.

144- Horowitz Dan; Moshe Lissak: Origins of Israeli polity, Palestine under the mandate, Chicago University press, Chicago, 1978.

145- Howard, Harry, N: King Cran Commission, Anmerican Inquiry in The Middle East, Khyts, Berute, 1936.

146- Kedour, Elie, And Haim, Sylria-G: Zionism and Arabism in Palestine and Israel, F. Cass, London, 1982.

147- Leora, Batnitzky: Idolatry and Representation; ThePhilosphy of Franze Rosenzweig Reconsidered, Prinistan University Press, Princeton, 2000.

148- Lucas, Noah: The modern history of Israel, Praeger, New York, 1975.

149- Marlowe, John: The seat of Pilate, an account of the Palestine mandate, Gresset press, London, 1959.
150- Mathew, Rodric, and Akrawi, Matta: Education in Arab countries of the Near East, American Council on education, Washington, DC, 1949.
151- Nathan, Ropert and Others: Palestine problem and promise, An economic study, Public Affairs press, Washington, 1946.
152- Polk, William, and Others: The Struggle For Palestine, Boston, Press, Boston, 1957.
153- Quigley, John: Palestine and Israel; Challenge to Justice, Duck University press, Durham, 1990.
154- Reich, Bernard: Arab-Israeli conflict and conciliation, documentary history, Queen Wood press, New York, 1995.
155- Rey, Sara: The Gaza strip, the political economy of development institute for Palestine study, Washington, DC, 1995.
156- Shalim, Avi: The Politics of Partition 1921- 1951; King Abdullah; The Zionists and Palestine, Oxford University Press, Oxford, 1998.
157- Sicker, Martin: The pangs of the messiah, the troubled birth of the Jewish state, Praege, Westport, CT, 2000.
158- Silvereg, Robert: If I forget the Jerusalem; American Jews and the state of Israel, Morrow, New York, 1970.
159- Stein, Kenneth: The land question in Palestine 1939-1948, University of North Carolina, Chapel Hill, NC, 1984.

مقالات إلكترونية :

160- Bord, Mitchell, British restrictions of Jewish immigration, www.us.israel.org.
161- Jewish Virtual Library: Ahdut Ha Avodah, www.us-israel.org.
162- Jewish Virtual Library: Aron Aronson, www.us-israel.org.
163- Jewish Virtual Library: Arthur Balfour, www.us-israel.org.
164- Jewish Virtual Library: CHaim Weizmann, www.us-israel.org.
165- Jewish Virtual Library: Hebrew University; www.us-israel.org.
166- Jewish Virtual Library: Herbert Samuel, www.us-israel.org.
167- Jewish Virtual Library: Joseph Trumpeldor (1880-1920), www.us-israel.org.
168- Jewish Virtual Library: Nili Spy Ring, www.us-israel.org.
169- Jewish Virtual Library: Palin Commission; www.us-israel.org.
170- Jewish Virtual Library: Role of Jewish defense organizations of Palestine, www.us-israel.org.
171- Jewish Virtual Library: Shaw Commission; www.us-israel.org.
172- Jewish Virtual Library: Technion; www.us-israel.org.

173- Jewish Virtual Library: The fifth Aliyah (1929-1939), www.us-israel.org.
174- Jewish Virtual Library: The first Aliyah (1882-1903) www.israel.org.
175- Jewish Virtual Library: The First Aliyah; www.us-israel.org .
176- Jewish Virtual Library: The fourth aliyah 1924-1929, www.us-israel.org.
177- Jewish Virtual Library: The Irgun Zevai Lomy, www.us-israel.org.
178- Jewish virtual library: The Jewish community under the mandate, www.us-israel.org.
179- Jewish Virtual Library: The Second Aliyah (1904 -1914); www.us-israel.org.
180- Jewish Virtual Library: The Third Aliyah (1919 -1923); www.us-israel.org.
181- Jewish Virtual Library: Theodor Bingaman Zeev Herzel, www.us-israel.org.
182- Jewish Virtual Library: Weizmann Institute of Science; www.us-israel.org.
183- Jewish Virtual Library: Weizmann Institute of Science; www.us-israel.org.
184- Jewish Virtual Library: World Zionist Organization; www.us-israel.org.
185- Jewish Virtual Library: Zeev Vladimir Jabotinsky, www.us-israel.org.
186- Jewish Virtual Library: Zeev Vladimir Jobotinsky, www.us-israel.org.
187- Jewish Virtual Library: Zion Mule Corps, www.us-israel.org.
188- Lapidot, Yahuda: The establishment of the Irgun, www.us-israel.org.
189- Lapidot, Yehuda: the stablishment of the Irgun, www.us-israel.org.
190- Pail, Meir: From Hashomer to the Israel defense forces, www.us-israel.org.
191- Pail, Meir: From Hashomer to the Israel defense forces, www.us-israel.org.

ثامناً : المصادر الأجنبية العبرية :

أ) المذكرات الشخصية :

192- أفيغور، شاؤول : مع جيل الهاغاناة، وزارة الدفاع، تل أبيب، ط4، 1970م.
193- بن حور، إلياهو : الخروج من الجدار، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1985.
194- بن غوريون،دافيد : الوحدة والهدف؛ أقوال عن أمن إسرائيل، وزارة الدفاع، تل أبيب، د.ت.

195- ليف عامي، شلومو : في الصراع والتمرد، الهاغاناة وإتسل وليحي 1918-1948م، وزارة الدفاع، تل أبيب، د.ت.

ب) الموسوعات العبرية :

196- شرائيل، باروخ، وآخرون: موسوعة كارتا، طباعة كيتد ووزارة الدفاع، تل أبيب والقدس، 1990م.
197- عميكام، بتسلال، وآخرون : الازدهار والأحداث الدامية 1929-1939؛ موسوعة المراحل الكبيرة في تاريخ أرض إسرائيل، ج6، مطبعة دربي، 1981م.
198- ــــــــــــــ : الإنعاش في ظل البريطانيين 1918- 1929م، موسوعة المراحل الكبيرة في تاريخ ارض إسرائيل، ج5، مطبعة دربي، 1980م.

ت) المراجع العبرية :

199- أرني، أفرايم : أرض إسرائيل؛ تاريخ؛ سياسة؛ إدارة وتطوير، إصدار الدائرة الرئيسية للكيرين كايميت لإسرائيل "الصندوق القومي الصهيوني"، القدس، د.ط، 1980م.
200- أرون، الحنان : أحداث 1936-1939م؛ عبر سياسية واستيطانية؛ جيش الدولة في الطريق، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1988م.
201- إسرائيل، إعراف : هجرة واستيعاب، د. ن، د. ط، 1986.
202- أفيدور، يوسف : تطور تنظيم الهاغاناة في أحداث 1929م؛ أحداث وعبر؛ جيش الدولة في الطريق، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1988م.
203- أفيغور، شاؤول : مع جيل الهاغاناة، وزارة الدفاع، تل أبيب، ط4، 1970م.
204- إل-بيلج، تسفي : التمرد العربي؛ ملاحظات متممة؛ جيش الدولة في الطريق، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1988م.
205- إيلات، غلياهو : من خلال ضباب الأيام، إصدار يد يتسحاق بن تسفي، القدس، د.ط، د.ت.
206- بن يهودا،وشوحط : الصراع على شكل الدولة، مطبعة فلاي وشركاه، رمات غان، 1973م.
207- بن يهودا، وشوحط : النضال من أجل الأمن والاستقلال، يائير باراك (ترتيب) إصدار مساداة، رمات غان، 1974م.
208- تلمي، أفرايم : مَنْ وما؛ في الدفاع والصراع، مطبعة دافار، تل أبيب، 1975م.
209- جوجنسكي،تمار: التطور الرأس مالي في فلسطين، إصدار مشاريع جامعية، د.ط، 1986م.
210- روجل، نيكديمون : المتجهون نحو أرض الشمال؛ ذكريات النشطاء المقاتلين في منطقة الجليل 1916-1920م، يد يتسحاق بن تسفي، القدس، 1987م.

211- شيفر، غابي : الثورة العربية والأحداث السياسية الأساسية في أرض إسرائيل 1936-1939م؛ جيش الدولة في الطريق، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1988م.
212- فولفانزون، أبراهام : دافيد بن غوريون ودولة إسرائيل، إصدارات شعب عامل، تل أبيب، 1974م.
213- كيستر، يوسف : هجرة على الرغم من، إصدار يتسحاق بن تسفي، القدس، د. ط، د. ت.
214- ليفشيتس، موشيه : الصراع العربي الإسرائيلي، مطبعة أورعام، 1989م.
215- ليفيمان، يوسي : يوميات فيلوس، إصدار يتسحاق بن تسفي، القدس، د. ط، د. ت.
216- ناؤور، مردخاي : الهجرة ب 1934-1948م، إصدار يتسحاق بن تسفي، القدس، د. ط، د.ت.
217- ناؤور، مردخاي، ودان غلعادي : أرض إسرائيل في القرن العشرين؛ من الاستيطان إلى الدولة 1900-1950م، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1990م.
218- هداني، عفار : حرب شعب؛ 33 سنة من الحرب (من غاليبولي حتى إنشاء الجيش)، مطابع كديما، تل أبيب، 1953م.
219- وزارة الدفاع : الشرطي العبري في فترة الانتداب، وزارة الدفاع ومورس المساهمة المحدودة، تل أبيب، 1973م.
220- يوفال، أرنون-أوحنا : الوسط العربي في الأحداث 1936-1939م؛ جيش الدولة في الطريق، وزارة الدفاع، تل أبيب، د. ط، 1988م.

Brief summary

After the Egypts' 1882 occupation, Britain engaged looking forward Palestine for its importance, strategically, and to enable Britain take caring of its interest in the middle east. During the First world war (1914-1918), The British and the Zionist's sought got the same purpose for supporting the idea of the Jewish national homeland, the right which the British **Belfour** declaration included in November 1917 in Britain.

The researcher in this study concerns about the Zionist, and British relations when comes to 1918 until 1936. The political relations for both Britain and Zionism have embodied for their same interests and that was clear enough when Britain sent the Zionist committee to Palestine, supported the prominent positions for Zionists and recognized the Hebrew language as an official one, there, in Palestine. The British government ignored the recommendation of British committees, in addition.

Britain kept up with military relation with the Zionist organizations in the time when (1918-1936) and that was expressed by the Zionist's recruitment into the British police the matter that has an important role standing behind the defeat of the Palestinian known revolutions. Britain take Jewish armies in its army, also. Moreover, Britain supported the Zionist military organizations with weapons and pretended of its forbidding for such weapon to be smuggled.

Regarding the economical field, the mandate authorities produced special sentences for plots and taxes related. And cancelled the taxes be taken on the Zionist productions and no more of customs upon the imported goods of the Zionists. A clear co-operative and economical relation, Britain remained with the Zionists, in addition, the British government gave diverse privileges for Zionists.

On the other hand, the British mandate authorities concerned with applying social services for the Zionists. This matter is more clear by producing sentences that go with the Zionist immigration and promoting the Zionist culture in Palestine. It allowed for the Hebrew University of Jerusalem to be built in 1925, called for free Jewish education with balance related and allowed the producing of the Zionist magazines.